محمد يوسف

الناصرية..

هل تجاوزها الزمن ؟

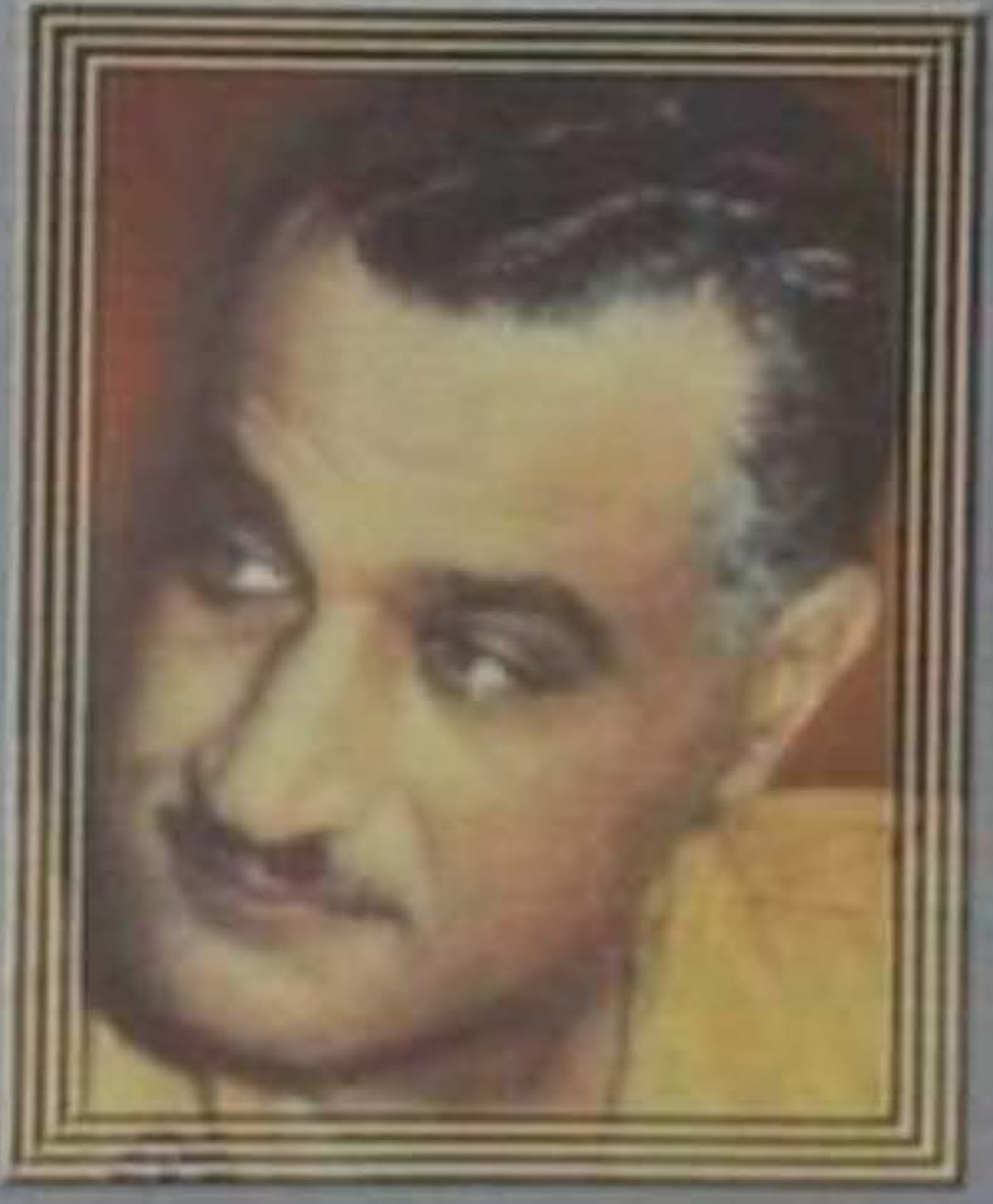

ردًا على :

- خالد محيي الدين
- د. عبدالعظيم أنيس
- د. فؤاد زكريا
- د. رفعت السعيد
- د. حسن حنفي
- فهمي هويدي
- د. أسامه الغزالي حرب
- د. عبدالمنعم سعيد
- د. حامد خليل

الحضارة العربية

الناصرية..

هل تجاوزها الزمن؟

- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس : 3448368 (00202)

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com

alhdara_alarabia@hotmail.com

محمد يوسف

الناصرية..
هل تجاوزها الزمن؟

مركز الحضارة العربية

الكتاب : الناصرية ..
هل تجاوزها الزمن ؟

الكاتب : محمـــد يوســف

الناشر : مركـز الحضـــارة العربيـــة

الطبعة العربية الأولى : القاهرة ٢٠٠٣

رقم الإيداع : ٢٥٧١/ ٢٠٠٣
الترقيم الدولى: I.S.B.N.977-291-444-1

الغلاف
تصميم وجرافيك : نـاهـد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكترونى :
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ : سيد عبد الفتاح حرزاوى
تصحيح : زكـــريـا منتصر

الإهداء ..

إلى أبي وجمال عبد الناصر ؛

أبي كان جزءاً من جمال عبد الناصر ،

وجمال عبد الناصر كان جزءاً من أبي

مقدمة

(١)

عادة ما يلجأ البعض منا إلى أن يقلب في أورقه القديمة. ويشعر وهو يفعل ذلك بمتعة متعددة الجوانب.. فهو من ناحية.. ينظف الأدراج من أوراق مضى عليها زمن طويل فانتهت (صلاحيتها) ولم يعد لوجودها داعٍ أو ضرورة، ويتعين التخلص منها، فيفعل ذلك. ومن ناحية ثانية.. فإنه قد يكتشف - في أثناء التقليب - أنه قد عثر على أوراق ظل يبحث عنها زمنًا غير مستدل على مكانها الذي نسي أنه حفظها فيه، وربما يكون - لاحتياجه لها - قد استخرج بدائل لها، أو أن ما عثر عليه مازالت (صلاحيته) قائمة فيسر لذلك. ومن ناحية ثالثة.. فقد يكتشف أن أوراقًا قد كتبها في زمن معين، ثم حفظها.. ورغم مضي الزمن فإن ما تحويه تلك الأوراق مازال (صالحًا) في زمن اكتشافه!

وأنا أعتقد أن مجموعة الأوراق التي يحويها هذا الكتاب يمكن أن تصنف من النوع الثالث.. أي بالرغم من أن منها ما قد مضى على كتابته ثلاثون عامًا بالتمام والكمال.. إلا أن ما كتب فيها كأنما قد كتب لتلك الأيام التي نحياها الآن.

مثال لذلك كلمات كتبت في الأيام التالية مباشرة ليوم ١٥ مايو ١٩٧١ الذي يعرف في التاريخ السياسي المصري بيوم قضية «مراكز القوى» التي كانت ضربة البداية للانقضاض المنظم على ثورة يوليو وجمال عبدالناصر، باعتقال أقرب معاونيه واتهامهم بمحاولة قلب نظام حكم أنور السادات الذي جاء إلى كرسي الحكم - فقط - بموافقة هؤلاء الذين اتهمهم بمحاولة الانقلاب عليه!

(٢)

سوف يلاحظ القارئ لتلك الأوراق أنها تمثل وجهة نظر ناصرية فيما عرضت له، سواء كان رأيًا، أو كان ردًا على رأي.. أي أن الخط الذي يربط كل تلك الأوراق هو الخط الذي يبرز من ثناياه الانتماء لعقيدة سياسية معينة هي العقيدة السياسية الناصرية، التي هي الإفراز الكلي - النظري والعملي - للتجربة الثورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

للحقبة الزمنية التي تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سواء في مصر أو على امتداد الوطن العربي والعالم الثالث.. وهي ما نسميه بالحقبة الناصرية، من حيث امتداد الزمن.. وبالعقيدة السياسية من حيث النتائج.

وعلى المستوى الشخصي لا أرى في ذلك عيبًا.. بل قد أرى العيب في أن يناور الإنسان حول معتقده السياسي أو الفكري، فيخفيه من الأساس أو - في أحسن الأحوال - يلبسه ثوبًا ضبابيًا يخفي معالمه، ويظهره من وراء الأكمة متشابهًا مع كل الكتل البادية من بعد غير واضحة المعالم، خافية التفاصيل. ولا يستطيع الإنسان بسهولة - إزاء حالة كتلك - أن يخفي قناعته بأن السبب في ذلك إما أن يكون الرغبة في خداع الآخرين.. وإما أن يكون الخوف منهم!.. ولا أتصور أن العقيدة السياسية الناصرية تخشى الآخرين، أو ترغب في خداعهم.

(٣)

أعلم أن ما تحويه تلك الأوراق هو رأي.. وأعلم أن الرأي غير ملزم للرأي الآخر بل أنه متحاور معه. وأعلم ثالثًا أن التجربة الثورية الناصرية بحجمها الهائل وإنجازها الذي حفر أخاديد الأمل للإنسان العربي بما يتعذر حصره في هذا المقام.. تجربة كهذه تقبل الاتفاق.. والخلاف والاختلاف.. بمثل حجمها وحجم إنجازها. ومن ثم فالصدر والعقل متسعان لاستقبال ذلك والقبول به، والتفاعل الصادق معه، على قاعدة الموضوعية واحترام وقائع التاريخ.. ووثائقه، وتقدير الظروف التي جرت فيها تلك الوقائع، والآلية التي حكمت أحداثها.. بغض النظر عما نتمنى الآن أن كان يحدث يومها، وأيضًا بغض النظر عن الهوى والغرض.. إن كان مع أو كان ضد.

(٤)

كما سبق أن أوضحت، فإن أغلب ما جاء بتلك الأوراق هو ردود على آراء وكتابات نشرت لآخرين.. وحدث ضمن حوارات حول الأوراق، أن أثار بعض الأصدقاء نقدًا ملخصه أن معظم الأوراق ردود.. بمعنى أن حجم الإنتاج الخاص ضئيل قياسًا إلى حجم الردود على إنتاج الآخرين.

وهذا نقد بالقطع له وجاهته.. غير أني أرى أن الحوار المتبادل شفاهة أو كتابة أو عبر أية وسيلة لإتمام حوار أو تبادل رأي.. لهو الأسلوب الأجدى للآراء المختلفة حتى تتواجه ويكتشف

كل منها الآخر، وينشأ بينها حراك نراه شرطًا حاكمًا لمصداقية سعيها النبيل لاكتشاف الحقيقة والوصول إليها.

بل أن وجود الرأي الآخر في حد ذاته إنما يساعد مباشرة على استثارة الحماس والهمة.. ويشعل الرغبة في بحثه وتمحيصه ونقده.. أي الرد عليه. وبذلك تبدأ العملية الجدلية بين الآراء، وهي عملية أيضًا في حد ذاتها تتسم بالحيوية والحركة الذهنية.. والحراك بين الآراء والأفكار والمعتقدات.. والتي عادة ما تكون ممتعة ومفيدة، خاصة في مجال الحوارات الفكرية والسياسية. ذلك كان ردي وتلك مازالت قناعتي.

(٥)

فريق آخر من الأصدقاء كان له تصور أن الواقع الحالي يفرض ضرورة الوحدة بين فصائل الحركة الوطنية، وأن الأخطار المحدقة تعلو أهمية مواجهتها فوق التراشق الذي يحدث أحيانا بين تلك الفصائل. وهذا قول صحيح كل الصحة. بل إنه الدرس الأول من دروس النضال الوطني.. غير أن هذا التوجه النبيل لا يؤتي ثماراً إلا حين تلتزم به كل الفصائل.. وإن هذا الالتزام هو «الشرط الحاكم» لوحدة حقيقية بين فصائل الحركة الوطنية.

وفي غيبة هذا الشرط الحاكم.. فمن حق أي فصيل أن ينشط في طرح نفسه وأفكاره، بالتوازي التام مع نشاطه في رد وتفنيد ما يوجه إليه من نقد، أو سهام.. أو سموم كلما كان هناك داعٍ لذلك.. وقناعتنا أنه مادام رأي ما قد طرح على الساحة، وخرج عن سيطرة صاحبه، فليس هناك ما يمنع من فحص وتمحيص ومناقشة هذا الرأي، والحوار معه، إن بالاتفاق أو الاختلاف.. وهذه العملية الجدلية ذاتها ليس فيها عيب أو خروج على مقتضيات «ضرورة وحدة الحركة الوطنية» لأن تلك الوحدة المنشودة يتعين أن يكون أساسها سليمًا.

وأول ما يلزم تلك السلامة هو الاعتراف المتبادل بين تلك الفصائل الباحثة عن وحدتها، بما يتضمنه ذلك من اعتراف بالوجود السياسي متلازمًا مع الاعتراف بالنسق الفكري.. وليس أقل من ذلك.

وفي هذا السياق فإنه يتعين على الفصائل السياسية العاملة في مصر تحديداً بعد العام ١٩٧٠ (عام رحيل عبدالناصر) الاعتراف الصريح بأن موجة عاتية اكتسحت في طريقها الحقيقة والتاريخ والموضوعية، وشرف الاختلاف.. و«ضرورة وحدة فصائل الحركة الوطنية».. وجهت بإحكام إلى الناصريين تحمل في ثناياها كل معاني التهجم والتشويه.. والإهانة.. والتجاهل ومحاولة نفيهم(!)، وذلك من جانب الإخوان المسلمين والشيوعيين وبقايا حزب

الوفد. وفي تقديرنا أن ذلك - لأسباب تاريخية عديدة - ليس غريباً، لكن الغريب هو أن تلك الموجة لم تهدأ ولم تتناقص وتائرها على مدى واحد وثلاثين عاماً - حتى الآن - لم تنقطع خلالها تلك القوى السياسية الثلاث عن المطالبة بضرورة «وحدة فصائل الحركة الوطنية»!

(٦)

أريد أن أؤكد.. أن الأوراق التي يحويها هذا الكتاب لم يحدث فيها أي تغيير في الحالة التي وجدت عليها.. وتحديداً فيما يتعلق بالنص الحرفي. ذلك لأنها أوراق كتبت في زمن غير زمن نشرها.. ومنها ما يتناول أموراً لم يعد لها وجود الآن.. مثل تلك الورقة التي كتبت في أعقاب ما عرف بقضية «مراكز القوى» والتي كانت تتحدث عن ضرورة حماية «الإنجاز الاشتراكي» و«المجتمع الاشتراكي» و«تحالف قوى الشعب العاملة» وهي كلها أمور لم يعد لها وجود حالياً، إن بالتحلل الذاتي أو بفعل فاعل، أو بالاثنين معاً!

كما أن من تلك الأوراق ما لو تمت إعادة صياغته، لتمت تقوية الحجج التي تسند ما ورد فيها من رؤى وآراء، بفضل ما قد جد من وقائع وأحداث.. ووثائق تضيف إلى تلك الرؤى والآراء إثباتاً وقوة حجة.

رغم ذلك.. كان الإصرار على أن تقدم الأوراق إلى القارئ بالحالة التي وجدت عليها. احتراماً له.. ولأمانة الكلمة.. ولعفة القلم.

محمد يوسف

عبد الناصر مشكلة مع بعض المؤرخين .. لا مع التاريخ ! (*)

(١)

كل تاريخ الأفراد والقوى والمجتمعات .. والحضارات، هو مجموع ما تحقق على الأرض. وليس ما كنا نتمنى إن يتحقق. لأنه ببساطة لم يتحقق. ولم نتعرف على كنهه ولم نختبره. ومن ثم فلا نحسبه من التاريخ الذي مضى .. وإن ظل له حق الإلهام للتاريخ الذي سيأتي.

ومن هنا يقال أن المعيار الوحيد والأبدي للإنسان هو موقفه. لذلك فإن الثورة موقف .. والوطنية موقف .. وحب العدل موقف .. والخير موقف .. والشر أيضًا موقف.

وبذا فلن يحفل التاريخ إلا بما حدث على الأرض، وإن ذابت ألسنة الناكرين له. كما أن ما حدث هو وحده الحقيقة، بغض النظر عما تمثله تلك الحقيقة من إيجاب أو سلب لمن تلقاها أو تعامل معها.

والحقيقة هي المقياس .. والكلمة الفصل .. والسيف البتار الذي ليس بعده سيف.

(٢)

ولما كانت المسافة الزمنية الممتدة من منتصف عام ١٩٥٢ وحتى منتصف عام ١٩٧٠ تمثل واحدة من أهم وأخطر الحقب الزمنية في تاريخ مصر والوطن العربي عامة .. وأهمها على الإطلاق في تاريخها الحديث .. ولما كانت الثورة وجمال عبدالناصر هما أبرز علامات تلك الفترة الزمنية، فقد كان طبيعيًا أن يخضع الاثنان «لمشارط» المؤرخين الذين راحوا يضربون «مشارطهم» في كل اتجاه وأي اتجاه يخص الثورة أو جمال عبدالناصر .. وهذا واجبهم فوق أنه حقهم.

(٣)

إن حرمة التاريخ مقدسة، لأنها حرمة الحقيقة ذاتها. والاجتراء على التاريخ هو اجتراء على الحقيقة. وذلك في حد ذاته جرم فج .. وجريمة شنعاء، منطوقها أن هناك من يحاول أن يكسر وجه الحقيقة المقدس أو يطمسه.

(*) نشرت بصحيفة "صوت الأمة" بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٩.

ومهمة «التاريخ» مهمة جليلة، يفترض ألا يضطلع بها إلا من ارتفع إلى مستواها. وارتضى أن يكون «قاضيا» للتاريخ قد تسلح بنفس سوية.. وضمير يحترم الحق ويقدسه.. وعقل مستنير وقدرة على الدأب والمثابرة لاستجلاء وجه الحق والبحث عنه.. عفيفا متعففا عن الغرض والهوى والمصلحة الذاتية أو الفئوية.. أو العقائدية.

(٤)

إلا أن اللافت للنظر أن عدداً لا يستهان به من الذين تصدوا «لتأريخ» تلك الحقبة المهمة والخطيرة.. قدموا عدداً هائلاً من الكتب والأبحاث والمقالات، تميزت بتعبيرها الواضح عن وجهات نظرهم الخاصة وآرائهم ومصلحتهم.. بل وأمنياتهم الشخصية!!

وفي حالات عديدة جاءت كتاباتهم «التأريخية» لتسوي حسابات «تاريخية» بين الثورة وجمال عبدالناصر من جهة.. وبعض الفصائل والقوى السياسية من جهة أخرى.

وفي كل ذلك لم يكن التاريخ موجوداً.. ولا كان «التأريخ» قائماً!

وعلى سبيل المثال فقد صاغوا، وحاولوا تثبيت عبارة «عبدالناصر كان ديكتاتوراً قاتلاً للديمقراطية».. وأجهدوا أنفسهم في الحوار والتكرار والإصرار على غرس هذه العبارة في أذهان الأجيال التي لم تعش الحقبة الناصرية.. رغم علمهم اليقيني أن عبدالناصر ـ بالوثائق والشهود الذين أبرزهم أنور السادات ـ وفي أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد نجاحها، قدم استقالته باعتبار أن المهمة التي تحمل مسئولية القيادة لإتمامها قد أُنجزت.. وعلى رفاقه أن يختاروا من يقود المرحلة التالية.. أو أن يجددوا اختياره.

المهم أن يكون قرارهم مرتكزاً على أرضية المعطيات الجديدة التي ترتبت على نجاح الثورة. وفي تقديرنا أن ذلك حس ديمقراطي رفيع ومتقدم على سن عبد الناصر آنذاك، وعلى الظروف التي عاشها وعايشها.. وتحرك فيها.

كما أن عبدالناصر ـ بالوثائق والشهود ـ هو أبرزهم الرافضين لإعدام الملك «فاروق» بعد نجاح الثورة.. وهو أبرز الرافضين لإعدام «خميس والبقري» زعيمي مظاهرات «كفر الدوار» ضد الثورة في بداياتها.. ووقع «محمد نجيب» قرار إعدامهما وقال: «رأيت أن دماغهما ناشف.. فوقعت قرار الإعدام».

وجمال عبدالناصر هو الذي انحاز ـ بالوثائق والشهود ـ كلية للأغلبية الساحقة من الشعب وحاول أن يقيم ميزان العدل الاجتماعي الذي بغيره يصبح أي حديث عن الديمقراطية لغواً.. وسذاجة.. وصفاقة.

وعبدالناصر «الديكتاتور» هو الذي أتاح الفرصة أمام أبناء الشعب العاديين، ليصبحوا رؤساء وزارات ومحافظين.. ونجوماً في الطب والهندسة والآداب والفنون. وهو الذي بنى مصر الحديثة - بالوثائق والشهود - وفجر طاقات أبنائها، ووضعها في المكان الذي يتناسب مع تاريخها العريق، ومسئولياتها العربية والإفريقية والإسلامية.. وفي حركة الثورة العالمية ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية (قطعاً سوف نتذكره الآن ونحن نرى عودة الاستعمار بوجهه القديم البشع الذي يبتغي القتل والتدمير والاحتلال المباشر، كما يفعل في العراق حالياً.. كل الفرق أن الطائرات حلت محل البوارج الحربية).. وقدم مثلاً استثنائياً في النضال من أجل الوطن والإرادة والعقل والموارد.

وجمال عبدالناصر «الديكتاتور» هو الذي مات وهو في وظيفة رئيس الجمهورية، ورصيده في البنك أربعة آلاف جنيه مصري.. في حين ترك لمصر والوطن العربي رصيداً هائلاً من البناء الصناعي والثقافي والسياسي بما يشكل منظومة حضارية كاملة وكافية لبدء الانتقال الإستراتيجي الحاسم للمجتمع من عصر التخلف إلى عصر التقدم.

إذا لم يكن ذلك، وغيره كثير، ديمقراطية.. فإنه - بمنظور علمي وواقعي - يسقط أي تصور آخر للديمقراطية وحيث في مثل تلك القضية المركزية والخطيرة يتعين الحرص أولاً وأخيراً على المضمون أي المنتج النهائي الذي سوف تقدمه منظومة ديمقراطية ما للناس، دون الالتفات إلى طقوس «التعبد الديمقراطي» إذا جاز التعبير.. أو إلى «فاترينات الديمقراطية» المحلاة بأوراق زائفة.

(٥)

إن إشكالية بعض المؤرخين مع جمال عبدالناصر أنهم يريدون كتابة التاريخ الذي يرضيهم.. وحيث إن حقيقة التاريخ هي الأبقى - طال الزمان أو قصر - فإن خطأ ما يكتبون وينتجون لا يلبث أن ينكشف، فيصيب بعضهم بالحرج.. وتسقط عن البعض الآخر ثياب الستر.

أما عبد الناصر نفسه فقد قدم نموذجاً فذاً للإنسان الذي اتسق مع النفس.. ومع التاريخ.. ومع الظروف الموضوعية.. ومع القيم والمثل العليا. وقدم صياغة علمية مستنيرة لحركة الثورة العربية يوم قال: «نحن نغوص في الواقع بحثاً عن النظريات.. ولا نغوص في النظريات بحثاً عن الواقع».

ولم يكن هناك أبسط ولا أعمق من تلك الكلمات التي نقشت على قبره «رجل عاش من أجل أمته واستشهد في سبيلها».

الشرط الحاكم (*)

مقدمة(١):

نحن نتصور أن الخطر الحقيقي الذي يمكن أن يتعرض له فرد أو جماعة أو أمة هو فقد الثقة في النفس.. وكلمة النفس هنا تعني كُلاً جامعًا لمعطيات متعددة على قمتها الوجود المادي والقيم والمبادئ والأفكار.. والعرف والتقاليد والتاريخ وأيضًا المستقبل المبتغي.

إن حصيلة التأثير والتأثر والانصهار بين تلك المعطيات هو الذي يحدد - في الواقع - كنه النفس الإنسانية سواء كانت نفسًا فردية أو كانت نفسًا جماعية.. ومن هنا فإن الفرد وقيمه وأفكاره الثابتة والمتغيرة.. وموقعه من الماضي والحاضر والمستقبل كل ذلك يكون معطى اسمه الشخصية أو «النفس» وهكذا الجماعة.. وهكذا الأمة.

ترتيبًا على ما تقدم فإن الثقة بالنفس تعني التعرف - بأكبر درجة ممكنة - على مكونات تلك النفس وقياس أوزان العناصر المكونة لها والإدراك الواضح لمواطن القوة ومواطن الضعف في شبكة العلاقات التبادلية بينها.

كما أن فقد الثقة في النفس يعني إما قصورًا - واضحًا - في إدراك العناصر المكونة لتلك النفس.. أو أن ثمة من يسعى إلى طمس تلك العناصر أو التشكيك في جدواها لنفيها أو إحلال بدائل محلها تلك البدائل - بالضرورة - تكون عادة متناقضة مع المكونات الأصلية المستهدفة بالنفي أو التشكيك.

ولقد كان امتلاك الثقة بالنفس أو فقدها أحد المحاور الرئيسية التي دار عليها الصراع الإنساني عبر التاريخ كله.. فكان هناك دائمًا من يعظم ثقته بنفسه ويفعل العناصر المكونة لها ويرفع وتائر أدائها.. وفي ذات اللحظة كان هناك دائما من يتصدى لذلك وفي الاتجاه المعاكس.. ومن ثم أصبح الإصرار على «الهوية» أي النفس ومكوناتها وتعظيم تلك المكونات أحد المهام الرئيسية في حياة الفرد.. والجماعة.. والأمة.

(*) دراسة للكاتب عام ١٩٩٧.

مقدمة(٢):

لكي تتحقق أي ظاهرة صغيرة أو كبيرة.. مادية أو بشرية.. فردية أو جماعية.. لابد من توفر مجموعة من الشروط تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها حتى يؤدي هذا التفاعل في النهاية إلى حدوث الظاهرة وتحققها.

وتختلف أوزان هذه الشروط (درجة أهميتها) وتتفاوت من شرط إلى آخر وتتدرج من الصغر المتناهي إلى الكبر الحاسم.. بمعنى أن كل شرط له دوره في إنضاج الظروف اللازمة لتحقق الظاهرة.. وأن هذا الدور حتى يؤدى بأكبر فعالية ممكنة.. لابد إن يتكامل - بأكبر درجة ممكنة أيضًا - في تناسق مترابط مع باقي الشروط الأخرى إذ أن هذا التكامل بحد ذاته يساعد على التفعيل المتبادل بين أدوار كل الشروط.. وهو الذي ينتج نغمًا صحيحًا متماسكًا.. ومترابطًا.

رغم ذلك..

فإن هناك ما نسميه «الشرط الحاكم» وهو الشرط الذي - من حيث موقعه في الظاهرة وشروط تحققها الأخرى - يمثل محور الارتكاز أو الثقل الأكبر بينها.. أو صاحب الكلمة الأخيرة.. أو «الشرط الحاكم».. وعلى سبيل المثال فإن العملية الجراحية لمريض ما لا يمكن أن يجريها إلا طبيب متخصص ولا يمكن أن يجريها مهندس - مثلاً - حتي لو توفرت غرفة العمليات وأدوات الجراحة والممرضات!

(هو إذا الشرط الذي لا تتحقق الظاهرة إذا غاب رغم توافر الشروط الأخرى.. وتتحقق إذا توفر هو وغابت الشروط الأخرى).

عند هذه النقطة نستطيع أن نقول إن فقد الثقة بالنفس هو الشرط الحاكم للهزيمة كما أن امتلاكها هو الشرط الحاكم للنصر. بمعنى أننا سوف نهزم - قطعًا - عند النقطة التي نفقد فيها الثقة بأنفسنا وقدرتنا مهما كان الشكل الخارجي الذي نبدو فيه.. أو نحب أن نبدو فيه.. أو الذي أريد لنا أن نكون فيه.. وإننا سوف ننتصر - قطعًا - عند النقطة التي يكون امتلاكنا لثقتنا بأنفسنا وقدرتنا قد وصل إلى أوجه.

والثقة بالنفس حالة معنوية لها اسم آخر هو «الإرادة».. تلك الإرادة التي لا يمكن تدميرها بالصواريخ والدبابات ولا تطالها طلقات الرصاص.. ومن ثم فمن الممكن أن تخترق أجسادنا رصاصة لكنها لا تخترق في ذات الوقت إرادتنا.. بل إنها - في ذات اللحظة أيضًا - قد تستنهض هذه الإرادة وتعظمها وتستفزها وتستدعي كوامن التحدي الفطري في الإنسان.. بمعنى آخر أننا في كل الأحوال نستطيع أن نحتفظ بإرادتنا بمنأى عن التدمير المادي الذي حتى

إذا ما حاق بنا فإن إرادتنا هي الشرط الحاكم لتجاوزه.

وإذا ضربنا عميقًا أو حديثًا في بطن التاريخ نسأله إثبات ما نقوله.. فسوف يفيض لنا مخزونه من الأحداث والحوادث والوقائع بمئات منها تثبت صحة مقولتنا.. لكننا سوف نختار مؤشرات محدودة. في الزمن القديم اجتاح «الهكسوس» مصر قادمين من الشرق من سيناء!! حتى وصلوا إلى «أسيوط» ساحقين كل ما كان ومن كان في طريقهم من مواد أو بشر.. وأرسل ملكهم رسالة إذلال واستفزاز للملك المصري «سكيننرع» - جد الملك «أحمس» وزوج الملكة «توتشيري» الذي رفض التهديد وقاوم الغزاة حتى استشهد واستشهد ومن بعده ابنه «سكيننرع الثاني» أبو الملك «أحمس».. وغاص كثيرون في بحر الهزيمة المتلاطم.. إلا «أم المصريين» الملكة «توتشيري» التي لم تفقد إرادتها.. ولا أفقدتها سحب الهزيمة السوداء حدة بصرها وبصيرتها.. فجمعت ما تبقى من الرجال والعتاد وحفيدها «أحمس» وانسحبت إلى بلاد «النوبة» - عمق مصر وظهرها الحنون - وشرعت تعد بناء «القوات المسلحة» وانتصب العمل الوطني في كل المجالات من تدريب وتسليح وإنتاج حتى تم تكوين جيش قادر وشعب يسانده ويثق به وقائد (أحمس) توحد مع ألم الوطن وأمله.. وابتدأ النضال والكفاح من أطراف النوبة زحفًا باتجاه المغتصبين شمالاً حتى تم طردهم من نفس النقطة التي دخلوا منها من الشرق.. في سيناء!!

في الزمن الأوسط.. ومن تاريخنا العربي.. فإن كل المعطيات المادية كادت أن تحسم موقعة «جبل أحد» - بين المسلمين بقيادة الرسول ﷺ وبين المشركين من قريش ومعهم كل القوى المضادة للدعوة الجديدة - لصالح المشركين الذين تفوقوا في العدد والعدة وفي فنون ومهارات القتال وبعبقرية «خالد بن الوليد» الذي كان معهم. وعلت سحب الهزيمة رؤوس جيش المسلمين. إلا أن «الشرط الحاكم» تقدم ليسحق في طريقه كل عناصر الهزيمة حيث بقيت إرادة القائد «رسول الله» وتصميمه على مواصلة القتال واستنهاضه همم الجنود الذين انتشلتهم إرادة الرسول من وهدة يأسهم وأعادوا الكرّة على المشركين.. وكان النصر للمسلمين.. لقد طالت حراب ونبال المشركين أجساد المسلمين حتى جسد الرسول ﷺ.. إلا أنها لم تنل من إرادته.

إنه الشرط الحاكم الذي لا تتحقق الظاهرة إذا غاب رغم توافر باقي الشروط وتتحقق إذا توفر وغابت تلك الشروط.

وفي الزمن الذي مازال لم يغادرنا ولم نغادره بعد.. يونيو من عام ١٩٦٧.. من المؤكد أنه خلال ساعات قليلة.. ونتيجة تآمر كل القوى المضادة للثورة في الداخل والخارج - تم تدمير البنية العسكرية الأساسية للقوات المسلحة في كل من مصر وسوريا.. وفقدت

بذلك الثورة ونظامها التقدمي ومشروعها النهضوي الذراع العسكري القادر على حماية الصدر والظهر اللذين أصبحا مكشوفين أمام العدو الأمريكي الصهيوني.. مما أعطاه مجالاً واسعًا ليمارس إذلالاً من نوع خاص ومخطط لقوى الثورة العربية الناصرية في طول الوطن العربي وعرضه.

وكاد البعض أن يتصور أن التاريخ قد انتهى! وأن خط النضال قد انكسر وأن الثورة قد سقطت.. وقيادتها كذلك! إلا أن التدمير كان قد طال معظم المفردات المادية لكنه لم ينل من البناء المعنوي لقيادة الثورة.. ومن هنا انطلقت عملية إعادة بناء القوات المسلحة بعد خمسة أيام فقط من حدوث النكسة.. تلاها «مؤتمر الخرطوم» الذي شهد جسارة القائد وهو يقذف في وجه الأعداء «باللاءات الثلاثة» لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف!! فاستعاد بذلك خط النضال استواءه.. واستردت الثورة نفسها والأمة روحها.. وظلت جهود «إزالة آثار العدوان» عفية إلى أن رحل القائد إلى جوار ربه.

إنه الشرط الحاكم الذي لا تتحقق الظاهرة إذا غاب رغم توفر باقي الشروط وتتحقق إذا توفر رغم غياب تلك الشروط.

لعل الدرس الأكبر للتاريخ هو أن الشرط الحاكم للهزيمة أو للنصر هو الإرادة.. ولعل ذلك يفسر لماذا تضع كل أطراف الصراعات في كل التاريخ على رأس إستراتيجياتها هدف «تحطيم الروح المعنوية للعدو».

الأمة.. والثورة:

الأمة التي تعنيها هنا هي الأمة العربية التي تعيش في الوطن العربي الممتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي بكل ما ترمز إليه من بشر وموارد اقتصادية وقيم وتراث وبصمات مؤكدة على وجه التاريخ البشري ودور عبقري في الحضارة الإنسانية.

والثورة التي نعنيها هنا هي الثورة العربية الناصرية التي انطلقت من مركز الوطن العربي في مصر عام ١٩٥٢ بقيادة المناضل جمال عبدالناصر.

وبكل القياسات فإن القيمة العظمي للثورة هي أنها ردت للأمة روحها واستنهضت من تاريخها كل إيجابي وتقدمي ومستنير.. وصاغت من كل ذلك الإطار هوية الأمة.. تلك الهوية الجديدة التي عبر عنها أعظم مشروع نهضوي مر بتاريخ العرب الحديث. وكان محور الارتكاز الذي دار عليه ذلك المشروع النهضوي العظيم هو التلاحم العضوي الذي حدث بين الثورة وأمتها أو بين الأمة وثورتها حين اكتشف كل منهما الآخر.. فالأمة أدركت أن قواها مازالت قادرة على الانطلاق إلى آفاق الحرية والتقدم.. وأيضًا فإن الثورة أدركت أنها نبت

عفي من تربة خصبة فصنعت ركائز انطلاقها من تاريخ أمتها ومن حاضرها ومن وعيها بالمستقبل المنشود.. وعبرت الثورة عن ذلك بإعلانها.. «إننا لا نغوص في النظريات بحثًا عن الواقع.. وإنما نغوص في الواقع بحثًا عن النظريات».

وهكذا انفجرت شرارة الكفاح المقدس للأمة وثورتها.. وتتابعت مراحل الكفاح وتنوعت.. وتلون الأعداء وتعددوا.. وتحققت انتصارات وحدثت انكسارات.. لكن الحصيلة كانت التصاعد المستمر في خط النضال الوطني والقومي.. وأمكن بشكل حاسم تحديد قوى الثورة في الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين الثوريين والرأسمالية الوطنية كما أمكن تحديد القوى المضادة للثورة ممثلة في الإمبريالية العالمية والصهيونية وفي الإقطاع والرأسمالية المستغلة وفي كل مواقع الرجعية والتخلف وممثليها على امتداد الوطن العربي كله.

وحتى يتم هذا الفرز بين الثورة والقوى المضادة لها.. كانت الأمة قد دفعت ثمنًا غاليًا إما موارد أو دماء سالت على مدى مراحل الصراع الذي لم يهدأ لحظة.. وتمكنت قيادة الثورة من أن تحافظ على استمرارية تصاعد خط النضال إلى أن رحل القائد إلى جوار ربه.. أين وكيف كانت مواقع ومواقف تلك القوى المضادة قبل وفي أثناء وبعد رحيل عبدالناصر؟

قبل الرحيل:

قبل رحيل عبدالناصر كانت الثورة قد أصبحت نمطًا يوميًا معاشًا يحياه البشر في مواقع الإنتاج والتنمية.. والحرب.. وكان مشروع النهضة العربية مازال في قبضة اليد.. ورغم الإنكسارات فقد كان مايزال حيًا نابضًا يزداد خصوبة وانطلاقًا بفعل إرادة التحدي والبقاء.. والارتقاء.

وكانت كل القوى المضادة للثورة قابعة في أوكارها مأخوذة مذهولة لأن المارد العربي لم يركع رغم قسوة النكسة عام ١٩٦٧.

في أثناء الرحيل:

في مشهد غير مسبوق على امتداد التاريخ كله خرجت أمة بأسرها تودع رجلاً واحداً رحل إلى رحاب الله وهو نائم فوق سريره في بيته.. حيث ووري الثرى في قبر نقشت عليه عبارة واحدة «رجل عاش من أجل أمته واستشهد في سبيلها».. وكان الذهول الثاني الذي أصاب القوى المضادة للثورة حيث رأت بالعين المجردة كيف توحدت أمة عظيمة عريقة بحجم الأمة العربية ووقفت حانية دامعة ثكلى تودع ابنها النبيل.

بعد الرحيل:

١ ـ الوفد :

كادت بعض القوى المضادة للثورة ألا تصدق أن عبدالناصر قد رحل عن الدنيا.. ومر بعض الوقت حتى جاءت أمريكا وأنور السادات ليؤكدا للمجتمع أن عبدالناصر قد غاب.

تلت ذلك على أرض وادي النيل وعلى امتداد الأرض العربية مشاهد غريبة معيبة.. ومهينة أدتها بعض رموز النظام العربي وكل رموز القوى المضادة للثورة.. خاصة في مصر.

خرجت كل تلك القوى من «مكامنها» وتمنطقت كل عدائها وحقدها على الثورة وقائدها.. واستدعت رواسب العفن والفشل.. والإجرام والتآمر في تاريخها وجعلت من كل ذلك برنامجًا ومنهاجًا تذبح به عبدالناصر بالظلم والتشويه والاجتراء والكذب.. والتدني.. حتى أن واحداً من الأقزام طالب بإخراج جثة عبدالناصر من القبر وإعادة إطلاق الرصاص عليها!! وآخر وصف عبدالناصر بأنه «كان من العاهرين»!!

لم يكن جسد عبدالناصر مطلوبًا فهو مدفون في الثرى لا يشكل خطورة على شيء أو أحد.. ولم تكن روحه مطلوبة لأنها قد فاضت إلى بارئها.. لكن الذي كان مطلوبًا هو روح هذه الأمة.. البعث الهائل والمقدس الذي حدث لها.. ذاتها التي اكتشفتها.. قيمها الجديدة التي تجذرت في وجدانها.. النسق الفكري الكامل الذي أنتجته مسيرة النضال العظيم للأمة وثورتها.

وهكذا.. وفي ظل حملة تشويه منظمة اصطفت تحت خطتها وبرنامجها كل القوى المضادة للثورة والأمة.. ولكل عود أخضر أنبته نضال الجماهير وسقته معاناتها.. انطلقت كل القوى التي حلمت يومًا بأن تركب نتائج الثورة أو توظفها لحسابها وحساباتها الفئوية أو العقائدية أو المصلحية.. وتلك القوى التي كان ضربها وإزاحتها عن كاهل الوطن والجماهير (قوى الإقطاع والرأسمالية والاحتكار) شرطًا لازمًا لنجاح الثورة.. انطلقت كل تلك القوى المعبأة صدورها بمخزون هائل من الحقد والتآمر لتصفية حساباتها مع الثورة والجماهير والقائد الذي غاب.

وهكذا ومن أحد تلك المكامن خرج إلينا «حزب الوفد» بعد أن أعاده أنور السادات إلى الحياة من جديد!

ولأنه جاء ممتشقًا سيف المعز وذهبه فإنه من اللحظة الأولى قد بدأ معركة تصفية الحسابات مع الثورة والجماهير.. والقائد المدفون في قبره!

وسودت صفحات صحيفة «الوفد» بأطنان من الكذب والأكاذيب والافتراء والتشويه..

والتدني والتجني.. وبرزت شهوة الانتقام حقيرة شريرة من أقلام خونة وعملاء وسماسرة وطفت على الصفحات جرذان عديدة محملة بأمراضها منهم من وهب نفسه «وأخاه» إبان العدوان الثلاثي الغاشم على مصر بقيادة إنجلترا وفرنسا وأداتهما إسرائيل عام ١٩٥٦ - للمعتدين الذين أعطوه وأخاه ميكروفونًا في إذاعة خارج مصر يصرخ فيها مطالبًا الشعب المصري «بالتسليم» للقوات الغازية «وتسليم» جمال عبدالناصر لهذه القوات لقتله!.. هذا الوفدي «الكبير» كان يكتب عمودًا يوميًا يصفي فيه حسابه مع الثورة وقائدها لحساب الذين منحوه «العمود» والسيجار والفراش ومصروف الجيب.

وطبعًا لم يكتب في تلك الصفحات العديدة من صحيفة «الوفد» سطرًا واحدًا عن التاريخ الحقيقي لهذا الحزب.. ولا عن دوره ودور قيادته - الحقيقي - في العمل السياسي والوطني في مصر.

ونحن إذا ارتضينا - مؤقتًا - ألا نخوض في ماضي حزب الوفد قبل الثورة (حيث لم يكن عبدالناصر موجودًا) ولا في تاريخه بعد الثورة (حيث كان عبدالناصر موجودًا) رغم أن التاريخين محملين بأدران كثيرة.. إذا ارتضينا ألا نخوض في ذلك في هذه اللحظة فإنه لا يمكننا وليس من حقنا أن نتردد في مناقشة «الوفديين» في مواقفهم من الثورة وقائدها والجماهير بعد رحيل عبدالناصر من جهة ودورهم في الحملة المنظمة ضد الثورة من جهة أخرى.

إننا نعتبر - عن يقين - أن حزب الوفد برموزه وأدواته وقياداته قد ساهم مع غيره من القوى والتيارات السياسية المضادة للثورة في تمهيد الأرض للحملة الإمبريالية الصهيونية الاستعمارية المنظمة والضاغطة لاقتلاع الثورة من وجدان الأمة وفصل الاثنين عن بعضهما وقتل ارتباطهما العضوي التاريخي.. حيث إن ما قام به الوفد وغيره كان المقدمة الطبيعية لانقضاض أنور السادات ونظامه بسند من أمريكا وإسرائيل على المشروع النهضوي العربي لتفتيته وفك مفاصل القوة فيه.. وليس من حق أحد.. فوق أنه ليس في مقدور أحد أن يقفز فوق هذا ويتناساه ويتجاهله.. أو أن يغفره. خاصة وأن حزب الوفد لم يتراجع عما كان قد بدأه بعد الرحيل ولا يلوح في الأفق ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه يمكن أن يتراجع عما أسماه أحد أقطابه حين قال «قد عشنا استعمارين هما الاستعمار الشيوعي والاستعمار الناصري»! في معرض حديثه عن فترة الحكم الناصري.

من ذلك وغيره كثير فإننا نشير إلى الوفد - بثقة - أنه وغيره من القوى والتيارات السياسية الذين نستطيع أن نعددهم وأن نسميهم قد صنعوا «مع سبق الإصرار والترصد» الأرضية وفتحوا الباب الذي تدفقت منه تداعيات الاستسلام للهيمنة الأمريكية والغطرسة

الصهيونية حتى أن رئيس وزراء إسرائيل - نتنياهو - لم يتردد في أن يهدد «بكسر أنف مصر»!!

في ظل تلك الهيمنة وبسببها وبسبب الذين مهدوا الأرض لها انفتحت على المجتمع المصري أبواب الفساد والإفساد ليتدفق منها المقامرون والفاسدون والمفسدون واللصوص والخونة في أكبر عملية انقضاض جماعي في تاريخ مصر الحديث استهدفت ثروة الوطن وثورته! ودارت عمليات نهب منظمة انتقلت بسببها الثروة والموارد والبنية الأساسية إلى أيدي شريحة من المقامرين والعاجزين والمتنفذين (وأبنائهم) بينما حرمت جماهير الشعب الكادحة من ثروتها بل وحقوقها الدستورية والقانونية التي تسلب منها تباعًا.. في ذلك الوقت دارت عمليات تشويه منظمة للثورة وقائدها وجماهيرها.

وكان الوفد والوفديون في كل ذلك مع طليعة المتربصين بالوطن ثروة وثورة! بل هللوا ومازالوا يهللون فرحين مبشرين بعودة المشروع الخاص وحرية السوق وحتى وإن تم ذلك بشكل عشوائي أو عصابي استباح القطاع العام الذي هو ملك الجماهير ونتاج «شقا عمرها» والذي هو البنية للمجتمع وأساس ثروته وممول حرب أكتوبر ١٩٧٣. هذا هو الوفد وتلك هي غاياته.. وهؤلاء هم قياداته الذين وصفوا جماهير مصر في ثورة ١٩١٩ «بالرعاع»! ثم هم الذين قال عنهم «مصطفى النحاس» زعيم الوفد (بعد أن دخل قصر عابدين في معية المندوب السامي البريطاني على جناح دبابة إنجليزية إبان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وفي معرض تبريره الارتماء في أحضان الإنجليز ورفضه تشكيل وزارة ائتلافية من كل الأحزاب السياسية المصرية وإصراره على تشكيل وزارة وفدية فقط.. وبعد أن عيره «أحمد ماهر» بأنه قدم إلى القصر على «أسنة رماح الإنجليز») قال زعيم الوفد: «إن رجال الوفد تعبوا ويريدون أن يستريحوا».

وطبعًا لم يوضح أشكال ومظاهر الراحة التي ينوون التمتع بها بعد يومهم هذا (٤ فبراير ١٩٤٢)!

لنتأمل تلك الكلمات التي كتبها مواطن مصري محترم هو الكاتب الصحفي الراحل أحمد بهاء الدين ضمن سلسلة مقالات بعنوان «محاولة لإعادة ترتيب الأوراق» نشرت بصحيفة الوطن الكويتية ابتداء من ١٢/٥/١٩٨٤:

(ولجأ القصر.. إلى إعادة الوفد إلى الحكم كمحاولة أخيرة لإنقاذ النظام في ١٢ يناير ١٩٥٠.. ولكن حدثت عدة أشياء أفسدت آخر محاولة لإنقاذ النظام القديم من السقوط:

- أن الشارع السياسي كان قد انفصل تمامًا عن سطوة الوفد التقليدية وملأته منظمات الإخوان المسلمين والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد.

• أن حكومة الوفد لم تكن بطبيعتها مستعدة لملاقاة الدعوات الاجتماعية الجديدة مثل إعادة توزيع الملكية الزراعية وغيرها وبالتالي فالوفد يحصر حركته داخل إطار القوى الراسخة (الإنجليز والقصر والإقطاع).

• جاء الوفد بسياسة قديمة إزاء الإنجليز وهي المفاوضات وبسياسة جديدة إزاء القصر الملكي هي مهادنة الملك والدفاع عن مساوئه وفضائحه وتصرفاته؛ لأن دستور ٢٣ كان يعطي الملك حق إقالة الحكومة دون معقب عليه.

• انفجرت في وجه الوفد قضايا بالغة الخطورة بدءاً من قضايا الأسلحة الفاسدة إلى اتهامات رجال الحاشية الملكية الذين صار فسادهم بلا حدود. وانطلاقًا من النقطة السابقة حمل الوفد نفسه مسئولية حماية القصر في مقابل تحقيق أهداف ومكاسب حزبية لا مردود لها بالناس ولا القضايا الوطنية الكبرى.

• تولى الوفد الحكم في ١٢ يناير وحتى أواخر يناير ١٩٥٠ حاول إخراج عبدالرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة من منصبه بدعوى أنه كان وزيراً حزبياً قبل ذلك.

وكانت أزمة كبرى مع القضاء، وتضامن كل مستشاري مجلس الدولة مع رئيسهم ورفضوا هذا الاعتداء على مجلس الدولة.

• وفي مايو ١٩٥٠ أصدر قراراً برفع الأحكام العرفية ما عدا بعض الأوامر العسكرية، ومن بينها الأمر الخاص بحل جماعة الإخوان المسلمين، الذي استمر مفعوله زمناً.

• في مايو ١٩٥٠ قدم مصطفى مرعي استجواباً في مجلس الشيوخ عن أسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة، مشيراً بذلك فساد حاشية الملك: من صفقات الأسلحة الفاسدة إلى استغلال نفوذ أحمد النقيب باشا وكريم ثابت باشا، وميزانية إصلاحه يخت الملك المحروسة.. إلخ.

ودافع الوفد ضد هذا الاستجواب، وعقاباً لأعضاء مجلس الشيوخ الذين أيدوا مصطفى مرعي، صدرت في يونيو مراسيم غير دستورية ولا سابق لها وهي:

- مرسوم بإسقاط عضوية أعضاء مجلس الشيوخ الذين عينوا في عهد الوزارة السابقة!!

- مرسوم بإسقاط محمد حسين هيكل باشا من منصبه كرئيس لمجلس الشيوخ «رغم بقائه عضواً فيه» ووضع محمد زكي العرابي باشا رئيساً بدلاً منه.

ولم تكن المعارضة أكثر من الوفد بل كانت أحزاباً تخضع للقصر والإنجليز، ولكن أسلوب الوفد الجديد في التقرب من القصر أفزعها، وهددها بالزوال، فلجأت إلى المعارضة العنيفة، فكتبت المعارضة الرسمية مذكرة شهيرة إلى الملك تهاجم الوفد. وكان النائب العام محمود عزمي يحقق في قضايا الفساد في الحاشية الملكية، ورغم أنه أنهى التحقيق بالحفظ، إلا أن

الملك لم ينس إصراره على استدعاء ناس من الحاشية الملكية والتحقيق معهم وما أن ضغطوا على النائب العام وورطوه في حفظ التحقيق، حتى عاقبته حكومة الوفد في مايو ١٩٥١ بعزله وإقصائه إلى وظيفة أقل، فكان اعتداء عنيفاً آخر على القضاء. واضطر الرجل للاستقالة.

وفي يونيو ١٩٥١ أوعزت حكومة الوفد إلى بعض نوابها بتقديم تشريعات مقيدة للصحافة إلى البرلمان.

وبالنسبة للجلاء، لاحظ الإنجليز بالطبع الضعف الشديد الذي لحق بحكومة الوفد فتشددوا في المفاوضات وما كانوا قد وافقوا عليه أيام مفاوضاتهم مع إسماعيل صدقي قبل سنوات، سحبوه، وقال بيفن وزير خارجية إنجلترا إن الظروف الدولية تغيرت في سنة ١٩٥١ عما كانت عليه قبل ذلك، وأضاف أن كلمة «الجلاء» كلمة غير لائقة وعلى الجانب المصري أن يجد عبارة أخرى مناسبة!

٢ ـ الإخوان المسلمون:

لعل أحد المرتكزات العبقرية في الدين الإسلامي هو انتفاء الوسطاء بين الإنسان والله سبحانه وتعالى.. ولقد كان الرسول ﷺ رسولاً وقائداً تحمل مسئولية تبليغ الرسالة بكل ما تضمنه ذلك من آمال وآلام وإحباطات وانتصارات. وجمع في سبيل ذلك الكوادر ورباها على قيم وتعاليم العقيدة الجديدة.. بل وأقام المؤسسات التنظيمية اللازمة لذلك. ولم يدع يوماً ـ وهو رسول الله ـ أنه هو الذي سوف يحاسب الناس على ما في صدورهم وما يستقر في نواياهم.. ولا هو الذي سوف يدخلهم الجنة أو يعصمهم من النار.. وإنما رد ذلك الحق بإطلاقه إلى الله سبحانه وتعالى.. حيث قال الرسول الكريم «الإيمان ما وقر في القلب وصدقه العمل» فأعلن بذلك ـ ﷺ ـ إدراكه ووعيه الكامل بأن ما وقر في القلب ملك لله فهو الذي يعلم ما في الصدور.. وأما أن يصدق الإيمان بالعمل فتلك هي المساحة التي تعظم العمل الإنساني وتضعه في مكانه اللائق به ضمن منظومة الكون الذي يحيا فيه الإنسان.

إنها مساحة الإبداع البشري من أجل التطور والطموح والبناء والإنتاج لإعمار الدنيا من أجل حياة سعيدة وكريمة.. وعادلة، وتلك هي المساحة التي يمارس فيها الإنسان رسالته وواجباته التي خلق من أجلها تتجلى فيها خواصه المتفردة كقائد لكل المخلوقات والكائنات في الكون باعتباره المخلوق الوحيد القادر على التفكير أي استدعاء الماضي وتصور المستقبل وربط النتائج بالأسباب ضمن جدل وحراك عقلي هو وحده دون باقي المخلوقات القادر على ممارسته وإنتاجه. وكانت عظمة الرسول ـ بل هي عبقريته ـ أنه كان بشراً يعيش بين الناس ويتزوج ويقود ويناضل ويأمل ويتألم «ويمشي في الأسواق».. وتمكن أن يبني بذلك أساس منظومة

أخلاقية وحضارية رفيعة انتقلت بالعرب من جوف الصحراء الجرداء القاحلة إلى تخوم الصين وأوربا متأثرين بكل من قابلهم ومؤثرين فيه ضمن عملية حراك حضاري غير مسبوق. محدثين بذلك الحراك مزجًا وانصهارًا بين قيمهم وثقافتهم الجديدة وقيم وثقافة الآخرين.. فقدموا بذلك الحضارة العربية للعالم مرادفًا للخير والعدل والبناء والتقدم.

وفي العمل تختلف الرؤى والاجتهادات بقدر اختلاف المنابع الثقافية والقدرات وحجم المعلومات والتدريب ومئات الأسباب الأخرى التي تخلق تباينات عديدة في نتائج العمل البشري وأساليبه.

هذا التباين بين الاجتهادات والتصورات والرؤى يمكن أن يحدث بين الأفراد وبعضهم.. وبين الجماعات وبعضها.. وبين مجتمعات وأنماط حضارية متكاملة وبعضها.

بل يمكن القول بأن الحضارة الإنسانية كلها ما هي إلا تراكم للعمل البشري المتطور الناتج عن حراك الاختلافات بين البشر أفرادًا أو جماعات.. أو مجتمعات.

تأسيسًا على ما تقدم وبمضامين ثقافتنا العربية (إسلامية ومسيحية) نقول إن الخالق سبحانه يعلم ما نفعل وسوف يكون «فعلنا» هو مقياس الثواب والعقاب في الآخرة ولسوف تكون «الحسنة بعشر أمثالها».. أي أن الإنسان أمام دعوة إلهية صريحة ومنطقية واقعية للعمل والبناء والتقدم وإعمار الأرض وإسعاد بني جنسه.. والخالق الأعظم «يسمع ويرى».. وذلك وضوح عبقري آخر في العلاقة بين الإنسان والله سبحانه وتعالى.. لا مكان فيها لوسيط ولا لوصي ولا لولي.. لأن الإيمان ما وقر في القلب وذلك القلب لا تمتد إليه سلطة الوصي أو الولي أو الوسيط.

ووضع الإنسان بذلك أيضًا أمام شريعة الله وعقله وتجربته ليجتهد ويصيب ويخطئ وعلت إلى الذرا قيمة التجربة والاجتهاد حتى أن الإنسان ليثاب إذا اجتهد حتى وإن أخطأ!

إلا أن «جماعة الإخوان المسلمين» أبت أن تتفهم هذا المحور العبقري في العقيدة الإسلامية وأصرت على أن لها الولاية والوصاية على المسلمين إن اختيارًا أو جبرًا!

وليس هنا مجال مناقشة المنطلقات الفكرية والحركية لهذه الجماعة تفصيلاً - على الرغم من أهمية ذلك - ولا هنا متسع لسرد تاريخها السياسي والديني قبل الثورة وكيف تعاملت مع القوى التي كانت موجودة على الخريطة السياسية في مصر آنذاك (الملك والاحتلال والأحزاب السياسية) ولكننا في عجالة وتمهيدًا للحديث عن وضع تيار الإسلام السياسي حاليًا نقول إن الإشكالية الأساسية لكل التيارات والقوى السياسية الرئيسية في مصر عشية الثورة - والإخوان المسلمون منها - هي أن كل منها تصور أنه المرشح لإحداث التغيير في المجتمع (طبعًا من وجهة نظره):

• الملك تصور أن بوسعه الانفراد بالحكم وإخضاع الأحزاب السياسية لسلطته وسلطانه دون مناوءة.. والاستقواء على الإنجليز بالألمان الذين اتصل بهم وأبدى استعداده للتعاون معهم وتسهيل زحفهم إلى مصر من الغرب إبان الحرب العالمية الثانية.

• الإنجليز تصوروا أنهم قادرون على الإطاحة بالملك وقتما يريدون بل إنهم شرعوا في ذلك فعلاً وأعطوه مهلة نصف يوم إن لم يقبل شرطهم بتعيين مصطفى النحاس (زعيم الوفد) رئيساً للوزراء إبان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ أو يرحل! وبذلك يكونون قد تخلصوا من حليف عدوهم (الملك) ووضعوا السلطة في يد حليفهم (الوفد) وقواتهم تحتل مصر.. فمن ذا الذي ينازعهم السلطة؟

• الوفد تصور أنه بالتحالف مع الإنجليز ضد الملك والأحزاب السياسية الأخرى سوف ينفرد بالحكم لتمتعه بدعم القوة الحاسمة وهي قوة الاحتلال!

• الماركسيون تصوروا أنهم وحدهم «المثقفون» الذين يفهمون آليات الصراع الاجتماعي والمادية الجدلية.. والحتمية التاريخية ورسالة الطبقة العاملة وواجباتها التي كلفها بها «كارل ماركس» وعلى رأس هذه الواجبات أن تقيم ديكتاتوريتها وحزبها الشيوعي وأن تسيطر على السلطة والثروة منفردة! وتصور أنه بهذا الفهم وحده فإنهم المؤهلون لإحداث التغيير الاجتماعي وقيادة ثورة «البلوريتاريا المصرية» (قبل الثورة بسنوات قليلة وضمن عملية تجنيد خالد محيي الدين في منظمة (ابسكرا) الشيوعية قال أحمد فؤاد لخالد محيي الدين «نحن ننمو ونتوسع بمتواليات هندسية ولن تمضي عدة سنوات حتى نكون قريبين من الاستيلاء على السلطة»).

• الإخوان المسلمون تصوروا أنهم مكلفون (دينيًا) بإصلاح حال المسلمين وهدايتهم والإنابة عنهم بشرط وجود السلطة السياسية في قبضتهم ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم الرئيسية بغض النظر عن محتوى هذه الأهداف وما إذا كانت تحقق فعلاً صلاح حال المسلمين.

وتصوروا أنهم على وشك الحصول على هذا الشرط (السلطة) خاصة وأنهم يعملون دون انقطاع منذ تأسيس الحركة عام ١٩٢٨ (على يد أحمد السكري ثم انضم إليه حسن البنا بعد ذلك).. كما أنهم على صلة ببعض ضباط الجيش والشرطة ولديهم جهاز سري بمثابة ذراع عسكري للحركة ولديهم مقارات وعضوية وكوادر ومكتب للإرشاد ومرشد وإمكانيات تأتيهم من كل حدب وصوب.. فلماذا إذن لا يكونون هم المؤهلين لإحداث التغيير السياسي والاستيلاء على السلطة؟

ونحن نرى أن أيًا من هذه القوى والتيارات لم يكن يملك التغيير ولا أدواته! إما لضعف قدراته وإمكانياته المادية وإما لفساد أطروحاته وتوجهاته السياسية والاجتماعية.. وإما

لوضوح موقفه المعادي للشعب ومصالح الجماهير وأمانيها.. وإما لغرقه في صراعات وانشطارات ذاتية.. وإما لكل ذلك مجتمعاً!

افتقد كل منها القدرة على إحداث التغيير لكنه لم يفقد الحلم بالسلطة! والذي حدث أن قاد التغيير وأحدثه الفصيل الوطني القادر على ذلك وهو تنظيم «الضباط الأحرار».

وباتت عقدة حكمت العلاقة بين الثورة من جهة وبين تلك القوى والتيارات السياسية في مصر آنذاك من جهة أخرى.. ولا تزال!!

الأمر الغريب أن مرور ما يقرب من نصف قرن على تلك الأحداث لم يفلح في محو هذه العقدة أو حتى تخفيض حدتها!! أيضاً لم يحدث ذلك بعد أن رحل عبدالناصر إلى جوار ربه منذ أكثر من ربع قرن ولا بعد أن حوصرت الثورة وإنجازاتها لدرجة بيع هذه الإنجازات الآن على رصيف الوطن لكل مغامر أو مقامر.. أو أفّاق!!

تأسيساً على تلك العقدة وانطلاقاً منها كان ولا يزال للإخوان المسلمين دورهم الريادي في عملية الانقضاض المنظم على الوطن ثورة وثروة!

وقد أعادهم أنور السادات إلى الساحة العامة ليساعدوه في حصار الناصريين الذين كان يريد الخلاص منهم بأي شكل وثمن، وحصل الإخوان من السادات على وجود شرعي وإمكانات مادية وأعاد لهم صحيفتهم «الدعوة» مرة أخرى.. ومرة أخرى سودت صفحات وصفحات ضد الثورة وقيادتها بما لا يتسع المجال هنا لسرده.

وفي لحظة نادرة أعاد التاريخ نفسه حين اصطفت في الخندق المعادي للثورة اعتباراً من عام ١٩٧٤ نفس القوى التي ناصبتها العداء عام ١٩٥٤ ففي مارس من ذلك العام تحالف الإخوان والوفد والماركسيون ومحمد نجيب - رئيس الجمهورية وقتها - تحالفوا من أجل تصفية الثورة وإجهاض مسيرتها وإجبار قياداتها على العودة إلى ثكناتهم.. أو إلى سجونهم! ولم يتحقق لهم ما تمنوا جميعاً نتيجة القدرة الاستثنائية لقيادة الثورة وحسمها في اللحظة المناسبة وإجبارها لعناصر التحالف على العودة إلى جحور وزوايا سكنوا فيها عشرين عاماً كاملة! إلى أن غاب جمال عبدالناصر وأصبح أنور السادات رئيساً للجمهورية فانضم إلى تحالف قديم لم يتغير من عناصره وقواه سوى شخصه هو (أنور السادات) رئيس الجمهورية الذي حل في التحالف الجديد محل محمد نجيب في التحالف القديم! وبدأت بعد ذلك أكبر وأغرب عملية لتحطيم مشروع نهضة شاملة لشعب بحجم شعب مصر وأمة بحجم الأمة العربية.. وأيضاً كان ومازال الإخوان المسلمون في طليعة المحطمين بالفعل والعون والسند.. وكما كان النهب الأول لمصر في عصرها الحديث قد تم في عهد الخديوي إسماعيل حيث (رهنت مصر) وبيعت أسهمها في قناة السويس للصرف على بذخ الخديوي وأتباعه.. جاء النهب الثاني لمصر على

يد تيار الإسلام السياسي في شكل شركات توظيف الأموال حيث تم الاستيلاء على آلاف الملايين من مدخرات المواطنين (مسلمين ومسيحيين!) لتوظيفها في «الوهم» أو أن يدفع أحد أصحاب تلك الشركات ثلاثين مليونًا من الجنيهات مؤخر صداق لمطلقته!!

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أخذت الحركة الإسلامية المعاصرة في اتخاذ توجهات شرسة لفرض سيطرتها على المجتمع المصري والعربي على أرضية فشل المشروع الليبرالي (العلماني) وفشل المشروع الناصري (الكافر)!! ولم يكن - وحتى الآن - في إطار هذه الحركة من هو على يمين تلك التوجهات ومن هو على يسارها.. بمعنى لم يكن هناك معتدلون ومتشددون.. وإنما ضمت الحركة كلاهما ضمن عملية منظمة لتوزيع الأدوار.

ولعل حالة الراحل الشيخ محمد الغزالي توضح هذه الخاصية بجلاء.. فقد اشتهر الرجل باعتداله وتساهله النسبي.. كما سببت بعض كتاباته جدلاً واسعًا في أوساط الحركة، وأبدى في بعض الأحيان تأييده للديمقراطية بالنص (مقابلة معه في الصحافة الكويتية - خليل على حيدر - تأملات في الإسلام المعتدل).

إلا أن الداعية الكبير لم يتردد في تأييد اغتيال الدكتور «فرج فودة» بل والشهادة بذلك أمام المحكمة!! فقدم بذلك فتوى «عملية» لإباحة العنف والقتل العشوائي.. والقتل «الظني» - إذا جاز التعبير - ونصّب نفسه وتياره قضاة أصدروا أحكامًا بدون محاكمة ونفذوها فور إصدارها ثم وقفوا أمام القضاء بفتوى تجيز ما اقترفوا.. فأهدروا بذلك أبسط قواعد العدل.. وأبسط حقوق المواطنة وأبجدية الحق في المعارضة والاختلاف، وأثبتوا أن كتابات «الاعتدال الإسلامي» لا يمكن في الواقع إلا أن تلعب دور الساتر الذي يخفي حقيقة مقاصد الحركات الدينية ويبرر أعمالها الخطرة.. ويخفي أيضًا التهديد المؤكد لكثير من المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمواطنين في مصر والوطن العربي.

ولا عجب أن نرى الإسلام الحزبي في مشارق الأرض ومغاربها لا يعادي شيئًا كعدائه للقيم والأفكار الديمقراطية والحقوق الفردية بما في ذلك حقوق النساء والأقليات وحق المعارضة.. وحرية الفكر والمعتقد. (خليل على حيدر - تأملات في الإسلام المعتدل).

٣ - الماركسيون:

باختصار نقول إن الفارق الذي ميز بين الماركسيين في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية والصين مثلاً وبين الماركسيين في الوطن العربي عامة وفي مصر على وجه الخصوص هو أن الفريق الأول (روسيا وأوربا والصين) كان مشغولاً خلال تلك الفترة (من نهايات الحرب العالمية الثانية حتى نهايات عام ١٩٨٩) ومهمومًا بإعادة بناء الحياة على أرض واقعه بكل ما

تتضمنه تلك العملية من جزئيات وكليات. بعد ذلك أتي تاليًا في الترتيب أي اهتمام حتى ولو كان دعم حركة الثورة العالمية!! أي أن الذي استنفد قوى وطاقات وإمكانات الماركسيين في تلك الدول كان هو مشروع البناء الوطني كأساس ثم الانطلاق بعد ذلك لأي شيء بعده.. ورغم أن شعار أممية البلوريتاريا الذي كان شعاراً براقًا خفاقًا رفعه الماركسيون إلا أنه في الواقع وعلى الأرض لم يعلو أو يسبق أية مهمة وطنية محلية صغيرة كانت أو كبيرة. بصفة عامة يمكن القول بأنه لم يجر النظر إلى ما هو خارج الحدود الجغرافية لدول المنظومة الاشتراكية إلا بعد أن جرى التفحص الكامل والتدقيق لكل ما هو داخل تلك الحدود.

بينما على الجانب الآخر انهمك الفريق الثاني (الوطن العربي ومصر) في التلقي النظري عن الفريق الأول، والتشيع له واتباع كل ما يقول وما يفعل، والغرق في بحور التنظيرات المحلقة دومًا في الفضاء ولا علاقة لها بما على الأرض، الأمر الذي أنتج على ـ الدوام ـ ماركسيين غرباء عن واقعهم متعالين عليه.. اختاروا الغرفة المغلقة والكتاب ميدانًا لنضالهم، فانفصلوا بذلك عن الجماهير وسبقتهم وتائر الحياة التي لا تنتظر أحداً.. وعجزوا عن المشاركة فيما يدور حولهم في مجتمعهم بفعل نمط التربية السياسية الذي اختاروه والذي حد من قدرتهم على التفاعل والإبداع مع الناس وبهم مما أدى إلى تقلص وتكلس مهارات التعامل مع المشاكل الحياتية للجماهير.

إن هذه الوضعية العاجزة للماركسيين في مصر ـ تحديداً ـ لا تنفي أن الحركة الوطنية والنضال الدائم والدائب والمستمر للشعب المصري قد شهد مساهمات بارزة وعظيمة ونبيلة من بعض الرموز الماركسية، إلا أنهم ـ في تقديرنا ـ قد أدوا دورهم فوق أية اعتبارات أيديولوجية وباعتبارهم أبناء بررة لهذا الوطن مسلحين ببصيرة ثورية مدركين أن الخيار الوطني هو محور الأساس لأي خيارات أخرى.. بل أنه الشرط الحاكم لمنطقية الأداء الثوري بشكل عام.

وفي سياق حديثنا عن ثورة يوليو والتيارات المناوئة لها نقول إن التيار الماركسي كان واحداً من أبرز تلك التيارات.. كما كان أيضًا واحداً من التيارات التي تأثرت بعقدة تجاه الثورة وقيادتها، تلك العقدة التي حكمت العلاقة بين الماركسيين والثورة.. ومازالت!!

في مذكراته بعنوان «الآن أتكلم» يقول خالد محيي الدين: (... كان اليسار في ذلك الوقت يفتقد القدرة على التعامل المتوازن مع سلطة له علاقة قديمة بها لكنها أصبحت علاقة غير متكافئة ولم يعمل على الاحتفاظ بنقطة ارتكازه داخل السلطة وتنمية دورها بل أسرع بالتصادم بما أفقده علاقته بالسلطة نهائيًا بل أوقعه في مواجهة مريرة معها).

هكذا ما أن غاب عبدالناصر انشغل الماركسيون بتصفية حساباتهم مع الثورة، وفي هذا

السياق كتب الدكتور رفعت السعيد (واحد من أبرز مفكري التيار الماركسي) كتاباً بعنوان «تأملات في الناصرية» نشره في بيروت تحت اسم مستعار.. وقد ضمنه تحليلات نظرية لا تستطيع أن تفرض مصداقيتها سوى على جدران غرفة مغلقة أو على صفحات كتاب من الورق الهش! وعكست تلك التحليلات مفارقة غريبة هي كيف لتيار كالتيار الماركسي العلمي العلماني - حسب المنشأ الأيديولوجي - أن يعيش أسير عقدة نفسية مع ثورة أو ظاهرة اجتماعية بهذا الحجم؟ وكيف لهذه العقدة أن تتحكم وتستحكم لتفرض نتائج بعينها حتى لو تم ذلك على جثة الحقيقة والمنطق والواقع.. والحتمية التاريخية؟؟

وقد نشر هذا الكتاب في مصر باسم مؤلفه عام ١٩٧٢ وبذلك سبق الماركسيون كل القوى والرموز المعادية للثورة.. وأحرزوا قصب السبق في عملية الانقضاض والتشويه وتصفية الحسابات.. وإفراز العقد!

إذ إنه بعد ذلك كان قد مضى عامان قبل أن يجهر أنور السادات ومصطفى أمين وأحمد أبو الفتح وموسى صبري وأنيس منصور وفؤاد زكريا وتوفيق الحكيم وغيرهم بالهجوم على الثورة وجمال عبدالناصر عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥.. بصفة خاصة.

تلك عينة بسيطة ومبسطة لكنها كافية للدلالة على موقف هذا التيار من ثورة يوليو ومشروعها النهضوي العظيم.. ومازالت الجعبة مملوءة عن آخرها بعشرات من المواقف والأحداث والأشخاص التي تؤكد ذلك وتجعل من حديثنا هذا «عريضة دعوى» مؤيدة بالوثائق والمستندات.. وهو ما لا يتسع المجال هنا لسرده.

فقط سوف نقف أمام آخر مواقف الماركسيين من الصراع العربي الصهيوني.. قضية العرب المركزية.

إنهم يبيعون للمواطن المصري والعربي وهم «الاعتراف بالآخر» الذي هو - كما أعلنوا - إسرائيل.. بل أعلنوا قيام تحالف بينهم وبين الإسرائيليين «من أجل عملية السلام» وطالبونا بأن ندرك أنه بعد أن اختفى الاتحاد السوفييتي ككيان سياسي وأيديولوجي من على خريطة العالم فلا بقاء ولا مقاومة لأحد في غيابه!! وعلى الكل أن يتفهم «المتغيرات الجديدة» و«العولمة» وأن قيادة العالم قد انعقدت نهائياً لأمريكا ومن ثم فإن علينا أن نحبوا إليها طالبين الغفران واللقمة كما فعل ويفعل «يلتسين» مثلاً.. هؤلاء الماركسيون - رفاق الخندق الواحد - لا يطلبون منا فقط الاعتراف بالآخر - إسرائيل - وإنما أيضاً يشترطون التخلص من «الوهم القومي» الذي نعيش فيه ويعيش فينا.

ومن يتابع كتابات «محمد سيد أحمد» و«لطفي الخولي» والاثنان من أبرز كُتّاب ومفكري التيار الماركسي.. سوف يجد الأول يلوم المثقفين العرب والمصريين خصوصاً لأنهم تعلقوا

«بالوهم القومي» بدلاً من أن يتعلقوا بـ «الحلم الأممي» وأن ذلك في حد ذاته كان سبباً في كثير من الانتكاسات التي حلت بحركة الثورة العربية.. وقد كان أحد الذين أعدوا «طبخة» كوبنهاجن ثم تراجع في اللحظة الأخيرة ربما لأنه اكتشف أن دوره فيما بعد الطبخ ليس كما كان يتمنى!!

ولسوف يجد من يتابع تلك الكتابات أن الثاني (لطفي الخولي) هو الذي بشر «بالمدرسة الساداتية» في السياسة والحكم والفكر ونظّر لها إبان عهد أنور السادات في محاولة مستميتة للاقتراب من السلطان والتعلق بأبوابه.. ثم هو الذي يقول «إن القول بإعادة بناء الوحدة العربية وهم تواضع واستكان إليه الفكر والعمل السياسي والنضالي في الكتلة العربية وإن ذلك ليس أمراً مقدساً ولا حتمياً وربما ليس له جدوى».. كما أنه الذي يتساءل عما «إذا كان هذا المثال الوحدوي - الدولة العربية الواحدة - الذي صورته وشحنت به أيديولوجية القومية العربية قناعة أجيال متتابعة على مدى نصف قرن كان قائماً حقاً في تاريخنا؟» وهو الذي ينحي باللائمة على الذين أهملوا الاعتبار الجدي لعوامل الفراغات الصحراوية.. بين البلدان العربية وغلبة الفكر والحالة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للبداوة والعصبية القبلية والتجاهل الأيديولوجي المأساوي للخاص الوطني ضمن العام القومي «وكله عند العرب صابون» على حد قوله!!

وهو أيضاً الذي يقول: «إن المنهج الفكري لغالبية الجماعات والعناصر العربية والتقدمية قد وصل إلى طريق مسدود حيث فشلت كل محاولات الوحدة العربية» ويبشر بالدولة «القطرية» باعتبارها الركيزة لمشروع نهضة عربية جديدة!!

وأخيراً فهو الذي نصب نفسه ممثلاً للشعب المصري في تحالف - غير مقدس - مع المثقفين الإسرائيليين بقيادة «ديفيد كيمجي» القيادي الأبرز في الموساد سابقاً والمسئول عن مجازر عديدة في لبنان والأردن وفلسطين.. واجتمع كل هؤلاء مع نظراء لهم من الأردن وفلسطين في «كوبنهاجن» عاصمة الدانمارك وأنتجوا شكلاً أطلقوا عليه «التحالف الدولي من أجل السلام» وأصدروا وثيقة لم تتعرض بكلمة واحدة لإزالة المستوطنات وحل مشكلة اللاجئين.. ولا تضمنت حرفاً واحداً يردع محاولات إسرائيل جعل القدس عاصمة أبدية لها.. هذا رغم ما تضمنته من نصوص تكرس شرعية الاحتلال الإسرائيلي للجولان وجنوب لبنان.

***

ملقاة أمامنا وموجهة إلينا ـ كناصريين ـ دعوات بعضها تحت مسمى «تجديد الخطاب الناصري» وبعضها تحت مسمى المراجعة والآخر يحثنا على التوبة والتنازل استجابة «للمتغيرات الجديدة» إلا أن كلها يستهدف ـ بقصد أو بدونه ـ إثبات أننا هامش مهان لا يذكر إلا لإكمال العدد ولا يشار إليه إلا كذكرى كئيبة يقبل التعامل معها على مضض.. بمعنى آخر فإن كل الدعوات تتفق على أننا قد تبدل حالنا فبعد أن كنا القاعدة أصبحنا الاستثناء.

● الحزب الحاكم يدعونا للانخراط في بنيته التنظيمية بدعوى أنه حزب النظام الذي يعبر عن ثورة يوليو والذي مازال يتمسك باسم بحيرة ناصر في أسوان وستاد ناصر بالقاهرة وشارع جمال عبدالناصر في الإسكندرية وإن من وزراء الحزب من كانوا يوماً ما ناصريين.. وما إلى ذلك من قشور شكلية، بينما يجري على قدم وساق تفكيك المرتكزات الأساسية للمشروع النهضوي المصري ـ العربي بإحكام ودأب.. ويجري التربص بالفلاحين والعمال وصغار الكسبة والموظفين وأصحاب الرأي، فتتابع التشريعات الجديدة كل يوم لتخصم من حقوق الفئات الكادحة من الشعب وتصب في جيوب شريحة اجتماعية ضئيلة العدد والقدرات إلا قدرات الفساد والإفساد والاعتداء على أملاك الدولة وحقوق المواطنين والقطاع العام وغيره من أي شكل من أشكال الملكية العامة طالته أيديهم.

● الوفد والإخوان المسلمون والماركسيون يدعوننا للذهاب إليهم في «مقارهم» لأخذ الحكمة عنهم والدخول في زمرتهم والحظوة برضاهم شريطة أن نغتسل من كل أدراننا وفي مقدمتها التنازل عن أفكار التخطيط والتنمية الشاملة المستقلة والتخلي عن الانحياز للفئات الكادحة في الوطن والتخلي أيضاً عن مقولة العدل الاجتماعي وتفهم «المتغيرات الجديدة» ـ التي يعجز أي منهم عن أن يدخل في حوار حول تلك المتغيرات أو هو يرفض ذلك ـ ثم علينا أن نغتسل من وزر القومية العربية وقدسية الملكية العامة.. وأن نقيم ديكتاتورية المسلمين في مواجهة الديانات والعقائد الأخرى (آخر تصريح نشر للسيد / مصطفي مشهور المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين كما وصفته مجلة روز اليوسف التي نشرت تصريحاته بالعدد ٣٥٩٢ بتاريخ ١٤ / ٤ /١٩٩٧ في معرض مطالبته بطرد الأقباط من الجيش المصري.. قال: «هذه هي الشريعة.. طبعاً الجيش يعتبر قوة الدولة وبالتالي مفروض أن يكون من في الجيش من أصحاب العقيدة نفسها وليس من أصحاب عقيدة أخرى وتيجي دولة مسيحية تعتدي على الدولة وفي الجيش عناصر مسيحية ممكن يمالئوا ويسهلوا للعدو يهزمنا، والجزية هي مجرد ضريبة الدفاع عن المسيحيين بدل ما هم يدافعوا عن أنفسهم». المسلمين يدافعوا

ويأخذوا الجزية مقابل ذلك. نحن لا نمانع أن يكونوا في مجلس الشعب ولكن المواقع السياسية مثل الدفاع عن الوطن لازم يكون الجيش كله من المسلمين..» ولا تعليق.

المعنى الإجمالي لتلك الدعوات ومضمونها الحقيقي يفصحان عن الهدف الذي يقف وراء توجيهها إلينا نحن الناصريين تحديداً.

علينا أن ننسى أو نتناسى أو نتنازل عن تراثنا الفكري وعن مشروعنا للنهضة والبناء.. وأن نقفز فوق واقع حدث على الأرض وتجذر في قلوب ووجدان المصريين والعرب كشرط لأن نصبح مؤهلين «للتحالف مع تيارات الحركة الوطنية».. علينا أن نخرس عن النطق بأمنياتنا أو عزف موسيقانا أو الشدو بأغانينا.. وعلينا أن ندفن الثقافة والفن والأدب المعبر عن الشعب والمنتمي إليه.. وعلينا أن نتوب توبة نصوحة عن السد العالي ومصانع الحديد والصلب ومجمعات الألمونيوم والنحاس والأسمنت والزجاج والسماد والمطروقات.. ومصانع السلاح وغيرها من مكونات البنية الأساسية التي غيرت وجه الزمن والحياة فوق أرض وادي النيل وفي الوطن العربي كله.

بهذا فقط نثبت «للوطنيين الجدد» أننا نستحق أن يمنحونا هم صك الوطنية!

الأمر الغريب أن تنطلق دعوة من بعض الناصريين تروج وهم «التحالف مع تيارات الحركة الوطنية» دون أن يقول أحد لنا شيئاً عن طبيعة هذه التيارات من حيث النشأة والتكوين والأهداف الإستراتيجية وعما إذا كانت تلك الأمور تجعلها جديرة بهذا الوصف النبيل «تيارات الحركة الوطنية». وتصم تلك الدعوة آذانها وتغمض أعينها عن كل ما صدر ومازال يصدر عن شركاء التحالف المزمع طوال ما يقرب من الثلاثين عاماً رافضاً ومقاوماً لثورة يوليو ومتهجماً عليها فكراً وإنجازاً وقيادة وأتباعاً.. بل إنهم يرفضون أن تصبح الناصرية والناصريون شركاء لهم حتى من الدرجة الثانية!! وعلى من يتصور أننا نبالغ في قولنا هذا أن يدلنا على فعل أو قول واحد صدر عن أي من الشركاء المزعومين ينم عن قبول للتيار الناصري أو اعتباره أحد تيارات الحركة الوطنية!! ومن أسف فإن هذه الدعوة - وحتى تقدم نفسها لشركائها - انجرفت دون أن تدري إلى مستنقع التنازل حيث أورت بالتالي:

أولاً: «لم تعد تجربة جمال عبدالناصر في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وقيادته للمبادرة الثورية قابلة للتكرار في عالم اليوم».

ونحن نرى أن الظواهر الاجتماعية عامة وخاصة منها ما يشكل مصائر الشعوب والأمم لا تقبل الأحكام الباتة والقاطعة أو الأحكام الرياضية (نسبة إلى علم الرياضيات) لأن المجتمعات خاصة القديمة منها وذات الكتل السكانية الكبيرة عادة ما تكون آلامها وآمالها مساوية لحجمها في الكبر وعمقها في القدم وثرائها في التنوع الهائل والتعقيد الشديد مما يفقد أية

حسابات رياضية مصداقيتها حيث تبقى دائمًا الصفحة الأخيرة في تاريخ أية ظاهرة اجتماعية لم تكتب بعد.. كما أن الصفحات السابقة عليها لم تستقر إلى الأبد.

ومن ثم لا يملك كائنًا من كان أن يصادر حيوية مجتمع ما ولا أن يتحكم تحكمًا آليًا في تفاعلاته وتداعيات الأمور فيه.. ويخطئ دائمًا من يحاول إخضاع حسابات الضمير الوطني للشعب ـ أي شعب ـ للمعادلات الرياضية الصماء.

من هنا نستطيع أن نفهم الموقف التاريخي والحاسم للشعب المصري يومي ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧.. في الوقت الذي كانت قواته المسلحة ممزقة تمزيقًا وأرضه محتلة،، والقاهرة مهددة وقيادته الثورية تخلت عن السلطة.. فإذا بالشعب يقول الكلمة الأخيرة الباتة والحاسمة.. ويرفض الهزيمة ويتمسك بقيادته ويشرع في إعادة بناء قواته المسلحة ليبدأ مشوار تحرير الأرض ويذهل العالم بموقفه هذا.

ثم هو ذات الشعب الذي انتفض في يومي ١٨ و١٩ يناير ضد النظام الحاكم آنذاك ويذهل العالم مرة أخرى حين خرجت كل الجماهير ترفض تسلط النظام وظلمه الجائر للسواد الأعظم من الشعب بالفساد والغلاء.. ويصبح النظام على شفا هاوية السقوط لولا تداعيات تراجع النظام عن رفع الأسعار واعتقال كل القيادات الوطنية مما أجهض تلك الانتفاضة النبيلة، لكن ذلك لم يلغ ضمير الشعب ولا ما استقر في وجدانه.

وماذا عن شعب الجزائر الذي أزاح عن صدره استعمارًا استيطانيًا استمر ١٣٢ عامًا كانت الجزائر تعتبر خلالها مقاطعة فرنسية لها نواب فرنسيون في البرلمان الفرنسي!

ثم ماذا يمكن أن يقال عن الشعب الفلسطيني و الفيتنامي أو اليمني أو الصومالي وغيرها من الشعوب التي حافظت وتحافظ دائمًا على صفحات تاريخها مفتوحة دائمًا.. ترهب الطغاة بجسارة رؤيتها للمستقبل وتسقط تحت أقدامها كل دعاوى التخاذل والحذلقة.. وفتاوى الأمر الواقع.. لم ولن يتم «تقعيد» التاريخ بشكل نهائي مادام هناك شعوب تحيا وتناضل من أجل حياة أفضل.. ولم يكتب من صفحات التاريخ الإنساني أكثر مما سوف يكتب مستقبلاً.. وتلك حكمة التاريخ وبصيرة العقل وروح الشعوب التي لا تموت ولا تنام.

ثانيًا: (آن الأوان لصياغة كتلة جديدة تجمع الوفد والإخوان المسلمين والماركسيين والناصريين.. إن إعادة صياغة العلاقة في أجواء مصالحة تاريخية، من شأنه أن يمهد الأرض لإنجاز المهمة الصعبة والمركبة التي تمثل ضرورة تاريخية في هذه المرحلة وهي إعادة تأسيس الحركة الوطنية في مصر خصوصًا والوطن العربي عمومًا).

وإذا اعتمدنا مقاييس الشكل والمضمون بصدد هذا الكلام الملقى أمامنا فسوف نجد أن الشكل براق يشي برغبة نبيلة في أن تتجاوز الأمة آلامها اقترابًا من آمالها حين يصبح الكل في

واحد فاعل قادر على الانتقال الكيفي بهذه الأمة واستحضار قواها وقوتها للتصدي لأعدائها من ناحية ثم الانطلاق إلى رحاب التقدم من ناحية أخرى.

لكن المشكلة دائماً - فيما يتعلق بالظواهر الاجتماعية - هو المضمون.. وفي تقديرنا أن هذه الكتلة المقترحة لا يمكنها إنتاج أي مضمون في اتجاه الهدف من تكوينها! ذلك لأسباب سوف نوردها فيما بعد، فوق أن عديداً من علامات الاستفهام لا يقدم الطرح الذي بين أيدينا إجابات عنها:

أولاً: إن أي التقاء - ناهيك عن تحالف - بين تيارات فكرية أو فصائل حزبية لابد أن يبدأ بالسؤال عن المنطلقات الأساسية لهذه الفصائل وعمن تعبر (فئات أو طبقات اجتماعية أو مصالح أو غير ذلك)؟ وتحديد الاختلافات التي أدت إلى التباين بينها.. أي أن الأرضية الاجتماعية والاقتصادية التي يقف فوقها كل من هذه الفصائل والتيارات هي التي تحدد هويته وتوجهاته الحالية والمستقبلة وليس خطاباته أو حواراته أو مانشيتات صحفه.. أو حتى نواياه الطيبة.

والحديث عن غير ذلك يكون حديثًا لرضا وتراضي المثقفين أو ذوي الأحلام الفردية الذاتية في أجواء الإضاءات الباهرة أي يكون حديثًا «للمضغ السياسي» يفتقد الموضوعية وحكمة استبصار التاريخ والواقع من أجل صياغة مستقبل متين لا يهتز.

ثانيًا: إذا كان المقصود هو تكوين «جبهة وطنية» نقول إن تكوين مثل تلك الجبهة عملية لها قواعد وأصول يأتي في مقدمتها أن يتم الاتفاق على إقامتها بين تنظيمات سياسية وحزبية مبلورة يمثل كل منها القوى التي يعبر عنها تمثيلاً كليًا ملزمًا.. ذلك هو الشكل الذي يملك تنفيذ ما اتفق عليه أو يملك فرضه أو الالتزام به وإلا فلا معنى للاتفاق على ما ندرك مقدماً أنه لن ينفذ. ثم إنه بغير هذا الشرط (البلورة التنظيمية) نكون أمام تجمع لمجموعة من الأفراد المتحمسين والمنفعلين، متفقين - إذا حسنت النوايا - على حد أدنى من الرؤى والتحليلات المشتركة لكنهم - حتى في هذه الحالة - لا يملكون التأثير سوى على حناجرهم كما لا يملكون إلزام أحد غير أنفسهم بما اتفقوا عليه.. فما بالنا إذا كنا نعرف أنهم حتى في حالتهم تلك غير متفقين على حد أدنى من الرؤى والتحليلات بقدر اتفاق كل منهم مع «ذاته» على الحركة سياسيًا بقصد تحقيق مجد شخصي أو فتوى أو حتى قبلي!! ولا ندري ما إذا كان أعضاء التحالف المقترح يدركون قانون «الوحدة والصراع» الذي عادة ما يحكم نشأة وتكوين وفض أية جبهة وطنية.. فالوحدة تتم لمواجهة عدو مشترك الذي ما إن يتم الانتصار عليه حتى يبدأ فوراً الصراع بين عناصر الجبهة كل يهدف إلى الفوز بالغنيمة وحده.. وعادة ما يحسم الصراع في هذه الحالة لصالح الفصيل الحزبي الأكثر بلورة وتنظيماً والأكثر عدداً وعدة.. والأقوى

بالتلاحم الذاتي والأعمق استقراراً والأعلى أداء في إدارة وترشيد استخدام الإمكانات المتاحة له.. انطلاقًا من هذا - تحديداً - يحرص كل فصيل على ألا يشارك في الجبهة إلا وهو في وضع تنظيمي ملائم.. ومنه تحديداً أيضاً قلنا إنها لا تقوم إلا بين تنظيمات مبلورة تملك قوة إلزام أعضائها بما اتفق عليه.

ثالثًا: من أين تأتي مصداقية الدعوة «لإعادة تأسيس الحركة الوطنية» بالتحالف بين الوفد والإخوان المسلمين والماركسيين والناصريين إذا كانت تلك الدعوة تصدر عن أشخاص يرفضون - حتى من حيث المبدأ - إعادة تأسيس أداتهم التنظيمية (حزبهم) الذين هم أعضاء عاملون بها أو حتى المساهمة المبرأة عن الغرض في أي جهد يسعى لرأب الصدع الذي يعبر - رسميًا - عن التيار الذي ينتمون إليه؟ مع الأخذ في الاعتبار أن التصدع الخطير الذي حدث في الحزب العربي الديمقراطي الناصري مثلاً قد نتج عن تراكم هائل لكم من الأخطاء الجسيمة من الكل سواء الذين داخل مؤسسات الحزب التنظيمية أو الذين خارجها.

نحن ندرك أن الآخرون في التحالف المقترح ينتمون إلى أحزاب وتيارات سياسية مليئة بالاهتراءات والخلاف والصراع والتشرذم بحيث لا يملك ولا يستطيع أي شطر من هذه «التشطيرات» الادعاء بأنه يمثل التيار السياسي أو الحزبي الذي ينتمي إليه.. ومن هنا قلنا إنهم يملكون فقط - والحال هذه - الاتفاق على ذواتهم وليس على تياراتهم.

رابعًا: لو تصورنا حكومة للوفد تحكم مصر غداً لما تبدل الحال - في تقديرنا - بأي قدر يذكر عما هو عليه إن لم يزد تدنيًا.. سوف يجري تعظيم دور المشروع الخاص في ظل عدم وجود طبقة رأسمالية تاريخية في مصر تستطيع تقديم مشروع رأسمالي متماسك ذي قسمات واضحة يحترم القانون والحقوق ويعاقب المخرب والفاسد والمتسيب.. وذلك بسبب عيب كامن في طبيعة نشأة الطبقة الرأسمالية الموجودة حاليًا والتي لا تعكس قدرات وأفكار ومبادرات وتضحيات رأسماليين حقيقيين وإنما تعكس مجموعات تسللت إلى بنية السلطة والمجتمع فنهبت القطاع العام ومعه معظم موارد الثروة في مصر وضربت بالقانون والدستور عرض الحائط.. وتربحت بالعمولات والسمسرة والإفساد وتغيير التشريعات لصالحها والتزوير لكل شرعي ومستقر.. ومن ثم امتلكت ثروة لم ينتجها إبداعها الذاتي وإنما أنتجتها لهم عوامل عديدة بعضها طفيلي وأغلبها غير شرعي تنتهب من حقوق أصحابها الأصليين الفلاحين والعمال والمطحونين من أبناء الوطن.. فجاء إلينا طيف هلامي يدعي أنه طبقة رأسمالية وليس له من ذلك سوى أنه كون ظلاً ثقيلاً على قلب الوطن وإمكاناته.. يوجع القلب ويهدر الإمكانات يومًا بعد يوم.

خامسًا: ولو تصورنا حكومة دينية تحكم مصر غداً فسوف يؤول حالنا إلى الأسوأ.. ولن

نهدر الوقت في تفصيلات ولكنا فقط نشير إلى تجربتين مازالتا ماثلتين أمام أعيننا.. تجربة الحكومة الدينية في كل من إيران وأفغانستان.

إن الإشكالية الثابتة في هاتين التجربتين هي عجز الحكومة الدينية عن التصدي للمشكلات الحياتية التي يواجهها المجتمع وعدم تقديمها رؤية متكاملة أو شبه متكاملة لتصنيع المجتمع وتطويره سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.. ولم تفعل شيئًا لرفع وتائر الإنتاج الوطني المتدنية ولا لترشيد وتطوير ثروات المجتمع وإمكاناته المادية والبشرية.. وانصرفت تمامًا عن أهداف اللحاق بالعصر والتحديث.. وبدلاً عن ذلك غرقت في بحر الجمود والتخلف وتعاملت مع العصر بآليات ومقولات مضى على أحدثها مئات السنين.. ناهيك عن التطاحن والاقتتال الذي قضى على الاستقرار اللازم للتطور السياسي والاقتصادي، وقضت في ذات الوقت على حرية المواطن وأحيانًا كرامته، واستدعت أسوأ ما في الماضي لتحكم به الحاضر وتصيغ به المستقبل.. وتدفقت فتاوى التحريم.. ونسأل.. أية مصداقية أو جدوى لدعوة للتحالف مع تيار كهذا وما هي الحركة الوطنية المزمع تأسيسها معه؟؟

سادسًا: لو تصورنا حكومة ماركسية تحكم مصر غدًا.. فبماذا سوف تحكم؟

هل ستحكم وفق «منطلقاتها العقائدية» أم وفق «المتغيرات الجديدة»؟

إذا كانت سوف تحكم وفق منطلقاتها العقائدية نقول إن ذلك غير ممكن الحدوث لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها ذلك العيب الكامن في البناء الفلسفي لهذه المنطلقات بحيث يجعلها غير قابلة للتطبيق في الواقع، رغم أنها شعارات براقة (وهذا له مجال ومكان آخر في الحوار).. كما أن هذه المنطلقات العقائدية قد حظيت بكم هائل من التشويه وافتقاد المصداقية بعد «إهدار دمها» في معاقلها الرئيسية وبشكل عقائدي أيضًا! فوق كل ذلك فإننا - وعلى أرضية فكرية ناصرية - ونحن نرفض إلى حد المقاومة ديكتاتورية الطبقة.. ومن ثم فلا معنى للتحالف مع فصيل لا تجمعنا معه أرضية مشتركة في الوقت الحالي. وإذا كانت تلك الحكومة سوف تحكم وفق «المتغيرات الجديدة» فإنها تكون بذلك قد تخلت عن وتحللت تمامًا من منطلقاتها العقائدية لأن كل المتغيرات الجديدة ضد هذه المنطلقات بل وتنفيها تمامًا.. وفي هذه الحالة قد تحالفنا مع مجموعة من البشر يقولون إنهم ماركسيون بينما هم في الحقيقة غير ذلك والأكثر أنهم لم يصفوا أنفسهم توصيفًا آخر ولا نحن حرصنا على معرفة توصيف جديد لهم.

ومرة أخرى نتساءل.. مع من - في الواقع - نتحالف؟؟

إن رفضنا للتحالف المقترح لا يقف على أرضية شوفينية أو متعالية.. لكنه بالقطع يقف على أرضية حقائق التاريخ ومعطياته ومع تاريخ تلك التيارات في الماضي وفي الوقت الراهن.

إننا نقترح - في سبيل إعادة «تفعيل» الحركة الوطنية المصرية وليس إعادة «تأسيسها» باعتبار أن النضال الوطني للشعوب لا يؤسس ثم يجري فكه ثم يعاد تأسيسه، وأن النضال الوطني (الحركة الوطنية) لأي شعب تأسس منذ أن تعرض لظلم من الداخل أو الخارج يتعين عليه مقاومته.. تلك عملية دائمة ومستمرة في حياة الشعوب ليس لها كهان ولم يكتب لها دستور.. وإنما هي عملية مفتوحة لإبداعات الشعوب وظروفها التاريخية وعوامل عديدة أخرى. إلا أن الثابت فيها هو أن الضمير الشعبي يرفض القهر والظلم - حتى وإن أجبر على الاستكانة فترة أو فترات زمنية بفعل قوى القهر والسيطرة إلا أن خميرة النضال الوطني لا تبلى.. وإنما فقط تظل في انتظار الظرف التاريخي الذي ينضجها (أي يفعلها) وليس يستبدلها (أي يعيد تأسيسها) - من أجل ذلك نقترح أرضية تمثل - في تقديرنا - الحد الأدنى الذي يمكن الاتفاق عليه:

** الاتفاق على أن أمراض الواقع العربي وبضمنه الواقع المصري تتحدد في التالي:

(أ) افتقاد حرية الوطن والمواطن.

ومن ثم يتعين الاتفاق على ضرورة النضال من أجل تحرر الوطن العربي من الاحتلال المباشر لبعض أجزائه من الهيمنة والاختراق لأجزائه الأخرى. وإعلاء حق المواطن في ممارسة حقوقه وإطلاق إبداعاته من أجل صياغة المستقبل الذي يرتضيه. وفي هذا الصدد فإن مقاومة الاستعمار الجديد القديم والحركة الصهيونية والهيمنة واجب مقدس لا يمسه أو يقلل منه ملايين من المتغيرات الجديدة.

(ب) افتقاد العدل الاجتماعي.

الناتج عن الخلل الخطير في توزيع الثروة والذي أنتج أيضاً ملايين من أبناء هذا الوطن هم غالبيته العظمى يعيشون تحت خط الفقر بينما تتمتع قشرة اجتماعية بمعظم خيراته دون حق أو سند تاريخي. ومن ثم يتعين الاتفاق على أن التنمية الشاملة والمستقلة واستقلال القرار السياسي والاقتصادي في هذا الوطن والانحياز الكامل للغالبية الساحقة من أبنائه إلى جانب رفض سيطرة الاحتكار ورأس المال على الحكم ورفض انفراد المشروع الخاص بالقرار الاقتصادي وبعائد الإنتاج الوطني. كل ذلك يمثل واجباً مقدساً لا يقلل منه الصخب الرأسمالي الإعلاني الذي يدق رؤوسنا كل يوم ولا نماذج الثراء الكاذب وغير الشرعي التي نراها حولنا في كل اتجاه.

(جـ) افتقاد التوحد العربي.

الذي هو ليس شعاراً للاستهلاك الإعلامي أو لتزيين المحافل القومية، وإنما هو حقيقة علمية وضرورة اقتصادية تصدع رؤوسنا بها تلك الإمكانات والموارد الاقتصادية والفنية المتاحة في

الوطن العربي والتي بترشيدها يمكن أن تنقل الحياة للإنسان العربي ملايين النقلات الكيفية المتقدمة إلى الأمام والمرتفعة إلى أعلى. ولن نشير فقط إلى الثروة البترولية والبحار والأنهار والأراضي الزراعية الخصبة ومكامن الحديد والفوسفات واليورانيوم والكوبالت والذهب والمعادن الأخرى وخطوط المواصلات والاتصال والبنى الصناعية الأساسية وغيرها.. وإنما نشير أيضًا إلى الطاقات البشرية الهائلة التي يمتلكها هذا الوطن وجيوش العلماء والمفكرين والباحثين والكوادر المدربة والقادرة على العطاء المنظم في كل المجالات.

ومن ثم فإن هدف الوحدة العربية هدف علمي عقلاني وواقعي تفرضه أي نظرة منصفة لحل هذا الوطن العربي العظيم.

(د) إننا لسنا دعاة التخلص من تاريخنا المجيد.. ولا من قيمنا الفكرية والثقافية والاجتماعية الإيجابية التي تكاد أن تكون هي التي حفظت لهذا الوطن حتى الآن قسمات شخصيته المميزة.. ونحن مع أي دعوة لاستحضار الإيجابي والمنطقي من جوف هذا التاريخ الطويل لتعيننا في صنع حياة متطورة متقدمة. وفي ذات الوقت نحن نحترم كل جزئية في تاريخ التحديث والتطور العلمي والإنساني ونسعى إلى الاستفادة منها فوق سعينا لامتلاكها على أرضية أن الحضارة الإنسانية ملك لكل البشر لا يصدنا عن هذا تعصب أو عقد.. ونحن ندرك أن قيمنا الدينية والثقافية والاجتماعية ليس بينها وبين التحديث أية خصومة أو تناقض أو عداء. بل إن تلك القيم كانت ـ في فترات من التاريخ ـ أحد ركائز نهضة الفكر الإنساني وتطوره ورفدت الحضارة الإنسانية بقيم الحق والعدل والخير والتقدم.

٥ ـ إننا أبناء حضارة قدمت للإنسانية مثلاً فريدًا في التسامح بين العقائد والديانات بوعيٍ كامل بتكامل تلك العقائد وليس تضادها.. وندعي أن التاريخ الإنساني لم يشهد تعايشا سلميًا بين العقائد والديانات المختلفة كما شهد تعايشها في التاريخ العربي وعلى الأرض العربية بشكل خاص.

(و) إننا نؤمن بأن المرأة هي نصف المجتمع كما أنها المسئولة عن تنشئة وتجهيز النصف الآخر، ومن ثم نؤمن بحقها الكامل في التعليم والعمل والمشاركة الإيجابية في كل مظاهر الحياة السياسية والثقافية والإنتاجية وغيرها.. بحق الشريك وليس بمنة الرجل أو تفضله.

تلك قسمات محددة ـ إلى حد ما ـ للأرضية التي نراها صالحة للحوار وللاتفاق، فمن يقبلها فإننا نسبقه بمد أيدينا للتعاون معه ومشاركته.. ومن يرفضها فعليه أن يبتدع طريقه للعمل الوطني كما يراه.. لكننا ـ بالقطع ـ غير ملزمين بهذا الذي رأى واختار.

الناصرية .. هل تجاوزها الزمن ؟(*)

سؤال له أهمية خاصة.. والإجابة عليه بنعم أو بلا يترتب عليها تداعيات كثيرة ومهمة في مسار النضال العربي.. بصفة عامة في الربع الأخير من القرن العشرين.

جانب آخر من الأهمية الخاصة للسؤال أن هناك البعض على الساحة العربية ـ أفرادا وتيارات سياسية وتكوينات حزبية ونظم حكم ـ ممن أطلق هذه المقولة وتعامل معها على أنها حقيقة.. أو هكذا تمنى أن تكون!

في هذا السياق.. يبدو ضروريًا أن نجتهد في الوصول إلى تعريف للناصرية، باعتبار أن ذلك هو المحور الذي سوف يدور حوله حديثنا كله ونحن بصدد الإجابة على السؤال.

نحن نرى أن الناصرية هي مجموعة الأفكار والمبادئ التي تبلورت وأفرزها مسار الثورة العربية بدءاً من العام ١٩٥٢.. تلك الأفكار والمبادئ التي بفضلها تعمقت الثورة وتجذرت.. وأصبحت أداء يوميًا للإنسان العربي.

كما أنها مجموعة الأفكار والمبادئ التي ساهمت في تحديد الهوية الفكرية والتنظيمية لهذه الثورة في سعيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في التحرر والتقدم والتوحد.. والتي شكلت إطارًا فكريًا تسلح به المناضلون من أجل تغيير الواقع المتخلف على الأرض العربية بصفة خاصة، وبلدان العالم الثالث بصفة عامة.

وهذا ـ تحديداً ـ كان ومازال نطاق المهمة النضالية التاريخية للناصرية كما عبرت عنها وثيقتها الأولى (فلسفة الثورة) وهو النطاق الذي يشمل ثلاث دوائر: الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الإفريقية.

يضاف إلى ذلك أن الناصرية قد أصبحت زاداً عقائدياً تسلح به المناضلون من أجل التحرر من خارج هذه الدوائر الثلاث.

وفي محاولة الاجتهاد لتحديد المحاور الأساسية للعقيدة السياسية الناصرية.. نقول إنها:

(*) محاضرة ألقيت في الندوة التي نظمتها اللجنة الشعبية للاحتفال بمرور خمسين عامًا على ثورة يوليو يوم ٢٤ يوليو ٢٠٠٢.

أولاً: مقولة في الإنسان:

إن الإنسان في الفكر الناصري هو المخلوق الوحيد القادر على أن يفكر تفكيراً منظماً.. بمعنى أنه الوحيد القادر على أن يفكر بشكل متعمد ومقصود.. وهو القادر الوحيد بين الكائنات في الكون على «ربط النتيجة بالسبب» وعلى استدعاء الماضي وتصور المستقبل.. كما أنه الوحيد الذي يتفرد بخاصية العقل أداة للتفكير المنظم، متمايزاً بذلك على سائر الكائنات.

وانطلاقًا من هذه الوضعية التي للإنسان في الكون فإن أية حركة منظمة ذات غاية متعمدة ومقصودة لا يمكن أن يؤديها إلا الإنسان. ومن ثم فإن إرادته هي التي تبدأ بالفعل، أي هي التي تبدأ التطور ثم تستمر به متقدمة إلى الأمام ومرتفعة إلى أعلى.

أي أن الإنسان هو الكائن الوحيد القادر على استدعاء ماضيه والاستعانة بخبراته المتراكمة فيه ثم تصور المستقبل الذي يريده.. ومن خليط خبرات الماضي وتصورات المستقبل فإنه يصنع أفضل قرار ممكن.. ذلك الحل الذي سوف يتحول إلى خبرة «ماضيه» يستدعيها فيما بعد وهو يصنع حلاً جديداً لمشكلة جديدة.

ذلك معناه أن الجدل بأبعاده الثلاث ـ الماضي والحاضر والمستقبل ـ خاصية إنسانية بحتة. وأن الإنسان هو الجدلي الوحيد في هذا الكون، وأنه بتفرده بقدرته على التفكير المنظم. يكون هو قائد التطور وصانعه.. وأن إرادته (حريته) هي التي تحدد حجم وشكل ومضمون التطور واتجاهه.

في هذا السياق.. فإن الناصرية تقرر أن «النصر عمل والعمل حركة والحركة فهم وإيمان.. وهكذا فإن كل شيء يبدأ بالإنسان» (ميثاق العمل الوطني).

والناصرية بذلك تكون في اتساق تام مع المحاور الرئيسية للفكر الإسلامي التي تكرم الإنسان وتعلي قيمته على سائر المخلوقات، وتؤكد تمايزه بخاصية العقل، وتحمله مسئولية صنع التقدم وإعمار الأرض.. وتحفزه دوماً لاستخدام هذا العقل في البحث عن حلول لمشاكل حياته والارتقاء بها.

ولقد كان وسوف يظل الإنجاز الحضاري للبشرية على مر العصور هو مجموع الحلول التي اكتشفها العقل الإنساني للمشاكل التي اعترضت سعيه نحو التقدم.

والناصرية تنظر للإنسان باعتباره وجوداً (اجتماعياً).. ومن ثم فإنها تسند إليه مسئولية (اجتماعية) عامة.. وترفض أن يكون الإنسان وجوداً (فردياً). وبصفة عامة فإن الناصرية تتعامل مع الإنسان على أساس أنه:

- قائد التطور وصانعه، وأن حريته هي التي تحدد شكل هذا التطور ومحتواه.
- ذو مسئولية اجتماعية، وأن حريته (الفردية) وتقدمه (الفردي) ما هي إلا أجزاء عضوية

من حرية وتقدم مجتمعه.

والناصرية بذلك.. تكون قد تجاوزت المنهج الليبرالي الذي يتعامل مع الإنسان على أساس أنه كائن (فرد) يمارس (الفردية) ولا يعني إلا بحل مشاكله (الذاتية) وتحقيق مصلحته (الخاصة) حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة الآخرين.. لأن حريته مطلقة!

وهو في ذلك لا يقيده أي التزام اجتماعي أو أية مسئولية تجاه المجتمع.. المهم أن يبقى هو، وأن يقوى باستمرار ذلك السياج الأناني الذي يحيط به نفسه ليحميه من الآخرين.

كما أن الناصرية - في رؤيتها الإنسانية - تكون قد تجاوزت المنهج الماركسي الذي يعطي للإنسان دوراً (ثانوياً) في العملية التطورية. على أساس أن الجدل يتم داخل المادة (الموجود الأول حسب المنهج الماركسي) وأن الإنسان يتحدد دوره باستقبال نتيجة الجدل كما تستقبلها باقي الموجودات الأخرى.. ثم يتبعه! فإذا تقدم الجدل «المادي» تقدم الإنسان وراءه.. وإذا تخلف تخلف خلفه!

ومن ثم فإن وعي الإنسان تحدده قوى الإنتاج لأنه تابع في تطوره لها.. وليس العكس. الناصرية إذن تعتبر إرادة الإنسان هي الشرط الحاكم لأحداث «الفعل المنظم» أي التطور. وأن باقي الموجودات في الكون ما هي إلا عناصر مساعدة لتنفيذ ذلك الذي قررته أو «أرادته» إرادة الإنسان.

والشرط الحاكم.. هو الشرط الذي لا تتحقق الظاهرة إلا بتوفره، حتى لو غابت كل الشروط المساعدة.. ولا تتحقق الظاهرة - أيضاً - إذا غاب حتى لو توفرت كل الشروط المساعدة. إنه العلة الرئيسية لحدوث الظاهرة.. إنه السبب.. وهكذا العلاقة بين إرادة الإنسان كشرط حاكم والتطور كظاهرة.

ثانياً: مقولة في الديمقراطية:

تأكد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) انقسام العالم إلى معسكرين الأول هو المعسكر الرأسمالي.. وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمنظومة فكرية وعقائدية ليبرالية أساسها الحرية الفردية المطلقة البعيدة - قانوناً - عن أية مسئولية اجتماعية.. والعرض والطلب أساساً للتجارة والسوق.. والغاية تبرر الوسيلة.. والعنصرية وتفوق الإنسان الأبيض عقيدة!

والثاني هو المعسكر الشيوعي.. ويقوده الاتحاد السوفيتي بمنظومة فكرية وعقائدية أساسها سيادة الطبقة العاملة على السلطة والثروة وسيطرتها على صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. وقيادتها للطبقات الاجتماعية الأخرى. ولتحقيق ذلك يتعين عليها أن تفرض ديكتاتوريتها عن طريق أدواتها التنظيمية (الأحزاب الشيوعية).

وإذا اتفقنا على أن الديمقراطية - في أي تعريف لها - تعني أن تشترك الأغلبية في صنع

القرار المتعلق بحاضرها ومستقبلها.. وأن يعود لها مردود هذا القرار.. أي أن يصنع الحاضر والمستقبل بها ولها. وأنه يتعين أن تكون السلطة لهذه الأغلبية والثروة بيدها حتى تمتلك القدرة على مواجهة المشكلات وقادرة على حلها.

إذا اتفقنا على ذلك.. فسوف نكتشف ـ وفقًا لهذا القياس ـ أن الديمقراطية قد غابت عن المعسكر الأول حين سيطرت الأقلية وغابت الأغلبية.. وحين أصبحت مؤسسات الدولة أدوات لقمع الأغلبية.. وحين تفشى القهر والاستغلال والاحتكار والسيطرة. وحين أفرز كل ذلك الظاهرة الاستعمارية لقهر وسلب واستغلال شعوب أخرى واستنزاف ما لديها من موارد.. وإجبارها على أن تكون أسواقًا لاستهلاك ما ينتجه المصنع الرأسمالي.. فتدور الآلة الصناعية الرأسمالية وتتراكم الأرباح.. ويتراكم الاستغلال. ومن هنا نحتت في قاموس الفكر السياسي عبارة «إن التخلف ظاهرة استعمارية»!

واعتصرت الاحتكارات الرأسمالية حتى المواطن في مجتمعاتها! وحاصرته وحولته إلى ترس يدور في آلة جبارة ضمن مجرى قد حدد له سلفًا لا يقوى على الخروج عنه. حتى أصبح همه اليومي هو تعلية السور الذي بناه حول نفسه ليحميه من تلك الاحتكارات.. ولا يخرج خارجه مطلقا إلا لممارسة بعض الطقوس الاجتماعية التي حددوها ـ أيضًا ـ له ومنها الذهاب إلى صناديق الانتخابات ليوهموه بأنه حر في الاختيار!

والحقيقة أنه بعد التصويت في الانتخابات يكون قد تكبل بقيد هو الذي أعطاه الشرعية! فهو ـ في واقع الأمر ـ لم يكن حرًا في الاختيار.. ويوم يكون كذلك فسوف يحطم المجتمع السائد كله، قيمًا وطقوسًا وشرائع استغلال.

وحينما كانت هذه الاحتكارات تؤدي «عرضا» لاستعراض القوة، فإنها قتلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «جون كينيدي» في نوفمبر عام ١٩٦٣ (عقابًا له لأنه ربما كان الرئيس الأمريكي الوحيد الذي جاء إلى السلطة اعتمادًا على ثروته الخاصة وثروة أبيه الأيرلندي الأصل.. ولم يأت اعتمادًا على تمويل الاحتكارات لحملته الانتخابية كما جاء غالبية الرؤساء الأمريكيين.. بهذه الاستقلالية التي صنعها لنفسه، كان قد خرج عن طوعهم وبدت تلك الاستقلالية سمة بارزة في قراراته الرئاسية الأمر الذي لا تقبله تلك الاحتكارات ولم تتعود عليه!) لهذا قتلته وهو في موكبه الرئاسي في منتصف النهار.

ثم قتلت قاتله (لي هارفي أوزالد) وهو بين أيدي رجال البوليس في مشهد تلفزيوني كان مذاعًا على الهواء مباشرة أمام العالم كله! ثم قتلت قاتل قاتله (جاك روبنتشاين) في السجن.. وهكذا ضاع الرئيس والحقيقة.. والديمقراطية في لحظة واحدة!!

كما أننا ـ وفقًا للمقياس الذي اتفقنا عليه ـ سوف نكتشف أن الديمقراطية قد غابت عن

المعسكر الثاني لأن الحرية التي توفرت كانت لطبقة معينة من أجل تحقيق مصالحها وصنع مستقبلها وتكريس تسيدها وفق منظور طبقي محدود وليس وفق منظور شعبي شامل يضم كل التكوينات الاجتماعية الأخرى - طبعًا ليس من بينها الإقطاعيين والرأسماليين - فجاء القرار تعبيراً عن مصالح ومستقبل طبقة واحدة من طبقات المجتمع.. وبذلك يكون قرار الأقلية وليس قرار الأغلبية.. أي أنه قرار غير ديمقراطي!

أما الديمقراطية في الفكر والممارسة الناصرية.. فتجسدها مقولة «تحالف قوى الشعب العامل صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة».

فبعد أن تم التخلص من الملك ومن الاحتلال ومن طبقتي الإقطاع والرأسمال، أصبح واضحًا تعريف الشعب بأنه القوى الباقية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثروة والسلطة، وأن هذه القوى ليست طبقات مبلورة محددة القسمات.. ولا تستطيع أي منها أن تحقق مصلحتها بمفردها، فضلاً عن عدم استطاعتها أن تقود المجتمع لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في التحرر والتقدم والوحدة بقدراتها الذاتية.. وفوق ذلك كان الوعي والرغبة في أن تتحقق الديمقراطية بمفهومها الصحيح.. لذلك بات ضرورياً أن تتحالف كل من تلك القوى مع القوى الأخرى ليشترك الجميع في تنفيذ مهام العمل الوطني.. تلك التي سوف يسفر إنجازها عن تحقيق المصلحة العامة للوطن.. وبضمنها المصالح الخاصة لكل من فئات التحالف.

ومن ثم فإن القرار الذي يصنعه تحالف القوى يكون هو قرار الأغلبية «الساحقة» لأنه قرار «الشعب» فقد أصدره الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون والرأسماليون الوطنيون والجنود. طبقًا لوزن كل فئة منها، وطبقًا لحجم تضحياتها التاريخية.. وهكذا يكون توزيع الثروة والسلطة.. لذلك جاء الفلاحون والعمال في صدر التحالف.

نقطة مهمة وأخيرة.. هي أن الديمقراطية تتحقق حين تتوفر المقدرة على التطور.. أي على العمل والإنتاج.. لذلك فإنه من الأهمية بمكان تحديد أهداف العمل الوطني التي سوف ينجزها التحالف، والتي لابد أن تتضمن إكساب المقدرة لغير القادرين حتى يتحرروا من قيود الفقر والجهل والمرض.. ويصبحوا أحراراً حين تتسلح إرادتهم بقدرات ومهارات ومعارف.. فيشاركوا بفعالية فيما ينجز.. ويشعرون أنهم قدموا من الهامش إلى قلب الساحة.. فيحبوا حياتهم، ويثقوا في أنفسهم، ويثق فيهم الآخرون.

ثالثا: مقولة في القومية:

كان ظهور القوميات في أوربا مع بدايات العصر الرأسمالي نتيجة للصراع الذي بدأ حول مصادر المواد الخام المتاحة والمحتملة من ناحية. والسيطرة على أسواق متاحة أو محتملة

لتصريف الإنتاج الرأسمالي الكبير من ناحية أخرى.

وبدأت كل جماعة تبحث لنفسها عن إطار قومي يضمها حتى تأخذ مكانها على خريطة الإنتاج والسوق ومن ثم تأخذ نصيبها - ككيان قومي رسمي - من حصيلة النهب الأوربي لقارات العالم الأخرى!

وبذلك ظهرت وتكونت دول كاملة بقرار سياسي أو نتيجة تقسيم المغانم.. فعرف العالم بلجيكا وسويسرا وفنلندا ولوكسمبورج وغيرهم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد.. لأن النمو الرأسمالي كان قد أفرز «الظاهرة الاستعمارية» التي بمقتضاها التهمت قوميات أخرى في نفس القارة.. ثم استدارت لتقهر وتحتل وتستغل وتنهب قوميات أخرى خارج القارة الأوربية وعلى امتداد المعمورة كلها. حتى قال المفكر القومي العربي الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة: «كل مفكري أوربا الذين ملئوا الدنيا كلاماً وتحمساً لحقوق الإنسان، لم تذرف لأي منهم دمعة ولم ينطق كلمة اعتراض واحدة وهو يرى جحافل البشر الذين تم اصطيادهم من أفريقيا لتشحنهم السفن من شواطئها إلى شواطئ أوربا وأمريكا عبيداً مكبلين ومحشورين في أقفاص نقل الحيوانات.. هؤلاء الذين سوف يصبحون فيما بعد الأيدي العاملة الرخيصة والمستعبدة لبناء أوربا وأمريكا»!!

وحتى قال المفكر العربي السوري الكبير الدكتور شاكر مصطفى: «قامت أوربا بتدمير أربع قارات من قارات العالم الخمس لتبني نفسها»!!

وما لبثت تلك الظاهرة أن أفرزت الظاهرة الإمبريالية التي هي أعلى مراحل الرأسمالية.

من ناحية أخرى.. فإن «الأممية الماركسية» ترفض القوميات باعتبارها إفرازاً رأسمالياً يستهدف في النهاية تكريس الاستغلال وتقنينه. وأيضاً من أجل ضرورة وحدة الطبقة العاملة في العالم (أممية البلوريتاريا) لمواجهة التناقض الرئيسي الذي هو بين القوي الاحتكارية الرأسمالية المالكة لأدوات ومصادر الإنتاج وبين الطبقة العاملة التي لا تملك سوى قوة عملها، ويتعين عليها - الطبقة العاملة - أن تناضل من خلال أحزابها الشيوعية لتخليص العالم من شرور الرأسمالية. لذلك وقفت الماركسية موقفاً معادياً من القومية.

إذن فإن النظام الرأسمالي قد شوه الفكرة القومية حين أنشأ قوميات مصطنعة لتخدم نموه الصناعي.. وحين قهر قوميات أخرى ليتمكن من استغلالها!

كما أن النظام الماركسي فشل في أن يميز بين القوميات التي ظهرت بين أحضان الرأسمالية وبين تلك التي تحقق لها شروط الوجود القومي من آلاف السنين، ولم تنج من شرور الهجمة الرأسمالية الاستعمارية الإمبريالية. ولم يدرك الماركسيون معنى تصاعد حركة التحرر الوطني - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ضد الاستعمار في المستعمرات التي كان يسيطر عليها..

وبروز الحرص على تأكيد الهوية القومية في مواجهة سحقها وتذويبها من جانب المستعمر. وكيف قادت تلك الوضعية النضالية حركات التحرر الوطني إلى اختيار الاشتراكية طريقا للتقدم في مواجهة التخلف والاستغلال الاستعماري.

وكانت الناصرية هي التي أعطت للقومية ذلك المضمون التحرري التقدمي، حين أكدت - فكراً وممارسة - العلاقة العضوية بين الحرية السياسية وبين الحرية الاجتماعية.. وأن ضرب المواقع الرأسمالية والإجهاز على تحالفاتها لا يتأتى إلا بتنمية الطاقات والقدرات القومية كقاعدة تبنى عليها الاشتراكية في مواجهة هذه التحالفات، وبديلاً عنها، وأيضا قاعدة تسند نضال الجماهير وتزودها بطاقات هائلة لصنع التقدم.

ولأن الناصرية معنية - في الأساس - بتغيير الواقع العربي في مواجهة التخلف والتجزئة، فلقد رفعت راية القومية العربية، وناضلت في ظلها إدراكًا ووعيًا بالتكوين التاريخي للأمة العربية وبدورها الحضاري في تاريخ البشرية كلها.. ثم بالخصائص المميزة لهذه الأمة التي تجعلها حالة قومية تقدمية بالضرورة. حيث إن وجودها القومي كان معطى حضاريًا وليس قرارًا سياسيًا.. كما أنها عانت من الاستعمار والتخلف والتجزئة كما لم يعان أي تكوين قومي آخر.. وثالثًا فإن التاريخ لا يذكر لهذه الأمة أنها مارست العدوان.. وإنما يذكر أنها كانت دائمًا هدفًا للعدوان.. ورابعًا أنها تمتلك طاقات وموارد هائلة تكفي لأن تصنع التقدم إن امتلك الإنسان العربي إرادته وصنع بقدراته قراره.

في هذا السياق.. فإن البعد القومي في الفكر الناصري ليس دعوة شوفينية، ولا دعوة عنصرية. وإنما بالأساس هو بعد ثوري تقدمي في مواجهة الاستعمار والتخلف والتجزئة.

رابعًا: مقولة في الدين:

التراث الديني في الغرب يغلب عليه الطابع السياسي وليس الطابع الإيماني أو العقائدي! فلقد استخدم الإقطاع الكنيسة من أجل تسييد قيمه وتكريس وجوده كواقع.. وكانت «صكوك الغفران» ملهاة ومأساة في ذات الوقت للجماهير التي صورت لها إمكانية شراء الجنة بصكوك يصدرها الكاهن! وكان ثمن شراء هذه الصكوك هو الرضا بالعبودية للإقطاعي، والرضوخ لاستغلاله تحت سمع وبصر الكنيسة.. ومباركتها!

كما دفعت الجماهير إلى محرقة الحروب الصليبية بكلمات كاهن فرنسا التي كانت تحفزهم لاستعادة بيت المقدس وتستعديهم على العرب والمسلمين الذين سيطروا على «مهد المسيح». بينما كان هذا الكاهن نفسه يعلم أن الهدف الإستراتيجي للحملات الصليبية هو الاستيلاء على «ممالك الشرق» ذات الموارد الاقتصادية الهائلة.. وفرض سيطرة أوربا

الإقطاعية عليها لإمكان نهبها!

ولم يتردد النظام الرأسمالي - مولود النظام الإقطاعي - في أن يستخدم الكنيسة مرة أخرى لتسييد قيمه وتكريس وجوده كواقع!

وتمسح كل الحكام والسياسيين في البلاد الرأسمالية وأبدعوا في ابتكار الطقوس اللازمة لذلك.. وكان من هذه الطقوس أن أسماء معظم الأحزاب السياسية الأوربية تنتهي بكلمة «مسيحي» فعرفنا «الحزب الديمقراطي المسيحي» و«الحزب الحر المسيحي»... وهكذا.

ثم كانت تلك الأحزاب ذاتها هي التي قادت أعتى الهجمات الاستعمارية البربرية لنهب وقهر واستغلال شعوب وأمم وأوطان.. وحدث ذلك - أيضًا - تحت سمع وبصر الكنيسة.. ومباركتها! بل ومساهمتها العملية المباشرة في دفع الحركة الاستعمارية عن طريق حملات التبشير التي كانت ترسلها إلى المناطق المراد السيطرة عليها لتمهيد الأرض و«الاستطلاع» وتقديم النصح للقوات العسكرية المتأهبة للانقضاض!

من ناحية أخرى.. فإن الفكر الماركسي - بأساسه الفلسفي - لا يعترف بالدين. واللافت للنظر أن أيًا من أتباع هذا الفكر لم يجتهد ولو مرة واحدة في أن يفسر وجود القرآن الكريم - بما حواه من تشريع وقيم عليا وأساليب حياة وتعامل.. ونسق بلاغي معجز - في يد رجل من الثابت تاريخيًا أنه كان أميًا لا يقرأ ولا يكتب. ليس هذا فقط.. بل إنه قد حفظ هذا القرآن كلمة كلمة.. وأملاه على من كتبه كلمة كلمة.. إذ إنه لم يتلقه مكتوبًا وإنما أملي عليه كلمة كلمة أيضًا.

واستطاع هذا الرجل بالقرآن ووضعيته تلك، أن يقود - ومن أفقر مناطق الأرض وأكثرها تخلفًا وأقساها تضاريس - ثورة ضد القهر والظلم والاستغلال غيرت وجه التاريخ كله، وقدمت للبشرية المقولات الوحيدة الصحيحة للحق والخير والعدل.. وفتحت آفاقًا للأمل والخلاص أمام كل المقهورين والمعذبين في الأرض.

ثم إن أحدًا منهم لم يجهد نفسه في أن يفكر كيف أن ذلك لم يحدث وفق مقولات «المادية الجدلية» التي تعطى للمادة المقام الأعلى في العملية التطورية.. وللإنسان دورًا ثانويًا! ولا وفق مقولات «المادية التاريخية» التي تجعل موقف الإنسان مرهونًا بموقفه من أدوات الإنتاج. تلك التي كانت في زمن الرسول «الماء والكلأ والنار» وهي أدوات أشد تخلفًا من أدوات إنتاج كانت متاحة لمجتمعات أخرى عديدة كالفرس والرومان.. ورغم ذلك عجزت تلك المجتمعات عن أن تحقق العدل أو أن تحقق التقدم.

ولم يدرك أي من هؤلاء أن القيم التي حملتها الرسالة الجديدة سواء ما كان منها متعلقًا بالدين أو متعلقًا بالدنيا قد أكملت نقصًا كان حادثًا، وأروت أرضًا كانت ظمأى.. وقدمت حلولاً أنارت بها طريقًا للتائهين.

إنها حكمة الله التي حملت الإنسان الأمانة لأنه الوحيد بين الكائنات المؤهل لحملها.. وكان الإنسان قادراً بإرادته ووعيه على أن يؤديها.. وأن يعيد صنع الحياة وفق قيم الحق والعدل.

والناصرية.. نبت شرعي لهذا التراث الديني الذي يعلي قيمة الرسالات السماوية كلها.. كما أنها حلقة تقدمية من حلقاته، بإدراكها المضمون التقدمي للأديان وتأكيدها ذلك بالقول والعمل. فكان نص «ميثاق العمل الوطني» الوثيقة الرئيسية للناصرية على: «إن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان، قادرة على هداية الإنسان، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الحق والخير والمحبة» وسعادته.. إن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة، وإنما ينتج التصادم في بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه لعرقلة التقدم، وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية. ولقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية».

وينص على.. «إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية، بل إن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل إنسان... ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس، وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم».. «إن الله - جلت حكمته - وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا وللحساب في الآخرة».

خامساً: مقولة في الجيش:

منذ أن عرفت الجيوش المنظمة المسلحة.. كان الجيش دائماً أداة في يد السلطة أياً كان شكل هذه السلطة ومحتواها.. إلى جانب دوره التقليدي في الدفاع عن الحدود الوطنية. وكانت ومازالت الجيوش المسلحة - في النظام الرأسمالي - أدوات قمع وقهر.. واستخدمت سوطاً في يد الطبقة الرأسمالية يلهب ظهور المستغلين من جهة.. ويمارس الاحتلال والسيطرة على شعوب أخرى، من جهة ثانية.

الجيش إذن لم يكن في ظل أي من النظامين الإقطاعي أو الرأسمالي قوة في جانب الجماهير أو لحسابها. وإنما كان دوماً أداة قهر للأغلبية في يد الأقلية!

والجيش في الفكر الماركسي يتحدد دوره أساساً في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، باعتباره جناحها المسلح.. بالإضافة إلى نفس المهمة التقليدية وهي الدفاع عن الحدود الوطنية.

ومن ثم.. فإن الجيش يحمي طبقة واحدة ويحمي قيمها.. كما يحمي «ديكتاتوريتها»! إلى جانب أن كلاً من النظامين الرأسمالي والماركسي ينظر إلى الجيوش - في العالم الثالث - على أنها معامل تفريخ للعناصر الديكتاتورية.. وعلى أنها بشكل عام ضد الديمقراطية.. كل من وجهة نظره.

وكانت الناصرية هي التي أعطت للقوات المسلحة دوراً جماهيرياً، وحملتها مسئولية حماية المكاسب والإنجازات الوطنية والثورية والاشتراكية التي حققها النضال المتواصل لتلك الجماهير. وأصبحت القوات المسلحة في الفكر والإنجاز الناصري طلائع «معسكرة» لتحالف قوى الشعب العامل صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة.. فوق أنها جزء منه.

واتسقت هذه الوضعية للقوات المسلحة مع الحقيقة التاريخية التي تقول إن طلائع الثورة الناصرية إنما قدموا من قلب الجيش الذي كان أداة لقمع الجماهير في يد القصر والاحتلال والقوى الرجعية من إقطاعيين ورأسماليين.. وكل أركان البنية الاجتماعية الفوقية في مجتمع ما قبل عام ١٩٥٢.

ولقد أدركت تلك الطلائع أبعاد مسئوليتها الوطنية، ودورها التاريخي الذي يفرض عليها الانحياز الكامل للجماهير، والتحول إلى ذراع مسلح يضرب أعداءها وينقل السلطة إليها.. ويمكنها من أن تقرر.. وأن تنفذ ما قررت.

كما أن القوات المسلحة في مصر العربية كانت عوناً وسنداً لحركة الثورة العربية على امتداد الوطن العربي كله.. تضرب وتدك عروشاً للقهر والتخلف والتجزئة. ولم تتحرك فصيلة واحدة منها لتساند ظالماً أو عميلاً، أو لتضرب ثائراً.. ولم تنطلق مدافعها تحية للعدو وهو يطأ أرض الوطن بقدميه كما حدث أن فعلت للعدو الإسرائيلي.. وللعدو الأمريكي!! إن الجنود في الفكر الناصري ذراع الثورة القوي، وهم شركاء في التحالف الثوري الذي يناضل من أجل تحقيق الإستراتيجية المتمثلة في الحرية والاشتراكية والوحدة.

ويرى البعض أنه وعلى امتداد العالم الثالث كله فسوف تبقى القوات المسلحة هي المؤسسة المنظمة القوية والمنضبطة الوحيدة التي يمكنها أن تحدث التغيير سلباً كان أو إيجاباً.

عند هذا الحد نكون قد حاولنا - باجتهاد قد يصيب أو يخطئ - تعريف الناصرية كظاهرة ثورية لها قسماتها الخاصة التي أثرت بها التراث الفكري والنضالي لحركة الثورة العربية.. ولحركة الثورة العالمية.

وقدمت حلولاً واجتهادات.. وإنجازات، حدها الأدنى أنها حفرت عميقاً في المسار الثوري للشعوب المستغلة والمضطهدة.. وانتقلت بأساليب النضال للمقهورين نقلات بالغة التأثير والأهمية.

ونكون عند هذا الحد - أيضاً - قد وصلنا إلى أن الناصرية مسمى لمرحلة تاريخية كاملة.. هي الأهم والأخصب في التاريخ الحديث لأمة هي واحدة من أهم أمم الأرض تراثاً وحضارة.. وإمكانات ورؤى مستقبلية.

كما أصبحت الناصرية تعبيراً عن نسق فكري وعملي مميز لمواجهة وطأة مشاكل الاستعمار والتخلف والتجزئة التي تعتصر الأمة العربية وتهدر طاقاتها.

وعند هذا الحد ـ ثالثًا ـ يكون علينا أن نعود إلى السؤال الرئيسي الذي هو عنوان هذه السطور لنعيد صياغته.. وقد نجد أنفسنا أمام عدة صياغات مثل:

* هل يمكن للزمن أن يتجاوز ظاهرة اجتماعية أو حتى ظاهرة فكرية؟ أم أن هذه وتلك بمجرد حدوثها فإنها تعتبر تراثًا من الزمن الماضي يستفيد منه الزمن الحالي والزمن المقبل؟

* إذا كانت هناك تجربة بهذا الحجم والعمق والتأثير في حياة أمة كالأمة العربية.. فهل يمكن أن يتجاوزها الزمن؟

* إذا افترضنا ـ جدلاً ـ أن الزمن يمكن أن يتجاوز ظاهرة معينة.. فما هي الشروط الحاكمة لهذا التجاوز؟

إن حيوية أية ظاهرة وديناميكيتها تتأتى من استمرارية مسبباتها من ناحية واستمرارية غاياتها من ناحية ثانية. وعلى هذا مادام هناك مستغَل (بفتح الغين) ومستغِل (بكسرها) فسوف تبقى ظاهرة الاستغلال قائمة لأن سببها ـ وهو المستغِل (بكسر الغين) موجود.. ولأن غايتها وهي رفع الاستغلال عمن حاق به قائمة. تلك الغاية التي لن يلغيها مرور آلاف السنين على نشوئها ومازالت موجودة.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى.. فإن الظاهرة تظل قابلة للاستمرار والتنامي طالما أن غايتها قائمة. فإنه حتى لو لم يكن هناك مستغل ليناضل المستغلون ضده فإنهم مطالبون بإعادة بناء حياتهم التي تحررت من الاستغلال وتطويرها.

وهكذا سوف يظل البشر يبنون ويطورون ويواجهون.. ويحلون مشاكل متجددة تطرأ في حياتهم.. حتى وإن زال الاستغلال الذي كان يعيق ذلك ويؤخره.

يضاف إلى ذلك أن قانون «ترابط عناصر الحياة» يجعل حياة الناس سياقًا متصلاً وإن كان مراحل متمايزة بخصائص أو فروق معينة.

والناصرية ـ في هذا السياق ـ ليست نبتًا (شيطانيًا) وإنما إفراز حقيقي وأصيل للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر والوطن العربي كله على الأقل.

إنها تعبير عن الجماهير وهي تناضل.. من أجل التحرر والاشتراكية والوحدة القومية التقدمية في مواجهة الاستعمار والتخلف والإقليمية.

والآن يأتي سؤال بالغ الأهمية.. هل غابت مسببات الظاهرة الناصرية أو تحققت غاياتها.. حتى نقول إن الزمن قد تجاوزها؟

باعتبار أن الشرط الحاكم لأن يتجاوز الزمن ظاهرة بعينها هو تحقق الغاية أو الغايات الكبرى التي نشأت الظاهرة أصلاً لتحقيقها؟

ـ هل غاب الاستعمار والصهيونية عن الأرض العربية؟ وقد كانت الناصرية على الدوام تحديًا مباشرًا ضدهما؟

ـ وهل غاب التخلف عن الأرض العربية؟ وقد كانت الناصرية تحدياً مباشراً ضده؟
ـ وهل غابت الإقليمية عن الأرض العربية؟ وقد كانت الناصرية تحدياً مباشرا ضدها؟
بمعنى أوضح.. الاستعمار الذي كان قد حمل عصاه على كتفه ورحل.. عاد ليحتل مساحات أوسع من الأرض والنفس!

والصهيونية العالمية ربيبة الاستعمار والإمبريالية، هل غاب مبرر الصراع معها؟ بمعنى هل عادت فلسطين وعاد المهجرون والنازحون والتائهون إلى بيوتهم؟ أم أن هناك من يحاول أن يخنق النبض الفلسطيني المقاوم.. وأن هناك من يحاول ـ من الأمام ومن الخلف ـ أن يقطع الرءوس والألسن والشرايين حتى تموت إلى الأبد فلسطين أرضاً وشعباً وثورة وقضية.

والتخلف مازال يضرب أنيابه في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية خاصة بعد أن توقف التخطيط والتصنيع واكتشاف الموارد.. وتنويع مصادر الدخل القومي، وتربية وتدريب الكادر الفني في كل المجالات. وبعد أن أهملت الجماهير فغاب الاهتمام بمحو أميتها وعلاجها وتثقيفها.. وإطلاق حريتها في أن تفكر وتنتج وتبدع.

والإقليمية تتعمق وتتكرس كل يوم.. وتتجذر النزاعات الطائفية والعنصرية.. وتطفو على السطح تفاهات الانعزال والتفتت.. وتظهر القوالب والدوائر والمحاور.. ويفتقد الحس القومي الواحد.. وتختلط القيم وتتشوه المبادئ. يتحول العدو الذي يحتل أرضنا ويستنزف طاقتنا بالعدوان، ويهدد مستقبلنا، إلى جار «نتمنى له السلامة» أو حليف بيننا وبينه معاهدات.. أو «أمر واقع يتعين علينا الاعتراف به حتى لو كانت قدمه فوق أعناقنا!!».

تلك هي الوضعية العربية الآن.. وهي بذلك تصبح في أمس الحاجة إلى مرتكزات النضال الناصرية خلاصاً مما هي فيه. والمقدمة الطبيعية لذلك هي ألا نسمح بأن يكون هناك من يدفعنا إلى الحائط بأن يسلبنا ثقتنا بأنفسنا وبتراثنا ويقول لنا إن الناصرية تجاوزها الزمن! ولا يقدم لنا بديلاً بعد أن فشلت كل البدائل. ولم يكشف الاختبار التاريخي الذي مرت به الأمة، إلا عن جدوى الخيار الناصري باعتباره الخيار الوحيد القادر على مواجهة التحديات المفروضة عليها.

إن المهام النضالية التي طرحتها الناصرية على الإنسان العربي هي اليوم أوضح وأكثر من أي وقت مضى.. ليس هذا فحسب، بل إن ذلك الإنسان العربي قد يكون اكتشف أن الناصرية هي منظومة المقاومة الوحيدة الصحيحة لتلك الموجات العاتية التي هاجمت حياته وسيطرت عليه وأدخلته ثانية أنفاقاً لا نهاية لها من الاحتلال والتخلف والتجزئة.

ويوم أن تعود هذه الأمة قادرة على إعلان الناصرية تحدياً مضاداً لما فرض عليها فسوف تكون في الموقف الصحيح للتوجه الصحيح. وسوف يكتشف الآخرون أن الزمن تجاوزهم هم.. وليس الناصرية.

ردًا على خالد محيي الدين :

ولماذا تكلمت..؟؟ (*)

مقدمة(١):

بعد ما يقارب الخمسين عامًا منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نشر الأستاذ خالد محيي الدين مذكراته في كتاب بعنوان «الآن أتكلم» تناول فيه الفترة الممتدة من عام ١٩٤٩ وحتى حدوث وانتهاء أزمة مارس ١٩٥٤.

وقد أثار الكتاب - ولا يزال - مناقشات عديدة حول ما ورد به امتدت إلى خارج مصر حيث نشرت حلقات المذكرات في بعض الصحف العربية منها صحيفة «الوطن» الكويتية.

وانقسم الرأي حول ما جاء بالمذكرات إلى قسمين.. الأول يرى أنها لم تحاول المساس بعبدالناصر أو الطعن فيه ولا في الضباط الأحرار وأنها توخت الحقيقة. والثاني يرى أن المذكرات قد أساءت إلى عبدالناصر والثورة وقضية الديمقراطية.. وأن ذلك قد تم بحرفية عالية، تجنبت الضرب المباشر، وإن لم تتجنب الضرب «تحت الحزام».

فكانت النتيجة أن الأستاذ خالد (قد وضع السم في العسل) كما يقال.

والسطور التالية تنحاز إلى هذا الرأي (السم في العسل).. وسوف تحاول التدليل على صحة انحيازها، بمناقشة ما ورد بالمذكرات. مسلحة بأكبر قدر ممكن من الموضوعية، وبكل الاحترام للحقيقة وللتاريخ.

وبداية.. فإن اختلاف الرؤى حول المذكرات يعد أمرًا طبيعيًا، خاصة إذا كانت مذكرات شخصية، تحمل بالضرورة وجهة نظر صاحبها، مهما حاول أن يتجرد أو أن يبدو موضوعيًا. فلم نسمع حتى الآن عن كاتب مذكرات أدان نفسه. إضافة إلى أن الوقائع والأحداث التي تناولها الكتاب كانت محل خلافات كثيرة قبل صدور المذكرات، وقد ظل الخلاف حولها محتدمًا يشهده الأستاذ خالد لمدة تزيد عن الأربعين عامًا دون أن يشارك أو أن يدلي بدلوه فيه.. إلى أن تكلم أخيرًا، فازاد بكلامه على الخلاف الذي كان قائمًا خلافات جديدة، خاصة وأن شهادته لها قيمتها باعتباره واحدًا ممن كانوا في بؤرة الأحداث، كما كان على حد قوله أقرب أعضاء اللجنة القيادية إلى عبدالناصر.

(*) دراسة نشرت عام ١٩٩٤ في صحيفة كويتية.

ونستطيع القول بأن تلك الخلافات سوف تظل قائمة، وتلك هي طبيعة تحليل التاريخ وتناول أحداثه الكبرى وشخوصه البارزين.

مقدمة(٢):

نحن نرى أن حرمة التاريخ وقدسيته، يفرضان علينا أول ما يفرضان تحري الحقيقة ولا شيء سواها، مهما كانت قسوتها وبغض النظر عما إذا كانت توافق هوانا أو لا توافقه. كما يفرضان علينا أن نبرز من التاريخ ما هو إيجابي لتهتدي به الأجيال المقبلة ويصبح زادها، وأن نبرز أيضًا السلبي لتتخلص منه تلك الأجيال، ولا يرهق حركتها المستقبلية، كما يصبح هو درس التاريخ لها.

إن الكتابة عن التاريخ مسئولية هائلة الضخامة، ليس فيها مكان للغرض أو الانفعال.. وأن الاجتراء على الحقيقة حمل ثقيل.

***

يبذل الأستاذ خالد جهودًا دؤوبة ومنحازة للحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو» في محاولة لإثبات أنها إن لم تكن الضلع الأساسي في الإعداد للثورة، فإنها كانت أهم الأضلاع. وليس هناك اعتراض على أن يكون فصيل وطني ما قد حاول أن يقدم العطاء أو قدمه فعلاً لعملية التجهيز للثورة.. بل إن ذلك في حد ذاته أحد الأوجه المشرقة للثورة، فقد كانت تعبيرًا عن القوى والتيارات والتوجهات الوطنية للشعب وتنظيماته المتعددة، بدليل أنه بعد نجاحها حاول كل من هذه التنظيمات تسجيلها (الثورة) في «الشهر العقاري» باسمه، سواء بالتحايل أحيانًا أو بإشهار السلاح في وجهها أحيانًا أخرى.

وقد أفاض الأستاذ خالد في سرد كل صغيرة وكبيرة، وكل همسة كانت تهمسها «حدتو» وكأن الثورة كان حدتو.. وحدتو كانت الثورة!

كانت حدتو ـ كما يسهب الأستاذ خالد ـ من خلال الضباط الشيوعيين هي التي تصر على إصدار المنشورات وتتحمل مسئولية ذلك. وهي التي تطور إصدار المنشورات، وتصيغها وتطبعها.. وهي التي تقترح تنظيم برامج لتثقيف الضباط. وهي أيضًا التي يقول عنها الأستاذ خالد: «ومن الضروري أن نشير إلى أن علاقة حدتو بالضباط الأحرار قد تركت أثرًا ملحوظًا على شعاراتنا والأهداف المعلنة في منشوراتنا». وضمن هذا السياق فإن الأستاذ خالد هو الذي ألح على ضرورة إصدار وثيقة تحدد هوية الحركة، وقد كتبها بخط يده وتلاها في اجتماع اللجنة القيادية.. كما يقول.

وفي لحظة التعالي الماركسية ـ غير المبررة ـ يقرر الأستاذ خالد أن أعضاء اللجنة ـ ما عداه

طبعاً - لم يدركوا أهمية العبارات التي تترجم التوجهات الوطنية بصياغة يسارية، كأنه يريد أن يقول إن الصياغات اليسارية لغة تختلف عن لغتهم التي يتحدثون بها، لذلك لا يفهمونها لاختلاف أبجديتها، أو لأنهم أقل من مستوى فهمها، أو لأنها أعلى من مستوى فهمهم!

ينتقل بعد ذلك الأستاذ خالد إلى شخصية جمال عبدالناصر ويسرد واقعه سبق أن ذكرها الدكتور رفعت السعيد في كتاب له بعنوان «تأملات في الناصرية» أصدره في لبنان عام ١٩٧٢ باسم مستعار، ثم أصدره في مصر عام ١٩٧٤ باسمه. وهي واقعة «الرفيق بدر» الذي كان يشغل موقع السكرتير العام لمنظمة حدتو.. فقد حدث أن حضر عبدالناصر وخالد اجتماعاً كان الرفيق بدر هو المتحدث الرئيسي فيه.. ويحكي خالد أن عبدالناصر أعجب بهذا الرفيق وبقدرته على التحليل وخلافه.. وعند مغادرتهما الاجتماع سأل عبدالناصر عن مهنة ذلك الرفيق فأجابه خالد بأنه يعمل ميكانيكياً.. وهنا صاح عبدالناصر - كما يحكي خالد - «ميكانيكي؟ يعني انت ممكن تبقى عضو في الحزب ده، وتتلقى أوامر من ميكانيكي؟».

ثم يعلق خالد.. بأن الرفيق بدر الذي تعرف عليه عبدالناصر كان يتمتع بقدرات أعلى من «أحمد فؤاد» الذي تعرف عليه عبدالناصر أيضاً، إلا أن عبدالناصر اختار أن يمنح إعجابه لأحمد فؤاد (القاضي) وأن يضن به على الرفيق بدر (الميكانيكي).

ويضيف خالد: «لكن مسألة الميكانيكي هذه ظلت عالقة في ذهن عبدالناصر.. وظل يرددها دوماً أحياناً في تهكم وأحياناً في استنكار.. حتى بعد الثورة وفي اجتماعات مجلس قيادة الثورة، قال مرة مشيراً إلي: ده زعيمه ميكانيكي».

الرسالة واضحة.. والمعنى أوضح: أن عبدالناصر من يومه، وهو يتأفف من الطبقات الدنيا، وأنه «برجوازي» فج.. وأن له موقفاً «نفسياً» على الأقل مضاد للطبقة العاملة التي التي يعشقها خالد!

يصر كل من خالد ورفعت السعيد على سرد تلك الواقعة، التي لا يتوافر لها - على الإطلاق - دليل واحد للإثبات، سوى أن أحدهما قد قصها على الآخرو وتصور الاثنان أنها تصلح مادة لتشويه عبدالناصر.. خاصة وهما يعلمان يقيناً أنه في مصر، حين يشار إلى شخص بأنه يتأفف من الذين يحتلون الطبقات الدنيا من السلم الاجتماعي، أو «الناس الغلابة» ويتعالى عليهم بمثل ما صور خالد ورفعت السعيد.. فإن ذلك في حد ذاته يكفي مبرراً لرجمه بالنعال، وعلى الأقل باللعنات.. تلك هي طبيعة أهل ذلك البلد الذين يتعاطفون دائماً ومن حيث المبدأ مع «الغلبان» و«المنكسر».

وفي هذا السياق.. ليسمح لنا كل من خالد ورفعت السعيد بأن نورد السطور التالية من كتاب المفكر الكبير الدكتور نديم البيطار (المثقفون والثورة «الانتلجنسيا» كظاهرة تاريخية)

ـ دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ـ بيروت ـ لبنان ـ ص ١٧١ وما بعدها:

(لكن رسالته ـ يقصد أنجلز ـ مع ماركس تكشف عن جانب آخر تجاهله عادة المؤرخون، وهو درجة عليا من الازدراء للعمال، ازدراء يثير في الواقع الدهشة لأنه يصدر عن مفكر أو بالأحرى مفكرين ارتبطت نظريتهما بالبلوريتاريا التي رأت فيها تحقيقًا لأهم وأنبل رسالة تاريخية. في هذه الرسائل نراه يشير إليهم مثلاً «كهؤلاء الأفراد المضحكين» و«كهؤلاء الحمير» و«هؤلاء العمال الحمقى الذين يؤمنون بأي شيء» إن «ذكاءهم محدود وأخلاقهم سيئة وخمولهم وحسدهم التافه يثيران الاشمئزاز».

بما أن هذه الرسائل المتبادلة بين ماركس وأنجلز لا تكشف عن أي احتجاج من قبل الأول على هذا الازدراء الذى عبر عنه أنجلز، فذلك موافقته عليه. ثم إن ماركس وأنجلز كانا يعبران في مجالس خاصة عن هذا الازدراء، ويتكلمان عن «العمال الحمقى» و«الحمير» و«غوغاء الشيوعية الحمراء» و«الرعاع» و«الشعب الذى لا يتميز بأي أهمية أبدًا».

إن «لاينبخت» تلميذ ماركس واحد من أوفى أتباعه الكبار كتب يقول: (إن ماركس كان في تحرره من كل وهم لا يضفي أي قيمة على تصفيق الجماهير التي بالنسبة له غوغاء دون عقل...).

هذا كلام نقله الدكتور نديم البيطار عن المصادر التالية:

* Friedrich Engels: Letter to Marx, Septemper 18, 1846.
* Ibid, January 14, 1848.
* Ibid, Septemper 18, 1846.
* Schwartzschild, Leopold: Karl Maex, The red prussian,Grosset and Dunlop,1947. pp.227, 3.
* Liebknecht, Wilhelm: Karl Maex. 1901, reprinted Gree Wood pres, 1968, p. 82.

ليس لنا تعليق على هذا الكلام.. لأنه يغني عن أي تعليق. ولا نعتقد أن لدى أى من السيدين خالد محيي الدين ورفعت السعيد أو أي ماركسي بطول الأرض وعرضها كلمة واحدة يمكن أن تقال!!

وفي هذا السياق.. فإنه قبل أن يذكر المشادة التي يقول إنها حدثت بين صلاح سالم وعبداللطيف البغدادي من جهة وبين عبدالناصر من جهة أخرى.. فإنه يسبق هذه الواقعة بعبارة «كان جمال قد بدأ يكرس بالأمر الواقع رئاسته للضباط الأحرار». والتكريس بالأمر الواقع يوحي بأن الرضا لم يكن متوفرًا من جانب أعضاء التنظيم بدليل تمرد صلاح سالم على

الوضعية التي كانت لعبدالناصر لدرجة أنه يتساءل «لماذا جمال وليس غيره»؟

وبناء عليه فإن الصلح الذي قام كل من خالد محيي الدين وثروت عكاشة بإتمامه بين جمال وصلاح كان «صلحا صوريا».. ويستمر الأستاذ خالد فيقول: إن جمال كان في أعماقه ساخطًا على صلاح سالم.. كما أن هذه الواقعة قد كشفت لي بعض خفايا شخصية عبدالناصر. فقد حاول السيطرة على نفسه وحاول استرضاء صلاح سالم، لكنه في الحقيقة لم يغفر له ما فعل وما قال».

إلى أن يقول: «ومنذ ذلك الحين بدأ عبدالناصر يتحدث عن نفسه كثيراً وعن دوره في تأسيس الحركة. ولما كنت أقرب أعضاء اللجنة إلى عبدالناصر، فقد عرض عليّ خطة اللجنة للتخلص من العناصر غير المرغوب فيها».

تتوالى رسائل «الضرب تحت الحزام».. فهذا عبدالناصر مرة أخرى متآمراً على رفاقه، ذاتيا وديكتاتوراً، لا يقبل إلا رأيه ونفسه نافيًا الآخرين.. ساذجًا أو بالأحرى متهوراً حين فكر في حل اللجنة للتخلص من العناصر غير المرغوب فيها.. تلك اللجنة التي تقود تنظيماً عسكريا سريًا هو قائده!!

إنه «يكرس» نفسه على رقاب الآخرين، وضد إرادتهم.. هؤلاء الآخرون الذين - وفي جو الخلاف والتآمر الذي أشار إليه الأستاذ خالد - هم أنفسهم الذين انتخبوا عبدالناصر بالإجماع رئيسًا وقائداً ما عدا أنور السادات الذي لم يكن بينه وبين عبدالناصر مثل ما كان بين عبدالناصر وبين كل من صلاح سالم وعبداللطيف البغدادي.. على حد ما ورد بالمذكرات.

هل يعني هذا أن الذين لم يختلفوا علنًا مع عبدالناصر مثل أنور السادات وخالد محيي الدين وآخرين غيرهما، كانوا في الحقيقة لا يقبلون بقيادته ويضمرون له كراهية وإن لم يصرحوا بذلك؟ على عكس الذين اختلفوا معه، وأعلنوا ذلك، إلا أنهم أعطوا أصواتهم.. بما يعني أنهم لم يكونوا على كراهية معه؟؟

إذا كان ذلك صحيحًا - ونرى أن الزمن والأحداث أثبتا صحته بعد ذلك - فإن موقف الذين اختلفوا وأعلنوا اختلافهم لهو الجدير بالتقدير والاحترام، لأنه موقف يفصح عن أن الخلاف كان موضوعيًا.. وكان صحيًا.. ولم يكن خلافًا شخصيًا بأي حال.. كما يفصح عن شجاعة عالية، حين أعلنوا رأيهم ولم يسايروا التيار كما فعل غيرهم.

وترتيبًا على ذلك، فإن واقعة اختلاف صلاح سالم وعبداللطيف البغدادي مع عبدالناصر، تحسب لثلاثتهم وتبرهن على أن هؤلاء الرجال كانوا على مستوى ما يفعلون، وارتفعوا بمستوى القضية التي نذروا أنفسهم لها فوق ذواتهم ونوازعهم الخاصة.

***

علينا أن نلاحظ التسمية التي يطلقها الأستاذ خالد على الثورة، وهي «الحركة».

فإذا تصورنا أن هناك «حركة» يليها صعوداً «انقلاب» يليه صعوداً «ثورة».. فسوف نكتشف تقدير خالد لما كان يجري ويشارك هو فيه، وما إذا كان ذلك التقدير صحيحاً أم قد جانبه الصواب؟

«الحركة».. هي مجرد تمرد أو احتجاج منظم أو غير منظم، يتم القيام به بقصد المطالب التي غالبًا ما تكون مطالب فئوية أو نقابية أو حتى شخصية. وينتهي التمرد أو الاحتجاج بمجرد زوال أسبابه أو استجابة الطرف الذي تم التمرد ضده لتلك المطالب، أو حتى نجاحه في إجهاض التمرد أو إنهائه بأي شكل.

وما تم في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لم يكن تمرداً يستهدف زيادة مرتبات الجند والضباط مثلاً.. ولا كان للمطالبة بالإفراج عن معتقلين.. ولا كان حتى لمساندة قلاقل فلاحية أو عمالية. بمعنى أشمل لم يكن ما حدث مجرد رد فعل لفعل تم ويتعين إزالة آثاره من وجهة نظر المتمردين.

إن الأستاذ خالد نفسه يصف ما حدث بأنه كان «حدثًا مهيبًا ومهمًا أثر في مصر وكل البلدان العربية، وهز أعماق إفريقيا وأثار اهتمام آسيا.. بل وجذب أنظار العالم أجمع».. فهل كان هذا تمرداً؟؟

كما أن ما حدث لم يكن انقلابًا...

لأن هذا الانقلاب يتم بهدف تغيير رأس السلطة فقط، مع الإبقاء على كل مكونات الظاهرة السياسية أو الاجتماعية على ما هي عليه.. بمعنى أن الانقلاب ينتج عن صراعٍ على السلطة ليس بمعناها السياسي والاجتماعي الذي يفرض أن تكون السلطة للشعب ممثلاً بقواه الوطنية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثروة التي هي أيضاً المنتجة لها. وإنما الانقلاب الذي ينتجه صراع على السلطة بمعناها الحرفي!

ومن هنا قلنا إنه عادة ما يستهدف رأس السلطة لإحلال رأسٍ أخرى مكانها لامتلاك سلطة القرار الذي يمكن من الاستحواذ على عدد من المكاسب التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالتواجد في موقع السلطة.

ومن هنا نفهم الانقلابات والانقلابات المضادة التي تحدث بين وقت وآخر في أماكن عديدة في مقدمتها أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا.

وتغيير رأس السلطة في حالة الانقلاب لا يعني عادة تغييراً في توجهات السلطة السابقة ولا في أدواتها. حيث إن الصراع لم يكن في الأصل ناشئًا عن اختلافات أيديولوجية أو عن اختلاف على قضايا مركزية في حياة أي مجتمع مثل التقدم والتخلف والاستقلال والتنمية

وما شابه. وإنما هو صراع على المغانم.. من ينتصر فيه «يغتنم» أكثر ممن انهزم.. مع بقاء الحال على ما هو عليه.

أما الثورة...

فإنها عملية شاملة.. ينتجها التناقض الحاد بين آمال وأهداف المجتمع وبين مشاكله المعاشة والنسق الفكري والمفاهيم السائدة، ووصول هذا التناقض - نتيجة التراكم - إلى المرحلة التي يكتشف فيها الشعب بنفسه أو من خلال طليعته أن الأنساق والمفاهيم والقيم السائدة أصبحت تغل حركته وتكبل محاولاته لكسر قيوده والانطلاق إلى رحاب التقدم والعدل الاجتماعي، وصنع الحياة بما يحقق للإنسان أمنه المادي والنفسي.. وكرامته.

إن الثورة كما ورد بميثاق العمل الوطني (مايو ١٩٦١) «عمل شعبي تقدمي» بمعنى أنها عمل لا يأتي استجابة لرغبة فرد أو فئة أو عصبية.. ولا يأتي بهدف وضع (أ) مكان (ب) على رأس السلطة وفقط.. وإنما استجابة لما استقر في وجدان الشعب كله، وأصبح حلماً وأملاً وخلاصاً من الوضع الذي أضحى جامداً متكلساً، يعطل التقدم ولا يحقق العدل.

وقد يتحقق للشعب ذلك من خلال الصدام المباشر والشامل مع مكونات السلطة القائمة، التي غالباً ما تتداعى وتتحلل أمام زحف الشعب. أو يتحقق له ما يريد من خلال طليعته الواعية بآماله وأهدافه.. والتي تكون قد امتلكت القدرة المادية والتنظيمية لإشعال شرارة الثورة وانتزاع السلطة من النظام القديم تمهيداً لتغيير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها.

ولأن الثورة عملية شاملة.. فليس من المتصور أن تحقق كل أهدافها بمجرد استيلائها على السلطة (القوة). لأنه على الرغم من أهمية هذه الخطوة، باعتبارها بداية لازمة لانطلاق الثورة على طريق طويل ومعقد لتحقيق أهداف المجتمع.. إلا أن ما يليها من خطوات يحتاج إلى زمن ودأب ومثابرة.. وتجربة وخطأ.

إن الحراك الاجتماعي وتبادل التأثير والتأثر، والصراع بين قيم الثورة وقواها وبين القيم السائدة والقوى المضادة لها، يدفع «المسار الثوري» إلى تطوير أهدافه واكتساب مهارات وقدرات وكوادر جديدة كل يوم.

إنها الثورة حين تظل المجتمع كله بظلها، فتفجر بذلك عديداً من عمليات الغليان والصهر والصقل.. والتطهير والتطهر فتزداد بكل ذلك صلابة ويستقيم عودها.. وتترسخ قيمها ومبادئها.. وتصبح بمضي الزمن سلوكاً يومياً ونمطاً معاشاً.. وتصبح هي الأصل في الظاهرة الاجتماعية وما عداها استثناء.

وهذا هو ما حدث بالضبط لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويقرر الأستاذ خالد بنفسه أنه: «منذ البدايات الأولى في نهاية عام ١٩٤٤، كانت الحيرة تغلفنا جميعًا بحثًا عن طريق لنا ولمصر». ويقول عن لقائه مع مسئول الجناح العسكري للإخوان المسلمين: «... كان يعرف أن محركنا الأساسي هو القضية الوطنية... كنت ألح في استخراج إجابات محددة على أسئلة شغلت بالي طويلاً.. الوطن وكيف سنحرره وبأية وسيلة؟».

وعن نفسه يقول - وهو واحد من قيادات الثورة -: «كان عثمان فوزي يلاحقني بالكتب ويدعوني للاهتمام بالقضايا الاجتماعية.. وأحضر لي كتاب (الاقتصاد محرك التاريخ) لروجيه جارودي. وبنهم قرأت الكتاب لأكتشف أن إجابات عديدة بدأت تتلاحق، لأربط بين مصر والمصريين، وبين تحرير الوطن وتحرير المواطن. وبدأت المشكلات الاجتماعية تشغل جزءًا مهمًا من تفكيري.. وبدأت ألح على محمود لبيب.. ماذا سنقدم للشعب في مختلف المجالات، في التعليم والإسكان والزراعة وغيرها من القضايا الاجتماعية...».

إذا كانت تلك هي ذهنية خالد محيي الدين وخلفيته الفكرية المفعمة إحساسًا بمشاكل الشعب وقضاياه الوطنية.. وهي بالقطع ذهنية ثائر وليست ذهنية رافض أو معارض أو متمرد.. فهل كانت تلك هي حالته هو فقط من بين كل أعضاء التنظيم؟

وهل كان هو فقط الذي يدرك أن ما يدور يستهدف تغييرًا جذريًا.. بينما رفاقه ما هم إلا مجموعة من «العسكر المتمردون»؟ وإذا كان يتصور أن ذلك صحيح فكان حري به - تحديدًا - أن لا يسمى ما حدث بأنه حركة، حيث إنه يعلم بيقين تام - كما صرح - بأن ما تم كان ثورة بالمعنى العلمي للكلمة.

وإذا كان قد تناقش - وبإسهاب - مع محمود لبيب في صلب القضايا الاجتماعية.. فهل لم يتناقش في تلك الأمور مع زملائه ورفاقه من أعضاء التنظيم ليتعرف على وجهات نظرهم، وما إذا كانوا على مستوى إدراكه للأمور أم أدنى من ذلك؟! أم تراه قد ضن عليهم بما لم يبخل به على الإخوان المسلمين وحدتو؟؟

وهل يصح أن نقول - كما يقول الماركسيون عادة - إن من قاموا بالثورة هم مجموعة من العسكريين، استهوتهم شهوة السلطة، بينما عقولهم فارغة من أي مضمون وطني أو اجتماعي.. ما عدا خالد محيي الدين؟؟

***

امتدادًا لذلك الخيط الخفي الذي يمتد عبر المذكرات، نراه ونلمسه بين ثنايا السطور والكلمات، حيث جرى مده بحرفية عالية في الصياغة التي من شأنها إخفاء ذلك الخيط عن القارئ.. كما

تتخفى وراءها المعاني الحقيقية المراد توصيلها للقارئ على استحياء.. وعلى إصرار!!

يعلق الأستاذ خالد على واقعة قراءة زكريا محيي الدين للخطة في آخر اجتماع قبل الثورة، فيذكر أن جمال عبدالناصر خاطب البغدادي قائلاً: «لقد وضعت الخطة، وساعدني زكريا في ذلك فلماذا يقرؤها هو؟!» ويضيف خالد: «أتذكر هذه الواقعة البسيطة لأوضح أن جمال عبدالناصر كان حساساً للغاية حتى في الأوقات الصعبة إزاء مكانته كمسئول عن الحركة. وحتى في واقعة كهذه، كان بإمكانها إذا فشلت أن تضيف مسئولية خطيرة واتهاماً أكبر لمن قرأ الخطة. ومع ذلك كان حريصاً على ألا يترك أية فرصة للشك لدى أي من الضباط المشاركين حول زعامته ودوره». انتهى كلام خالد محيي الدين.

إن الرسالة التي أريد لها أن تصل إلى القارئ، هي أن عبدالناصر محب للسلطة - من يومه - وبشكل مشوب بالشره الذي يدعو للخجل، لدرجة أنه لم يفوت فرصة واحدة ولو كانت بسيطة للتشبث بها.. وحتى لو كانت هذه الفرصة تتمثل في مجرد تذكير رفاقه بقيادته لهم ورئاسته عليهم! وإنه - عبدالناصر - بدا وكأن ذلك الحادث المدوي الذي يجري الإعداد لإطلاقه بعد ساعات (الثورة)، ذلك الحادث المدوي قد أتى تالياً في الأهمية لنوازع ذاتية مقيتة لدى عبدالناصر أسماها خالد.. حرصه على تذكير رفاقه بأنه رئيسهم، وفي مثل هذا التوقيت القاتل وبالغ الحساسية.. عشية الثورة!

الأمر الغريب أن ذلك هو عبدالناصر نفسه الذي استطاع أن يكسب ثقة واحترام هؤلاء الرفاق وبالإجماع، في ظل ظروف لم يكن أي منهم مجبراً على أن يخفي مشاعره عن الآخر.. لأن مثل تلك الحالة من حالات النضال السري المصيري، لا تحتمل أشباه الحلول، ولا أشباه المواقف.. ولا أشباه الرجال.

ولأنه إذا كان لأي من الرفاق موقف مغاير لموقف الجماعة، وفي المقدمة منها عبدالناصر، فقد كان بإمكانه - لو أراد - أن يقدم رقاب الجميع - وفي المقدمة منهم عبدالناصر - للمشنقة.. وأن يحصل على ثمن لذلك ما لا يمكن حصره.

بينما بالتزامه مع الرفاق، إنما يسكن الموت معه ويعد في كل لحظة أنفاسه الباقية.. ومما يلفت النظر أن زكريا محيي الدين الذي يفترض أنه بقراءته لخطة، قد أثار حفيظة عبدالناصر.. زكريا هذا كان واحداً من أكثر أعضاء مجلس قيادة الثورة إسهاماً وعطاء لمسيرتها منذ لحظاتها الأولى، وقبل تلك اللحظات، وحتى ترشيح عبدالناصر له ليخلفه رئيساً للجمهورية، في خطاب التنحي الشهير يوم ٩ يونيو عام ١٩٦٧!.. وهو الأمر الذي لم يتحقق لكثيرين لم يثيروا حفيظة عبدالناصر، ولم يكونوا هدفاً لعداوته.. وحساسياته المفرطة، كما تصوره المذكرات!

وقد يكون مفيداً ـ في هذا السياق ـ أن نقرأ ما ذكره السيد زكريا محيي الدين في الحوار الذي تم معه ونشرته صحيفة «العربي» في العدد ٢٠٨ يوم ٧ أبريل ١٩٩٧ : «في الحقيقة أن الخطة نابعة من تفكير جمال عبدالناصر أساساً، لذلك أقول إن قيادة جمال عبدالناصر لم تكن من فراغ، لقد اجتمعنا عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وأنا، في بيت عبدالحكيم. وكانت الخطة مبنية على السيطرة على الجيش بإبعاد القيادات الكبيرة ومحاصرتها . . .» وحين يسأل: «الخطة التي وضعها زكريا محيي الدين ليلة الثورة هل تغيرت في التنفيذ؟» فإنه يسارع بالقول: «جملة اعتراضية.. أريد أن أقول إن خطة الثورة وضعت بواسطة مجموعة ولم تتغير كثيراً.. لقد أُعْطِيَت التعليمات، وذهب كل لينفذ واجبه».

ويضيف ذلك الفارس النبيل زكريا محيي الدين: «كنا متأثرين بأخلاق الفروسية النبيلة، حتى أن حسين فريد (لواء) في أثناء خروجه من القيادة إلى المعتقل وقفنا صفاً لتحيته، بغض النظر عن اختلافنا مع سياسته، لكننا كضباط نؤدي واجبنا.. وعند خروج الملك أخذ وضعه كمسألة أخلاقية، وقد أفادتنا هذه التصرفات وجعلت الثورة بيضاء . . .».

تلك كلمات توضح بجلاء ذلك البناء النفسي والأخلاقي الرفيع الذي كان يتمتع به هؤلاء الثوار، وتفصح عن بصيرة ثورية نافذة، وتبين سلوك الفروسية النبيل الذي اختاروه، فارتقوا بذلك السلوك إلى مستوى ما كانوا يدبرون، وارتقوا بما سلكوا وما دبروا إلى ذرا الشرف الوطني.. وإلى ذرا الشرف الثوري.

إنهم كانوا منهمكين في خدمة الهدف الذي يعلمون جيداً أنه سوف يغير تاريخ وطنهم تغييراً جذرياً.. غير عابئين بمن كان لا يعنيهم سوى الغرق في بحور الاستنتاجات والتلميحات والإيماءات وغير ذلك من هوامش الأمور.. وكأنهم ليسوا موجودين في بؤرة الأمور ذاتها.

***

ليسمح لنا الأستاذ خالد بسؤال بسيط.. وخطير:

هل من الصحيح في ظروف كالتي كانوا يتحركون وسطها خلال الأيام بل الساعات السابقة على فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أن يقول لزوجته ـ التي قطعاً لم تكن عضواً في تنظيم الضباط الأحرار ـ : «أنا سأخرج في الثامنة، وإذا لم أعد في الصباح، يكون شيئاً خطيراً قد حدث.. فإما سأموت أو أعود منتصراً» وقد أبلغ الأستاذ خالد زوجته بذلك ظهر يوم ٢٣ يوليو.. أي قبل تحرك قوات الثورة بحوالي اثنتا عشرة ساعة فقط؟؟

والأسئلة تتابع هنا.. ألم يخش الأستاذ خالد من أن تبوح السيدة زوجته بأمر الثورة، حتى من قبيل خوفها على زوجها، وهي في البداية والنهاية زوجة قد علمت من زوجها نفسه أنه قد يموت بعد ساعات.. وهي ليست مكلفة بحفظ هذا السر، ولن يلومها أحد إن هي حاولت

اثناءه عما انتواه. فإذا فشلت فبوسعها الاستعانة أو الاتصال بمن يعينها عليه.. إنها ترى الموت الذي سوف يخطف زوجها بعد ساعات، وبإمكانها أن تساعده على الإفلات منه.. أليس ذلك أو بعضه كان كافياً لإجهاض الثورة، وتعليق قيادتها على أعواد المشانق؟؟

أم كان مباحًا في التنظيم مثلاً أن لا ضير من أن يخبر العضو زوجته وربما آخرين من أسرته بما لديه من أسرار.. وفي اللحظات القاتلة؟؟

إننا لا نشك لحظة ولا نشكك في وطنية الأستاذ خالد محيي الدين ولا السيدة الفاضلة زوجته بدليل ما قدمه هو وما تحملته هي بعدم إفصاحها عما أخبرها به زوجها.. ولكننا فقط نقول إنه خطأ جسيم كان من الممكن - وبسهولة شديدة - أن يتسبب في الكارثة الكبرى التي كانت سوف تحيق بطليعة الثورة.. ومصر كلها.

ولابد لنا في هذا السياق، أن نتذكر تصرفًا مختلفًا لشخص هو ابن عم خالد.. وهو زكريا محيي الدين الذي عاش نفس الظروف العصيبة التي مر بها خالد وشاركه الحلم والخطر والأمل.. وشاركه السر والتخطيط والتخفي.

«في يوم ٢٢ يوليو كان لابد أن يعالج زكريا مشكلة غيابه عن أسرته في الأيام القادمة دون أن يكشف سر العملية.. ولم تكن زوجته تعلم شيئًا عن نشاطه التنظيمي، ورغم ثقته الكاملة في حسن تقديرها وإحساسها الوطني، وقدرتها على ضبط النفس.. إلا أنه لم يرد أن يضعها تحت ضغوط عصبية وقلق نفسي، خصوصاً أن ابنتهما «مديحة» كانت قد بلغت العام الأول من عمرها.. الحل الوحيد أمامه أن يدعي أن الكلية رتبت لعمل مشروع تدريبي ليلي يقتضي المبيت في الصحراء عدة ليالٍ.. وطلب منها أن تتوجه مع ابنتهما في تاكسي إلى والدتها في الدقي وأنه سوف يتصل بها عند انتهاء المشروع... إلى أن اتصل بها جمال عبدالناصر بعد خروج الملك وأخبرها أن زوجها في الإسكندرية، وأنه بخير»(*).

***

إن كل تصرف لعبدالناصر - من وجهة نظر كاتب المذكرات - مشوب بالتآمر وسوء النية.

حتى وهو يقدم على تصرف غاية في الرقي والتحضر والديمقراطية - من وجهة نظرنا على الأقل - حيث قدم استقالته في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد أن أصبحت في السلطة، حتى يترك المجال أمام زملائه لاختيار قائد جديد، باعتبار أن اللجنة القيادية بقيادته قد أنجزت مهام بعينها هي الاستيلاء على السلطة وطرد الملك والسيطرة على الجيش.. وهو لم يصفّ الثورة ولا أعلن انتهاءها، بل هو أعلن «تصفية نفسه» وأعلن: إما أن يتقدم غيره ليتولى قيادة المرحلة والمهام

(*) حديث إلى عبدالله إمام - صحيفة العربي - العدد ٢٠٨ - ٧/٤/٩٧.

الجديدة.. وإما أن يفوضه رفاقه بقيادة المرحلة التالية، كما فوضوه بقيادة المرحلة السابقة.

تلك سلوكيات كانت أكبر من سن جمال عبدالناصر وقتها (٣٤سنة). لكنها قطعاً لم تكن أكبر من عقله ووعيه وحبه الدافق لوطنه.. وإحساسه بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه وعاتق زملائه.

حينما يحدث ذلك فإن الأستاذ خالد يسميه «حركة رومانسية غير موفقة» وهو تعبير في هذا السياق يستخدم للدلالة على تصرف ملتو وغير صادق، يستغل المشاعر الإنسانية لتحقيق مكسب ما.. وفي تقديرنا أن العقل والوعي الديمقراطي الصحيح كان يفرض على مجلس قيادة الثورة أن يطلب هذا الإجراء (انتخاب قائد جديد أو انتخاب جديد للقائد).. حتى لو لم يطلب عبدالناصر ذلك.

كما أن في تقديرنا أيضاً أن عبدالناصر لم يكن في حاجة لانتزاع مكسب ما فكل المكاسب في قبضته.. إنه بالفعل قائد الثورة التي أصبحت في السلطة، وصاحب السلطة التي أصبحت في قبضة اليد.. ولم يكن يخشى على زعامته التي كان يستطيع فرضها بالقوة التي في يده، وأول عناصرها أغلبية ساحقة إن لم يكن إجماعاً يجلس أمامه حول مائدة الاجتماع الذي أشار إليه الأستاذ خالد.. والذي أعيد فيه انتخابه قائداً بالإجماع.

وفي هذا السياق.. يفضل الأستاذ خالد أن يستخدم تعبير «وناقشه بطريقة ملتوية» عندما تعرض لحديث عبدالناصر مع ثروت عكاشة حول عدم ترشيحه (عكاشة) للجنة القيادية.

أما إذا تعلق الأمر بالسيد خالد نفسه، فكل تصرف له بريء ويتم بحسن نية.. فحين يصر على أن «يبقى وسط ضباط الفرسان» وأن يحول مهمته وسطهم من ضابط مخابرات الفرسان إلى طابع سياسي بدلاً من الطابع المخابراتي، وحين يكون مكتبه ملتقى لضباط السلاح يطرحون فيه رؤيتهم وهمومهم ومشاكلهم بل وخلافاتهم مع قيادة الثورة.. وحين يصل الأمر إلى طلب عقد اجتماعات دورية، وإلى مناقشات تتطرق لموضوعات حساسة، ربما تجاوزت الحدود المفترضة حتى وصلت إلى محاولة الانقلاب على مجلس قيادة الثورة.. وحين يكون السيد خالد هو بؤرة التجميع لهذه التصرفات التي - في مثل تلك الظروف - يمكن احتسابها تآمراً ومحاولة لتنظيم قوة مقاومة للثورة - وهو ما قد حدث بالفعل - بقيادة شخص على خلاف لا شك فيه مع زملائه أعضاء لجنة القيادة.. حين يحدث ذلك لا يسميه الأستاذ خالد بأية تسمية قاسية، كما يحلو له دائماً تسمية تصرفات جمال عبدالناصر.

حتى حينما يؤكد أن الحساسية مع محمد نجيب كانت تظهر عندما يحاول نجيب أن يلعب دور الرئيس.. يريد خالد أن يقول: حينما يقترب من موقع جمال عبدالناصر.. بينما كان خالد نفسه هو الذي يصف نجيب في المذكرات بأنه «كان يريد أن يحيا أبهة السلطة والملك».

كما أن ضباط الفرسان (أعوان خالد) كانوا يعتبرون أنفسهم «برلمان هذا الشعب حتى يتشكل له برلمان» كما تقول المذكرات.. ثم إن هؤلاء الضباط أنفسهم ومعهم ضباط المدفعية. هم الذين جرت محاكمتهم بتهمة الاتفاق بينهم «للقيام بانقلاب» ـ كما ورد بالمذكرات ـ وأصر غالبية أعضاء مجلس قيادة الثورة على إعدام بعضهم.. تصدى لذلك عبدالناصر وخالد محيي الدين ـ كما تقول المذكرات ـ فألغي الاقتراح.. بل وأصر عبدالناصر على صرف معاشاتهم.. وقال ما ذنب أسرهم؟ (ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

تلك هي الوقائع على الأرض.. أي أن تلك هي الحقيقة، التي تعلو وتدحض في ذات الوقت كل الاستنتاجات التي تفرزها رغبات وانفعالات نفسية وشخصية دفينة.

في السياق نفسه.. فإنه حينما يقرر عبدالناصر أن يتم اختيار القيادات الجديدة للجيش «على أساس الكفاءة الوطنية».. وألا يعتبر الانتساب للضباط الأحرار أحد المعايير المطلوبة عند الاختيار (وفي تقديرنا أن هذا يعتبر مرة أخرى تصرفًا يعكس درجة رفيعة من العقل والوعي المتحضر الديمقراطي، المنتمي لقضية ووطن، وليس لرغبة أو انفعال أو هوى، تصرفا يهدف إفادة المرحلة الجديدة بالكفاءة الوطنية، وليس برخصة الضباط الأحرار، الذين كان من الممكن لو أنهم سيطروا على كل شيء، أن يصبحوا عازلاً خطيراً بين الشعب وطليعته.. ينتج عنه تداعيات أخطر، أولها إحساس سوف يتولد لدى من هم ليسوا من الضباط الأحرار بأن ليس لهم دور وربما مكان.. ومن ثم عليهم في هذه الحالة، إما أن ينسحبوا، أو أن يخلقوا لأنفسهم هذا الدور وذلك المكان.. حتى بالقوة.

إن عبدالناصر حين يدرك ببصيرته وحسه التنظيمي العالي هذه الأخطار، وينحاز لمعيار الكفاءة الوطنية، فهو في نظر خالد محيي الدين يكون قد نجح في «تأمين الجيش من خصومه وأصدقائه معًا» وأنه كان يرغب في «تطهير الجيش من الخصوم، لكنه لم يرغب في إعطاء أي مساحة جديدة للأصدقاء، وتحديداً للضباط الأحرار»!!

وحينما يرفض عبدالناصر قبول استقالة خالد محيي الدين بعد خلافات حدثت في مناقشة «قانون العمل الفردي» فليس أسهل على السيد خالد من تفسير ذلك على أنه (عبدالناصر) «ربما لم يجد الوقت مناسبًا، أو أنه ليس من المناسب أن يخرج خالد هكذا مدافعًا عن حقوق العمال».

إلى أن تقول المذكرات.. إنه حينما وصف خالد محيي الدين «حسن عزت» بأنه أستاذه في الوطنية فإن هذه العبارة «أغضبت عبدالناصر غضبًا شديدًا».

ظنون.. واستنتاجات لا تصلح لكتابة التاريخ أو الكتابة عنه.. ولكنها قد تصلح للتعبير عن انفعالات نفسية دفينة.

الغريب.. أن ذلك هو عبدالناصر الذي كان ـ في تلك الفترة ـ يثق في خالد محيي الدين

أكثر من عدد كبير ممن كانوا معه على وفاق كامل، واتفاق على كل ما يعمل وما يقول.. على حد قول خالد حرفيًا!!

***

يقول الأستاذ خالد في معرض حديثه عن اهتمام عبدالناصر بالصحافة: «... وقد ظل عبدالناصر طوال فترة حكمه، حريصًا على أن يقرأ الطبعة الأولى من كل الصحف اليومية، ويراجعها بنفسه، ثم يصدر تعليمات فورية بأية ملاحظات يراها ليتم تعديل الطبعات التالية على أساسها...».

إن هذا القول يبدو كمزحة أو «نكتة» يحكيها الأستاذ خالد للقارئ لعلها ترطب جو المذكرات الساخن.

من الذي يمكنه أن يتصور أو أن يقتنع بأن عبدالناصر «طوال مدة حكمه امتدت لثمانية عشر عامًا، إنما كان في الحقيقة لا يعمل رئيسًا للجمهورية، وإنما كان يعمل رئيسًا لتحرير «كل الصحف اليومية» التي تصدر في مصر وبكل اللغات.. ومعها بالطبع كل الدوريات والمجلات والمطبوعات الأخرى التي لا يقل تأثيرها على الرأي العام عن تأثير الصحف شيئًا..؟؟

وكأنما لم يكن ذلك الرجل مسئولاً بحكم الدستور، وبحكم موقعه، عن دولة وشعب.. ولا كان قائدًا لثورة ظلت مستهدفة من الداخل، ومن الخارج «طوال فترة حكمه» أيضًا.. وإلى أن رحل إلى جوار ربه؟!

إن العقلية التنظيمية المتميزة التي كان يتمتع بها عبدالناصر، تأبى ذلك ولا تقدم عليه. فإن لديه جيشًا من المستشارين والمتخصصين والخلصاء كان يمكنه أن يكلفهم بذلك. وإذا كان حين أراد أن يؤمن جبهة القوات المسلحة قد وضع على رأسها قائدًا يثق فيه هو عبدالحكيم عامر.. فقد كان لابد أن يفعل نفس الشيء بالنسبة لجبهة الإعلام.

لم يكن بحاجة إذن ولا كان لديه الوقت ليراجع بنفسه، ويتابع بنفسه، ويعطي تعليمات فورية أيضًا بنفسه ويوميًا لجبل من الصحف والمطبوعات التي تصدر في مصر!!

والغريب في هذا السياق.. أن عبدالناصر حين وافق على إصدار صحف ومجلات باسم الثورة، وتدافع عن توجهاتها.. وضع على رءوسها أناسًا يثق في إخلاصهم وكفاءتهم، كان منهم خالد محيي الدين نفسه، رئيسًا لتحرير جريدة «المساء».

لكن الرسالة واضحة.. أن عبدالناصر كان يشك في كل من حوله ولا يثق إلا في نفسه.. كما أنه ديكتاتورًا ليس لديه استعداد لتفويض أي جزء من سلطاته لآخرين.. وهو صاحب عقلية فردية متسلطة وليست عقلية جمعية متعاونة!!

إلى هذا الحد، جاء الاستخفاف بالقارئ.. وبالحقيقة معًا.

***

أزمة مارس ١٩٥٤:

يأتي الحدث عن أزمة مارس ١٩٥٤ باعتباره أخطر جزء تناولته المذكرات.. كما أن تلك هي أخطر أزمة - على الإطلاق - واجهت الثورة في بدايتها.

قيل وكتب الكثير عن تلك الأزمة وأحداثها.. البعض قال إنها كانت أزمة أنتجها الصراع بين الجناح الديمقراطي في الثورة، ويمثله محمد نجيب وخالد محيي الدين، وبين الجناح الديكتاتوري ويمثله عبدالناصر والآخرون.

وقال البعض.. إنها أزمة أنتجها الصراع بين تحالف الإخوان المسلمين ونجيب وخالد وضباط الفرسان، من ناحية.. وبين عبدالناصر والآخرين من ناحية أخرى.

وقال البعض - في لحظة اعتراف نادرة - إنها أزمة نتجت «حين أدرك ضباط الثورة أنها تسرق منهم لصالح القوى المضادة لها» على حد تعبير الدكتور عبدالعظيم رمضان في كتابه «الإخوان المسلمون والتنظيم السري» الذي نشره عام ١٩٨٠، وأدان فيه الإخوان والشيوعيين والثورة وجمال عبدالناصر.. ولم ينصف سوى الوفد وأنور السادات.

وكنا في خضم ذلك ننتظر كلمة الأستاذ خالد محيي الدين، باعتباره واحداً من أبرز الذين أداروا تلك الأزمة.. أو دارت هي عليهم.

وأخيراً قال كلمته.. في مذكراته التي نحن بصدد التعليق عليها.

وبتركيز شديد، فإنه حين تكلم عن الأزمة، قد أورى بأنها كانت صراعاً بين الجناح الديمقراطي الذي يسعى لتأكيد الديمقراطية والحفاظ عليها، وهو من هذا الجناح.. وبين الجناح الديكتاتوري، الذي تربص بالديمقراطية، وذبحها، واستهان بها، وعبدالناصر على قمة هذا الجناح!

أي أنها كانت - من وجهة نظر الأستاذ خالد - أزمة للديمقراطية، ومذبحة لها في آن.. وكان هذا هو المنطوق الذي حكم تحليل كثير من الماركسيين لأزمة مارس منذ أن حدثت.. وحتى الآن!

وفي تقديرنا.. أن الأمة كانت نتيجة لفعل وتفاعل العوامل التالية.. وأن تلك العوامل قد حركت الأحداث لتصيغ منها الأزمة:

(١)

من خلال ما ورد بالمذكرات، يتبين بوضوح أنه كانت هناك ثمة فجوة في آلية الأداء المشترك بين قيادة الثورة وبين خالد محيي الدين شخصياً. فهو لديه انتماء فكري على الأقل إن لم يكن تنظيمياً، مع التنظيم الشيوعي «حدتو» قبل الثورة. وهو انتماء يتشابه إلى حد كبير - شكلاً وإن اختلف موضوعاً - مع انتماء عبدالمنعم عبد الرءوف مع الإخوان المسلمين، رغم أن كلاً منهما (خالد وعبدالمنعم) قد شارك في الثورة والإعداد لها.. إلا أنه حينما طلب

جمال عبدالناصر في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد نجاحها، ألا يكون هناك أي ارتباط تنظيمي لأي من أعضاء المجلس خارجه.. فإن عبدالمنعم عبدالرءوف قد أعلن صراحة اختياره النهائي الارتباط بالإخوان المسلمين، وقدم استقالته، ومضى.. ولم يفعل خالد محيي الدين ذلك، وبقي.. هذه واحدة.

(٢)

الثانية.. أن التربية الفكرية لكودار وأعضاء التنظيمات الشيوعية العاملة في مصر في ذلك الوقت، كانت ولفترة امتدت من بدايات القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينيات منه، كانت تلك التربية تعتمد على التلقين النظري في الأساس.. بحيث تقاس قيمة الكادر بقدرته على الكلام، وبمدى استيعابه لما قدم له ليقرأه. وذلك قد ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل ذهنية الكادر الشيوعي التي اتسمت بالرؤية غير الواقعية.. وهذا - بالتداعي - أبعد الكادر عن الواقع الذي يعيش فيه، ومطلوب منه أن يبحث مشاكله وأن يقدم لها حلولاً. فاغترب عن هذا الواقع، واكتفى بالحلول النظرية التي استخلصها من التحليلات «النظرية» سواء التي قام هو بها، أو تلك التي قدمت له.

إنها حالة يصفها الأستاذ خالد - بصدق - في المذكرات فيقول: «... إن التطرف الشديد، والحماس المبالغ فيه، والتشنج، ليست دليلاً على قدرة المناضل اليساري على الاستمرار في المعركة، بل لعلها إيحاء بالعكس...».

والمدهش أن المنطلقات الفكرية للشيوعية لا تقول بذلك.. بل تقول إن الواقع هو الذي ينتج قوانينه. وهذا ما أدركه «لينين» تماماً، وما فعله بالماركسية، حين غاص في أعماق الواقع الروسي - الذي لم يكن به شيء يستجيب للمقولات الماركسية، وأنتج ما سمي بـ «اللينينية» والتي أسماها التابعون بعد ذلك «الماركسية اللينينية» وهو الإطار الذي تم به «لننة» الماركسية.. إذا جاز التعبير.

ومثل لينين.. فعل «ماوتسي تونغ» حين «تصينت الماركسية» على يديه ولم «تتمركس الصين».

(٣)

ولعل - في تقديرنا - أن أولى القضايا التي فضحت الماركسيين، وكشفت عدم استواء رؤاهم لقضايا الواقع العربي، كانت هي قضية الديمقراطية.

كيف؟

الديمقراطية في الفكر الماركسي، لها مفهوم محدد ومكتوب.. يدرس ويتوارث! وكان مطبقاً بالفعل في المجتمعات التي كانت السلطة فيها للماركسيين.. وظل سائداً حتى عشية

انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينيات من هذا القرن (١٩٨٩) .

هذا المفهوم . . يقول إن الديمقراطية تعني سيطرة الطبقة العاملة (التي وصفها ماركس وحددها حرفيًا بأنهم (لابسو الملابس الزرقاء ، ساكنو المدن) على السلطة ، والثروة ، وفرض ديكتاتوريتها بالقوة . . وذلك تحديداً ما كان الماركسيون العرب يطلبونه ويشكل بالنسبة لهم أكبر هدف إستراتيجي .

وهم في سبيل ذلك ، يسعون إذا كانوا خارج السلطة إلى المطالبة «بالتعددية الحزبية ، وحق كل القوى السياسية في إنشاء تنظيماتها الحزبية» على أمل أن يتمكنوا من خلال رخصة العمل العلني من الوصول إلى السلطة . . فإذا ما تحقق لهم ما أرادوا ، حرموا على الآخرين ما كانوا يطالبون به وهم خارجها ! !

ومن هذا ، نفهم المطالبة الدائمة للتنظيم الشيوعي المصري «حدتو» وخالد محيي الدين بضرورة إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى للثورة . . كما نفهم - في ذات الوقت - التهمة التي لم يشأ أي ماركسي في مصر على الأقل - حتى الآن - أن يرفعها من على رقبة عبدالناصر ، وهي أنه الذي قضى على الديمقراطية ، وأحل الديكتاتورية محلها .

وهنا تتتابع أسئلة عديدة .....

- أية أحزاب سياسية كان يجب أن يرخص لها بالعمل ، منذ أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة ؟

هل هي ذات الأحزاب التي كانت موجودة ، والتي أفسدت الحياة بكل جوانبها في مصر نتيجة تخليها عن القضايا الوطنية والاجتماعية ، وتسابقها لخدمة القصر والاحتلال . . حسب ما ذكر الأستاذ خالد نفسه ؟ ؟

إن كتب التاريخ المصري الحديث ملأى بالأحداث والأسماء التي تؤكد الدور الخياني لبعض الأحزاب التي قامت الثورة أصلاً للقضاء على النظام الذي تعتبر تلك الأحزاب - مع القصر والاحتلال - مكملاً لمثلث التخلف فيه .

ومن رجالات الأحزاب في مصر ، في تلك الفترة ، كان «إبراهيم عبدالهادي باشا» رئيس الوزراء الذي قال لعبد الناصر حين استدعاه قبل الثورة للتحقيق معه «إن أي جريجي (يوناني) بنطلون مزيت يشكونا يمكن يودينا في داهية» . إنها عبارة تبرز بوضوح حاسم ، حجم رئيس وزراء مصر . . وفهمه هو لحجمه وحجم البلد الذي يرأس وزارته . وتصور الرعب الكامن في نفوس جيل مهترئ من الساسة لم يكن لديه من قدرة سوى الانحناء الصاغر أمام الأجنبي . . حتى لو كان ببنطلون مزيت ! !

• لماذا قامت الثورة إذن؟

هل لطرد الملك وفقط؟.. كانوا يستطيعون اغتياله لو أن في ذلك خلاص الوطن مما هو فيه.. أم قامت لطرد الملك والسيطرة على الجيش؟ ولمن كانت سوف تخدم تلك السيطرة.. وعمن سوف يدافع الجيش.. وتعليمات من سوف ينفذ؟

هل ينفذ تعليمات الحزب الذي هو في الحكم؟ وبذلك يكون الثوار قد فعلوا ما فعلوه لصالح حزب ما - حتى لم يختاروه هم - وسوف يكونون في خدمته. وإذا لم ينفذوا التعليمات، وفرضوا إرادتهم بالقوة.. فسوف يكونون هم في الواقع أصحاب القوة الحقيقية.

فلماذا لا يكونون هم السلطة فعلاً ماداموا أدركوا خواء البنيان السياسي القائم بكل مكوناته، وأدرك الشعب معهم ذلك؟

هل كان يجب أن يسلموا السلطة للإخوان المسلمين حسب طلبهم «ألا يصبح أي قرار لمجلس قيادة الثورة ساريًا إلا بعد إجازته من لجنة ثلاثية من الإخوان» حددوا أعضاءها بالاسم؟

هل كان يجب أن يسلموا السلطة للشيوعيين لأنهم أهل الديمقراطية والعدل الاجتماعي حسب ادعائهم وبغض النظر عن صحة ذلك من عدمه؟ وهم الذين إذا كانت لفصيل منهم مساهمات في الإعداد للثورة.. فإن بقية الفصائل قد قدمت مساهمات مماثلة أو تزيد، إلا أن الغريب.. هو أن الشيوعيين كانوا في مقدمة الفصائل التي ناصبت الثورة العداء، ورددت كل الصياغات التي وردت لهم من الاتحاد السوفيتي ضد الثورة.. على حد وصف الأستاذ خالد نفسه!!

الطريف والمضحك والمخزي معًا.. أن قسمًا كبيرًا من هؤلاء الشيوعيين قد انتقلوا من الموقف المعادي للثورة إلى الموقف المناصر لها لمجرد أن تعليمات - أو قل أوامر - وصلت من الاتحاد السوفيتي (في شهر يناير ١٩٥٦ تحديداً يوم ١٥ أو ١٦من ذات الشهر تقريباً) تفيد أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي أنهى دراسة مهمة أثبتت أنه من الممكن لطلائع وطنية أن تقود تغييرًا اجتماعيًا، وأن دراسة الحالة المصرية تحديدًا أثبتت توقعًا عاليًا لإمكانية حدوث ذلك.. ومن ثم يتعين على الشيوعيين المصريين دعم الثورة والوقوف بجانبها».. حينما وصلتهم تلك التعليمات، انصاع لها فريق، ولم يفعل فريق آخر مثله.. فحدث انشقاق تبعته انشقاقات كثيرة، كان أبرزها ذلك الذي حدث عام ١٩٦٤ بعد بروز وترسخ التوجه الاجتماعي للمسار الثوري.. الأمر الذي حدا بالبعض أن يعلن تأييده لما حدث ويحدث وتجاوبه معه، على اعتبار أن الثورة في النهاية تنجز ما تمنوه، بينما أبى البعض الآخر ذلك، وظل راقدًا خلف متاريس عدائه للثورة.. فكان انشقاقًا جديدًا وكبيرًا.

لأية ديمقراطية إذن كانوا يطلبون، ولما تكمل الثورة من عمرها عامان؟؟

طبعًا ليست ديمقراطيتهم التي أشرنا إليها، لأنها لا تتحقق إلا وهم في السلطة.. وطبعا ليست «الشرعية الثورية» لأن الشرعية عندهم هي فقط شرعية الحزب الشيوعي وهو في السلطة.. هل كانوا يطلبون الديمقراطية على النمط الغربي؟ لا نعتقد ذلك.. لأنهم وإن كانوا قد قبلوا ذلك الآن، إلا أن أحداً منهم لم يكن يجرؤ على مجرد التفكير في ذلك في تلك الفترة.

إن الأستاذ خالد نفسه يذكر أنه خلال عشرين يومًا فقط، من ٥ إلى ٢٥ مارس ١٩٥٤ (وهي الفترة التي كانت الأزمة فيها قد بلغت ذروة تعقيداتها، ولاح في الأفق احتمال استقالة مجلس قيادة الثورة، والخلافات الناشبة بين المجلس وبين نجيب) يذكر خالد أنه في خلال العشرين يومًا فقط «عمت البلد كلها حالة من الفوضى العامة» التي يورد الأستاذ خالد تفاصيلها.. منها الحملة الضارية التي شنتها صحيفة «المصري» وأحمد أبو الفتح.. وإضرابات ومظاهرات الطلاب ضد المجلس، ومظاهرات أخرى ضد نجيب.. وتحفز فصائل من القوات المسلحة ضد بعضها، منها من هو مع المجلس ومن هو مع خالد ونجيب.. وفوق ذلك تربص الإخوان المسلمين وانحيازهم مع نجيب.. وتربص الوفد ومعه الأحزاب والسياسيين القدامى. أضف إلى ذلك ثمانين ألف جندي بريطاني يحتلون مصر، ولهم مئات من الخونة والعملاء يخدمونهم ولا يتورعون عن الاستقواء بهم ضد إرادة الشعب، ومن باب أولى ضد مجموعة من الضباط الوطنيين.

وعلى من كانت سوف تقع مسئولية تسليم البلد إلى فوضى كهذه، يمكن أن تأتي على الأخضر واليابس.. خاصة في غياب السلطة الوحيدة المتماسكة وقتها، وهي سلطة مجلس قيادة الثورة؟؟

إذن ماذا كانوا يريدون بالضبط؟؟

في تصورنا أنهم كانوا يريدون هذه الفوضى تحديداً! تحت وهم أنهم الفصيل الأقوى بين كل الفصائل المتناحرة، إذا ما استثنينا مجلس قيادة الثورة!

ويمكن تصور السيناريو الذي قد يكون لاح بخيالهم كالتالي:

* بمجرد استقالة مجلس قيادة الثورة، واستلام محمد نجيب مقاليد السلطة التي فيها خالد محيي الدين رئيسًا للوزراء.. يتم القبض على أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومحاكمتهم.. وربما إعدامهم للتخلص نهائيًا من مشكلتهم.

* بعد ذلك.. يتم الانفراد بمحمد نجيب ومحاكمته وربما إعدامه، استقواء بسلاح الفرسان والأسلحة الأخرى التي ستسقط بعد استقالة مجلس قيادة الثورة.. أي السيطرة على السلطة السياسية وعلى القوات المسلحة. ومن هذا الوضع يسهل ضرب أية قوة مناوئة أخرى وأولها الوفد والإخوان المسلمون، وأية بقايا أخرى.

• تتدفق «الطبقة العاملة» لتحمي عملية انقضاضهم على السلطة.. ولأن أبجديات الصراع الطبقي لدى الماركسيين لا تمنع من أن تكون أنهار الدم معابر إلى السلطة.. فإنهم بقوة السلطة و«الطبقة العاملة» سوف يبطشون بمن سواهم.

* إذا كانت الثورة التي هي الآن في السلطة، قد دبرت وأعدت لها لجنة من إحدى عشر شخصاً.. فماذا يمنع من تدبير وإعداد آخر للجنة أخرى داخل قشلاق سلاح الفرسان؟

لقد كانت لدى مجلس قيادة الثورة أسباباً كافية ـ من وجهة نظر أعضائه ـ للشك والريبة في تصرفات ضباط الفرسان. منها المعلومات الأساسية المتوفرة لدى المجلس حول الانتماءات الفكرية لبعض هؤلاء الضباط.. ومنها معرفة المجلس بمدى ارتباط بعضهم بخالد محيي الدين.. ومنها محاولة خالد الانفراد بمحمد نجيب بعيداً عن زملائه الذين ذهبوا معه إلى منزل نجيب لحمله على العدول عن استقالته، وإبلاغه قرارات المجلس الجديدة والتي منها تشكيل وزارة جديدة برئاسة خالد محيي الدين.. ومنها استفزازات ضباط الفرسان لعبدالناصر، ومحاصرته بالدبابات حين ذهب إليهم في معسكرهم، وصدور بعض التصرفات الصغيرة من نفر منهم.

ومنها ـ وهو الأهم في مثل تلك الظروف ـ الاجتماعات الدورية التي كان يعقدها ثلاثة من ضباط الفرسان في منزل زميل لهم بشارع عماد الدين للبحث في كيفية التخلص من مجلس قيادة الثورة.

ببساطة شديدة.. كان كل ما يجري معلوماً لدى مجلس قيادة الثورة، وكانت الأحداث تحت سيطرته.. ولذلك فليس غريباً أن يتمكن المجلس وبجهد قليل من القضاء على الأخطار التي هددت الثورة حتى ما مثل منها تهديداً حقيقياً.. وبغرابة أشد فإن بعض الذين وقفوا على الخط المعادي للمجلس ارتكبوا ـ وبسهولة ـ خطأ مزدوجاً، حين هونوا من قدر المجلس.. هولوا من قدر أنفسهم.

نود أن نقف برهة للتعليق على ما ذكره السيد خالد في مذكراته من أن سيجارة عبدالناصر قد سقطت من يده حين سمع صوت الدبابات تحاصره.. وهي إشارة وتلميح أقل من مستوى المذكرات كلها، ولا يليق بخالد محيي الدين شخصياً.. وهو تلميح إلى أن عبدالناصر قد خاف، وأصابه الهلع لدرجة أن سيجارته سقطت من يده من فرط الخوف. فإذا تغاضينا عن مستوى التلميح الذي ورد ضمن مذكرات يدعي صاحبها أنها جادة.. نقول إن ذلك مردود عليه بالتالي:

أولاً: إذا كان عبدالناصر ـ كما ذكرت مصادر عديدة وذكره شهود عديدون أغلبهم ماركسيون ـ قد أعد العدة لإنهاء تمرد سلاح الفرسان بالقوة، وأنه ذهب إليهم في موقعهم بحجة التفاوض، لكسب الوقت ولحين إكمال محاصرة القوات الموالية له لمعسكر الفرسان

(وهو ما يميل أغلب المحللين إلى قبوله بدليل أنه بعد ستين دقيقة من ذهاب خالد إلى بيت نجيب بالقرارات الجديدة، وذهاب عبدالناصر إلى معسكر الفرسان.. بعد ستين دقيقة فقط.. كانت القوات الموالية للثورة تحاصر سلاح الفرسان، وطائرات السلاح الجوي التي حركها علي صبري، تطير فوق رءوسهم.. وتم القبض عليهم جميعًا).

إذا كان صحيحًا.. فما هو الداعي لارتباك عبدالناصر وخوفه وهلعه، وهو الذي يعلم ما يدور في الخارج لصالحه؟

ثانيًا: إذا كان ذلك ليس صحيحًا.. وأن عبد الناصر قد ذهب إليهم فعلاً بنية التفاوض، لتفادي انفجار صراع بين فصائل القوات المسلحة.. وإذا كان عبدالناصر هو الضابط الذي خاض حربًا في فلسطين، وقاتل وحوصر فيها وأصيب.. ثم هو الضابط الذي دبر وخطط و(تآمر).. وقاد ونسق، ونظم وحشد وحرك جيشًا بأكلمه واستولى على السلطة.. وثالثًا، فإنه الضابط الذي عبر مسافة بسيطة للغاية، انتقل بها من مقر قيادته إلى مقر الفرسان، تاركًا وراءه في مقر قيادته قائدًا عامًا للجيش وأخلص خلصائه، عبدالحكيم عامر الموالي له، ومعه قادة كل الأسلحة بما فيهم قائد سلاح الفرسان (حسين الشافعي) الموالي له، وبما فيها أسلحة الطيران والبحرية الموالون له.. ومع كل هؤلاء ضباط الصف الأول والثاني من «الضباط الأحرار» الموالون جميعًا لعبدالناصر وكان منهم من هم بإطلاق النار على خالد محيي الدين ليقتله عند خروجه من مكتب القائد العام.. كما كان منهم من عصى أمرًا للقائد العام للجيش، ومنع خالدًا من الخروج خارج المقر، وأعاده إلى الداخل (القائمقام أحمد أنور).. وكان منهم من لو طلب منه أكل لحم ضباط الفرسان جراء تمردهم لفعل.

حين يترك قائد كل ذلك خلفه.. فغير وارد أن يصاب بالهلع والخوف المهين - كما صوره خالد محيي الدين - لمجرد أن نفرًا قليلاً من أحد أسلحة الجيش يفكرون في التمرد.. ولم يتمردوا بعد!!

وفي هذا السياق.. لابد أن نتذكر ما أورده السيد خالد في مقدمة المذكرات، حين قال: «... فليس من المعقول أن أجلس بعد هذه السنوات لأحاصر الوقائع صغيرها وكبيرها، حتي أقتنصها، وليس من المعقول أن تحتفظ الذاكرة بكل هذه الوقائع والأحداث».

رغم ذلك.. فإنه يذكر (جيدًا) ويريد أن يلفت انتباهنا، إلى أنه حين حدث نقاش حاد بين أعضاء المجلس وبين محمد نجيب، في أحد الاجتماعات المهمة، إبان أزمة مارس ٥٤، وحين انفجر نجيب باكيًا، مبديًا استعداده للرحيل.. وحين بكى بعض الزملاء ربما تأثرًا وربما تجاوبًا أو مجاراة.. «فإن قلب جمال لم يلن، بل أفلتت منه عبارة دموع التماسيح»!!

والمعنى الذي يتسربل وراء الكلمات هنا - فجًا ومفضوحًا - هو أن عبدالناصر لم تفارقه أبدًا

قسوة القلب والنفس والاستهانة بمشاعر الآخرين.. وأنه لم يهتز أمام دموع ضابط برتبة لواء، وهو في نفس الوقت رئيس للجمهورية.. يبكي ويبكي معه بعض الزملاء.

وهنا يقفز إلى الذهن سؤال ورأي..

السؤال.. هل كان الأستاذ خالد شخصياً مع الباكين، أم كان من الذين لم تلن قلوبهم مثل عبدالناصر مثلاً؟ والاحتمال الغالب أنه كان من النوع الثاني أي قساة القلوب، باعتبار أنه ذكر حرفيا «وبكى بعض الزملاء» ولم يضف مثلاً «وأنا معهم».. أم هل كان يريد أن يبكي باعتباره ذا قلب رحيم من ناحية، وأنه كان أكثر الموجودين اتفاقًا مع نجيب من ناحية أخرى.. إلا أنه خاف أن يبكي تعاطفاً مع نجيب، فيحصد غضب عبدالناصر؟؟

والرأي.. أنه إذا كان عبدالناصر قد وصف دموع نجيب بدموع التماسيح ـ وهو الأمر الذي أثبتت الأحداث بعد ذلك (للأسف) صحته ـ فإن تلك دلالة أخرى على القدرة الاستثنائية التي كان يتمتع بها جمال عبدالناصر مكنته في حالات عديدة أن يسبر جيداً أغوار الرجال الذين يتعامل معهم.

إذن لم تكن أزمة مارس ١٩٥٤ ـ في تقديرنا ـ تعبيراً عن صراع بين ديمقراطيين وبين ديكتاتوريين.. وإنما كانت صراعاً مباشراً على السلطة بمعناها الحرفي، بين قوى الثورة وبين القوى المضادة لها، ممثلة في محمد نجيب الذي أفاض الأستاذ خالد في سرد الأسباب التي كانت كافية لملء قلبه (نجيب) بالضغينة ضد الثورة وجمال عبدالناصر ومجلس القيادة (قبل وفاة المرحوم اللواء محمد نجيب أجرت معه مجلة روز اليوسف حديثًا صرح فيه بأنه: (لو عاد الزمن إلى الوراء، وعرفت سر الثورة، لأبلغت عنهم البوليس!!) ومع نجيب اصطف خالد محيي الدين والإخوان والشيوعيون.. وكل بقايا النظام القديم!!

تلك كانت معالم الخريطة السياسية في مصر في مارس ١٩٥٤.

وفي تصورنا.. أن محتوى تلك الخريطة لم يكن غائبًا عن ذهن عبدالناصر أو أي من رفاقه من أعضاء مجلس قيادة الثورة.. ومن الواضح أن نقاشات وحوارات.. وتحليلات كانت تدور بينهم في غير وجود خالد.. وقد أشار هو إلى ذلك صراحة في غير موضع من المذكرات.

لذلك لم يكن هناك مفر من الصدام، الذي حسم في النهاية لصالح قوى الثورة.. وقد أفاض الأستاذ خالد في وصف رد فعل ضباط الجيش المضاد لتمرد الفرسان.. حيث ذكر أنهم (ضباط الجيش) قد تجمعوا بالمئات في مبنى القيادة، يطالبون بالسماح لهم بسحق التمرد لولا حكمة عبدالناصر ومبادرته لحقن الدماء، وذهابه إلى المتمردين للحديث معهم.. وبعد انتهاء الحديث كانت القوات الموالية للثورة قد أنهت التمرد وقبضت على المتمردين.. وانتهى كل شيء بسلام ودون أن تطلق رصاصة واحدة.. ودون أن يسقط قتيل واحد.. وتلك لا شك،

علامة فخر تضاف لعبدالناصر ولمجلس قيادة الثورة.. وللمتمردين.

بقيت نقطة في هذا الصدد.. قيل كلام كثير عن أن المظاهرات التي خرجت لتأييد الثورة كانت من تدبير مجلس قيادة الثورة، وأن تحريك القوات والضباط كان كذلك.

وإذا كان ذلك صحيحًا.. فإنه يعني أن مجلس قيادة الثورة كان هو الأقوى والأقدر على الحركة والتأثير والحشد والتحريك وفي الوقت الملائم.. وإذا كان ما تم يعتبر صراعًا، فلقد انتصر فيه الأقوى والأقدر.. فوق أن الأحداث بعد ذلك والزمن قد أثبتا أن من انتصر هو من كان يجب أن ينتصر.. يؤكد ذلك الرأي ويدعمه ما ذكره الأستاذ خالد نفسه في مذكراته عن تلك الفترة العصيبة والخطيرة والمحورية في كل تاريخ مصر السياسي الحديث.. حين يقول (صفحة ٣٢٥ و ٣٢٦): «ففي مواجهة شعارات الديمقراطية، برزت شعارات مخاطر العودة إلى ما قبل يوليو وإنهاء الثورة، وكان لابد من حشد قوى اجتماعية يحتمي بها عبدالناصر في صراعه مع القوى المسيسة التي تنادي بالانتخاب والديمقراطية.. لكن الاقتراب من الجماهير يتطلب عملاً متجهًا لتحقيق مصالحها، أو على الأقل البعض من هذه المصالح. وهكذا كان الإصلاح الزراعي، ثم كانت النهضة الاجتماعية التي كرست من أجلها الأموال المصادرة من أسرة محمد علي، حيث تم بناء مدرسة ووحدة صحية ووحدة اجتماعية في كل قرية، كانت مصر في ذلك الحين تبني مدرسة في كل يوم، وتبني وحدات صحية على امتداد ريف مصر كله. ورفع في ذلك الحين شعار «الاشتراكية، الديمقراطية، التعاونية».

وقد منح ذلك كله عبدالناصر شعبية كبيرة مكنته من أن يستمر في طريقته الخاصة في معالجة قضايا الديمقراطية والحريات مستندًا إلى هذه الشعبية، التي ما لبثت أن تضاعفت بشكل لم يكن يتوقعه أحد عندما رفض عبدالناصر حلف بغداد وخاض معركة واسعة ضده.

وباختصار.. كان الفلاح يشعر أنه قد تحرر فعلاً من ظلم الإقطاعي والعمدة، ولم يكن مستعدًا للاعتقاد بأن حريته قد انتقصت بوجود الثورة، ولعل هذا هو جوهر الفكرة التي ظل عبدالناصر يتمسك بها طويلاً، والتي احتلت مساحة واسعة من ميثاق العمل الوطني، وهي فكرة الديمقراطية الاجتماعية.

كذلك صاحبت هذه الفترة عملية تنوير وطبع ونشر وإصدار كتب، ثم تلاها نهوض مسرحي وفني... إلخ. أي أن الثورة أخذت على عاتقها عملية تنوير منضبطة ومحكومة.

... فعندما بدأنا أولى خطواتنا لتشكيل الخلية الأولى «للضباط الأحرار» كنا نحلم بمصر وقد تخلصت من الملك ومن الإقطاع ومن الاستغلال، كنا نحلم بها وهي تتمتع بقدر من العدالة الاجتماعية، وبمساحة واسعة من الحرية والديمقراطية، وقد نجح عبدالناصر في أن يحقق لها كل ما حلمنا به من أجلها...

ومهما كان تقييمي لموقف عبدالناصر من الديمقراطية، إلا أنني لا أنكر.. ولعل أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الشعب بغالبيته العظمى قد ساند عبدالناصر ومنجزاته.. ولم يتوقف كثيراً - لفترة معينة على الأقل - عند مسألة الديمقراطية) انتهى كلام خالد محيي الدين.

***

عودة ثانية لمتابعة ذلك الخيط الذي يمتد بطول المذكرات وعرضها، يتخفى بين السطور يحاول النيل من عبدالناصر، بحرفية عالية وبخطأ فادح هو تصور أن المتلقي لا عقل له!!

يقول الأستاذ خالد.. أنه سمع من «روجيه استفان» الصحفي «المرموق» الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي ومراسل صحيفة «فرانس ابزرفتوار» أن عبدالناصر «في خضم صراعه معي إبان أزمة مارس وفي محاولة منه لكسب تأييد إنجلترا وأمريكا إلى صفه في هذا الصراع، قد أبلغهما بموافقته على النص الخاص بتركيا وإيران...» وكان هذا النص مثار خلاف في مفاوضات الجلاء بين مصر وإنجلترا، حيث كانت الأخيرة تطلب النص على حقها في العودة في حالة أي هجوم على بلد عربي أو التهديد بالحرب ضد كل من تركيا وإيران.

وفي موضع آخر من المذكرات.. يقول خالد.. أن روجيه استفان (نفس الصحفي) همس في أذنه قائلاً: «سأبلغك بنبأ مهم، الدوائر الحاكمة في الغرب قررت مساندة عبدالناصر ضد نجيب.. إنهم يفضلون جمال لأنه سيكون حاكماً قوياً، ومتفهماً للأوضاع في آن واحد.. أما نجيب فهو حاكم ضعيف، وأمثاله سرعان ما يخضعون لضغط الجماهير».

ثم علق الأستاذ خالد على هذا الكلام بقوله «ومكنتني هذه الهمسات من أن أعرف الاتجاه الحقيقي للريح».

وقبل أن نعلق نحن على ما قاله السيد خالد وذلك الذي سمعه، وتلك الهمسات التي تلقاها.. نود أن نؤكد أن ما حدث إبان ما عرف «بأزمة مارس ٥٤» لم يكن بأية حال من الأحوال صراعاً بين جمال عبدالناصر وبين خالد محيي الدين.. وحين يقول خالد: «في خضم صراعه معي» مشيراً إلى تلك الأزمة.. فإننا نرى أن ذلك تسطيح للأمور، وإقلال من شأن ما حدث، وتشويهاً متعمداً له.. وتغييراً جذرياً في طبيعته من جهة.. ومن جهة أخرى، فإنه ربما أفصح عن محاولة فاشلة لتضخيم الذات بالإيحاء بأن خالد وحده كان الشخص الذي دارت من أجله كل أحداث تلك الأزمة، وأنه كان الند الأول والأخير لعبدالناصر، لدرجة أن الأخير لم يجد حلاً للانتصار على خالد إلا بالاستعانة بإنجلترا وأمريكا.. ربما يكون خالد قد حلم أو تمنى أن يكون الند الوحيد لعبدالناصر.. لكن تلك الأمنية إذا كان قد تمناها فإنها لم تغادره.. بل إنه قد عجز عن النطق بها.. وما جرى على الأرض هو أن خالد محيي الدين كان أضعف حلقة من الحلقات التي كان مجلس قيادة الثورة يواجهها إبان الأزمة، ولم يسجل له ولا هو قد

سجل لنفسه أي قدر من المقاومة أو حتى الرفض الصريح أو شبه الصريح لحركة الأحداث والمواقف والأشخاص في المجرى الذي لم يكن يهواه.

وما حدث على الأرض أيضاً أن الصراع الأساسي كان بين ثورة تريد أن تؤكد ذاتها وأن تحقق أهدافها، وفق رؤاها.. وبين قوى مضادة لهذه الثورة، ضمت جزئيات عديدة ومتنوعة. كان خالد محيي الدين واحداً من تلك الجزئيات.. إذن.. يجب أن يرفع ذلك الادعاء من النقاش.. حتى يكون هناك تقدير - واجب - لعقل المتلقي.

نأتي إلى التعليق على ما سمعه خالد وما همس له به.

يريد أن يقول.. إن من انتصر في الصراع هو الجانب الذي سانده وساعده الغرب.. ولماذا؟؟ لأن الطرف الآخر - نجيب - كانت هناك خشية من خضوعه للجماهير.. ومن ثم فقد أتى الغرب «بعدو الجماهير» الذي هو عبدالناصر.

وعبدالناصر هذا لابد أن يكون غربي الميول إن لم يكن عميلاً هو وكل أعضاء مجلس قيادة الثورة ما عدا خالد محيي الدين ومحمد نجيب.. وأيضاً عملاء كل الضباط الذين «تجمعوا بالمئات» يريدون الفتك بمن يحاولون «سرقة الثورة».. ولابد أن يكون ذلك الغرب هو الذي قدم الرشوة لكل عناصر الانتصار في الأزمة.. جمال عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة، وضباط القوات المسلحة، والجماهير الهادرة في الشوارع تأييداً للثورة.

وعلينا ألا نهتم بتلك الموجات العاتية والجبارة من العداء التي واجهت عبدالناصر والثورة من ذلك الغرب منذ ٢٣ يوليو ٥٢ وحتى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.. ومازالت مستمرة حتى كتابة تلك السطور.. علينا ألا نهتم بذلك وأن نهتم فقط «بهمسات» جاءت عرضاً من صديق لخالد، جعلته «يتأكد» من عمالة عبدالناصر للغرب.

وأكدت له فيما أكدت.. أن الأطهار في مصر يومئذ، هم خالد ونجيب والإخوان المسلمون، والإخوان الشيوعيون.. وبقايا الرجعية والرأسمالية والإقطاع!!

حتى الجماهير كانت مرتشية! حيث لم يتردد خالد في معرض تعليقه على ما قيل من أن المظاهرات التي خرجت تؤيد الثورة، كانت «مدفوعة الأجر»! فيقول إنه وبعد عودته من المنفى وعندما بدأ عبدالناصر يحكي له ما خفي من أحداث أزمة مارس ٥٤.. أن قال له عبدالناصر «لما لقيت المسألة مش نافعة قررت أن أتحرك، وقد كلفني الأمر أربعة آلاف جنيه»!!

ثورة عميلة.. وجماهير مرتشية.. ماذا بقي في البلد نطالب له بالديمقراطية سوى خالد محيي الدين ومن تحالف معهم؟.

إن هذا وحده كان كافياً - في تقديرنا - لأن يسحب خالد ما ورد بمذكراته كلمة كلمة، بعد أن نسفت نسفاً بهمسة من صديق كل مؤهلاته أنه عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي!! أو استنتاجات مهومة علقت بخيال خالد.. وصدقها!!

مرة أخرى وأخيرة..

نسوق مثالاً تتجلى فيه الرغبة في «الضرب تحت الحزام» ونخشى أن نقول «القتل تحت الحزام»!!

يقول خالد محيي الدين في صفحة ٥٣: «... وأصبحت العلاقة مع جمال متصلة، ولما علم بنقلي إلى سلاح الحدود، فوجئت به يزورني هو وعبدالمنعم عبدالرءوف.. وفاجأني مفاجأة لم تزل تحيرني حتى الآن (!!) قال جمال وعبدالمنعم إنهما يستطيعان إلغاء نقلي لسلاح الحدود وإعادتي إلى الفرسان... وعندما أبديت دهشتي، قالا إن النقل سيلغى بواسطة القصر الملكي، وتحديداً بواسطة يوسف رشاد. وقد كان يوسف رشاد هو يد الملك التي يحركها وسط ضباط الجيش». انتهى كلام خالد محيي الدين.

مرة أخرى فإن الرسالة واضحة.. وسافرة كالشمس لا يكسو وجهها ستار.. وفي ذات الوقت فجة وعفنة.. ورخيصة.

جمال عبدالناصر على علاقة بالقصر الملكي!! وعلى علاقة أخص بيد الملك «التي يحركها بين ضباط الجيش» (يوسف رشاد) ثم إن ذلك مازال يحير خالد محيي الدين «حتى الآن» أي بعد ما يقارب الخمسين عاماً!!

لم تفلح تلك السنون وما حوته من معايشة وأخوة وصداقة.. ورفقة نضال.. وتوحد في مواجهة أخطار أقلها التعليق على أعواد المشانق.. ومشاركة في الأحزان والأفراح.. والصفاء والعداء، ومئات من الأحداث والوقائع والأشخاص.. لم يفلح كل ذلك في أن يفك علامة الاستفهام التي مازالت تحير خالد «حتى الآن» والتي لم يفصح عنها إلا بعد أن تأكد أن عبدالناصر قد غاب وأنه قد مضت خمس وعشرون سنة على غيابه!!

ورغم أنه يؤكد أن عبدالناصر لم يلتق أبداً بيوسف رشاد وإن كان قد تعامل معه عن طريق آخرين منهم عبدالمنعم عبدالرءوف وأنور السادات ومصطفى كمال صدقي - على حد قوله - إلا أن ذلك لم يؤثر على وضوح الرسالة المراد توصيلها إلى القارئ، ولا على غايتها.

خاصة أنه قد حسم الرسالة شكلاً وموضوعاً حين أقر بأن هذه الواقعة مازالت تحيره «حتى الآن» كما أنه - زيادة في حسمها - أضاف بعد ذلك أنه مما زاد في حيرته أن عبدالمنعم عبدالرءوف الذي هو عضو الخلية الأولى لتنظيم الضباط الأحرار، كان وثيق الصلة بالإخوان المسلمين، وبعبدالناصر، وبعزيز المصري.. ثم هو همزة الوصل مع القصر الملكي وتحديداً مع يوسف رشاد.. كما أضاف أن ثالث الوسطاء بين عبدالناصر ويوسف رشاد الذي هو مصطفى كمال صدقي، كان هو الذي أسس (الحرس الحديدي الذي كان يد القصر الضاربة - إلى حد

الاغتيال ـ ضد خصومه السياسيين!!)

إن القصر مشبوه سياسيًا، ومعه الوسطاء الثلاثة.. عبدالمنعم عبدالرءوف ذي الصلات المتعددة سواء مع عبدالناصر أو مع مخالفيه.. ومصطفى كمال صدقي مؤسس الحرس الحديدي.. وأنور السادات الذي لم يبد خالد أي امتعاض إلا بعد وفاته! ولم يتردد خالد في أن يربط عبدالناصر بهذا الخليط المشبوه من وجهة نظره، حتى يدعم ادعاءه (رسالته إلى قارئ المذكرات) مستخدمًا عبارة (مازالت تحيرني حتى الآن) لكي تظل التهمة عالقة بعبدالناصر إلى الأبد، أو على الأقل إلى أن تجد وقائع تبرئ عبدالناصر.. وتزيل حيرة سكنت خالد محيي الدين خمسين عامًا دون أن تتزحزح!!

من الذي يستطيع أن يبرئ عبدالناصر من تهمة العمالة للقصر الملكي ـ كما حاولت أن توحي بذلك المذكرات ـ من بين كل الذين عاصروا تلك الفترة، أكثر من خالد محيي الدين؟؟ وإذا كانت خمسون عامًا من الزمن، وأطنانًا من الوقائع والحوادث والأحداث والأشخاص لم تفلح في تبرئة الرجل.. وأنه مازال «حتى الآن» مدانًا في نظر خالد محيي الدين ورفاقه الماركسيين.. فالمعنى أن التهمة مازالت قائمة وثابتة.. وأن أقدر من يستطيع إسقاطها، يقول إنه «حتى الآن» مازال يشك في براءة الرجل الذي أحبه، وجعله «أقرب أعضاء اللجنة القيادية إليه» وأسمى ابنه الأكبر خالدًا تيمنًا باسم صديقه المقرب.

ألم يشعر خالد محيي الدين حتى بمجرد الرغبة في أن يسأل عبدالناصر إيضاحًا لما قد ركبه من وساوس وشك.. وحيرة؟؟ خصوصًا أن طبيعة العلاقة النضالية بينهما في تلك الفترة.. والظروف التي كانوا يتحركون فيها.. وطبيعة القوى التي كانوا في سبيل التصدي لها.. كل تلك الأمور وغيرها كثير كانت تفرض على أي عضو من أعضاء التنظيم الحسم والقطع في أي ملاحظة أو شعور أو حتى وهم خيل إليه.

المقطوع به، أن خالدًا لم يفعل ذلك، لا وقتها ولا طول حياة عبدالناصر، إلى أن رحل!!

إن معظم رجال الثورة وشهودها قد رحلوا.. وعبدالناصر قد رحل.. ولا يستطيع تقديم دفوعه ضد هذه التهمة البشعة.. لكننا نعتقد ـ وبكل الثقة المطمئنة ـ ويعتقد معنا كل العالم، أن أصغر جزئية في مشوار عبدالناصر النضالي.. الأسطوري والنبيل كفيلة بدحض هذه التهمة، وفضحها.. وفضح الذين يروجون لها.

أمام تلك الواقعة.. وما على شاكلتها قد ورد بالمذكرات، لابد من القول إن القلب لينفطر حزنًا من هذا السلوك.. وإن النفس لتجزع منه وتتأفف وتتعفف عنه.. وإن العقل ليستنكره.

كلمة للنهاية..

كان طبيعيا من الشيوعيين والإخوان المسلمين، ونجيب والأحزاب السياسية.. كان طبيعيا من كل هؤلاء أن يناصبوا ثورة يوليو العداء السافر حيناً والمستتر أحياناً أخرى. ذلك لأنها كشفت عوراتهم جميعاً، وأسقطت أقنعة طالما تخفوا خلفها.. ومارسوا خداعاً للجماهير.. منهم من تاجر بالتقدم، ومنهم من تاجر بالوطن.. ومنهم من تاجر بالدين.

وكل منهم كان يقدم نفسه للجماهير على أنه الأمل.. وملئوا نهر النيل وشطآنه بكتب وكتيبات وصرخات نظرية جوفاء.. وحين جد الجد، ونضجت كل المواقف على مصلحة الوطن وكرامة أبنائه.. وتعين على كل منهم أن يحدد موقفه، وأن يختار.. وأن ينحاز.. تهاووا كأوراق الخريف الجافة.. وبرز من وسط الركام رجال كل ما لديهم حب صادق للوطن، واستعداد لا مراء فيه للتضحية.. وسلوك سوى متحضر، وبصيرة ثورية لم تخطئ هدفها ولا حادت عنه.

رجال كما وصفهم (أحمد حمروش) الذي كتب يقول: «كانوا يشكلون نوعية خاصة.. منهم من حصلوا على ترقية استثنائية في حرب فلسطين، هم عبدالحكيم وكمال الدين حسين وصلاح سالم.. وثلاثة حصلوا خلال الحرب على نجمة فؤاد هم جمال عبدالناصر وزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين.. واثنان تخرجا في الجامعة هما محمد نجيب وخالد محيي الدين.. هذه الشريحة تظهر أنهم من أكثر الضباط ثقافة، وأنهم لم يكونوا من الخاملين، بل إن شخصياتهم ومراكزهم كانت مصدراً لتجمع الضباط الأحرار حولهم».

ونحن نضيف.. أن من بين هؤلاء الرجال كان عبدالحكيم عامر الذي تمكن من أن يقدم التوصيف العلمي والواقعي للوضع إبان أزمة مارس ٥٤ حين قال في اجتماع لمجلس قيادة الثورة يوم ١٤ مارس ١٩٥٤ في أتون الأزمة «إن الثورة تخوض معركة ضد الإخوان والشيوعيين والأحزاب القديمة.. كل منهم يريد أن يفرض إرادته ورؤيته.. ونحن لنا موقف ورؤية اشتراكية». يعلق خالد محيي الدين على تلك الواقعة التي أوردها في مذكراته بقوله: «وكانت تلك أول مرة تذكر فيها كلمة اشتراكية في اجتماعاتنا».

السيد/ خالد محيي الدين..

لك الشكر كل الشكر عما كتبت.. فلقد وضعت نقاطاً فوق حروف ظلت زمناً في انتظارها.. وأثبت بما قلت ـ مدحاً كان أو ذماً ـ عظمة ونبلاً واحتراماً لمواطن عربي من مصر، اسمه جمال عبدالناصر حسين.. ربما دون أن تقصد.. وربما قصدت العكس!!؟؟

ردًا على د. عبد العظيم أنيس:

عبد الناصر والشيوعيون

من أشد الأمور وطأة على النفس الاختلاف بين من يفترض أنهم متفقون. لأن الخلاف يمكن أن يكتسي بالمرارة نتيجة لأسلوب ممارسته شكلاً ومضمونًا وتوقيتًا وباستمرار الاختلاف والممارسة غير المحسوبة يمكن أن تتحول المرارة إلى عداء. وذلك حينما يشعر أي طرف أن أسلوب ممارسة الاختلاف من جانب الطرف أو الأطراف الأخرى قد اقترب أو هو في طريقه إلى الاقتراب من أن يمس قناعاته المبدئية أو أن ينال منها تلك تدرجات تفرضها جدلية التأثير والتأثر بين موضوع الخلاف وشكله وأطرافه من جهة وبين أهداف وقناعات وأيديولوجيا أطرافه من جهة أخرى.

نقول هذا بمناسبة سلسلة المقالات التي بدأ بنشرها الدكتور عبدالعظيم أنيس في صحيفة الوطن الكويتية تحت عنوان «قراءة في سنوات الغليان» وكان المقال الأول بعنوان «عبدالناصر والشيوعيون» قد نشر يوم ١٩ / ٤ / ١٩٨٩ وسنوات الغليان هو آخر كتاب صدر للأستاذ محمد حسنين هيكل تناول فيه الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦٤ وما تخللها من أحداث ومواقف وتطورات على الساحات الثلاث المصرية والعربية والعالمية وما رافق ذلك من ارتفاع وانخفاض وتقدم وتراجع لحركة الثورة العربية والنضال ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية كما تناول في الكتاب ضمن أمور أخرى القوى السياسية التي كانت متواجدة في بؤرة العمل الوطني أو على خريطة العمل السياسي في مصر والوطن العربي قياسًا لحركتها ووتائر أدائها وتأثير ذلك سلبًا أو إيجابًا على أهداف النضال العربي في تلك المرحلة.

وكان التيار الماركسي من أبرز هذه القوى ضمن أدواته التنظيمية «الأحزاب الشيوعية العربية» ومن ضمنها المصرية طبعًا.

ولا جدال في أن التصنيف الفكري للدكتور عبدالعظيم أنيس هو أنه مفكر ماركسي عربي على حد تعريفه هو لنفسه.. «إنني بطبيعة تاريخي ومواقفي منحاز للتيار الماركسي».

الصورة إذن واضحة تمامًا؛ هيكل نشر كتابًا تعرض فيه بالنقد والتحليل والوثائق لبعض مواقف التيار الماركسي في الوطن العربي في فترة معينة وفي مواجهة أحداث بعينها وذلك ضمن ما شمله من نقد وتحليل لمواقف تيارات سياسية أخرى وفي نفس الفترة والظروف وهذا

حقه بلا جدال.

ثم أحد الماركسيين العرب يرد على هيكل بالنقد والتحليل والتفنيد لما كتب ونشر وهذا حقه أيضاً بلا جدال.

والسطور التالية محاولة لدخول دائرة الحوار إذا جاز التعبير وعدم الاكتفاء بالتفرج عليه تحت فرضية أن هذا ليس حواراً شخصياً وإنما حوار يدور حول فترة من أهم فترات النضال العربي وأكثرها إثارة للجدل كما أن جمال عبدالناصر الذي هو قاسم مشترك فيما كتبه هيكل وما رد به الدكتور أنيس، جمال عبدالناصر هذا لم يكن سجاناً في مصلحة السجون المصرية ولا كان ملاكاً قد هبط علينا من كوكب مجهول وإنما هو جمال عبدالناصر الذي نعرفه ويعرفه جيداً الدكتور أنيس حتى وإن حاول أن يقدم لنا من خلال مقالاته عبدالناصر آخر.

ولسوف نتوقع أن يتفق الدكتور معنا على أن عبدالناصر هو أكبر شخصية ظاهرة أو ظاهرة شخصية في التاريخ العربي الحديث وبما أننا مواطنون عرب إذن فإن دخولنا دائرة الحوار وعدم الاكتفاء بالتفرج عليه هو حقنا ومرة ثالثة بلا جدال.

تناول الدكتور في مقاله مجموعة من الاتهامات الموجهة من الشيوعيين إلى عبدالناصر فيقول: «إنها سنوات خطة مكافحة الشيوعية التي قادها في ضراوة نظام عبدالناصر على مستوى العالم العربي كله وهي في جزء منها سنوات التهدئة مع الإمبريالية الأمريكية بل والتفاهم معها» وأيضاً يؤكد الدكتور «أن الشيوعيين المصريين لم يصادفوا في حياتهم السياسية حتى اليوم ما صادفوه من تعذيب واعتقال عرفي لسنوات طويلة واتهامات علنية شنيعة إبان عهد عبدالناصر».

وهذا هو الاتهام الأول. ثم يضيف أنها السنوات التي جرت فيها زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكية روانتري لمصر في ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨ والصفقة التي عقدها مع عبدالناصر وما تلاها مباشرة بعد أسبوع واحد من الزيارة من حملة الاعتقالات لقادة الحركة الشيوعية المصرية فجر أول يناير ١٩٥٩. وهذا اتهام ثان.

ورغم أن الدكتور يقر بالأخطاء السياسية التي تورط فيها الحزبان الشيوعيان السوري والعراقي في فهم طبيعة النظام الناصري وما ترتب على هذه الأخطاء من توجهات سياسية ضارة. إلا أنه يستخلص اتهاماً ثالثاً من هذه الجزئية هو أن «المأساة في الكثير من تلك التوجهات والتحليلات الخاطئة كانت في معظمها ردود أفعال لاستفزازات قامت بها القيادة الناصرية وأجهزتها».

أما الاتهام الرابع فهو أن عبدالناصر لم يستمع إلى نصائح «خروشوف» بإلغاء أو تأجيل

الوحدة مع سوريا إذ إن من الثابت أن خروشوف قد تحدث بشكل صريح وواضح مع عبدالناصر إبان زيارته لموسكو في أبريل ١٩٥٨ عن محاذير الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا.

ثم يقدم الدكتور أنيس الاتهام الخامس بشكل تراجيدي وهو الخاص باعتقال الشيوعيين المصريين وتعذيبهم وقتل الدكتور شهدي عطية «أمام باب مسجد سجن أبو زعبل».

ثم ينتقل الدكتور إلى الدفاع عن موقف الشيوعيين العرب الرافض لقضيتي الوحدة والقومية العربية وهو اتهام غالباً ما يوجه إليهم من جانب القوميين إلا أن الجهد الدفاعي الذي بذله الدكتور ربما أدى - للأسف - إلى تأكيد الاتهام وليس نفيه.

وأخيراً فإن المقال الذي تضمن سؤالاً مشروعاً وموضوعياً وبالغ الأهمية «هل هناك مصلحة من نكأ هذا الجرح القديم وما هو أثر ذلك على وحدة العمل العربي اليوم حيث يقف الناصريون والقوميون والشيوعيون في خندق واحد؟».

وفي تقديرنا أنه رغم أهمية السؤال ومشروعيته إلا أنه جاء غير متسق مع نكأ الدكتور نفسه لعديد من الجراح حتى بعد طرحه للسؤال في الثلث الأول من المقال مما أثر في مدى مصداقية السؤال على ما يبدو.

وليسمح لنا الدكتور عبدالعظيم أنيس أن نناقشه فيما ساقه من اتهامات يحدونا في ذلك وجه الحقيقة المقدس الذي يتعين علينا جميعاً أن نكشفه وننظفه من موجات الغبار التي تهب عليه مدفوعة بحسن النية أحياناً وبسوء النية أحياناً أخرى.

عبدالناصر والشيوعيون:

حتى لا نتوه في زحام الصياغات المطلقة علينا أن نتذكر بتلخيص شديد قصة ثورة يوليو ١٩٥٢ والشيوعيون فمما لا جدال فيه أن تنظيم الضباط الأحرار كان يضم في خليته الأولى المكونة من أربعة واحداً ماركسياً منظماً ومدرباً ومنتمياً للتنظيم الشيوعي المصري وقتها «حدتو» ذلك هو خالد محيي الدين الذي كان من أقرب أعضاء الخلية خاصة ومجلس قيادة الثورة عامة إلى عبدالناصر لدرجة أنه أطلق اسم خالد على ابنه الأول تيمناً باسم صديقه. ومن الثابت أيضاً أن مجلس الثورة الذي استولى على السلطة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان يضم إلى جانب خالد محيي الدين المرحوم يوسف صديق إضافة إلى الشخص المدني الوحيد الذي كان على علم بالثورة وهو الأستاذ أحمد فؤاد، أطال الله في عمره. وكلاهما ماركسي ومن الثابت ثالثاً أن العبقرية التنظيمية لجمال عبدالناصر مكنته من أن يكون تنظيماً داخل القوات المسلحة على أعلى درجة من الانضباط والسرية رغم أنه يضم بين أعضائه ممثلين لأطراف بينها

تناقض في إستراتيجيتها كالإخوان المسلمين والشيوعيين وبعض البرجوازيين ولكنهم جميعًا متفقون على وحدة النضال الوطني المتكامل في مواجهة مثلث العداء الذي كان قائمًا آنذاك الاحتلال والقصر وتحالف الإقطاع ورأس المال ومن ثم فمن السهل اكتشاف أن عبدالناصر لم يكن معاديًا ولا معارضًا ولا مختلفًا مع الشيوعيين بل كان على العكس من ذلك واثقًا فيهم متعاونًا من أجل المصلحة الوطنية العليا وباعتبارهم مواطنين أولاً وأخيراً.

ثم ماذا حدث؟

في حوار مع صديق ماركسي قال إن التحليل الصحيح والمنهجي كان يقضي بأن الجيش هو آخر ما يمكن أن يحدث التغيير في مصر عام ١٩٥٢ وإن هذا التحليل كان يرشح الشيوعيين أو الإخوان المسلمين أو الوفد للاضطلاع بمهمة التغيير. فقلت له على الفور إن ما تقوله بالضبط لهو أقوى دليل على أن التحليل الذي أشرت إليه لم يكن صحيحًا ولا كان منهجيًا ولو كان كذلك لرشح الجيش كقوة وحيدة قادرة على إحداث التغيير باعتباره المؤسسة الوحيدة المنظمة في المجتمع والتي تملك القوة الحاسمة والانضباط اللازم وهو ما حدث بالفعل وللحقيقة فإن الرجل لم يعلق احترامًا لمنطق الأمور إلا أن كلامه كان يكشف بدقة متناهية عن أول الخيط أو «العقدة» في قصة الثورة والقوى السياسية على الساحة المصرية في ذلك الوقت ومن أبرزها التيار الماركسي. لقد كانت القوى السياسية.. إما غارقة في خيالها النظري وخلافاتها الذاتية ذلك الخيال الذي رسمت به مجتمعًا فوق السحاب مختلفًا كليًا عن المجتمع الذي هو فوق الأرض ثم حاولت أن تقيم الثاني بمقولات الأول ففشلت فأحبطت وتكررت المحاولة والفشل وتراكم الإحباط فكان لابد أن تهرب إلى ذاتها تغلفها بالجمود حينًا أو تنحرها بالخلاف أحيانًا وهكذا دارت دائرة رهيبة من المحاولة والفشل والإحباط إلى الحد الذي كانت تضطر فيه إلى اختلاق حروب خاطئة الاتجاه والغاية. حتى ولو كانت ضد ثورة وطنية. لعلها تحرز شيئًا من الانتصار يقيم لها توازنًا مع ما لديها من إحباط ومثال ذلك التيار الماركسي أو بعضه. يقول الدكتور رفعت السعيد(١): «إن الانتفاضة السهلة التي حققت وثوبهم - قيادة الثورة - إلى السلطة دون معاناة تذكر قد جعلتهم يتوهمون خطأ أنهم وحدهم صناع هذا الانتصار» ولأن الدكتور السعيد من القيادات التاريخية للماركسيين في مصر فإن كلماته تضفي وضوحًا زائدًا على الذهنية الماركسية أو التحليل الذي اعتمدوه تجاه الثورة في ذلك الوقت.

بينما أمامنا توضيح على الجانب الآخر حول طبيعة هذا التيار. يقول الأستاذ شبلي

---

(١) د. رفعت السعيد - «تأملات في الناصرية».

العيسمي[1]: «أما بالنسبة للتيار الماركسي فلم يستطع منذ البداية أن يشق طريقه بين الجماهير العريضة وظل محصوراً بين فئة محدودة من المثقفين والعمال بجملة أسباب أهمها اهتمامه بقضايا عالمية وأممية أكثر من اهتمامه بقضايا عربية مهمة فضلاً عن بعض المواقف السلبية الخاطئة من قضية تقسيم فلسطين وثورة الجزائر وسلخ لواء الإسكندرونة ومن قضيتي القومية والوحدة العربية والنظرة السلبية والمتطرفة أحيانًا تجاه الدين».

ولا ندري ما إذا كان من المفيد أن نشير هنا ـ لتوضيح الرؤية والوقوف على بدايات الأمور إلى خطاب «غروميكو» أمام مجلس الأمن يوم ٢٩ مايو ١٩٤٨ في واحدة من أهم جلساته بعد أن رفضت الدول العربية قبول الهدنة في فلسطين قال غروميكو: «إن بعض الدول هنا في مجلس الأمن تبدي ميوعة وتردداً في ردع العدوان العربي، وهذا التقاعس يضر بالأمم المتحدة وهيبتها ومن الضروري أن تردع المعتدي وأن الاتحاد السوفيتي عازم على ذلك. وأما المندوبون العرب الذين يتحدثون أمامنا باسم العالم العربي واسم الشرق العربي فإنهم يخدمون الاستعمار عندما رفضوا قيام الدولة اليهودية الجديدة وستحاسبهم الأجيال القادمة على هذا الوزر»[2].

وفي جلسة مجلس الأمن يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ قال «نسارابكين» مندوب السوفيات[3]: «أقول للمرة المائة نيابة عن الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية التقدمية بأن مهام لجنة التوفيق يجب ألا تتجاوز في أي حالة من الأحوال قرار التقسيم وصياغة مكاسب ثورة التحرير الوطني اليهودي والإبقاء على الحدود الراهنة لإسرائيل».

وغداة العدوان الإسرائيلي والنكسة الحربية عام ١٩٦٧ وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦٧ اجتمع غروميكو أيضًا مع السيد عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر آنذاك في مقر الوفد السوفيتي ليقول له[4]: «إن إسرائيل قامت لتبقى وإنه لا يمكن إحراز أي تقدم في سبيل سحب القوات الإسرائيلية ما لم يقدم شيء مقابل ذلك».

إن الأمثلة التي سقناها قليل من كثير جداً شكل ـ أردنا الاعتراف بذلك أو لم نُرِد ـ المناخ العام الذي دارت فيه أحداث هذه القصة المثيرة بين الثورة والشيوعيين كما شكل آفاق التحليل والتفسير لإصرار كل الأحزاب الشيوعية العربية على أن تصف الحزب الشيوعي الإسرائيلي بالحزب الشقيق!

---

(١) شبلي العيسمي. حديث منشور بصحيفة القبس يوم ٩/ ٢/ ١٩٨٩.
(٢) سامي الحكيم. «إسرائيل والدول الشيوعية» ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت.
(٣) سامي الحكيم ـ المصدر السابق.
(٤) سامي الحكيم ـ المصدر السابق.

نعود إلى القوى السياسية التي كانت على الساحة فنقول: أو أنها كانت غارقة في التخطيط للتزاحم حول عتبات القصر والاحتلال لتكون أول من يلتقط الهبات والعطايا من أيٍ منهما حتى لو تحالفت مع أحدهما ضد الآخر وحتى لو أدى الأمر إلى أن يحمل مصطفى النحاس فوق دبابة بريطانية تقتحم به قصر عابدين وتعينه خلال أقل من عشر دقائق رئيساً لوزراء مصر ثم تعود من حيث أتت في هدوء وسلام ومثل الوفد في ذلك كانت كل الأحزاب السياسية وكل القوى الرجعية المتحالفة مع أو الممثلة للإقطاع ورأس المال.

أما حركة الإخوان المسلمين فكانت غارقة في تشنجاتها وأحلامها في القوة والسيطرة وكان الدين بضاعتها التي حاولت بيعها للناس لتشتري ولاءهم حتى لو وظف هذا الولاء لتنظيم مظاهرة عارمة بميدان عابدين حمل فيها المرحوم الشيخ حسن البنا على أعناق أنصاره ولسان الكل يلهج بالهتاف للملك العادل فاروق الأول ملك مصر والسودان. وكانت «عقدتهم» من الثورة أنها حرمتهم من السلطة التي من أجلها أطلقوا النار عليها فأطلقت الثورة النار أيضاً.

كان كل فصيل من هذه الفصائل العامة على ساحة العمل السياسي من مصر في ذلك الزمان يبيع الحلم لتابعيه ويمنيهم بالخير بعد وصوله الوشيك إلى سدة الحكم.

وفجأة.. وعلى حين غرة يتقدم فصيل وطني من الجيش ليستولي على السلطة بجدارة واقتدار ويعلن بحسم رفضه للوصاية أو الاحتواء وإن كان مستعداً للتعاون مع كل من له توجه وطني حقيقي، وانهار البناء القديم أمام الخطوات الواثقة للسلطة الشابة الجديدة.

واشتعل فتيل الحقد وسال لعاب حب السلطة عند كل الذين قضوا عمرهم يحلمون بها وباعوا لتابعيهم صكوكًا بضمانها!

وكان لابد من مقاومة السلطة الجديدة وإسقاطها ويحكي لنا التاريخ المسجل أن كل المحاولات من أجل ذلك قد فشلت وفي بعض منها قد ارتدت السهام إلى مصدر إطلاقها.

وكان الشيوعيون جزءاً من هذه القصة وأحد أطرافها منذ البداية التي كتبت إلى النهاية التي لم تكتب بعد.

بذلك فإنهم إبان أزمة مارس ١٩٥٤ حيث كانت المواجهة بين الثورة وبين القوى المضادة لها اختاروا - للأسف الشديد - الاصطفاف في الخندق المعادي للثورة بل وكانوا في طليعته متحالفين مع الإخوان المسلمين والوفد وكل قوى الإقطاع والرأسمالية مضافًا إلى كل هؤلاء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقتها.

وانتصر خندق الثورة انتصاراً حاسماً ولم يعين خالد محيي الدين رئيساً للوزراء كما كان مقدراً وإنما أصبحت كل السلطات في يد جمال عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة وبالتداعي

فقد ازدادت الخلافات وتعمقت الجراح ونشب عداء لا منطقي كان الفعل فيه يصدر من القوى السياسية وكانت الثورة هي رد الفعل وليس العكس.

وحدث ما يشبه الإجماع بين الماركسيين في مصر والوطن العربي على التوصيف الذي وصفوا به الثورة منذ يومها الأول وهو أنها حركة من طليعة البرجوازية المصرية استولت على السلطة لإنقاذ هذه الطبقة من أزمتها الخانقة بعد الحرب العالمية الثانية ولأنها ليست طليعة عمالية فلا أمل فيها ويتعين مقاومتها.

يقول الأستاذ محمد البصري[1]: إن التيار الشيوعي أثار حولها (ثورة يوليو) في عديد من البلدان العربية زوابع من الشك والكراهية بل إنه اعتبرها تجربة تابعة للرأسمالية وعميلا لها.. ولم يتغير هذا الموقف كثيراً بعد عام ٦١ عام التأميمات الكبرى بل اعتبر موقف رفض الحوار مع الناصرية موقفاً سائداً!!

إن هذا الموقف من الشيوعيين ضد الثورة إنما كان على غير أساس منهجي ولا كان يتمتع بأي ارتباط حتى مع التراث الفكرى الماركسي يقول «ستالين» في دراسة مشهورة له سنة ١٩٢٠ عن اللينينية: «إن أمير أفغانستان الإقطاعي الذي يقاوم البريطانيين يعتبر قوة تقدمية نؤيدها كماركسيين. والثورة المصرية «ثورة ١٩١٩» التي تقودها البرجوازية المصرية ثورة تقدمية نؤيدها كماركسيين.. ولكن حزب العمل البريطاني الذي يقمع الثورات التحررية في آسيا وإفريقيا هو قوة رجعية نقاومها مهما رفعت من شعارات ولافتات عمالية واشتراكية»[2].

لو كان الشيوعيون في مصر والوطن العربي أوفياء «لماديتهم الجدلية» و«ماديتهم التاريخية» رأس الماركسية وعمودها الفقري والتي علمتهم أن الواقع المادي هو الذي ينتج الأفكار وأن الموقف الفكري والحركي هو نتيجة لمعطيات مادية في الواقع.. لو كانت كذلك لأدركوا ما أدركه «ستالين» ولاصطفوا بجانب الثورة منذ يومها الأول خاصة وهم المشاركون فيها ولارتفعوا بآلام الوطن وآماله فوق «سلفيتهم العقائدية» التي جمدت بعضهم أو دفعت البعض الآخر إلى أن يناصب الثورة العداء بنفس الذهنية التي ناصب بها اليمين الرجعي العداء لها، لقد رفضوا للمنهج المحبوس بين ضفاف الكتب أن ينزل إلى نهر الشارع في ظروف تاريخية مثالية لإحداث ذلك! وفاتت على الماركسية ومنهم فرصة.. وكان حري «بالمستنيرين» منهم أن يعترفوا بذلك اتساقاً مع النفس والواقع تماماً كما فعل خالد محيي

---

(١) محمد البصري - مداخلة ضمن فعاليات ندوة «ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» التي نظمتها دار المستقبل العربي في الفترة من ٣ - ٦ مايو ١٩٨٦.

(٢) محمد عودة - «الافتراء على الناصرية والجهل بالماركسية» - القاهرة ١٩٧٦.

الدين بشجاعة ثورية حينما قال منذ عامين «إن الماركسيين أخطأوا في اختيارهم مع الثورة في الوقت الذي كانوا فيه أقدر القوى السياسية على الاختيار الصحيح».

ومازال البعض مصراً على نكأ الجراح.

في حديث مع الأستاذ أبو سيف يوسف عام ١٩٧٦ وكنا في زيارة للمرحوم الأستاذ كمال رفعت في مستشفى القوات المسلحة بالمعادي أذكر أنه قال وهو واحد من القيادات التاريخية للماركسيين في مصر «بعد التأميمات الكبرى في بداية الستينيات انشق الماركسيون إلى نصفين نصف قال بضرورة التعاون مع الثورة وتأييد قيادتها وإجراءاتها الثورية التي تتوالى باضطراد. ونصف رفض التعامل أو التعاون معها متمسكًا بتحليلاته للثورة وقيادتها وتوجهاتها منذ يومها الأول» وللأسف الشديد فقد ظل وسوف يظل رفض الرافضين ملازمًا لهم تمامًا مثل الذين هللوا لقطع يد بائس قد سرق في السودان وطالبوا بقطعها تطبيقًا للشريعة الإسلامية بينما هم في ذات الوقت يغضون الطرف عما فعله نميري وعما فعله الريان أيضًا باسم الشريعة الإسلامية».

سوف نورد فقرات قليلة من كتاب الدكتور «رفعت السعيد» تأملات في الناصرية» كنموذج على نمط التفكير الرافض ولقد نشر هذا الكتاب في بيروت قبل رحيل عبدالناصر تحت اسم مستعار.. وبعد الرحيل نشره في مصر باسمه وفي توقيت ١٩٧٢ لم يسبقه إليه أحد وبصياغات وعبارات ونعوت لقائد الثورة ورفاقه أيضًا لم يسبقه إليها أحد يقول:[١] فهو -عبدالناصر- لا يثق بقدرة جماهير العمال والفلاحين على المشاركة الفعلية في إدارة أجهزة السلطة. وهو لا يريد أن يخضع تصرفاته لأية مساءلة وهو لا يريد أن يسمع كيف ومتى ولماذا أو أين؟ والعسكريون وحدهم الذين يستطيعون وفقًا لتكوينهم الذهني أن يديروا أمورهم دون أية أسئلة إلى أعلى ودون أية علامات استفهام وهكذا فإن هؤلاء الضباط كما أنهم لم يستطيعوا أو لم يتجاسروا على استخدام علامات الاستفهام فإنهم لم يسمحوا لأحد من أسفل بأن يستخدمها وبقدر ما كان هؤلاء القياصرة الصغار ضعافًا مرتجفين تجاه أعلى بقدر ما كانوا متجبرين تجاه أسفل».

انتهى كلام الدكتور رفعت السعيد.

وفي تقديري أنه كلام يعكس حالة نفسية بقدر كونه بعيداً تمامًا عن أي طرح علمي أو موضوعي خاصة وأنه لم يخبرنا بمدى انطباق أحكامه القاطعة بالنسبة للعسكريين على ستالين وكاسترو وماوتسي تونغ وأورتيجا وكل القيادات في دول أوربا الشرقية وكلهم من

---

(١) رفعت السعيد - المصدر السابق.

العسكريين وبالمقابل هل يصبح كل المدنيين ملائكة رغم علمنا أن بج بوتا - جنوب إفريقيا - وباتيستا «كوبا» وسالازار «البرتغال» وبن غوريون ومناحم بيغن وشامير كل هؤلاء مدنيون؟

ورغم أن لنا ردًا سوف يتضمنه كتاب لتفنيد ما ورد بكتاب الدكتور رفعت السعيد إلا أن ما يعنيني كما قلت في بداية الحديث هو الإمساك بأول الخيط أو «العقدة» التي حكمت أحداث قصة عبدالناصر والشيوعيين والتي سجل ضمن ما سجل أن الماركسيين في مصر هم الذين بدأوا - وبحرفية عالية - تلك الحملة الضارية ضد ثورة يوليو وقائدها وأن السادات واليمين الرجعي قد احتاجا إلى عامين كاملين بعد كتاب الدكتور السعيد - مثلاً - لامتلاك القدرة والشجاعة على الجهر بعدائهما للثورة ولقائدها.

إننا لا نجرؤ على مجرد مناقشة صوابية أو خطأ قتل إنسان يعتقل أو تعذيبه أو توجيه أي نوع من أنواع العقاب إليه بغير ما يفرضه القانون. رغم أن الدكتور أنيس حينما ذكر واقعة وفاة المرحوم «شهدي عطية» بالسجن قد نسي على ما يبدو أن يذكر أن عبدالناصر حينما علم بما حدث وهو في زيارة ليوغوسلافيا أمر بفصل ومعاقبة مدير مصلحة السجون المصرية ومأمور السجن وكل من تورط في الحادث. نحن ندين أي خطأ أو تجاوز.. بشرط أن يكون موثقًا.

يقول الدكتور أنيس ما معناه أن موظفًا أمريكيًا «مساعد وزير الخارجية» قد حضر إلى مصر يوم ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٨ وعقد صفقة مع عبدالناصر انقض بمقتضاها النظام على الشيوعيين بعد أسبوع واحد من انتهاء الزيارة. ولعل التركيز على العلاقة «الشائنة» بين عبدالناصر وأمريكا هو ما استهدفه الدكتور بمقاله كله وأنه الاتهام الرئيسي وما عداه اتهامات مساعدة كما أن هذا الكلام يؤكد اتساق الدكتور أنيس مع نفسه وثباته على رأيه، وانتمائه إلى ذات التحليل الذي حكم على عبدالناصر منذ سبعة وثلاثين عامًا بأنه «عميل أمريكي». وسوف نحاول استكشاف هذا التحليل ضمن فعاليات ندوة «ثورة يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» التي نظمتها دار المستقبل العربي في الفترة من ٣، ٦ مايو ١٩٨٦ وشارك فيها نخبة من المثقفين العرب من ضمنهم الدكتور محمد أنيس كواحد من أبرز المشاركين، نقول ضمن فعاليات هذه الندوة قال وكتب الدكتور كثيرًا كان منه: «ولما كان نمو الطبقة المتوسطة الذي بدأ في الوضوح سنة ١٩٣٦ بالذات قد ترتب عليه مزيد من تطلع هذه الطبقة إلى الانفراد أو انتزاع الحكم من يد الأعيان والسيطرة البريطانية، فقد كان من الواضح أن مزيدًا من الاعتماد على تأييد الدولة العظمى الجديدة الولايات المتحدة أمر لا مفر منه بالنسبة لقيادات الطبقة المتوسطة المرشحة لقيادة حركة جديدة في مصر. وهذه الحقيقة تفسر

في رأيي ما قيل عند قيام الثورة عن التعامل الودي والحذر من قيادات الثورة في التعامل مع الولايات المتحدة وما كتبه «مايلز كوبلاند». في «لعبة الأمم» وما أشيع عن علاقة كافري مع قيادات الثورة في السنوات الأولى وحوادث كفر الدوار العمالية سنة ١٩٥٣ وموقف الثورة من هذه الحركة والدور النشط لبعض الشخصيات الصحفية المعروفة بصلاتها المشبوهة مع الأجهزة الأمريكية. خلاصة ما أريد أن أنبه إليه أنه على الرغم من ظهور الاتحاد السوفيتي وحركة الشعوب المتحررة في العالم الثالث كمعطيات أساسية للفترة التالية للحرب العالمية الثانية إلا أن التناقض بين الاستعمار الأمريكي وبين الاستعمار البريطاني هو العامل الأكثر حسماً في تفسير نجاح ثورة ١٩٥٢ .. انتهى كلام الدكتور محمد أنيس.

وفي رأيي أن هذا الكلام يستحق أن يقرأ مائة مرة وسوف يكتشف من يفعل ذلك أنه أمام نتيجة واحدة تكررت في المرات المائة وبوضوح مذهل، إنه كلام يفلسف «عمالة» عبدالناصر لأمريكا ويرد ذلك إلى ستة عشر عاماً سابقة على الثورة وبالتحديد بدءاً من عام ١٩٣٦ عام دخول عبدالناصر الكلية الحربية وهو أيضاً العام الذي اكتشف الماركسيون أنه - بالذات - بداية وضوح قسمات الطبقة البرجوازية المصرية ، وبداية رغبتها في انتزاع السلطة من الأعيان والملك والإنجليز وبداية اكتشافها أن ذلك لن يتحقق إلا بالارتباط بالدولة العظمى الجديدة.. إلخ.

ولأن هناك من يهوى تفسير تاريخ ثورة يوليو تفسيراً تآمرياً.. لذلك فإن نجاح الثورة جاء نتيجة لمؤامرة محبوكة نفذتها الطبقة البرجوازية بتخطيط سابق مع أمريكا ومع الطليعة العسكرية لهذه الطبقة وهكذا تآمرت مع عبدالناصر وأدخلته الكلية الحربية ليتم إعداده تحت أعينها ويقود بعد ستة عشر عاماً طلائع هذه الطبقة ثم «أشيع !» عن تآمر هذه الطليعة مع أمريكا من خلال علاقة السفير الأمريكي «كافري» مع قيادات الثورة إلى أن نصل إلى الصلات المشبوهة مع الأجهزة الأمريكية لبعض الشخصيات الصحفية «المعروفة» ونضيف المعروفة «جداً» والقريبة جداً من جمال عبدالناصر.

كما تآمرت قيادات الثورة مع الشيوعيين ضد الإخوان ثم مع الإخوان ضد الشيوعيين ثم مع الاثنين ضد باقي القوى السياسية.. وكان التآمر الأكبر هو إبرام صفقة مع موظف أمريكي من الدرجة العاشرة لضرب الشيوعيين في الوطن العربي كله.

وحتى يؤصل الدكتور أنيس استخدامه للمنهج التآمري في تفسير تاريخ ثورة يوليو فلقد أورى بوجود استعمارين متناقضين هما الأمريكي والبريطاني ولأن أحداً قبل الدكتور أنيس لم يقل بإمكانية تناقض استعمارين من جنس واحد لذلك فإن هذه المقولة تعترضها عوائق تجعل تسللها إلى العقل مستحيلاً.

نحن والمنهج الماركسي في تحليل الظاهرة الاستعمارية نعرف أن الرؤية المنهجية الشاملة كما تقضي بوحدة قوى الثورة العالمية تقضي أيضًا بوحدة القوى المضادة لهذه الثورة ونعرف أن الاستعمار واحد وإن تغير شكله وتغيرت أساليبه وأن تغير الأشكال والأساليب لا يعني التناقض وإنما يعني إلى جانب أمور أخرى إعادة توزيع الأدوار فقط.

ونعرف ثالثًا أن الظاهرة الاستعمارية في التاريخ هي ظاهرة أوربية دمًا ولحمًا ثم تطورت إلى حالتها الإمبريالية بدعم وقدرة وإمكانيات وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان التوزيع الجديد للأدوار يقضي بأن تتقدم الولايات المتحدة لقيادة المعسكر الإمبريالي قيادة مطلقة وهي التي خرجت من الحرب ولم تتعرض لإطلاق قذيفة واحدة على الأرض الأمريكية واحتفظت بعنفوان قوتها الحربية والاقتصادية.. وحاربت لإنقاذ أوربا الغربية.. وساعدتها في البناء بعد الحرب من خلال مشروع «مارشال» وغيره.. ومن ثم كان حقها الطبيعي أن تتولى زمام القيادة وأن تحل محل بريطانيا وفرنسا اللتين خرجتا من الحرب شبه مدمرتين بشراً وموارد وعتاداً. إضافة إلى أن التقسيم الجديد للعالم غداة الحرب كان يتطلب وجود قيادة فتية تملك القوة والبناء الاقتصادي المتين من مواجهة المعسكر الاشتراكي الذي تخلق بقيادة الاتحاد السوفيتي.. وهذه المواصفات لم تكن متوفرة إلا في أمريكا فقط من بين كل الدول الاستعمارية.

ومن يومها وإلى اليوم فإن كل دول الغرب الاستعماري لا تمل من تكرار إعلان رضاها وسعادتها بتبعيتها الكاملة للرأس الأمريكي ولم تفكر في الخروج عليه.. ولن تخرج.

رغم كل ذلك.. ورغم أن الدكتور يعلم أن الكتب الماركسية هي التي استهلكت مئات الصفحات في تأكيد فكرة أن الإمبريالية هي أعلى مراحل الاستعمار بمفهوم التطور المتسق وليس بمفهوم التناقض المتعارض.. إلا أنه على ما يبدو قد يكون رأى ضرورة اكتشاف هذا التناقض ليخدم فكرته عن تبعية قيادة ثورة يوليو لأمريكا بمفهوم التآمر!

الأمر الآخر الملفت للنظر هو أن الدكتور أنيس لم يجد مرجعًا يستدل به على سلامة منهجه في التحليل سوى روايات الجاسوس الأمريكي الشهير «مايلز كوبلاند» الذي كتب كتاب «لعبة الأمم» ليستر به خزيًا وفشلاً ذريعًا حاق به وبالمخابرات الأمريكية التي حاولت من خلاله احتواء الثورة تارة واختراقها تارة أخرى.. ولما لم يكن قد نجح في أية مهمة أوكلت إليه في مصر، فلم يجد سوى أن يكتب هذا الكتاب يملؤه بترهات هي أشبه بصرخات هستيرية من مصاب بالصرع.

الأمر المؤسف أن هذا الكتاب أصبح مرجعًا شهيراً لإدانة الثورة وعبدالناصر وهيكل. ولأن

الثورة محاصرة وعبدالناصر قد رحل فلم يبق سوى هيكل الذي ما أن رد بوثائق حتى جفف الواقفون في طابور نحر الثورة أقلامهم وأغلقوا أفواههم.

إن اعتماد منهج التفسير التآمري لتاريخ ثورة يوليو ٥٢ لهو إهانة بالغة لجماهير الشعب المصري والأمة العربية التي قضت ثمانية عشر عاماً تقاوم بالنفس والدم سيلاً جارفًا من العداء والاعتداء والتآمر.. لكن هذه الأمة بقواها الذاتية كانت الحقيقة الوحيدة الباقية حين تبخرت كل الغازات السامة والخانقة في تيه ليس له أفق ولن يقلل من جلال وقدسية نضالها الأسطوري أحاديث «مايز كوبلاند» أو أحاديث الصفقات.

يقول جمال عبدالناصر يوم ٣١ مارس ١٩٥٥ وقبل أن تكمل الثورة السنة الثالثة من عمرها: «كل ما نريده اليوم أن نخلق لنا شخصية مستقلة وقوية وليست تابعة.. حرة توجه سياستها الداخلية كيفما تريد وكذلك توجه سياستها الخارجية لصالحها».

ويقول يوم ١٥ مارس ١٩٥٦ لعدد من الصحفيين الأمريكيين: «إن هدفنا هو الاستقلال ونحن لا نعمل لأمريكا أو لروسيا وإنما نعمل لمصر والعرب.. إننا نريد أن نعيش أحراراً في هذه المنطقة.. إننا نريد أن يقرر كل شعب مصيره بنفسه».

بعد هذا الاستطراد.. نعود مرة أخرى للدكتور عبدالعظيم أنيس حول الشيوعيين والوحدة العربية.

خصص الدكتور عبدالعظيم أنيس مقاله الثاني الذي نشر بصحيفة الوطن يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٨٩.. خصصه للتعليق على موضوع الوحدة بين سوريا ومصر في فبراير ١٩٥٨.

وأبرز ما يلفت النظر في هذا المقال هو تصاعد إيقاع منهج التفسير التآمري لتاريخ ثورة يوليو الذي سبق أن أشرنا إليه في تعليقنا على المقال الأول حيث إن الدكتور قد استخدم ذات المنهج لتفسير قيام الوحدة عام ١٩٥٨ واتساقًا مع المنهج المذكور واستمراراً في استخدامه لتفسير الأحداث فإن الدكتور قد رد قيام الوحدة لسبب هو يراه جوهرياً «وأحد الأسباب المباشرة» وكاد يقول إنه السبب الوحيد. ذلك هو الخوف المشترك بين البعثيين وعبدالناصر من تزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري من جهة ومن جهة ثانية الخوف من توحد الشيوعيين المصريين الذي تم في نفس الفترة في القاهرة.

يقول الدكتور.. إنه على ضوء مشروع أيزنهاور وحلف بغداد والتهديدات التركية بغزو سوريا ووجود كميل شمعون رئيسًا للبنان فقد انتقلت قوات مسلحة مصرية إلى سوريا وأن عبدالناصر قد أعلن أنه سوف يقف إلى جانب سوريا إذا تعرضت لتهديد.. أي أن القوات المصرية كانت هناك بدون وحدة والقيادة المصرية أعلنت تضامنها أيضًا بدون وحدة.

كما أن كلاً من شكري القوتلي ومجلس الوزراء السوري - والكلام مازال للدكتور أنيس -

قد طلبا إقامة اتحاد فيدرالي مع مصر ولكنها رفضت لأن قبول هذا الاتحاد الفيدرالي كان يعني استمرار النظام الحزبي والبرلماني قائماً وهو نظام كانت فيه سوريا متقدمة على مصر.. كما يترك موضوع نفوذ الحزب الشيوعي السوري بلا حل «على حد قوله».

ومن ثم فإنه - في تقدير الدكتور - لم يكن لدى القيادة الناصرية أية توجهات وحدوية قبل عام ٥٨ فضلاً عن أن الطلبات المتكررة بإقامة الوحدة من جانب المؤسسات السياسية السورية لم تخلق هذه التوجهات أو تساعد على ظهورها.. ثم فجأة يقبل عبدالناصر قيام الوحدة في فبراير ١٩٥٨ ويتحول الرفض ليس إلى قبول فقط ولكن إلى قبول مصحوب بحماس كبير!

الدكتور يعلل ذلك بالأسباب التالية:

١ - الخوف من تزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري في أوساط الشعب.

٢ - الخوف من توحد الشيوعيين المصريين الذي تم في القاهرة.

٣ - التقرير الذي رفعه السفير «رينهارت» إلى «أيزنهاور» والذي يحتوي على إشارة صريحة أن من دواعي العجلة في موضوع الوحدة هو الخشية من أن تسفر الانتخابات البلدية عن هزيمة يلحقها الشيوعيون بحزب البعث.

٤ - خوف عبدالناصر نتيجة تصوره أن مؤامرة تحاك ضده في القاهرة ودمشق.

٥ - «الشخصية البونابرتية» لعبدالناصر والتي جعلته ليس مستعداً «لقبول أحد إلى جانبه مشاركاً في اتخاذ القرار حتى لو كانت تلك المشاركة ثانوية».

٦ - ورد بكتاب «لعبة الأمم» الذي كتبه رجل المخابرات المركزية الأمريكية في الشرق الأوسط «مايلز كوبلاند» ما يدعم استنتاجات الدكتور كما يعتقد.

تلك أسباب ستة رآها الدكتور عبدالعظيم أنيس كافية لكي تجعل عبدالناصر والبعثيين يرتعدون جميعاً ويهرعون لإقامة وحدة عاجلة متعجلة.. المهم المسارعة للدفاع عن النفس بالتجمع والتوحد في مواجهة الخطر الشيوعي القادم من دمشق والقاهرة معاً!!

وأول ما يتبادر إلى الذهن أمام هذا الكلام أننا إذا عدنا إلى ما سبق أن قلناه عن التفسير التآمري لتاريخ ثورة يوليو ثم أسقطنا هذا المنهج على كلام الدكتور أو أسقطنا كلامه على المنهج فسوف ينطبق المثلثان تمام الانطباق.

ونستأذن الدكتور في أن نوضح أسباب التطابق بين منهجه وكلامه.

قبل إجراء انتخابات اختيار أعضاء مجالس الاتحاد القومي يومي ٩ تموز ١٩٥٩ حاول حزب البعث أن يتم شطب بعض العناصر من المرشحين وأن يتم استبعاد من يعترض عليهم وزير الداخلية.. ولكن عبدالناصر رفض هذا الأسلوب.. «لأن ممارسة حق الشطب في انتخابات القاعدة الشعبية من أجل خلق تنظيم سياسي موحد معناه أننا نصنع المعارضة قبل أن

نصنع التنظيم السياسي، وأخيراً تقرر إجراء الانتخابات دون شطب مما أدى إلى انقسام داخل حزب البعث[١].

في هذه الانتخابات تحالف الحزب الشيوعي السوري مع الأحزاب اليمينية الرجعية وحصل على عدد من الأصوات نتيجة هذا التحالف مستفيداً هو وهم من رفض عبدالناصر لشطب أي من المتقدمين للانتخابات كمرشحين[٢].

وهنا يبرز أمامنا عدد من علامات الاستفهام ليس من السهل تجاهلها أو تجاوزها كما أنه من العسير تقديم إجابة منطقية لها على ضوء منهج التفسير التآمري.

في مقدمة علامات الاستفهام.. لماذا رفض عبدالناصر الموافقة على تصفية المرشحين وشطب بعضهم كما طلب البعثيون خاصة وأن الطرفين ـ هو وهم ـ قد أقاما الوحدة ـ كما يوحي بذلك الدكتور ـ لإيقاف الزحف الشيوعي القادم والتخلص من خطره.. وقد كانت فرصة للطرفين أن يقلما أظافر الشيوعيين باستبعاد عناصرهم من الترشيح؟

وعلامة الاستفهام الثانية هي لماذا لم «ينتهز» عبدالناصر فرصة أن البعثيين هم الذين طلبوا الشطب ومن ثم فإن موافقته في حالة حدوثها لم تكن تحمله الوزر وحده باعتبار أن هذه هي رغبة شركائه في الوحدة.. فإما الوحدة وإما الشطب؟

وثالث علامات الاستفهام هي لماذا لم يتراجع عبدالناصر عن قراره برفض الشطب على الأقل بعد أن تفاعل وتصاعد هذا الموضوع حتى إنه في ظل التحليل المتأني يمكن أن يكون أحد الأسباب الجوهرية التي أدت بالبعثيين إلى ضرب وتخريب الوحدة وحدوث الانفصال! إذ إنه نتج عن إجراء الانتخابات بدون تصفية للمرشحين أن انشطر البعث إلى شطرين مؤيد ومعارض.. وكان المعارضون هم الثقل الأساسي في الحزب.. مؤسسوه وقياداته التاريخية.. ونتيجة لهذا الانقسام لم يحقق البعثيون نتائج في الانتخابات تتناسب مع حجمهم وبدأت صحف البعث تهاجم عبدالناصر وبدأ عبدالناصر يتخذ إجراءات للحد من ذلك.. ولم تمض شهور خمسة بعد الانتخابات حتى قدم أربعة من كبار البعثيين استقالتهم من الحكومة وهم صلاح البيطار وأكرم الحوراني وعبدالغني قنوت ومصطفى حمدون. طبعاً ميشيل عفلق لم يكن عضواً بالحكومة.. الأمر الذي جعل عبدالناصر يصف هذه الاستقالة الجماعية بأنها بمثابة «جريمة» وأنها لم تكن انسحاباً من الوحدة وإنما الانقلاب عليها[٣].

من جهة أخرى فإن توحد الشيوعيين في «القاهرة» حدث ـ فيما أعتقد ـ أقل من أن يرد

---

(١) د. عادل زعبوب ـ الميثاق العربي ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ ١٩٧٩.
(٢) عادل زعبوب ـ المصدر السابق.
(٣) عادل زعبوب ـ المصدر السابق.

عليه عبدالناصر بوحدة بين دولتين درءًا لهذا الخطر ؛ ذلك لأن الشيوعيين ـ في مصر بالذات ـ ليس لهم تاريخ قتالي أو صدامي مع السلطة أي سلطة ـ بعكس «الإخوان المسلمين» مثلاً الذين أطلقوا النار مرتين على رأس جمال عبدالناصر شخصيًا وأعدم منهم أحد عشر قياديًا وأود هنا أن أوضح أن ذلك ليس معناه أن الإخوان المسلمين أكثر شجاعة من الشيوعيين ولكن ذلك ـ وتحديدًا في حالة المواجهة مع ثورة يوليو ـ يعني العكس تمامًا. ما قصدت إليه هو أنهم لم يشكلوا خطرًا حقيقيًا على الثورة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.. ومن ثم فلم يكن هناك مبرر قوي للخوف منهم.

وثالثًا فإن عبدالناصر الذي عرف كيف يتعامل مع من حملوا السلاح وأطلقوه ضد الثورة لم يكن ليعجز عن التعامل مع من حملوا الكتب والمقالات فقط ضدها.. وإذا كانوا مختلفين واتفقوا فإنهم ـ بالقطع ـ لم يتفقوا على حمل السلاح وإطلاقه على الثورة.

مصادر الدكتور:

بقيت ملاحظة تتعلق بمصادر الدكتور أنيس وهي ـ كما أورد ـ ثلاثة مصادر.. الأول تقرير رفعه سفير أمريكي لأيزنهاور يقول فيه إن من دواعي العجلة في الوحدة الخشية من الشيوعيين.. ولن نقف طويلاً عند هذا المصدر لأنه إذا كتب سفير أمريكي لرئيسه بأن الشمس تشرق من الغرب فإن ذلك لا يعني أنه كتب له الحقيقة فضلاً عن أن ذلك لن يوقف شروق الشمس من الشرق.

والمصدر الثاني هو كتاب «لعبة الأمم» الذي كتبه رجل المخابرات الأمريكية في المنطقة أيامها «مايلز كوبلاند» الذي فشل في كل ما كلف به في المنطقة تقريبًا وكان أبرز ما كلف به هو محاولة احتواء ثورة يوليو أو تخريبها.. ولما كان فشله ومن أرسله ذريعًا كتب كتابًا تقيأ فيه حقده وحقد من أرسله على الثورة وقائدها.

الأمر المؤسف حقًا أن هذا الكتاب أصبح أشهر المراجع لمعظم حالات الهجوم على الثورة وعبدالناصر !! رغم أني أعتقد أن غالبية الذين اعتمدوا هذا الكتاب كمرجع يعرفون جيدًا أنه وثيقة جيدة تفضح التراث العريق للمخابرات الأمريكية في الكذب والتجني والتلفيق.. الوحيد الذي فضح الكتاب وكاتبه وأحرج الذين رجعوا إليه هو هيكل!

أما ثالث مصادر الدكتور فهو نفسه.. يقول الدكتور أنيس إنه كان في سوريا في ذلك الوقت مراسلاً لصحيفة المساء في القاهرة وإنه قابل وناقش عديدًا من العناصر ومن ثم فقد وصل إلى استنتاجه وهو في ميدان الأحداث.. فقط نقول للدكتور إن آلافًا من الناس كانوا في سوريا وقت وجوده هناك وقابلوا وناقشوا آلافًا غيرهم وقد كان منهم من لديه إمكانية

وصلاحيات التعرف على ما حدث في الميدان أيضاً بشكل أكثر من الدكتور.. ولكن غالبية هؤلاء إن لم نقل كلهم لم يقولوا ما قاله الدكتور!

إن الأمر اللافت للنظر حقاً هو أن أحداث الوحدة والانفصال حدثت ودارت وسجلت للتاريخ وفيه ولم يتوقف أي من الذين سجلوا تلك الأحداث كثيراً عند موقف الشيوعيين في سوريا ولا في مصر ولا فقط لتسجيل أنهم كانوا ضد الوحدة حتى النخاع ومن ثم فهم مؤيدون للانفصال بنفس القدر.. لكن موقفهم مع وموقفهم ضد كان خاضعاً لقانون الكم والكيف لهم كتيار سياسي أي مع الحجم والوزن.. ونحن نعتقد أن هذا التيار قد أعطى للعمل الوطني ما يتناسب مع حجمه ووزنه لا أقل ولا أكثر لقد تواجد التيار الماركسي على ساحة العمل السياسي والوطني في الوطن العربي وأدى ويؤدي دوراً مع بقية التيارات السياسية يجتهد فيخطئ ويصيب في حدود جدلية التأثير المتبادل بينه وبين الواقع والظروف ومعادلات القوة شأنه في ذلك شأن كل التيارات السياسية.. وليس هناك من يريد - فضلاً عن أنه لا يستطيع - أن يخطئ تياراً سياسياً بأكمله وإن كان من الممكن انتقاد أو تخطئة أو إدانة بعض المواقف أو السياسات لهذا التيار أو ذاك أو لبعض رموزه والعبرة دائماً بقياس التأثير السلبي أو الإيجابي لهذه المواقف والسياسات والتصرفات على مسار العمل الوطني وأهداف المجتمع.

الغول الشيوعي والغول المصري:

بقيت نقطة أخيرة تتعلق بوجود عبدالحكيم عامر في سوريا. اختصاراً لعديد من التفاصيل نقول إن عبدالحكيم عامر ذهب إلى سوريا قبل الانفصال بشهر تقريباً في مهمة أساسية ومحددة هي التوفيق بين عبدالحميد سراج والبعثيين وحل الخلاف المستحكم الذي نشب بينهما.. وحتى يؤدي مهمته كان لابد أن يتمتع بسلطات نائب رئيس الجمهورية.. إلا أن الخلاف بقي مستحكماً فاستدعى السراج لمقابلة عبدالناصر في القاهرة ولم يسفر ذلك أيضاً عن حل للخلاف وغادر السراج القاهرة إلى دمشق يوم ٢٧ من سبتمبر ١٩٦١ وفي اليوم التالي قام البعثيون بالانقلاب «الانفصال» واعتقلوا السراج.

ولأن هناك دولة ذات كيان سياسي ودستوري وشخصية اعتبارية قائمة ومعترفاً بها هي الجمهورية العربية المتحدة.. فإن من حق رئيسها تعيين وندب وتكليف أي من المواطنين في هذه الدولة ليشغل وظيفة أو يقوم بمهمة في أي مكتب أو شارع أو مدينة أو إقليم في طول هذه الدولة وعرضها.. والدكتور قطعاً لا ينكر هذا.. ولكنه يعتقد أن «خطأ عبدالناصر البارز» هو أنه عين مصرياً أصلاً في هذا المنصب.. نائب رئيس الجمهورية باعتبار أن هذا القرار «لابد أن يثير حساسيات وطنية لدى السوريين» ويضيف الدكتور «أن الضباط الذين قادوا الانفصال

مجموعة استثارتها المشاعر الوطنية ضد الاستعمار المصري وأخرى كانت على صلة عضوية بالرجعية السورية».

مما تقدم ندرك أن المقال الثاني للدكتور أنيس يدور على محورين الأول أن الوحدة قامت بدافع الخوف من «الغول الشيوعي».. والثاني أن الانفصال وقع بدافع الخوف من «الغول المصري».. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

«تشي جيفارا» طبيب ماركسي أرجنتيني انتقل إلى كوبا قبل عام ١٩٥٨ والتقى وقاتل مع «كاسترو» ضد «باتيستا» ونجحت الثورة الكوبية وأصبح جيفارا ثاني أقوى رجل في كوبا بعد كاسترو بالواقع والقانون.. أي أنه رسميًا كان نائبًا لرئيس الجمهورية ووزيرًا للصناعة في بلد كل ما يربطه بها أن رئيسها مثله يقاوم أمريكا.

ثم قرر أن ينتقل إلى «بوليفيا» لمواصلة القتال ضد أمريكا ولكن من موقع آخر.. وظل يحارب إلى أن قتله أعداؤه وليس رفاقه.. وبذلك تحول جيفارا إلى أنشودة للثورة العالمية ولولا قدوم «غورباتشوف» لوضع الماركسيون صورته رابعة في الميدان الأحمر إلى جانب لينين وماركس وإنجلز.

ورغم ذلك فإن ماركسيًا واحدًا في العالم كله لم يكتب ولن يكتب - في المستقبل القريب على الأقل - حرفًا واحدًا ينتقد فيه وجود جيفارا الأجنبي في كوبا وبوليفيا.. ولن يحكي لنا أحد عن حساسيات وطنية خلقها وجوده لدى الكوبيين شعبًا أو حكومة أو رئيسًا أو رفاق سلاح.. كما أن المقاتلين في بوليفيا هم الذين رحبوا به واحتضنوه وقاتلوا إلى جواره حتى قتل.. لم يطعنه أحد من الخلف استجابة لحساسيات وطنية وإنما قتله أعداؤه الذين هم في المواجهة.

ويوم أن قدم «سليمان الحلبي» من حلب بسوريا ليقتل «كليبر» قائد الجيوش الفرنسية الغازية المعتدية على مصر في مطلع القرن التاسع عشر لم تمس بطولته المتفردة وطنية المصريين وإذا كانت أثارت لديهم شيئًا فقد أثارت كل مشاعر التقدير والإجلال والتقديس لبطل وشهيد.

ومع ذلك فإن الدكتور أنيس اختار أن يقفز فوق قناعاته الفكرية لأنه حضر فقط لإدانة عبدالناصر.. ومرة أخرى لا حول ولا قوة إلا بالله.

الرد الثاني(*) على الدكتور فؤاد زكريا :

أنا الناصري «الأهوج» الذي انتقد كتاباتك !

بداية نود أن نؤكد تقديرنا للأستاذ الدكتور فؤاد زكريا.. باعتباره مفكراً يشغل موقعاً ملحوظاً على ساحة الفكر والثقافة في مصر والوطن العربي.. هذه واحدة.

الثانية.. أننا نعتبره شخصية عامة بفضل مساهماته المتعددة في قضايا الفكر والفلسفة.. إن بكتاباته وحواراته وكتبه.. أو بتدريسه لتلك القضايا لأجيال متتابعة في الجامعات العربية.

وبهذه الوضعية (الشخصية العامة) يحق لنا أن نناقشه فيما يكتب ويقول، اتفاقاً أو اختلافاً، مادام ما يكتبه وما يقوله يتعلق بقضايا عامة تمس حياة الناس والمجتمع الذي نحياه.. وتتعرض لوقائع التاريخ وأحداثه وشخوصه. ذلك التاريخ الذي هو بالأساس ملك للمجموع.

الثالثة.. أنني أتصور أنني الشخص المقصود بـ «الناصري الأهوج» الذي ورد على لسان الدكتور زكريا في الحوار الذي أجرته معه صحيفة «الدستور» ونشرته يوم ١٢ / ١١ / ٩٧.. حين قال: «... لكن أتحدى أن يثبت لي أحد أنني كتبت مقالاً تملقت فيه النظام الناصري. ذلك على الرغم من أن هناك ناصرياً أهوج اعتبرني أحد أعمدة النظام..».

لكن لماذا داخلني الشعور بأنني المقصود؟

أولاً: في حدود معلوماتي فإن أحداً غيري (ما عدا خمسة آخرين سوف أتحدث عنهم فوراً) لم يرد على الدكتور فؤاد زكريا بالمخالفة رداً منشوراً معلناً.. فيما يتعلق بموضوع ثورة يوليو وجمال عبدالناصر تحديداً.

ثانياً: أن الخمسة الذين ردوا على الدكتور قبلي - في هذا الشأن - كان ذلك بعد أن نشر بمجلة «روز اليوسف» عام ١٩٧٥ دراسته المطولة بعنوان «عبدالناصر واليسار المصري»، وكان الخمسة من كبار الكُتّاب والمفكرين على رأسهم الأستاذ محمد عودة.. ورغم أن الخمسة قد اختلفوا ونشروا ردودهم المختلفة اختلافاً هائلاً مع ما أورده الدكتور في دراسته، إلا أنه لم يستمر معهم في المساجلة إما لقوة ما قد ساقوه من حجج لتفنيد ما قاله.. أو لأنه لا يستطيع

(*) الرد الأول على الدكتور زكريا كان كتاباً لكاتب هذه السطور بعنوان «التراجع الضعيف أم انتقام أرشيف» صدر عن دار كاظمة للنشر بالكويت عام ١٩٨٣.

أن يصف أحداً من هؤلاء الخمسة بالأهوج!

ثالثًا: أن خلافي مع الدكتور قد أتى بعد ذلك بثمان سنوات.

ويبقى على الآن أن أثبت أنني الشخص المقصود والذي نعته الدكتور بالأهوج.. ثم عليّ ثانيًا أن أقبل تحدي الدكتور لأثبت له ما هو أكثر من التملق بكثير.. فما هي القصة؟

في عام ١٩٨٣ وخلال وجود فؤاد زكريا وأنا بدولة الكويت.. هو أستاذًا للفلسفة بجامعتها وأنا للعمل.. نشر الأستاذ محمد حسنين هيكل كتابه «خريف الغضب»، ونشرته صحيفة الوطن الكويتية على حلقات.. فكان أن رد الدكتور زكريا على الأستاذ هيكل بمقالات عشر نشرتها نفس الصحيفة بعنوان «كم عمر الغضب؟».. وكان أيضًا أن رد كاتب هذه السطور على الدكتور زكريا بثلاث مقالات نشرتها ذات الصحيفة أيضًا بعنوان «التراجع الضعيف أم انتقام الأرشيف؟».

عقب ذلك تلقيت دعوة من الدكتور زكريا للحوار بمنزله، نقلها لي صديق مشترك بيننا هو الأستاذ علي عتمان الذي كان موجهًا بمنظمة الشباب الاشتراكي العربي. وفي الموعد المحدد تواجدنا بمنزل الدكتور وأيضًا عدد من أساتذة الجامعة المصريين العاملين هناك. وقد لاحظت في البداية بعض الانفعال على الدكتور زكريا، الذي قام وأحضر أعداد الصحيفة المنشور فيها ردي عليه، وقال موجهًا كلامه إليّ مصحوبًا بشيء من الحدة: «أنا لم أكن موجودًا حين نشر ردك، والآن يجب أن نتناقش فيه».. فقلت «أنا سعيد بلقائك وقد حضرت إلى هنا تلبية لدعوتك. ولمكانة سيادتك أرى أن تحدد أنت ما نتناقش فيه» فأصر الدكتور - وبحدة أيضًا - على أن أحدد أنا ما نتناقش فيه.

أمام إصراره قلت: لقد قلت أنت ما قلته، ورددت أنا بما أتصوره.. وإذا كان لابد من الحوار فأقترح أن نتحاور حول أربعة قضايا أساسية:

الأولى: أنك قلت في دراسة لك بعنوان «عبدالناصر واليسار المصري» التي نشرتها مجلة «روز اليوسف» عام ١٩٧٥: (إن الناصرية أهدرت حرمات مصر والمصريين، وسحقت روح الإنسان المصري) فإذا كان ذلك صحيحًا، تعين علينا أن نخرج عبدالناصر من القبر لنقتله مائة مرة جراء ما تدعي أنه فعله بمصر والمصريين.. وإذا لم يكن ذلك صحيحًا - وهي قناعتنا - تعين عليك أن تتحمل نتيجة هذا الحكم الجامع المانع الذي حكمت به على الرجل بغير حق.

الثانية: أنك قلت في حديث لمجلة «الفكر العربي» أنه ليس هناك ما يسمى بالثقافة العربية.. وأضفت أنا قائلاً: إننا نتحدث الآن باللغة العربية، ونتذكر ماضينا بمفردات عربية.. ونتصور مستقبلنا بمفردات عربية أيضًا.. وضمن منظومة عربية من التراث والتقاليد والتاريخ على أرض عربية، مسكونة ببشر هم أيضًا مسكونون بهموم وآمال واحدة.. فإذا

كان كل ذلك صحيحًا، خاصة اللغة الواحدة التي هي محور الارتكاز في هذا الأمر على مر التاريخ كله.. ورغم ذلك لا يكفي من وجهة نظرك لنشوء ثقافة عربية.. فبم تسمينا الآن.. هل نحن نبت عشوائي لا هوية له ولا أصل؟

الثالثة: أنك ساويت بين الناصرية وبين الدكتاتورية، واعتبرتهما وجهان لعملة واحدة.. ونطلب منك الآن أن تقدم لنا تعريفك للناصرية وتعريفك للديكتاتورية حتى نقتنع بذلك التطابق الذي تدعيه.

الرابعة: أنك بالقطع - كما أتصور - لم تكن تريد هيكل، وإنما تريد رقبة عبدالناصر - هكذا قلت أنا - لأن بالصدفة لا مجال للمقارنة بينك وبين هيكل، لاختلاف الاهتمام والتخصص بينكما.. فأنت أستاذ للفلسفة وهو كاتب صحفي. وأنت في ردك إنما كنت تبحث فقط عن عبدالناصر لتدينه.

ودار حوار ساخن استمر أكثر من ثلاث ساعات، لم تصل في نهايتها إلى أية أرضية مشتركة (!) وذلك كان - على ما يبدو - بفعل حالة التربص التي حكمت الحوار وأطرافه.

أعقب ذلك الحوار.. وفي أثناء حديث تليفوني بيني وبين الصديق الصحفي أحمد الجمال الذي كان رئيسًا لقسم الشئون العربية لصحيفة «الخليج» التي تصدر في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.. أن قال أحمد الجمال: إذا كان الحوار سيستمر فإنه يمكن استئذان الدكتور فؤاد في تسجيله ونشره بصحيفة الخليج. وفي اللقاء التالي لاستئناف الحوار استأذنت الدكتور زكريا في تسجيل الحوار ونشره.. ووافق. ودار حوار استمر لمدة مماثلة لسابقه.. وانتهى بنتيجة مماثلة أيضًا.. وانقطع الحوار بعد ذلك.

تلا ذلك أن قام الدكتور زكريا بنشر مجموعة مقالاته - التي رد بها على هيكل - في كتاب بنفس العنوان.. وهكذا فعلت أنا أيضًا.. وقمت بنشر كتاب بنفس عنوان مقالاتي بعد توسيعها شيئًا ما. بعد هذا النشر المتبادل تقابلت مصادفة مع الدكتور زكريا في أحد الشوارع بالكويت - وكان كل منا يسير في اتجاه معاكس للاتجاه الذي يسير فيه الآخر - ولما هممت بالسلام عليه أشاح بوجهه عني!

والآن ماذا قال الدكتور زكريا في رده على هيكل.. وماذا قلت أنا في ردي على الدكتور؟

بتلخيص شديد فلقد أعاد الدكتور زكريا - في رده على هيكل - تقليب الأرض على عبدالناصر ليستخرج ويعيد تكرار دعاوي الديكتاتورية والسجون والمعتقلات.. وكبت الحريات والنرجسية والتهور وقتل الديمقراطية وإلغاء الأحزاب وغير ذلك كثير.. حتى قال «ورثه ونسي» إشارة إلى أن عبدالناصر ورث أنور السادات مصر ونسي!.. ولم يرض الدكتور زكريا في كل ما قال أن ينسب إيجابية واحدة (نقول واحدة) لجمال عبدالناصر!

ثم أضاف إلى ذلك.. أن هناك من قال بأن هيكل كان على علاقة بالمخابرات المركزية الأمريكية.. بدليل أن الروس طلبوا من عبدالناصر إقصاءه من رئاسة تحرير الأهرام.. وفي هذا السياق، وخاصة بالنسبة لهذه النقطة، أذكر أن هيكل ـ بعد نشر الحلقة التي تحوي هذا الاتهام ـ أرسل خطاباً قصيراً للصحيفة يطالبها بالاعتذار.. واعتذرت الصحيفة لهيكل ونشرت اعتذارها الذي أعقبه اعتذار مماثل من الدكتور فؤاد زكريا لهيكل، نشرته الصحيفة أيضاً تحت عنوان «خلافي مع (الوطن) لا مع هيكل».. مثل الدكتور زكريا فعل مواطن كويتي بعد أن حاول التشكيك في معلومات أوردها هيكل في كتابه «خريف الغضب» فكان أن هدد هيكل بأن لديه الكثير لم يقله بعد.. فإما الاعتذار أو الإفصاح عما هو مازال مستوراً.. فكان الاعتذار.. ورضي هيكل بذلك.

وبتلخيص شديد أيضاً في ردي على الدكتور زكريا أن للمثقفين ـ خاصة في دول العالم الثالث ـ أخطر الأدوار وأهمها فيما يتعلق بصياغة وعي الجماهير، ذلك لأهمية ما يكتبون ويقولون ويفكرون من ناحية.. ولأنهم ـ وهذا صحيح ـ ضمير الأمة.. أي أمة.. وحماة وعيها وتراثها وثقافتها من ناحية ثانية.. وأنهم لهذا يتعين أن يكونوا قناديل تنير الطريق وتحدد ملامح حركة المجتمع نحو التقدم والبناء.. وقلت إننا نتعامل مع الدكتور فؤاد زكريا بهذا المفهوم لا أكثر ولا أقل.

ثم أوردت نص مقال نشره الدكتور في مجلة «الفكر المعاصر» ـ التي كان يرأس تحريرها ـ بعد أيام قليلة من رحيل عبدالناصر عام ١٩٧٠.. وعلينا قبل أن نتعرف على ما ورد بذلك المقال أن ندرك أن عبدالناصر كان قد رحل.. وانتفى خوف الدكتور من «جبروته وطغيانه».. وأن ذلك في حد ذاته يسقط ادعاء الدكتور في حديثه الذي نشرته الدستور بأنه (لم أكتب مقالاً يعارض عبدالناصر في حياته، ولكنني لم أكتب ما يتملقه).

لأن الذي يتملق عبدالناصر ـ كما سنرى في المقال المشار إليه ـ وهو في القبر.. يصعب علينا تصديق أنه لم يتملقه حين كانت إشارة منه تسقط عروشاً وتيجاناً.. وأنظمة حكم!

كتب الدكتور فؤاد زكريا يقول بعد أيام من رحيل عبدالناصر وفي بدايات شهر أكتوبر عام ١٩٧٠:

«قبل عام ١٩٥٢ كان التفكير في العدالة الاجتماعية يتخفى ويتسرب تحت الأرض.. وكانت الاشتراكية معنى محرماً.. وكانت الملكية الخاصة حقاً مقدساً لا يمس مهما بلغ مقدار استغلالها أو وقوفها في وجه النمو المطلق للمجتمع.. وكانت أبواب البلاد مفتوحة على مصراعيها أمام الاستثمارات الأجنبية... أما اليوم فإن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية هي السياسة الرسمية للدولة. ولما كانت هذه الأسس تستجيب لرغبات شعبية طاغية، أصبح

الجميع يتبنون شعاراتها، ويجهرون بالدفاع عنها... وفي هذا التعلق الشعبي الكامل بمبدأ الاشتراكية، ما يؤكد أن الوصف الصحيح لموقفنا الفكري بعد غياب القائد، هو الامتلاء لا الفراغ.. أن التحدي الحقيقي الذي يفوق كل ما عداه أهمية في هذه المرحلة هو مواجهة مؤامرات دعاة الارتداد والتراجع». انتهى ملخص مقال الدكتور.

إقرار صريح ومنشور من مفكر بوزن الدكتور فؤاد زكريا بأن:

- التفكير - مجرد التفكير - في العدالة الاجتماعية قبل ٥٢ كان سراً مكتوماً تحت الأرض.. وكانت الاشتراكية محرمة.. وكانت الملكية الخاصة حقًا مقدسًا مهما بلغ مقدار استغلالها.

- الاشتراكية والعدالة الاجتماعية هي السياسة الرسمية للدولة التي تركها عبدالناصر.. والجميع يتبنونها ويجهرون بالدفاع عنها.. وأن ذلك كان استجابة لرغبات طاغية من الجماهير.

- التحدي الأول في هذه المرحلة (ما بعد رحيل عبدالناصر) هو مواجهة دعاة الارتداد والتراجع.

بعد ذلك التوصيف (الناصري) الرائع لمضمون المرحلة الناصرية وما قبلها.. بعده بأقل من خمس سنوات - لم يحدث فيها ما يمكن أن يجعل الدكتور يدور مائة وثمانين درجة في الاتجاه المعاكس - كتب دراسة طويلة بعنوان «عبدالناصر واليسار المصري» نشرتها مجلة روز اليوسف عام ١٩٧٥ على حلقات.. قال فيها الكثير جداً.. وكان من ضمن ما قال:

«إن ما حدث في مصر (يقصد إبان حكم عبدالناصر) لم يكن ثورة، ولم تقم ديمقراطية أو اشتراكية.. ولم يكن هناك اشتراكيون أو ثوريون.. وما سمي بالناصرية لم يكن إلا فاشية أهدرت حرمات مصر والمصريين وسحقت روح الإنسان المصري».

الدكتور فؤاد زكريا أستاذ الجامعة الذي أقر بحقائق ترفع عبدالناصر ونظامه إلى عنان السماء.. هو ذات الرجل الذي يحاول أن يحفر ألف قبر لعبد الناصر، ويتراجع تراجعاً مذهلاً لعلة غير واضحة!!

لذلك قلت له في ردي عليه: «لطالما حرقت البخور أمام المعبد الناصري الذي تحاول الآن أن تهدمه» وقلت أيضاً.. «إن عبدالناصر قال لن يغفر لي الأمريكيون ما فعلته معهم حيًا أو ميتًا.. فلما لم يطالوه حيًا فإنهم طالوه ميتاً بمثل كتابات الدكتور فؤاد زكريا وغيره، التي تحاول أن تلغي دوره الريادي والعظيم في قيادة حركة الثورة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين».

وسردت بعض إنجازات الثورة، وقيمة ما أنجزته بمعناه الكلي.. وكيف أنها مكنت الشعب المصري والأمة العربية من اكتشاف قدراتهما الهائلة.. ووضع هذه القدرات في المجرى

الصحيح لصنع التقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقلت إن الديمقراطية بدون عدالة اجتماعية وهم كبير.. وطقوس زائفة قدمها لنا الفكر الليبرالي الذي هو - في التحليل الأخير - لا يعترف ولا يحفل عمومًا إلا بمصلحة وتفوق الصفوة والجنس الأبيض (الأوربي تحديدًا).. ولا علاقة له بالعدل الاجتماعي ولا بحق الشعوب غير الأوربية في تقرير مصائرها.. وهو الفكر الذي نهب بواسطة أداته المؤسسية (الدولة الاستعمارية) أربع قارات من قارات العالم الخمس ليبني بها قارته (أوربا) ولصالح الصفوة فيها على حساب حتى المعدمين الأوربيين أنفسهم، أي أنه فكر سحق العدل الاجتماعي حتى في مجتمعاته ذاتها.

وقلت إن عبدالناصر قد انحاز انحيازًا صريحًا ومعلنًا إلى جانب الأغلبية المسحوقة والمحرومة تاريخيًا من عائد إنتاجها.. وإنه على عداء صريح ومعلن أيضًا مع الهياكل والبنى الإقطاعية والرأسمالية المستغلة في المجتمع.. وأنه قد استخدم سلطة الشعب في زحزحة تلك الهياكل عن مواقعها التي تمركزت فيها مئات السنين فحصلت نتيجة ذلك على كل شيء ولم تترك للأغلبية سوى الفتات.. وأن عبدالناصر كان يفهم الديمقراطية على أنها إجراء على الأرض، وليس نية أو طقوسًا.. وهكذا العدل.. وهكذا الانحياز للحق.

وقلت.. إن نظام ما قبل الثورة كان قد اهتز أو تمزق وتكلس، وأصبح غير قادر على أن يمنح الأمل للمواطنين. وإن الأحزاب في ذلك النظام لم يكن لها من إبداع إلا المناورات الحزبية والسياسية التي تستهدف مصالح خاصة ضيقة وذاتية لتحقيق المزيد من تمركز الثروة والسلطة في يد نصف في المائة من السكان! وإن النسق الفكري الذي كان سائدًا إنما كان يخدم ذلك المثلث الرهيب.. القصر والاحتلال والأحزاب الكسيحة. ولم يكن به مكان يخص الجماهير أو مصلحتها أو طموحاتها.

لقد كان كل ما قلته مخالفًا ومختلفًا مع كل ما قاله الدكتور فؤاد زكريا عن نظام ما قبل الثورة وعن مرتكزاته السياسية والاقتصادية.. حيث راح هو يمجد ذلك النظام الذي سبق أن صب عليه جام غضبه، ونعته بكل الصفات المرذولة في أثناء ما كان مشغولاً (بمديح) عبدالناصر!!

لقد أعاد الدكتور زكريا بذلك إلى الأذهان موقف توفيق الحكيم الذي أصدر كتابه «عودة الوعي» بعد رحيل عبدالناصر ليهاجمه من الألف إلى الياء حتى أنه جرَّم تأميم قناة السويس.. وحين قيل له لماذا سكت ولم تقل كلمة، ولم تصنع موقفًا يتفق مع قناعتك الحالية؟ قال «لقد كنت غائبًا عن الوعي طوال تلك السنين»!!

وكان الدكتور يريد - بالاقتداء - أن يقول لنا نفس المقولة (انقلابه على عبدالناصر كان

تاليًا لانقلاب الحكيم) التي نعتقد أنه يعلم أنها واهية وحجة مستهلكة وضعيفة.. إن لم تكن هي الضعف ذاته.

بقيت كلمة أخيرة.. إن وصف الدكتور لمن يخالفه الرأي بالأهوج، يهبط بالحوار الذي هو يستهدف الوصول إلى الحقيقة.. إلى مستوى العراك! كما أن تعبير الأهوج واحد من «تعبيرات الحد الأقصى» تلك التي لا تترك مساحة للحوار والتحليل والاستدلال، والبحث عن الحقيقة حتى لو كانت في الرأي الآخر.. وتنقلك مباشرة من حالة حوار إلى حالة عراك!

ومادام أن الحوار قد غاب.. وأصبح الموضوع كلامًا في كلام.. وتحرر كل طرف من الالتزام بالموضوعية.. فإنه غالبًا ما تنشأ فوضى «التعبيرات المتراشقة» وهي قد تشتمل على تعبيرات أشد قسوة من تعبير «الأهوج» يقدر على استخدامها أي من أطراف العراك(!).

الرد الثالث على الدكتور فؤاد زكريا :

خصخصة التاريخ !

في إطار العواصف التي هبت على الساحة الثقافية في مصر بمناسبة مرور مائتي عام على غزو فرنسا لمصر عبر ما عرف في التاريخ السياسي المصري بالحملة الفرنسية، والتي تنوعت ما بين «مؤيد» للحملة باعتبارها قد جلبت «التنوير والتعليم» لمصر.. وبين مستنكر لتلك الحملة باعتبارها غزواً استعمارياً صريحاً قد استنزف مصر وسخر أبناءها ومواردها لصالح دولة استعمارية (فرنسا) في صراعها مع دولة استعمارية أخرى (بريطانيا) على السيطرة على الموارد والمواقع وطرق الاتصال الإستراتيجية في العالم. ولقد وصل الأمر إلى أنه - رسمياً - قد تشكلت لجنة «قومية» لتنظيم احتفالية بهذه المناسبة. في المقابل تصدت أقلام من شتى الاتجاهات لمقاومة ذلك.. وتصادمت حجج وأسانيد.. وتراشقت أحياناً.

نقول في هذا الجو.. نشر الأستاذ أحمد عبدالمعطي حجازي يوم ١٨ / ٣ / ١٩٩٨ ضمن المساحة التي يكتب فيها أسبوعياً بصحيفة الأهرام، رسالة وصلته من الدكتور فؤاد زكريا تمثل مداخلته في تلك القضية المشتعلة.. والتي أخذ فيها موقع المدافع بحرارة عن الرأي الذي يقول إن الحملة الفرنسية قد حملت التنوير لمصر كما حملت «الحملة المصرية على اليمن» التنوير لليمن.. مع الحرص على المساواة بين الحملتين من حيث الوسائل والنتائج!

والسطور التالية تحمل تعليقنا على مداخلة الدكتور زكريا.

قد يكون أبسط تعريف للفظ «الخصخصة» هو تحويل العام إلى خاص وبصفة خاصة في المجال الاقتصادي. ولقد علا رنين هذا اللفظ بشدة في السنوات الأخيرة حين جرى ومازال يجري بيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة لأشخاص أو شركات خاصة.. وهذا يقابل - في الاتجاه المعاكس - ما جرى في الستينيات عندما تم تحويل الوحدات الخاصة إلى شركات عامة مملوكة للدولة.. وهو ما عُرف بعملية «التأميم» أي إعادة «الخاص» المستغل إلى مصدره الأمة.

ونحن نعتقد أن التاريخ قد شهد على مداه عمليات «خصخصة» بالمعنى البسيط الذي أشرنا إليه. أي أن التاريخ قد شهد عبر «تاريخه» عمليات تجزيء أو اقتطاع لبعض منه قام بها مفكرون ومثقفون وتيارات سياسية.. وأحزاب ونظم حكم.. كل منها حاول بعد اقتطاعه الجزء الذي يعنيه من التاريخ أن يقوم بعمليتين في آن.. الأولى ادعاؤه امتلاك الحقيقة وحده..

والثانية إعادة كتابة ذلك الجزء الذي خص نفسه به مرة أخرى.

هكذا فعل الأمويون بالنسبة للمرحلة السابقة عليهم (صدر الإسلام).. وفعل العباسيون بالمرحلة السابقة عليهم (الأمويون).. وأيضاً فعل من انتصر في الحرب العالمية الثانية (دول الحلفاء) بمن انهزم في تلك الحرب (دول المحور).. وأخيراً فعل ذلك - بعد رحيله - كل من كانوا على عداء مع أو كان على عداء معهم جمال عبدالناصر.

ولعل أي شيء يمكن أن «يخصخص» ما عدا التاريخ.. فالتاريخ - بما فيه أدق تفصيلات حياة البشر ناهيك عن المجتمعات والتحولات الاجتماعية وصراعات القوى والتيارات الحضارية أو اتفاقاتها - ملكية عامة مطلقة بمجرد حدوثه. وأقوى ما في التاريخ - أو فلنقل كنهه - هو حقيقة ما حدث. إذ التاريخ بمعناه البسيط أيضاً هو مجموع الوقائع التي تمت كما وقعت بالفعل.. لا كما كنا نتمنى أن تقع.. أو نتمنى الآن أن يفهمها من نقص عليهم «تاريخها».. لذلك فإن سيف الحقيقة التاريخية هو وحده السيف البتار.

ولعل «الظاهرة الاستعمارية» هي إحدى أبرز ظواهر (حقائق) التاريخ الإنساني من حيث كونها اعتداء على وقهر أوطان وشعوب وسلب مواردها الاقتصادية. وبشكل عام خرجت تلك «الظاهرة الاستعمارية» من قارة واحدة (أوربا) قاصدة باقي قارات العالم الأربع الأخرى.. وتمكنت خلال ما لا يزيد على قرن من الزمان من أن تنهب وتدمر ثلاث قارات (إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية).. وأن تستوطن أمريكا الشمالية وأستراليا بعد القضاء على سكانها الأصليين. كل ذلك من أجل بناء القارة الأم «أوربا» وهذا في رأينا التفسير «الأب» للنهضة الأوربية الحديثة التي قامت في الأصل والأساس على ما تم نهبه من باقي قارات العالم من موارد اقتصادية وبشرية بما لا يمكن حصره.

ونرى أنه ونحن في نهاية القرن العشرين.. فإن التقدم والرخاء والرفاهية، مازالت تتمركز في القارة «الأم» ومستوطناتها (أمريكا وأستراليا).. بينما التخلف والفقر والبؤس بكل أشكاله مازال يسكن المستعمرات المنهوبة في باقي أجزاء الكرة الأرضية.

وليس غريباً أن كل (نكرر كل) مفكري أوربا ومثقفيها، وفلاسفتها ومصلحيها الاجتماعيين بما في ذلك «كارل ماركس» لم تكن مفاهيم العدالة والتقدم وحقوق الإنسان والديمقراطية.. في أذهانهم وإبداعاتهم تعني أي شيء غير أوربا.. وتفوق العنصر الأوربي الأبيض! وكما يقول المفكر القومي الراحل الدكتور عصمت سيف الدولة «لم تطرف عين أي منهم (مفكري أوربا) جحافل البشر الذين تم اقتلاعهم من أوطانهم في إفريقيا رقيقاً ونقلهم إلى أوربا ليبنوها عبيداً بالمجان».

أي أن كلاً من العدل والتمدن والتنوير «الاستعماري» ما هي إلا أوهام خلقناها نحن أو

خلقها ضعفنا وقهرنا. ولو كانت تلك الأهداف النبيلة أهدافًا حقيقية للظاهرة الاستعمارية، لما مارست السلب والنهب والقتل والتدمير.. أي لما صنعت التخلف ورسخته في الأمصار التي استعمرتها.. والذي لولا أن صنعته لما نهضت أوربا وبقيت.. وسيطرت.

لكنه الاستلاب الذي أدى بمثقف مصري كبير أن يقول قبل أيام أن «تشرشل» قال في معرض احترامه للقانون «لأن تخسر بريطانيا الحرب (العالمية الثانية) ولا أخالف القانون».

المثقف الكبير لم يقل لنا أي قانون خشي تشرشل أن يخالفه وهو الذي كانت شهرته قرينة بمقولته الأشهر «أنا مستعد للتحالف مع الشيطان لتحقيق ما أسعى إليه».

ومازالت الظاهرة الاستعمارية مستمرة في شكلها «الإمبريالي الأمريكي» تضرب وتحاصر.. وتقتل وتحتل وتهيمن على شعوب وأوطان وموارد اقتصادية.. وهي كلها أمور لا علاقة لها بقضايا العدل والتمدن والتنوير.. لكنها بالقطع لها صلة عضوية «بصناعة التخلف»!

والحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ كانت حلقة كاملة المواصفات من حلقات الظاهرة الاستعمارية.

أردنا أن نجعل من هذه المقدمة الطويلة خلفية لتعقيبنا على مقال الدكتور فؤاد زكريا.

وأول ما يلفت النظر.. أن الدكتور زكريا قد تصور أن كل الخلاف في الرأي والرؤى حول «احتفالية الحملة الفرنسية على مصر» كان منشؤه مقاله الذي نشر بالأهرام والذي نحن بصدد التعقيب عليه. بينما الواقع غير ذلك تمامًا.. فقد كان يمكن أن يمر المقال كغيره من مقالات لمفكرين كبار في حجم الدكتور زكريا مهما تضمنت من آراء قد يختلف معها البعض.. لكن مساحات النشر المتاحة وأسباب أخرى قد لا تغري بالرد وإظهار الخلاف - رغم ما لذلك من آثار سلبية على الحراك الفكري والثقافي العام - ولكن المقال لم يمر لأن نشره قد تزامن مع وقائع قد تكون أهم من المقال نفسه. نشير إلى اثنتين منها على سبيل المثال.. الأولى صدور قرار بتكوين «لجنة قومية للاحتفال بذكرى مرور مائتي عام على الحملة الفرنسية على مصر».. والثانية صدور تصريحات من مسئولين «رسميين» في جهاز الثقافة في مصر تشيد بالحملة.. وانفعل أحدهم في حديث تلفزيوني أمام الملأ وقال بصوت عالٍ ومحشو بالحدة ردًا على المذيع - الذي كان يذكره «بالغزو الفرنسي لمصر» - قائلا: «ومن قال إنه غزو؟» وجرى شيء مماثل تقريبًا - على ما سمعت - في إحدى جلسات مجلس الشعب.

هنا أصبح الموضوع - في تقديرنا - أهم من رؤية تضمنها مقال لمفكر كبير مثل الدكتور فؤاد زكريا. حيث بدا للبعض أن ما يجري هو شيء أشبه بالسياسة العامة.. ورأي البعض أيضًا أن تلك قضية رأي عام فوق أنها قضية وطنية لا يجدي التعامل معها بالقرارات الوزارية.. كما

استياء البعض من محاولات بعض المثقفين «خصخصة» تلك القضية بدعوى «التخصص» والأستاذية.. واحتكار مناهج البحث التاريخي.

ومن هنا كانت ظاهرة التعليقات المتفقة والمختلفة على موضوع «الاحتفالية» وملابسات أخرى عديدة حوله.. لا على مقال الدكتور زكريا الذي جاء - رغم ما فيه - أقل ناراً من تصريحات المسئولين الرسميين عن الثقافة في مصر.

الأمر الثاني.. أنني باعتباري ممن تابعوا واطلعوا على معظم الكتابات حول موضوع «الاحتفالية» لم ألحظ أو أقرأ كلمة واحدة لأي ممن كتبوا يخالفون الدكتور زكريا، فيها مزايدة على الوطنية أو طعناً في وطنيته.. حيث إن معظم من خالفوه الرأي كبار لهم خبرتهم في الكتابة.. حريصون على مناقشة الموضوع على قاعدة الاحترام للرأي الآخر، لا ينزلقون إلى مهاوي التجريح والتشكيك.

رغم ذلك.. يحاول الدكتور زكريا أن يستخرج من باطن الردود المخالفة لرأيه ما ليس فيها.. مؤسساً استخراجه ذلك على استنتاجات وإيحاءات وغير ذلك من الأمور التي لا نهاية لها في مجال الاشتباك غير الموضوعي بين وجهات النظر المختلفة. في حين أنه نفسه يتهم مخالفيه بأنهم استخرجوا من كلامه ما لم يقله، وحاول الاحتماء بالنصوص الحرفية لما قال رافضاً أية استنتاجات أو دلالات يمكن أن توحي بها النصوص.. فلماذا يكيل بكيل يختلف عما يكيل به للآخرين؟

كما أن الدكتور زكريا - الذي اعتمد النص الحرفي مقياساً وحيداً للحوار - قال «أشك كثيراً» في مجال تحليله.. هل الحملة كانت تنويراً أم استعماراً.. ولم يقل «أقطع» مثلاً، وهذه نقطة في رأينا غاية في الأهمية. إذ إن قضية استنكار الاحتفال بذكرى الغزو الفرنسي لمصر أمر لا يقبل الشك أو الاحتمال.. إنما هو من القضايا التي يتعين فيها القطع، لأن الانحياز للوطن ليس وجهة نظر، والترحيب أو عدم الترحيب بالاحتفالية ليس قضية يجري فيها التصويت برفع اليد أو التصويت السري.. تلك في مصر وفي كل الأوطان قضية كلية غير قابلة للنقاش أو الاختلاف.. وذلك في رأينا ليس كلاماً إنشائياً ولكنه رأس الحقائق في موضوع الانتماء للوطن.

الأمر الثالث اللافت للنظر في مقال الدكتور.. أنه يحاول أن يلفت نظرنا إلى أن فرنسا دولة غير ذات طابع عسكري استعماري (!) بقدر ما هي دولة ذات طابع أدبي علمي، بعكس إنجلترا التي يظهر طابعها العسكري بمجرد قراءة أسماء الشوارع والميادين فيها، ومعظمها لقادة عسكريين.

وهذا في تقديرنا تبسيط يخل بالحوار وجديته.. لأن سيف الحقيقة التاريخية يقول لنا إن

فرنسا ظلت جاثمة فوق أرض وشعب الجزائر مائة واثنين وثلاثين عامًا (فقط) وحتى تتحرر الجزائر من دنسها كان لابد أن يقتل مليونان من أبر أبناء الجزائر وأنبلهم استشهدوا في سبيل حرية وطنهم.

وتقول الحقيقة التاريخية إن القرنان الثامن والتاسع عشر قد شهدا دولتين فقط تربعتا على قمة الظاهرة الاستعمارية هما بريطانيا وفرنسا وبالتساوي تقريبًا.. ولم يتغير ذلك الوضع الاستعماري الغاشم إلا بعد أن برزت أمريكا كقوة استعمارية أكثر تجبرًا وجبروتًا منهما، فاحتلت القمة وتحولت الدولتان إلي تابعتين للقوة الجديدة.

بل لعل من المفارقات الطريفة في سياق حديث الدكتور عن المظاهر الدالة على الطابع العسكري لكل من فرنسا وبريطانيا ـ وبعدم الإخلال بأي من قسمات الوجه الاستعماري القبيح لكلتيهما ـ أن اسم نابليون الذي هو قائد عسكري استعماري حتى النخاع، يعتبر دلالة كاملة على فرنسا كلها.. بينما اسم شكسبير الذي هو كاتب مسرحي وروائي يعتبر دلالة كاملة على بريطانيا كلها!

أي أن الموضوع ليس أسماء شوارع وميادين.. وإنما موضوع صراعات وأوطان وتاريخ استعماري يرى البعض أن فرنسا لا تحاول ولا تنوي نسيانه.. ولكنها تسعى أن تلم بقاياه وإعادة تشكيله علها تنتج كتلة مستعمرات جديدة.. حتى لو كانت في شكل «منظمة الفرانكفونية» للدول الناطقة بالفرنسية؟!

رابع ما يلفت النظر في المقال.. أن الدكتور يستنتج أن هناك فراغًا فكريًا في الساحة الثقافية المصرية، بدليل الاهتمام غير العادي بمقاله «الصغير» وردود الفعل التي تجاوزت حجمه. ثم يعلن فرحته بأن هذا المقال قد «حرك بركة الفكر الآسنة في بلادنا، وانتهز الجميع الفرصة لكي يمارسوا الملكة التي تعطلت وأصبح يعلوها الصدأ..».

ومنهج تغير حقائق التاريخ ـ وبخاصة تاريخ الأوطان ـ بدعوى رفع وتائر الحراك الثقافي وتحريك برك الفكر الآسنة.. في تقديرنا منهج خاطئ وخطير. لأنه يعكس نضوبًا أشد بشاعة حين نعلن أنه لم يبق لدينا سوى أن نلوي عنق الحقيقة ونغير وقائع ما جرى حتى نثير حمية الناس ويعلو الضجيج.. وتختلط أصوات من يؤكدونها بأصوات المنكرين لها.. ثم نسمي ذلك تحريكًا للبرك الآسنة!

هذا إلا إذا كنا في فصل دراسي لنرى المدرس الذي يريد اختبار معلومات تلاميذه، فيقول لهم إن ثورة يوليو قامت عام ١٩٥٦. في محاولة منه لاكتشاف النابهين منهم، الذين سوف يردون عليه بأن الثورة قامت عام ١٩٥٢.. أما غير النابهين فقد يوافقونه جهلاً أو خوفًا.. أو نفاقًا.

ولا نعتقد أن ذلك هو ما قصده الدكتور زكريا بمقاله.. ولا حتى قصد تحريك برك الفكر الآسنة (!) إذ إنه كما قال قد «فوجئ» بردود الفعل على المقال حجماً وشدة.

الأمر الخامس اللافت للنظر.. هو أن الدكتور ينفي أنه كان يؤرخ لحرب اليمن ـ في معرض حديثه عنها ومساواته بينها وبين الحملة الفرنسية من حيث الوسائل والغايات ـ ونحن نوافقه على أنه لم يكن يؤرخ.. لكنه فعل في تقديرنا ما هو أوسع وأشمل من التأريخ.. فقد كان يحلل التاريخ ويستنطقه دلالات بعينها يسعى إليها لتعينه على توصيل الرسالة التي أراد لها أن تصل للمتلقي وهي التساوي بين كل من حرب اليمن والحملة الفرنسية.. وهكذا فإن تحليل التاريخ والغوص فيه لاستبصار دلالاته.. عملية أشمل من الكتابة التسجيلية لوقائعه.

يعيب الدكتور فؤاد زكريا على معارضيه لجوءهم إلى المغالطة.. ويقول إن مقاله هو الذي نبه الكثيرين إلى الوجه الحضاري المشرق «للحملة المصرية على اليمن» ويأسف لأن هذا الجانب «قد ظل مجهولاً» إلى أن ظهر مقاله.

ولا ندري ما إذا كان الدكتور جاداً ـ ونعتقد أنه بالفعل جاد ـ فيما يقول.. لكننا فقط نذكره بأن هذا الوجه الحضاري كان دائماً ـ قبل مقاله وسوف يظل بعده ـ أنشودة للمفكرين القوميين على امتداد الوطن العربي خاصة في كل من مصر واليمن.. وأن الدكتور فؤاد زكريا نفسه كان من بين القلة من المفكرين الكبار الذين أنكروا ذلك «الوجه الحضاري المشرق منذ عام ١٩٧٥ على الأقل وحتى الآن (!).. ليس هذا فقط، بل أنكر كل الوجوه الحضارية التي حدد قسماتها عبدالناصر بقيادته للثورة العربية. فقد كان الدكتور دائماً ـ كما يقول عن نفسه ـ صاحب موقف سلبي من الناصرية.. ودراسته التي نشرها في مجلة «روز اليوسف» عام ١٩٧٥ بعنوان «عبدالناصر واليسار المصري» وأيضاً كتابه «كم عمر الغضب» الذي نشره رداً على كتاب الأستاذ هيكل «خريف الغضب» خير دليل على ما نقول. (لكاتب هذه السطور كتاب بعنوان «التراجع الضعيف أم انتقام الأرشيف» يرد فيه على كل ما ورد بكتاب الدكتور زكريا ودراسته).

بصفة عامة نقول.. إن طبيعة حرب اليمن تختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة الحملة الفرنسية على مصر.. لأن الوحدة العضوية التي للحالة العربية.. ثم طبيعة الحالة الثورية العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين من حيث الصراع الضاري بين قوى التقدم وبين قوى التخلف داخل البنية العربية..

كل هذه وغيرها أمور كانت تجعل من انتقال القوات المسلحة المصرية (قوة الثورة العربية) إلى اليمن بناء على طلب مجلس قيادة الثورة في اليمن.. ضرورة في سبيل محاصرة المد الرجعي وحرمانه من التمدد ومحاصرة مواقع تلك الثورة العربية.. خاصة أن النظام الرجعي

الذي كان يحكم اليمن كان يلقي الدعم والمساندة من باقي الأجزاء الرجعية في النظام العربي آنذاك.

بينما الحملة الفرنسية على مصر كانت غزواً عسكرياً استعمارياً صريحا غاصباً على بلادنا محتلاً باطشاً.. استولى على مواردنا الاقتصادية ليسخرها في صراعه مع منافسه الاستعماري الآخر.. لم نطلب منه دخول بلادنا، بل قاومناه قدر ما استطعنا (ثورتا القاهرة الأولى والثانية) وليس بيننا وبينه سمة واحدة مشتركة.. ولا مستقبل لنا معه.. وليس يعنيه تقدمنا وإن كان معنياً بتخلفنا (وهو ما حدث بالضبط).. أليس لافتاً للنظر أن كل الشعوب التي عانت من نير الاستعمار لم تحصد سوى التخلف الذي جعلها حالياً تحتاج إلى زمن لا يقل مداه عن مائتي عام حتى تحلق حضارياً وتقنياً بمستوى مستعمريها.. بفرض أن هؤلاء المستعمرين سوف يظلون ثابتين في مواقعهم دون تقدم مائتي عام؟؟

إن الحكمة علمتنا أن الحقيقة هي الأبقى طال الزمان أو قصر.. وأنها تعلو دائماً فوق التخريجات والاستنتاجات المحكومة بالغرض والهوى.. وأيضاً فوق التراجعات المحكومة بمجرد الرغبة في الخروج من مأزق.. وأيضاً فوق أي محاولة لخصخصة التاريخ.

ردًا على الدكتور رفعت السعيد :

يسار المواقف .. ويسار الطقوس !!

بداية نقرر أن السطور التالية ما هي إلا مشاركة في حوار دار ويدور على صفحة «الحوار القومي» بصحيفة الأهرام. ولأن الحوار ما هو إلا جدل يستهدف الوصول إلى الحقيقة باعتبارها الغاية العظمى للفكر الإنساني بشكل عام، لذلك فنحن نستهدف وجه الحقيقة الجليل.

نقرر ثانيًا.. أنه تنتفي من تلك السطور أية رغبة أو نية في الدفاع عن أحد أطراف الحوار أو التحامل على غيره، لأن كلا المتحاورين قادر على عرض أفكاره أفضل منا، والدفاع عنها أقوى منا. كل ذلك على أرضية الالتزام بآليات الحوار.. واحترام الرأي الآخر.

وأقرر ثالثًا.. أنني باعتباري ناصريًا وعضوًا في الحزب العربي الديمقراطي الناصري، فأنا أحمل وجهة نظر فكرية وسياسية محددة.. وإن كنت لست مخولاً بأي شكل رسمي بالتعبير عن وجهة نظر الحزب الذي أنتمي إليه.

وقد قرأت مع من قرأ، المقالات الثلاث التي نشرتها صفحة «الحوار القومي» لكل من الأساتذة عزيز المصري وعبدالغفار شكر والدكتور رفعت السعيد. وما يعنيني هو التركيز في التعليق على المقال الثالث للدكتور رفعت.

بشكل عام ودائم.. أطلق وأستخدم تعبير «اليسار» للدلالة على حركة الثورة العالمية خلال الثمانين عامًا من القرن العشرين، في مواجهة «اليمين» الذي مثلته الإمبريالية العالمية. ومن ثم أصبح «يساريًا» كل من كان بالعقيدة أو بالموقف مناوئًا ومقاومًا للنظام الرأسمالي الإمبريالي وأدواته من نظم وأحزاب وآليات عمل وأنساق فكر.. كما أصبح في المقابل «يمينيًا» كل من كان بالعقيدة أو بالموقف مناوئًا ومقاومًا لثورة الشعوب ضد مستغليها وقاهريها من نظم وأحزاب وآليات عمل وأنساق فكر.

ذلك هو الوعاء العام الذي ضم اليمين كله في مواجهة اليسار كله.. أي أنه سواء اليمين أو اليسار فإن كلا منهما كان تعبيرًا عن كيانات حية تتحرك على الأرض، وأنساق فكر تغذي تلك الحركة وتوجهها،، ولم يكن أي منهما - بالمفهوم الذي أشرنا إليه - تعبيرًا عن طقوس واحتفالات موسمية.. أو محشورًا بين أغلفة الكتب.

وفي هذا السياق، وفيما يتعلق باليسار.. يتعين علينا أن نفرق تفرقة قاطعة بين يسار

«الطقوس» وبين يسار «الموقف». فالأول مثلته الأحزاب التي تسمي أحزابًا عمالية في الدول الرأسمالية الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.. وأمريكا وإسرائيل. لأن تلك الأحزاب لم تكن في أي وقت مختلفة على، ولا تضمنت برامجها أي قدر من التمرد على أساسيات وآليات النظام الاستغلالي ذي النزعة الاستعمارية الذي تعيش في كنفه وتمارس ممارساته، ناهيك عن أنها لم تقاومه، وإنما كانت في كثير من الأحيان أشرس في انقضاضها على حقوق الشعوب والجماهير من بعض أعتى الأحزاب ذات التاريخ اليميني المتطرف.

كما أن ذلك الديكور الذي ابتدعه النظام الرأسمالي بإنشاء أحزاب «يسارية» داخل بنيته المؤسسية، لم ينجح في تضليل رؤية الشعوب والجماهير عن جرائم تلك الأحزاب، حتى في حق شعوبها نفسها.

وهنا نتذكر الحكومة «الاشتراكية» في فرنسا عام ١٩٥٦ برئاسة «جي موليه» ودورها الاستعماري العدواني الواضح في التحالف مع بريطانيا وإسرائيل لضرب الثورة الناصرية إبان العدوان الثلاثي على مصر في ذلك العام.

وبالتداعي.. نفهم أن «توني بلير» ليس يساريًا لأنه يقود حزب «العمال» البريطاني، ومثله «شمعون بيريز» الذي كان رئيسًا لحزب العمل في إسرائيل، والذي يحلو للبعض أن يصفه «بالحمامة المسالمة».. هو نفسه بيريز رافع لواء إبادة العرب والفلسطينيين خاصة.. وكان آخر إنتاجه مذبحة «قانا» بلبنان حين أمر طائرات ودبابات الجيش الإسرائيلي بذبح المواطنين العزل، وهدم بيوتهم على من بداخلها من نساء وأطفال وشيوخ.. حتى «تولياتي» في إيطاليا، الذي يضعه البعض في الترتيب الثالث - من حيث التأثير الفكري والتأصيل النظري - بعد ماركس ولينين، تولياتي لم يكن يومًا - بالموقف - يساريًا. وإنما كان دائمًا ركنًا ركينًا في البنية الرأسمالية الاستعمارية الإيطالية.

لقد كان هؤلاء - وسوف يظل من على شاكلتهم - ركائز ثابتة في الديكور الديمقراطي الزائف الذي يحرص الفكر الرأسمالي على أن يسوقه لشعوب العالم وهو يستغلها.

أما الثاني.. يسار الموقف.. فقد مثله لينين وماوتسي تونغ وجمال عبدالناصر.. وجيفارا ونكروما وكثيرون غيرهم.. قادوا شعوبًا تبحث عن حقها الشرعي ومكانها تحت الشمس.. وقاوموا الاستعمار والإمبريالية حتى آخر نفس.. وكانت نضالاتهم طلقات نافذة إلى قلبه في ظل الظروف التاريخية المعقدة التي عاشها وعايشها كل منهم.. والقوى التي واجهها وتلك التي واجهته.

إذن فإننا - بالوعي والتاريخ - محصنون ضد أن تنطلي علينا المظاهر البراقة والخادعة ليسار «الطقوس» على حساب يسار «المواقف».

ولقد كانت الثورة العربية خلال القرن العشرين وتحديداً خمسينيات وستينيات ذلك القرن أحد أهم روافد حركة الثورة (اليسار) العالمية، وأحد أقوى مركزاتها، بالموقف والنضال والتضحية على الأرض. بل إن هذه الثورة العربية هي التي أكسبت مفهوم الثورة العالمية اغتناء وعمقاً وجدية.. ومصداقية أكثر من كثير غيرها من مفردات النضال العالمي ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية.

وذلك طبيعي لأن غير منطقة الوطن العربي، ليست هناك منطقة أخرى قد شهدت صداماً مباشراً وضارياً متعدد الأدوات والأساليب والمراحل.. بين المنظومة الاستعمارية الاستغلالية الاستيطانية، وبين المنظومة الأخرى المقاومة لها. كما أنها المنطقة الوحيدة التي تحتوي - في الواقع وفي التاريخ - على كل المسوغات اللازمة لإشعال ذلك الصراع الضاري.

ومن ثم.. وفيما يتعلق بقضايا الوطن والمواطن، والعدل والتقدم، ومصلحة الشعوب وحقها في السيطرة على مقدراتها.. يحق لنا أن نقول إن الثورة العربية الناصرية - وليس غيرها - هي قمة اليسار العربي وطليعته.. ودالته.

ثم حدثت الانتكاسة.. التي كانت نتيجة لعاملين أساسيين.. أولهما الغياب المفاجئ لجمال عبدالناصر عن ساحة النضال عام ١٩٧٠ برحيله إلى الرفيق الأعلى.. فكان أن انقضت الهجمة الإمبريالية على الوطن العربي تنخر عظامه وتفرض هيمنتها عليه. وثانيهما «الانهيار المدبر» للاتحاد السوفيتي السابق حتى أصبح - وهو القوة العظمي الثانية في كل التاريخ - يتسول غذاءه من الدول الإمبريالية.. ويدور علماؤه الأفذاذ على الدول والسماسرة يعرضون علمهم وخبرتهم وأسرارهم مقابل «كسرة خبز»!!

وفي الحالين، فقد كانت الإمبريالية العالمية هي الرابح الأعظم بعد أن حشدت الإمكانيات والخطط، والعملاء لإنجاز ما تم إنجازه.

بصفة عامة.. يكون اليسار دائماً موقفاً.. وكذلك اليمين. بغض النظر عن الكلام المعسول وملايين الخطب والتخريجات والتنظيرات ذات البريق الخادع.. القاتل.

لذلك قلنا إن الوطن العربي - بحجم الوقائع والمفردات والتفصيلات - لم يعرف يساراً في مثل قوة ومصداقية وإنتاج الثورة الناصرية.. مع إيماننا الكامل بأن ثورة بمثل هذا الحجم، وفي مثل هذا الموقع، وبمثل هذا العمق التاريخي، لابد أن تشهد مسيرتها تقويمها والتاريخ لها خلافات واختلافات واجتهادات جمة ومتعارضة.. وأحياناً متصادمة!

نحن بذلك نتفق مع الدكتور السعيد حين يقول: «الأستاذ عبدالغفار شكر يتحدث عن اليسار المصري إجمالاً، ناسياً أن هناك بين فصائله المختلفة اختلافاً بيناً في الرؤى والمواقف والممارسات وممكنات العمل...». ولكننا نختلف معه اختلافاً بيناً حين يقول: «صحيح أن

حزب التجمع يمثل الفريق الأكبر بما يقارن بالآخرين. ولكن أحداً لا يستطيع أن يمنع أحداً من أن يتحدث بلغة يسارية مهما كان حجمه غير المرئي ولو بالميكروسكوب».

وفي تقديرنا أن هذا الكلام يدخل في خانة الإحساس بتضخم «الذات الحزبية» أو المباهاة بغير ما في اليد، أكثر مما يخدم مناقشة موضوعية. كما أنه قد يوحي بسخرية من الآخرين والتقليل من شأنهم. فلا أحد يستطيع أن يتفق مع الدكتور السعيد على حكمه القاطع بأن حزب التجمع هو الفريق الأكبر - بما لا يقارن - بين فرق اليسار المصري، إلا إذا كان يقصد الكبر في حجم المقر وعدد صفحات الصحيفة.. وحجم الرضا.. وزخم الأسماء التي كان لها يوماً تاريخ ماركسي، حتى وإن كان بعضهم قد انتهى إلى أن ينام على السرير الذي أعد له في «كوبنهاجن» ليستريح ثم ينطلق يبشر بالتطبيع مع العدو! هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى.. إذا كان حزب التجمع هو «الكبير بما لا يقارن» فعلينا جميعاً أن نعلق في رقبته وزر العملية التي بدأت بإجهاض نتائج حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ ثم الخضوع للأعداء التاريخيين للأمة العربية والتسليم لهم بأكثر مما كانوا يحلمون، حتى قال «كيسنجر» قولته المشهورة: (ليس الغريب ما قدمه لنا السادات.. لكن الغريب أنه لم يطلب مقابلاً لما قدمه).

ثم الانقضاض على مكتسبات الشعب المصري وبيعها واحداً تلو الآخر على الرصيف. وهدد نتنياهو «بكسر أنف مصر» وغير ذلك الكثير بما لا يتسع المجال هنا لذكره.. كل ذلك و«الكبير بما لا يقارن» ساكن هادئ مؤدب.. لم يتمرد ولم يعترض، ولم يصنع موقفاً خارج الغرف المغلقة.

إن مسئولية «الكبير» هائلة، وتهمته لا تسقط، وتقصيره لا يغتفر. وعليه هو يقع الحساب لا على الصغار الذين لا يرون حتى «بالميكروسكوب»!

والدكتور رفعت السعيد يعلم أن حزبه «الكبير» ولأسباب عديدة لا يستطيع أن يفعل ما يتعدى اللجان والاحتفالات الموسمية.

وكان مجال العمل لحزب التجمع - الذي يعلنه الدكتور السعيد ويفخر به - هو أنه مع الحل السلمي العادل والشامل والمتكافئ، بعكس بعض فرق اليسار التي «ترفض مبدأ السلام مع العدو الصهيوني»!

الدكتور رفعت السعيد يريد أن يقول لنا إنه بعد عشرين عاماً من الخضوع والتنازل والموافقة على أكثر مما طلبته إسرائيل وأمريكا (يرجى مراجعة كتاب «طريق القدس» للدكتور بطرس غالي) وإنفاق ملايين الدولارات والجهد والوقت.. وأن ذلك لم يسفر إلا على إسرائيل وقد تمددت في الوطن العربي أكثر مما حلمت به.. وإلا على أمريكا وقد أصبحنا لا نرى إلا بعيونها ولا نسمع إلا بآذانها.. وهي التي تصيغ لهذه الأمة حياتها.. وإلا وقد أصبح الثالوث

غير المقدس - الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية - يطبق على أعناقنا.

رغم ذلك وغيره الكثير الذي يعلنه الدكتور السعيد فإن الرجل مازال هو وحزبه يأملون في «حل سلمي عادل وشامل ومتكافئ» يعرفون جيداً أنه لن يأتي ولا يمكن أن تنتجه معادلة طرفها الآخر عدو لم يكن للسلام - بهذا المفهوم - يوماً مكان في إستراتيجيته أو تكتيكه ولم تحرك تنازلاتنا المتتابعة ذرة واحدة من قناعاته العدوانية الاستيطانية عن مكانها. والأكثر أنه قال مليون مرة إن السلام عنده يعني الحصول على الأرض والسلام والسيطرة الاقتصادية والتغلغل الأمني والثقافي.. وإفساح الطريق ليتمدد كما يشاء ويحقق إستراتيجيته المنقوشة على جدران الكنيست «من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل».. وقبل مائة عام قال «هرتزل»: (لابد أن نحصل على فلسطين خالية من سكانها، وأن نلقي بهم إلى الصحراء).. وفي عام ١٩٩٧ قال «نتنياهو» أمام أعضاء الكونجرس الأمريكي: (إن الديمقراطية والسلام أمور تليق بالمجتمعات الغربية المتحضرة، أما العرب فلا يجدي معهم سوى الردع).

إنه عضو صريح في عدائه وازدرائه لنا، ولكنا - فيما يبدو - لا نريد أن نفهم أو نسمع أو نقرأ ما يقوله إما لعجز فينا، وإما لاستهانتنا بأنفسنا.. وإما للاثنين معاً!

حتى أنصاف العاقلين لا يمكن أن يكونوا ضد السلام، الذي هو الشرط الحاكم لإعمار الأرض، وانسياب النشاط الإنساني، وتراكم الحضارة والتقدم. بشرط أن يقف هذا السلام على أرضية العدل الذي هو السبب المنشئ للسلام.. والقول بغير ذلك استسلام يبحث الداعون إليه عن مبررات لا يمنحهم إياها التاريخ كله.. ولا الواقع بإجماله.

إن السلام واقع على الأرض وليس نية أو شعاراً، أو لافتة على مقهى أو بقالة.. والسلام بين غاصب ومغتصب بدون العدل أكذوبة كبيرة وسخيفة.. نتيجتها صفر كبير.

إلى أن يرتد الدكتور رفعت السعيد مرة أخرى إلى منطقة تضخم الذات الحزبية فيقول: «ولقد حرص التجمع منذ نشأته على أن يجعل من نفسه مظلة يحتمي بظلها حتى خصومه من قوى وفصائل اليسار، وحرص على إعطاء الحوار مع الجميع فرصته ومساحته. أما الحديث عن السعي إلى حركة يسارية جديدة وهو ما يفهم منه الدعوة إلى توحيد فصائل اليسار في حزب واحد أو حتى إطار واحد فهو أمر غير واقعي، ليس فقط بسبب التباين في التوجهات السياسية، وإنما بسبب الاختلاف المعتقدي...».

الواقع الذي يعرفه الدكتور السعيد أن حزب التجمع (اليساري) والأحزاب اليمينية قد خلقت بشرعية السلطة التي كانت قائمة وقتذاك وحمايتها، ولم يبتدع أي منها شرعيته. ناهيك عن أنه لم يفرضها وإنما منحت له منحاً.

وكانت كل شرعية بعض الأحزاب يومها أن زعماءها قد رافقوا أنور السادات في رحلته

إلى القدس كعاصمة لإسرائيل - على حد زعم العدو - !

لم تكن إذن مظلة التجمع هي التي هرعت إليها فصائل اليسار لتحميها، فلم يكن هناك قتال ولا نضال ولا حتى سوء فهم بين بعض فصائل اليسار ومن بينها التجمع - بل نقول خاصة التجمع - وبين السلطة التي كانت قائمة.

إن حزب التجمع بموقفه - الدائم والمعلن - المتفق مع الإستراتيجية العامة التي تقول بالسلام مع العدو.. وحزب التجمع الذي برزت لنا من بين أهم أعضائه «رءوس حراب» تحاول الآن أن تبيع وهم التطبيع مع العدو، وتحاول أن تسوق لنا فلسفات فاسدة لتبرير قبول إسرائيل وتمددها على أرضنا.

حزب كهذا لا يصلح - في تقديرنا - أن يكون مظلة يحتمي بها الرافضون للسلام مع العدو منذ أن طرح.

ثم يضعنا الدكتور السعيد - ويضع نفسه - أمام تناقض آخر.. فهو مرة يفخر بحماية لتجمع لفصائل اليسار تحت مظلته، ومرة أخرى - وفي نفس المقال - ينفي واقعية وحدة فصائل اليسار.. بما يوحي - على ما يبدو - أنه يفضل «الشرذمة» على الوحدة! رغم أنه يعلم كما نعلم أن كل التحولات الكبرى في التاريخ - إن سلبًا أو إيجابًا - قد تمت حين اتحدت كل فصائل اليسار ضد كل فصائل اليمين أو العكس. أم ترى الدكتور رفعت السعيد قد تخلي عن أحد أهم مفاصل الفكر الماركسي وهو قانون «الوحدة والصراع»؟

إننا نعتقد أن الوقت لم يعد يحتمل السياحة في «مناطق الراحة» لأن الأعداء لم يعودوا يقنعون بما يقدم لهم من تنازلات، بل يتطلعون لالتهام أكبادنا بشرًا وأوطانًا ضمن المنظومة الإمبريالية الصهيونية العالمية ومفرداتها الأخرى.. لم تعد هناك كلمات بين السطور أو بين الأقواس.

فقد نقلنا الأعداء من مرحلة التخمين إلى مرحلة اليقين بعدوانيتهم.. أما نحن فما زلنا غارقين مستغرقين في صنع إطار براق وخادع ليسار «الطقوس» على حساب يسار «المواقف».

هل يجوز أن تعتذر الثورة؟؟(*)

تابعت مع غيري باهتمام كبير الدراسة التي أعدها الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت ونشرتها صحيفة الوطن الكويتية عن «الحركة الإسلامية المعاصرة ومستقبلها على ضوء قضية السادات».

وأريد في البداية أن أسجل تقديري العميق للدكتور حسن حنفي باعتباره مفكرًا إسلاميًا مستنيرًا أسهم بعطائه الفكري ومازال في نشر الوعي والتنوير على اتساع الساحة العربية. ومن ثم فإننا نحمل كل التقدير والاحترام لكل جهد يستهدف مناقشة وتحليل أية ظاهرة واكبت أو تواكب تطور الإنسان العربي في سعيه الدائب نحو الحرية والعدل الاجتماعي.

ونحن ثالثًا نعتقد أن الدكتور يتفق معنا على أن النقاش أو الحوار ما هو إلا جدل يستهدف الوصول إلى الحقيقة لذلك فإنه يظل دائمًا تعبيرًا عن رغبة نبيلة لدى أطرافه يتعين احترامها.

وحيث إن الدكتور قد ختم دراسته التي نحن بصدد التعليق عليها بعدة اشتراطات أو مطالب كان أهمها - في تقديرنا - قوله: «بل وأكثر من ذلك أن توجه الثورة المصرية اعتذارًا رسميًا لهم على صفحات التاريخ وفي وجدان الأمة...».

و«هم» هنا عائدة على الإخوان المسلمين.. فهل يجوز أن تعتذر الثورة؟؟

سؤال تحاول السطور التالية الإجابة عليه من خلال إلقاء الضوء على بعض وجهات النظر التي وردت بالدراسة وأدعي الاختلاف معها بما لا ينفي الاتفاق على ما عداها من وجهات نظر أخرى تضمنتها الدراسة.

ونبدأ بظلال الشك الكثيفة التي ألقاها الدكتور حنفي على الإمام محمد عبده، حيث لم يكن مفهومًا ذلك التناقض الذي صور لنا فيه الإمام.. فبعد أن كان عقل حركة الأفغاني الإصلاحية التي كانت «مستنيرة تعتمد على العقل خاصة عند محمد عبده بالرغم من انتماءاتها السلفية والصوفية تدعو إلى الأخذ بأساليب التقدم الحديث والعلم والصناعة، وتدعو إلى تأسيس نظم سياسية تقوم على الحرية والديمقراطية ممثلة في المجالس النيابية والحكومات الدستورية والملكيات. وواجهت بجرأة شديدة قضايا الاستعمار والعدوان

(*) دراسة نشرت في صحيفة كويتية، سبتمبر ١٩٨٤.

الخارجي ووسائل التخلف والطغيان الداخلي وحاولت توحيد الأمة في كيان واحد مركزه مصر.. في مواجهة الاستعمار الغربي الواحد...».

بنص الدراسة كما تقدم كان لحركة الأفغاني ذلك العمق الثوري في فهم الواقع وتحليله وطرح حلول لمواجهة مشاكله.. وأن عقل هذه الحركة المستنيرة كان محمد عبده. ثم فجأة وبدون مقدمات أصبح الإمام محمد عبده هو «من اشترك في الثورة العرابية ثم نكص عنها وطعنها من الخلف.. عادى الإنجليز ثم صادقهم.. اقترب من المعتزلة في العدل وتراجع عنهم في التوحيد، فكان نصفه مستنيراً تقدمياً ونصفه الآخر محافظاً سلفياً، لذلك كان الأفغاني يمسك بتلابيبه ويقول له: «والله إنك لمثبط».

وهنا نتساءل: إذا كانت السلفية هي الجانب المظلم في محمد عبده - كما صورته الدراسة - فهل كانت كذلك في حسن البنا تلميذ رشيد رضا تلميذ محمد عبده؟؟

هل يمكن أن تكون تلك هي مواصفات محمد عبده الذي حل محل الأفغاني في قيادة حركة «مستنيرة» وكان عقلها؟ وهل يمكن أن يقال عنه هكذا ولا يقال مثله عن عباس العقاد الذي تصفه الدراسة بأنه كان واحداً من الذين يضعون الإسلام في مواجهة العقل والعلم والنظم الديمقراطية، وكأنما هناك فرضية بأن الإسلام متعارض مع العقل والعلم والديمقراطية؟.

ونحن نتصور أن «الأصولية الإسلامية» تمتلك كل المقومات التي تجعل منها سلاحاً إستراتيجياً حاسماً في صراعنا الحضاري والثقافي مع الغرب، لكن - ومن أسف بالغ - لا ينفي أن معظم السلفيين الذين جعلوا منها راية لهم في العصر الحديث قد جردوها - بقصد أو بدون قصد - من فعالياتها ومن محاور القوة فيها، واستبدلوا بذلك مقولات وتنظيرات لا تخدم سوى امتيازاتهم ومصالحهم الشخصية أو الفئوية أو القبلية.

إن أول فعاليات «السلفية الإسلامية» هي أنها بناء ديناميكي يستهدف شرف الإنسان وسعادته.. يعلي قيم الحق والخير والعدل كنسق قيمي يعين الفرد والمجتمع على صنع المستقبل بالحركة وليس بالسكون.. بالتجديد والتطوير وليس بالجمود.. بالبحث والتنقيب والجدل والمحاورة.. يرتقي مع الإنسان ويستجيب لظروفه المتغيرة.. يرتكز على حقيقة محورية هي أن الإسلام أكثر الأديان والعقائد والشرائع على الإطلاق تكريماً للإنسان والعقل والعلم والديمقراطية التي جعلت «بلالاً» العبد الحبشي أقرب وأحب إلى الله ورسوله من أبي سفيان سيد قريش وقائدها!

ورغم ذلك.. فقد حمل السلفيون «الأصولية الإسلامية» على أكتافهم وراحوا يتناطحون بها في كل الاتجاهات، ومع كل تكوينات المجتمع، فكرية كانت أو مادية.. افترضوا و«افتعلوا» صداماً بينها وبين تلك التكوينات حتى بدا كأن الأصولية تتعارض وتتضارب مع

كل ما تعيش معه في المجتمع، وعليها تبعًا لذلك - ولكي تستمر وتتأكد - أن تكفر ما عداها حتى لو لم يكن بالواقع والضرورة متناقضًا معها!!

افتعلوا خلافًا بينها وبين العروبة ورموا دعوة القومية العربية بالكفر(!) وقالوا إن الإسلام شيء والعروبة شيء آخر مناقض له ومعارض معه (!).. ووقف أحدهم عام ١٩٨١ وفي أثناء احتفال بجامعة الكويت صارخًا: «إن عبدالناصر كافر لأنه قومي وكل قومي كافر» بينما هو ومن وضع هذا الكلام في فمه عاجزون عن أن يقدموا للناس دليلاً واحدًا على تعارض العروبة مع الإسلام.. فوق أنهم لم يقدموا حلولاً واضحة أو شبه واضحة لمشاكل الإنسان العربي - ولا المسلم - في تاريخه المعاصر بعيدًا عن المحور القومي.. ولم يستوعبوا أن عالمية الإسلام كدين لا تعني إنكاره أو تنكره للواقع الذي يعيش فيه الناس.

والحالة القومية بعض من أهم مكونات الواقع الذي تعيش فيه الجماعات البشرية، إن لم تكن أهمها.. يستوي في ذلك المسلمون وغير المسلمين.. فالشريعة الإسلامية التي نزل بها وحي الله قد نزلت على يد محمد بن عبدالله العربي.. ومعجزة هذا الدين وآيته الكبرى وهي القرآن الكريم قد جاءت بلسان عربي.. ولتأكيد دور اللغة العربية في فهم الدين وتفهم معارفه والتفقه في أحكامه رغم عالميته التي تتخطى حدود القوميات والأجناس، يطلب من أتباعه إن هم أرادوا فهم معجزته ووعي آياته الكبرى أن يتعربوا.. وتلك ولا شك خصوصية عربية للإسلام.. وخصوصية إسلامية للعرب.

والجماعة البشرية العربية التي ظهر فيها الإسلام أولاً.. وأعضاؤها الذين حملوا عبء التبشير بهديه، وضحوا بالنفس والمال والوطن، كانوا هم الذين حملوا الدين على أكتافهم وفي صدورهم وعقولهم ووصلوا به عزيزًا إلى أطراف الأرض الأربعة.. وأبلغوا رسالته وقيمه إلى البشر كافة.. وتقدموا لتحمل ما خصهم الله سبحانه وتعالى به بكل الإيمان والرضا والتضحية.. أي أنهم تلقوا الرسالة ثم أبلغوها، وأقاموا لتلك المهمة الجليلة وبها حضارة وأرسوا نسقًا قيميًا وأخلاقيًا رفيعًا.. فكانت تلك خصوصية عربية أخرى للإسلام.. وخصوصية إسلامية أخرى للعرب.

فماذا في الإسلام «الحضارة» عن العروبة والعرب - مادة القومية العربية وموضوعها؟؟

من القضايا التي انعقد عليها إجماع العلماء والباحثين أن جوهر الإسلام هو «التوحيد» ومن ثم نستطيع أن نقول إن أبرز عملة سكها الإسلام عند ظهوره في شبه الجزيرة العربية قد حمل وجهها الأول التوحد الديني لعقيدة واحدة وإله واحد بعد تعدد في الآلهة والعقائد.. وحمل وجهها الثاني التوحد القومي للدولة والسياسة بعد تشرذم قومي وسياسي وتفرق بين القبائل والعشائر.

ولقد تعاظم التأثير والتأثر بين الوجهين.. فساعد التوحد الديني على اتساق وبلورة الجماعة البشرية العربية قوميًا وسياسيًا، بعد أن كان تعدد الآلهة يجسد تمزقها القومي والسياسي.. كما أسهم التوحد القومي والسياسي في الدولة الجديدة في حفظ الدين ونشره حتى رفرفت أعلامه على أطراف الأرض.

أي أن التزامن والتأثير المتبادل منذ البداية - وليس الانفصام أو التعارض - كان طابع العلاقة بين التوحد الديني وبين التوحد السياسي في حركة الإسلام وبنائه الحضاري.

(د. محمد عمارة - الإسلام والعروبة والعلمانية - ص ٩ - ١٠ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥).

***

وافتعل الأصوليون الإسلاميون (وحركة الإخوان المسلمون في مصر أبرز الحركات الأصولية في تاريخ العرب الحديث) خلافًا بينهم وبين الثورة المصرية (١٩٥٢) ما لبث أن تحول إلى صدام دموي.. ولم يستطيعوا - حتى الآن - أن يقدموا دليلاً واحداً على «لزومية» هذا الصدام أو ضرورته سوى رغبتهم التي تصل إلى مستوى العقيدة في اقتناص السلطة والجلوس على كرسي الحكم، بغض النظر عن المنطق أو الوسيلة أو الثمن.

كانوا هم (الإخوان المسلمون) دائمًا الفعل.. وكانت الثورة - دائمًا - رد الفعل.. ونرى أنه من الضروري أن يسجل تاريخ العلاقة بين الثورة وبين الإخوان المسلمين تسجيلاً أمينًا، متحررًا من الغرض والهوى ومحاولات التزييف والتسطيح التي ملأت الحياة السياسية والثقافية وسيطرت على كتابة التاريخ وتناول أحداثه ووقائعه منذ أن رحل جمال عبدالناصر إلى جوار ربه، وأصبح غير قادر على الرد على العنتريات الزائفة وسيوف الورق التي رفعت كلها لتذبحه! بدءًا من سيوف السلطة في السبعينيات إلى آل أمين وأبو الفتح.. وتوفيق الحكيم وفؤاد زكريا ومجلة الدعوة وصحيفة الوفد.. وعشرات من الكتب والتحقيقات التي ملأت سماء السبعينيات - وما زالت - تنحر في الثورة وعبدالناصر بغير علم ولا دليل مبين!.

واللافت للنظر.. أن الدكتور حسن حنفي لم يجد مصدراً يردنا إليه لاستجلاء حقيقة العلاقة بين الثورة وبين الإخوان المسلمين سوى تلك الأقوال والمقولات التي حرك بعضها الهوى، وبعضها الغرض، وبعضها الحقد الدفين، وبعضها الوسايا والتكايا التي قدمت ثمنًا لما قيل والتي هبطت علينا طوال عقد السبعينيات خاصة من أقلام أقزام وأشباه رجال.

***

صحيح أن الضباط الأحرار وعلى رأسهم جمال عبدالناصر كانوا على اتصال دائم بكل الفصائل الوطنية والقوى السياسية قبل الثورة ومنها الإخوان المسلمون.. وصحيح أن جمال عبدالناصر أرسل أنور السادات إلى الشيخ حسن البنا - قبل قيام الثورة - ليستطلع منه موقف

الإخوان المسلمين «إذا ما تحركت طليعة من القوات المسلحة واستولت على السلطة». فأجابه الشيخ بأنه في حالة حدوث ذلك، تعود تلك الطليعة إلى ثكناتها.. وتسلم البلد للإخوان المسلمين. ولما علم عبدالناصر بذلك من السادات قال له «سيبك منه» (أنور السادات - كتاب صفحات مجهولة من تاريخ الثورة) وهذا في حد ذاته ينفي ما ورد في دراسة الدكتور حنفي من أن الثورة أسندت الإخوان عشية قيامها وبعده «حراسة المنشآت العامة والبنوك والوزارات والمصالح الحكومية والسفارات والهيئات الأجنبية» لأن ذلك لو كان حدث لكان معناه أن الإخوان المسلمين هم الذين قد استولوا على السلطة فعلاً.. هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإن أيًا من القوى والفصائل والأحزاب السياسية في مصر في ذلك الوقت أو هي كلها، لم تكن قوة منظمة تكفي لتأمين وحماية و«الاستيلاء على» مفاصل السلطة من منشآت عامة وبنوك ووزارات ومصالح حكومية وغيرها.. الذي كان يملك تلك القوة (القدرة) اللازمة لذلك هي القوات المسلحة المصرية التي كانت قد أصبحت تحت السيطرة الكاملة لقوى الثورة منذ الدقائق الأولى للثورة.

وفي هذا السياق فقد نستطيع أن نقول إن ذلك هو الحال في أغلب عمليات التغيير التي تتم في دول العالم الثالث حيث تكون المؤسسة العسكرية هي التكوين الوحيد الذي يمتلك قوة منظمة ومنضبطة وقادرة على حسم الصراع لصالحها - بفارق القوة المجردة - مع أي تكوين آخر في المجتمع.

ويمتد خيط العداء من الإخوان المسلمين للثورة إلى ما بعد نجاحها، حين يحاولون فرض وصايتهم عليها.. يقول الدكتور عبدالعظيم رمضان: (الذي لا يمكن أن يتهم بأي تعاطف مع الثورة ولا مع عبدالناصر) في كتابه «الإخوان المسلمون والتنظيم السري» (ص ١٠٦ - ١٠٧ - ١١٥) «فلم يكد يمضي وقت طويل حتى تبينت الجماعة أن الثورة لا تنوي أن تمضي إلى جيوبهم أو تخضع لهيمنتهم وإنما تؤثر الحكم لحسابها الخاص.. وكانت المناسبة عند ظهور قانون الإصلاح الزراعي. فمع أن الإخوان طالبوا في بيان أول أغسطس ١٩٥٢ بتحديد الملكية بعبارات لا لبس فيها ولا غموض، إلا أن الحد الأقصى الذي وضع وهو مائتا فدان لم تلق منهم قبولاً.. فقد كانوا يرون - كما قال لي صالح أبو رقيق - أن يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان.. وعندما رفض عبدالناصر ذلك طلب المرشد العام (الهضيبي) صراحة أنه لكي يؤيد الإخوان الثورة فإنه يرى عرض الأمور التي تتخذها الثورة عليهم قبل إقرارها.. فقد حضر إلى مكتب عبدالناصر كل من صلاح شادي ومنير الدلة وطلبا إليه تكوين لجنة من الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها... ولكن عبدالناصر رد بأن هذا يعني وضع الثورة تحت وصاية الجماعة، وأنه يقبل فقط التشاور في السياسة العامة مع كل المخلصين من

أهل الرأي دون التقيد بهيئة من الهيئات.. انتهى كلام عبدالعظيم رمضان.

تلك هي مواقف الإخوان قبل الثورة وبعدها.. فهل يمكن والوضع كذلك أن يقول الدكتور حنفي في دراسته «أخطر الضباط الأحرار الإخوان بموعد الثورة وتم تكليفهم بحراسة المنشآت العامة والبنوك.. إلخ؟؟» نقطة أخيرة في هذا السياق نضيفها هي أن أحداً غير الدكتور حنفي - حتى عتاة الإخوان وغلاتهم - لم يقل بذلك أو يدعيه!

تطابقت بذلك مواقف الإخوان المسلمين مع مواقف الوفد والماركسيين وتوحدوا جميعاً - إن باتفاق أو بدونه، كل بطريقته - وجمعتهم رغبة واحدة هي احتواء الثورة أو الوصاية عليها أو تخويفها.. وتعددت الأساليب وتنوعت فكان منها المعلن وكان أغلبها سرياً.

لقد شهدت الفترة منذ صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى انتهاء ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ صراعاً حقيقياً بكل ما يعنيه ذلك، بين الثورة وبين القوى المضادة لها متمثلة في الإخوان المسلمين وبقايا الوفد وفلول الإقطاع والرأسمالية والماركسيين. وغدا ذلك الحلف «غير المقدس» بين القوى المضادة للثورة، والإخوان المسلمون في المقدمة منه.. رأس حربة للمحتل الذي كان ما يزال جاثماً فوق أرض الوطن. كما كان ذلك الحلف أيضاً رأس حربة لقوى الإقطاع والرأسمالية الأجنبية والمحلية التي كانت مازالت منتشرة في البنية الاجتماعية سواء في القمة بالتواجد الفعلي بالسلطة، أو في القاع حيث كرست الفقر والجهل والمرض ذلك الثالوث القاهر الذي فرضته على الجماهير وعزلت إرادتها عن الفعل بعد أن كبلتها بالحاجة.. فكان أن حسمت الثورة ذلك الصراع لصالح هذه الجماهير بفضل مصداقيتها، وإحساس الجماهير بها ومساندتها لها.. لأن قوى الثورة بقيادة جمال عبدالناصر لم تكن تلهو ولا غاب عن بصرها وبصيرتها الأهداف التي أعلنتها منذ لحظات الانتصار الأولى.. تلك المبادئ التي كانت - وبمقياس ذلك الزمان والقوى الاجتماعية السائدة - أكثر ثورية ووطنية.. وتقدمية من كل الممارسات السياسية لأجيال وأجيال من الباشوات وأصحاب الوسايا والضياع. كما كانت أعلى من كل الممارسات الماركسية وادعاءات الإخوان المسلمين.

كانت المبادئ الستة ببساطة لصالح الجماهير المسحوقة وأسمى من التسلط والانتهازية والتطلعات الحزبية والفئوية والشخصية.. والمتاجرة بالدين وبالتقدمية.

لم يرق للإخوان المسلمين أن تخرج الثورة منتصرة من أزمة مارس ٥٤.. فقرروا تصعيد الصدام معها إلى الذروة.. وهكذا قرروا اغتيال عبدالناصر بعد تلك الموقعة بشهور قليلة، كإجراء حاسم - من وجهة نظرهم - للوثوب إلى السلطة! وجندوا بالفعل «محمود عبداللطيف» الذي أطلق ثماني رصاصات على عبدالناصر في أثناء إلقائه خطاباً عاماً بميدان «المنشية» بالإسكندرية بعد أربعة أشهر فقط من أزمة مارس ١٩٥٤.

وكان طبيعياً أن يرتفع مستوى رد فعل الثورة على تلك المحاولة الفاشلة.. فأعدم ستة من قيادات الإخوان الضالعين في المؤامرة.. وهكذا بدأ «ثأر الدم» بين الثورة وبينهم.. ولا أحد منهم يريد أن يعترف بأن الإخوان وحدهم يتحملون مسئولية دفع الخلاف ليتحول إلى صراع دموي، ومسئولية إعداد المسرح لذلك من البداية.

ويكمن الثأر أحد عشر عاماً لينفجر مرة أخرى عام ١٩٦٥ في مؤامرة أكثر إحكاما وتدبيراً لقلب نظام الحكم.. تم الاستعانة فيها برجل مثل «حسين توفيق» الرجل ذو الخبرة الطويلة في مثل تلك الأمور.

ومرة ثانية يكون رد فعل الثورة بإعدام خمسة من قادة الإخوان المسلمين.

لم تستعدهم الثورة.. ولم تتحرش بهم.. ولم تبدأ معهم صداماً.. واستثنتهم من قرار حل الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣.. وأشركت واحداً من قياداتهم (أحمد حسن الباقوري) في أول وزارة للثورة.. ومنحت الدعوة الإسلامية - قولاً وعملاً - أكثر من أن يحصى.. وامتد شعاع الإسلام قوياً ثابتاً من مصر إلى كل أنحاء العالم عبر الأزهر الشريف بعد تطويره ليتسق مع جوهر الإسلام ورسالته وقيمه التي تكرم العقل والعلم، والمؤسسات الدينية المتخصصة مثل المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ومئات المعاهد الدينية ومدينة البعوث الإسلامية.. والبث الإعلامي القوى والفاعل مثل إذاعة القرآن الكريم.. وآلاف الإصدارات من كتب الدين والتراث والعقيدة، والكثير الذي لا يتسع المجال هنا لحصره.

لكن ذلك شيء.. وحلم الإخوان الأكبر في السلطة شيء آخر!

وكمن الثأر مرة أخرى ولم ينفجر حتى رحل عبدالناصر.

***

في موضع آخر من الدراسة نرى أن المرحوم الأستاذ سيد قطب كان «محور الحياة الوطنية في مصر ونقطة التقاء بين التيارات السياسية، وحلقة وصل بين القوى الاجتماعية....».

ولا يمكن قبول ذلك إلا إذا كنا بصدد صياغة إنشائية لمدح شخص ما بغض النظر عن الحقيقة والواقع هو الأستاذ سيد قطب.. تماماً كما كنا بصدد صياغة مماثلة - حسب الدراسة - لهجاء شخص آخر بغض النظر عن الحقيقة والواقع هو الإمام محمد عبده!!

الصحيح أن الأستاذ سيد قطب (رحمه الله) كان مفكراً إسلامياً اجتهد وحاول، وأصاب وأخطأ وثوابه عند الله شأنه شأن أي مسلم آخر.. وبالمناسبة فإن الدكتور «محمد عمارة» يقول في كتابه (الإسلام والعروبة والعلمانية) صفحة ٥٤ إن الأستاذ سيد قطب «كان يرى القومية بعامة والقومية العربية بخاصة أحد الأصنام والطواغيت مثلها في ذلك مثل الاشتراكية والوطنية لابد من تحطيمها حتى يخلص التوحيد والعبودية لله... ولا غرو فقد تتلمذ على

فكر أبي الأعلى المودودي الذي كان يرى أن القومية تعني أن يحل الشعب منزلة الألوهية، ولا يكون للخير والشر من مقياس إلا مصالح الشعب وحده.. وترقيته وإعلاء كلمته... وهذه أهداف قومية يراها المودودي شركًا بالله وكفراً بالإسلام»!!

ونتساءل..

كيف لرجل يعتنق تلك الأفكار المحاطة بسياج سميك وعالٍ وخاص يكاد يفصلها عما عداها من أفكار ورؤى ومعتقدات.. كيف لرجل كهذا أن يكون «محور الحياة الوطنية، ونقطة التقاء بين التيارات السياسية، وحلقة وصل بين القوى الاجتماعية» على ما تضمنته وتحويه الحياة الوطنية والتيارات السياسية والقوى الاجتماعية من تعدد وتنوع.. وخلاف واختلاف.. ومعارضة وتعارض يصل أحيانًا إلى حد التناقض وأحيانًا أخرى إلى حد الصراع؟؟

كيف يكون سيد قطب هو «محور الوطنية» وهو الذي يطالب بتحطيم الوطنية؟ وكيف يكون نقطة التقاء بين التيارات السياسية.. وهو الذي ينكر القومية ويصف القومية العربية بشكل خاص بأنها طاغوت يجب تحطيمه (بديهي أن التيار القومي كان أبرز التيارات السياسية وأقواها في تلك الفترة، ليس في مصر فقط، بل في الوطن العربي كله)ثم متى وأين وكيف التقى سيد قطب بالتيار الماركسي وهو واحد من أبرز التيارات السياسية في تلك الفترة بشكل عام؟ وهو الذي يرفض أن يكون لمصالح الشعب وإعلاء كلمته اعتبار في الحكم وتنظيم المجتمع؟؟

***

ثم نقرأ في الحلقة الرابعة من الدراسة.. «وكان كتاب معالم على الطريق هو فاتحة المطاف ونهاية تجربة وحصيلة عمر، مع أنه بالنسبة للمرحلة الاجتماعية أسوأ ما كتب سيد قطب. قرأه جمال عبدالناصر وهو في طريقه إلى موسكو في رحلة للعلاج، وبحسه التنظيمي نبه أجهزة الأمن إلى ضرورة وجود تنظيم سري وراء هذا الكتاب ليحقق الهدف الداعي له وهو تحرير البشر من خلال الصفوة المؤمنة.. فصيغت مؤامرة ٦٥ بنفس التهمة التقليدية، تشكيل تنظيم سري لقلب نظا م الحكم والاستيلاء على السلطة بالقوة.. وسيق آلاف إلى السجون من جديد.. كان الهدف من هذه المرة هو سيد قطب بشخصه لما يمثله من ثقل فكري وتنظيمي». انتهي كلام الدكتور حسن حنفي حول هذه النقطة من دراسته.

إحدى تجليات الخيال الخصب للدكتور.. صورت له سيناريو.. فتصور أنه محبوك.. ثم تصور ثالثًا أن يقدمه للقارئ حيث تصور - رابعًا - أن القارئ لابد أن يصدقه!

هكذا جاءت الحبكة.. عبدالناصر تنبه إلى خطورة كتاب (إسلامي) وهو في طريقه إلى موسكو (الملحدة).. وأنه أوعز إلى جهاز أمنه باكتشاف خطير هو وجود تنظيم سري وراء

الكتاب.. ولأن الهدف (الأعلى) كان مواطناً «بشخصه» هو سيد قطب فقد سيق الآلاف إلى السجون من أجل اصطياد هذا المواطن سيد قطب!

لمن يقال هذا الكلام؟؟

للذين عاصروا الأحداث ويعرفون تفاصيل ما حدث باليوم والساعة.. والشخص؟ لا.. أم يقال لشباب اليوم الذين يراد لهم ألا يتعرفوا على الإخوان المسلمين وألا يعرفوا عنهم إلا ما يخرج لهم من عباءات كتاب التاريخ (الجدد).. وأن يسجل هذا الذي يخرجه كُتَّاب التاريخ (الجدد) للأجيال القادمة حتى إذا جاءوا ولم يجدوا غيره.. يصبح ما وجدوه هو الحقيقة فقط؟

وأنا أزعم أنني إن لم أكن قد قرأت كل ما كتبه سيد قطب فقد قرأت معظمه وفي المقدمة منه أشهر ما كتبه وهو كتاب «معالم على الطريق».. وأزعم أيضاً أنني لم ألحظ أي تصنيف أو تمايز لمراحل فكرية أو تاريخية، أو تصنيفات لمراحل اقتصادية أو اجتماعية أو حتى فلسفية فيما كتب الرجل.. وأن أغلب ما كتبه جاء انطباعات أو خواطر أو ترديد لما تلقاه عن أبي الأعلى المودودي.. رغم ذلك ولأن الدكتور حنفي يصف هذا الكتاب بأنه أسوأ ما كتب في «المرحلة الاجتماعية» فإننا نسأل: الكتاب السيئ (اجتماعياً) بالنسبة لجمال عبدالناصر في تلك الفترة (١٩٦٥) هو الذي يتحدث وينحاز ويدعو إلى إلغاء مرحلة التحول الاشتراكي وإلغاء مجانية التعليم وكهربة الريف.. والتأمينات الاجتماعية والإسكان الشعبي ومظاهر النهضة التعليمية والصناعية والصحية التي شملت مصر كلها.. وأن يؤصل بشكل نظري لإعادة سيادة طبقتي الإقطاع والرأسمالية ومن ثم إعادة نحر طبقتي الفلاحين والعمال وإعادتهما إلى نفق العبودية للإقطاعي وصاحب المصنع.. فهل كان كتاب «معالم على الطريق» (سيئاً) من وجهة نظر الدكتور حنفي لأنه قال بذلك.. أم لأنه لم يقل به؟؟

إن لم يكن الكتاب قد قال بذلك.. بمعنى أنه لم يكن مضاداً لمجموعة المنطلقات الفكرية ذات البعد الاجتماعي لدى عبدالناصر.. ولا للإنجازات الفعلية التي بتطبيقها على الأرض قد غيرت الخريطة الاجتماعية لمصر من أساسها. إذا كان حال الكتاب هكذا فحري بكاتبه أن يحظى بثقة عبدالناصر ومساندته واحتضانه.. وليس التربص به ومطاردته والزج به والآلاف إلى السجون.. كما يقول الدكتور حسن حنفي!

وإن كان الكتاب قد قال بذلك.. فأين هي سجون مصر التي تتسع لأن يزج فيها عبدالناصر بكل من كتب كتاباً ضد توجهاته الاجتماعية ومعه (الآلاف) من أتباعه أو من غير أتباعه؟؟ ولماذا أبقى عبدالناصر على عتاة الإقطاعيين والرأسماليين خارج السجون.. بل ولماذا كان هو الذي أبقى على حياة الملك فاروق حتى خرج حياً من مصر ثم يطلب أن يدفن في مصر

بعد وفاته وهو ما حدث بالفعل ؟؟

لا نعتقد أن لدى الدكتور حسن حنفي إجابة على ما سألنا.. كما أننا لا ننتظر إجابة.. لأننا نرى أن الصفحة الأولى من سفر الهجوم على جمال عبدالناصر هي تصويره بصورة دموية باطشة حتى ولو تم ذلك بالافتراء على الرجل.. والاجتراء على الحقيقة والتاريخ!

جمال عبدالناصر.. الذي قاد شعبًا، وقلب فاروقًا وما كان يمثله.. ومعه كل القوى والأحزاب والأفراد المعادين للشعب وحريته وحقه في الارتقاء والتطور.. وجسد إرادة أمة بكاملها، فأجلى ثمانين ألف جندي بريطاني جثموا فوق صدر الوطن أجيالاً، وتحدى ثلاث إمبراطوريات (أمريكا وبريطانيا وفرنسا) وذيلاً لهم (إسرائيل).. جمال عبدالناصر هذا حاول كل مرجع من المراجع التي أحالنا إليها الدكتور حنفي والتي صدر معظمها خلال السبعينيات أن يصور خلافًا أو صراعًا بين صاحبه وبين جمال عبدالناصر شخصيًا(!).

والواقع أن القضايا والمهام التي أعطاها عبدالناصر وقته وجهده وعمره كانت تتجاوز الأشخاص.. حتى لو كان من ضمنهم المواطن سيد قطب.

***

هل كانت الجماعات الدينية إفرازًا للإخوان المسلمين؟

سؤال مهم.. والإجابة تحددها درجة تقصينا للحقيقة.. والواقع أنه لا توجد - في تقديرنا - علاقة بين الإخوان المسلمين وبين الجماعات الدينية! ودليلنا على ذلك ثلاثة أمور أساسية:

الأول: إنكار أبرز قيادات الجماعات الدينية - وعلى رأسهم «محمد عبدالسلام فرج» فقيه جماعة الجهاد - أي علاقة بينهم وبين الإخوان المسلمين، أو حتى «التكفير والهجرة» بل وتجاوز الإنكار إلى النقد والرد.. يقول فرج «... كما أن الجماعة الإسلامية بأسيوط كانت تعقد ندوات ومؤتمرات واجتماعات للرد على جماعة التكفير والهجرة وعلى الإخوان المسلمين في آن واحد...» هذا من جهة.. ومن جهة أخرى فإن السيد عمر التلمساني - قيادة الإخوان - قد أعلن استنكاره لحادث المنصة (الحادث الذي اغتيل فيه أنور السادات يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٨١) ورفضه للعنف.. وبذلك أدان خالد الإسلامبولي ورفاقه وهم متوجهون إلى المشنقة!

الثاني: أن حادث المنصة كان رد فعل لتصرفات نظام كامل وبنيان سياسي واقتصادي لدولة، حوصر فيه المواطن وأهين وسلم رهينة لعدوه.. ولم تكن الجماعات الدينية فقط هي التي اكتشفت أن ذلك قد حدث.. لأن ما حدث حدث جهارًا نهارًا. وطال كل أفراد الشعب سواء المسلم أو المسيحي.

الثالث: الجماعات الدينية هي وليد طبيعي لنظام أنور السادات في البداية.. ثم تمرد هذا الوليد في النهاية. لقد كان النظام في أمس الحاجة لاستكمال خداع وخديعة الجماهير، فكان

وجود الجماعات الدينية ضروريًا لتكفير المرحلة الناصرية.. والتصدي لكل التيارات السياسية المعارضة. وكان لابد من وجود «تشكيل حركي» يشيع جواً دينيًا حتى بالشكل.. سواء كان هذا الشكل لحية أم جلبابًا.. وقد كلف هذا التشكيل بالتصدي للتيارات المعارضة وبصفة خاصة داخل الجامعة.. ولما كانت الطلائع الناصرية الشابة سواء في «منظمة الشباب الاشتراكي» أو في الجامعة، قد أدركت مبكراً نوايا النظام للانحراف بمسار الثورة إلى أعدائها التاريخيين.. من ناحية. ثم استعداد هؤلاء لتحمل مسئوليتهم التاريخية باعتبارهم رصيد الثورة الإستراتيجي بعد «الحركة المضادة» في ١٥ مايو ١٩٧١.. ولما كان النظام يعلم كل ذلك.. فقد كان الناصريون على رأس قائمة المطلوبين.

وتؤكد لنا دراسة الدكتور حنفي صدق ما نقول حين تحدثنا عن السبب الأول من أسباب لجوء السلطة السياسية إلى استعمال الدين فتقول في الحلقة السادسة «المزايدة على الجماعات الإسلامية التي بدأ الصراع معها يبدو في الأفق، وتأجل هذا الصراع لحين الانتهاء من القضاء على الخطر الداهم الحالي وهو الجماهير الناصرية واحتواؤها، وإغراقها في الدين والمفاهيم الدينية حتى يسلبها قوتها...».

مما تقدم فإننا نقول إن خالد الإسلامبولي ورفاقه الشهداء كانوا ومازالوا رمزاً خالداً لكرامة شعب مصر وإرادة الأمة العربية.. لذلك فإن حادث المنصة كان فعلاً متجاوزاً لكل المحاولات والجماعات والتجمعات والفئات والأشخاص.

لقد تجاوز هذا الحادث عمر التلمساني الذي هاجمه بشدة وبلاغة.. وتجاوز خالد محيي الدين وكل الذين انتهت محنتهم السياسية بما فعله خالد ورفاقه.

ومرة أخرى تؤكد لنا دراسة الدكتور حسن حنفي صحة ما نقول حين تصف في الحلقة الثامنة حادث المنصة الوصف الدقيق التالي: «... إن جيش مصر هو الذي كان له الشرف وهو افتراض تؤيده جوانب التحقيقات، ولا يتعارض مع صورة جيش مصر الوطني، وتدعمه القرائن الحسية بانتماء خالد ورفاقه للجيش... فقد وقع الحادث في أرض العرض العسكري وبجوار النصب التذكاري للجندي المجهول، وبسلاح الجيش.. إن السهولة التي تم بها استبدال الطاقم وتزوير خطابات الاستدعاء وإدخال الذخيرة الحية ووجود إبر ضرب النار وعدم التفتيش، وعدم تأمين المنصة من الأمام لأول مرة، وعدم إطلاق النار من الحرس.. وتوقيت الحادث مع مرور الطائرات فوق المنصة.. وافتراض وجود أنصار الفريق أحمد بدوي في الجيش يتربصون بقياداته لاحتمال استشهاد بدوي ورفاقه غيلة واغتيالاً، واستحالة أن يكون ذلك كله بتوفيق من الله كما يقول خالد.. بل لقد قام أحد أعضاء الجماعة الإسلامية من الجنود بعد أن عرض عليه الاشتراك في العملية بتبليغ ذلك للمخابرات العسكرية وأجهزة الأمن

الحربي.. ولم يتحرك أحد...» تعليق الدراسة على حادث المنصة.. ولا تعليق لدينا أكثر مما قلنا.

يستمر بنا الدكتور حسن حنفي في دراسته إلى أن نصل إلى الحلقة الخامسة عشرة والأخيرة. وبعد استعراضه لتجارب الحكم الثالث التي مرت بها مصر.. التجربة الليبرالية قبل ١٩٥٢، والتجربة الناصرية حتى ١٩٧٠، ثم تجربة الردة حتى ١٩٨١. ويخلص إلى أن التيارات الماركسية والجماعات الإسلامية هما الجناحان اللذان «يجذبان مصر مرة إلى اليسار ومرة إلى اليمين».

وبعد استعراض ظروف كل تيار منهما، استعرض المشروع الناصري وأكد «لا سبيل إلى وقف الناصرية الشعبية القادمة في المستقبل القريب.. فاختيار مصر الذي بدأ في يوليو ٥٢ مازال يمثل اختيارها الأول، ومازالت مصالحها متمثلة في مشروعها القومي كما صاغه ناصر.. الاشتراكية والاستقلال الوطني في الداخل، والقومية العربية وعدم الانحياز في الخارج...».

ونحن نوافقه تماما، ونشد على يديه، ونهتف لقلمه وكل قلم محترم يقر تلك الحقيقة ويدفع بها في وجه كهنة السلطان وحجاج «البيت الأبيض» الذين يتعامون عنها ويشوهون التاريخ مع سبق الإصرار والترصد!

إلا أن الدكتور حنفي قد وضع شرطًا في نهاية الدراسة لخلاص مصر، وحتى يتحقق الانتصار على التحدي الحقيقي وهو «... كيفية المحافظة على وحدة النضال الوطني بين شرعية الماضي (الإسلام) وشرعية الحاضر (الثورة).. بين روح الأمة وبين جسدها. وذلك لن يتم إلا بمصالحة علنية بين الإخوان والثورة. وما أسهل أن يتم ذلك بعودة الإخوان وعودة «المركز العام» للإخوان المسلمين إليهم.. وعودة جمعيتهم شرعية، وعودة مجلاتهم وجرائدهم ونشراتهم، وإلغاء قرار حلهم.. بل وأكثر من ذلك أن توجه الثورة المصرية اعتذارا رسميًا لهم على صفحات التاريخ وفي وجدان الأمة على ما حدث لهم من تعذيب واضطهاد...»!!!!

تلك - في تقديرنا - هي النتيجة التي توختها الدراسة منذ البداية، وذلك هدفها الأعلى.

أن يعود الإخوان المسلمون بقضهم وقضيضهم.. وأن تتوج عودتهم باعتذار رسمي وعلني من الثورة لهم «على صفحات التاريخ وفي وجدان الأمة».

فإذا سلمنا جدلاً - مع الدكتور حنفي - بأن الإخوان والماركسيين هما جناحا مصر - ونحن لا نقر بذلك - وأن الإخوان سوف يحصلون على الشرعية والاعتذار.. فإنه يصبح من حق الماركسيين الحصول على ما حصل عليه الجناح الآخر.

وبالتداعي.. يحق لحزب الوفد حزب فؤاد سراج الدين «باشا» أن يتمتع بذات الشرعية

وذات الاعتذار.. واللواء «محمد نجيب» كرئيس سابق للجمهورية تم خلعه، يصبح من حقه التعويض والاعتذار عما لحق به من أضرار نتيجة فصله «تعسفيًا» من عمله.. وكل الإقطاعيين والرأسماليين سوف يسلبون الشرعية والاعتذار بما فيهم «عدلي لملوم» الذي قاوم الثورة مقاومة مسلحة في مدينة ملوي بمحافظة المنيا!!

كأن الدكتور حسن حنفي يطالب الثورة أن تعتذر عن كنهها وهويتها.. وأن تغتسل من شرف غايتها ونبل أهدافها.. وأن تكسر رماح الحق وأن تغمد سيوف العدل التي أشهرتها لتعيد للمقهورين والمعدمين حقهم في الحياة ومكانتهم تحت شمس الوطن الذين هم شركاء أصليون فيه.

ورغم ذلك نقول: إن الإخوان المسلمين والماركسيين - بالتنظيم والحركة والواقع التاريخي - ليسا جناحا مصر.. بل إن كلا منهما قد عجز عن أن يكون كذلك.

كل منهما كانت قشرته آفاق وطنية عامة مثله في ذلك مثل باقي القوى الوطنية الأخرى. أما الجوهر الفكري والتنظيمي لكل منهما فقد كان متحجراً عاجزاً عن الملائمة والموائمة مع الظروف الموضوعية للمجتمع وطبيعة المشاكل التي تطحنه والصراعات التي تطبق عليه، وهموم الفرد اليومية، وآفاق التقدم الاجتماعي المنشود.

كل من التيارين أراد - بالفكر والتنظيم والممارسة - أن يلوي عنق المجتمع ويفرض عليه ما لا يقبله، وما لا يتسق مع طبيعته ولا يتفق مع رغبته في الارتقاء والتطور.. فلم ينجز أي منهما شيئًا فيما أراد.. لأن إرادة الشعب الحاكمة أبت ما أرادوا.

ويرد البعض في هذا السياق بذكر تضحيات الإخوان والماركسيين في مقاومة الإنجليز.. ونحن نحترم ذرة التراب التي سار فوقها مواطن ضحى من أجل وطنه.. ولكن منطق العدل يدعونا إلي أن نرفض الذوات المنتفخة التي تبدو حين الحديث عن هذا الموضوع، حتى الأمر وكأن أحداً من أبناء هذا الوطن لم يقاوم ولم يضح سوى الإخوان والماركسيين وكأن شهداء الوطن كان نصفهم من هذا والنصف الآخر من ذاك.. وهذا ابتسار واعتداء فج علنى وتزوير في سفر المقاومة الوطنية للشعب المصري.

وبالمناسبة لم يخبرنا أحد عن تبعية الشهيد «س» الذي أعدم لاتهامه بقتل السير «لي ستاك» المندوب السامي البريطاني، في أحد شوارع القاهرة.. ويوم تنفيذ الحكم تقدم من المشنقة شامخًا ثابتًا عاري الرأس والعينين - لأول وآخر مرة في تاريخ أحكام الإعدام في مصر - صارخًا «أين حبل المشنقة، مرحبًا بالموت في سبيل مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر» هل كان هذا الشهيد الفذ تابعًا للإخوان أم تابعًا للماركسيين؟؟

إن افتداء الوطن واجب، والشهادة أسمى حالات الإنسانية، والشهداء هم وحدهم غير

المدانين وهم الأكرم منا جميعًا.. والموت في سبيل الوطن يحصن الشهيد من أي محاولة فاشلة لوراثة شهادته والمتاجرة بها.. لأنه لحظة استشهاده لم يكن موظفًا لدى أحد.. ولا مدينًا لأحد ولا كان موته تسديدًا لفاتورة مدين غيره. والوارث الوحيد للشهيد هو القيمة التي استشهد من أجلها ومنحها أعز ما يملك.. والوطن أغلى القيم، لذلك يمنحه الشهداء أغلى ما يملكون.

إن الثورة لا تعتذر وإلا فإنها تعتذر عن ماهيتها.. قد يعتذر فرد أو حاكم ولكن لا تعتذر ثورة.

إن الثورة عمل شعبي تقدمي، يستهدف تقويض القوى والعلاقات الاجتماعية القائمة التي تجعل المجتمع عاجزًا عن التقدم والتطور والارتقاء بواقعه.. لكي تحل محل ذلك نسقًا قيميًا وقوى وعلاقات اجتماعية جديدة تدفع المجتمع إلى الأمام وإلى أعلى، وتفجر قواه الذاتية وطاقات الإبداع فيه. ولا يتأتى ذلك إلا بتحديد أهداف النضال الثورى ثم الإصرار عليها والتصدي لمحاولات النيل منها مهما كانت المسوح والأقنعة.

عادة ما يعترض ذلك المسار الثوري العديد من القوى المناوئة والمعارضة وبالحد الأدنى المعطلة.. وواجب الثورة في كل الحالات - بل هو شرط استمرارها - أن تتوحد مع أهدافها وألا تغيب تلك الأهداف عن بصرها وبصيرتها.. وأن تكون خطواتها على طريق أهدافها واثقة وثابتة، حتى لا تقتلعها رياح العداء والمناوءة.. وأن تعي أن جوهر مهمتها تغيير ثوري قبل أن يكون إصلاحًا اجتماعيًا، لأن طليعتها ثوار وليسوا مصلحين.

والعمل الثوري الشامل يتجاوز بحجمه وطبيعة أهدافه الفئات والمحاور والهوى والنزعات.. ومن ثم فليس مطلوبًا منه أن يعتذر لأي من تلك التكوينات الأدنى من التكوين الثوري الشامل.

إن الثورة العربية الناصرية في مصر العربية. لم تكن فعلاً بادئًا متحفزًا إلا ضد كل قوى التجزئة في الوطن العربي.. وإلا ضد القهر والرجعية والتخلف.

وكانت مع الحرية والاشتراكية والوحدة بالقول والفعل على الأرض تجسيدًا حيًا ملموسًا.

فكيف تعتذر تلك الثورة؟ ولمن؟

إن الصحيح هو أن تبادر كل القوى والتيارات والمحاور والفئات التي ناوئت الثورة وعادتها وعطلت بعض خطواتها.. أن تبادر بالاعتذار للثورة وإعلان الانضواء تحت رايتها والتكاتف مع كل الشرفاء لتأكيد وتسييد قيم الحق والعدل الاجتماعي تخلصًا من القصور.. وتطهرًا من النوازع والأغراض الذاتية.. وتشرفًا بالشعب والوطن ومصالحهما العليا. حتى الذين طلبوا من الثورة أن تعتذر.. أرى أن من حق الثورة أن يعتذروا لها عن ذلك.

ردًا على فهمي هويدي :

هذا الكلام لا يطفئ حريقًا .. وإنما قد يشعله !

بداية نود أن نؤكد تقديرنا للكاتب الكبير الأستاذ فهمي هويدي. شاكرين له إسهاماته في مناقشة وتحليل العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع المصري والعربي والإسلامي.

ورغم أن الأستاذ هويدي وآخرين - في مجاله - يروق لهم أن يصنفوا أنفسهم بأنهم يقفون في طابور «المفكرين الإسلاميين المعتدلين».. وبغض النظر عن قناعتنا بصحة هذا التوصيف أو عدم قناعتنا بصحته، وبغض النظر أيضًا عن قناعتنا الخاصة بأن الغالبية من رموز تيار الإسلام السياسي - الذين يكتبون وينشرون ويخاطبون الجماهير عبر وسائل الإعلام المختلفة - لا يعبرون عن الاعتدال، بل يعبرون بوضوح عن التشدد.. بغض النظر عن ذلك فإن لنا تعليقًا على المقال الذي نشرته صحيفة الأهرام للأستاذ فهمي هويدي يوم ١٣ / ٥ / ١٩٩٧ بعنوان «دعوة لإطفاء الحريق».

يعلق الأستاذ هويدي في مقاله على حريقين «تم افتعالهما» في الآونة الأخيرة هما «الحريق المصطنع» حول تكفير الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة.. والحريق الآخر حول تصريحات «الداعية الإسلامي المعروف» الأستاذ مصطفى مشهور بعدم جواز وجود الأقباط في «جيش مصر المسلمة».

وقبل أن يبدأ الأستاذ هويدي في تناول «الحريقين» فإنه يضع أمامنا نتيجة قد خلص إليها، وراح يحاول من خلال استعراضه لكل «حريق» منهما إثباتها.

النتيجة تقول «... ولكن الذين يؤججون النيران وينفخون فيها، تشغلهم فيما يبدو حساباتهم الذاتية بأكثر مما يشغلهم استقرار المجتمع وعافيته. ولهم أجندتهم المختلفة عن أجندة المصلحة العامة وأولويات العمل الوطني. بل أزعم أن النهج الذي جرى اتباعه في المشهدين كان أبعد ما يكون عن الحوار، وأقرب ما يكون إلى الاصطياد والتشهير». انتهى كلام الأستاذ هويدي.

ونحن نتفق معه على النتيجة التي خلص إليها الفريق الرافض لتكفير الدكتور حسن

حنفي، والرافض لتصريحات الأستاذ مصطفى مشهور. ولأننا ننتمي إلى هذا الفريق، فإننا سوف نحاول - خلال السطور التالية - التدليل على صحة ما نقول اعتماداً وفقط على ما أورده الأستاذ هويدي في مقاله الذي نحن بصدد التعليق عليه.

الحريق الأول: محاولة تكفير الدكتور حسن حنفي.

أورى الأستاذ هويدي بأن الشرارة الأولى بدأت بأن نشرت «صحيفة محدودة التوزيع» مقالاً «لكاتب مغمور» انتقد فيه كتابات الدكتور حسن حنفي. أعقب ذلك - يقول الأستاذ هويدي - خطاب وجهه الدكتور يحيى إسماعيل إلى رئيس تحرير الصحيفة حيا فيه كاتب المقال، وضمنه ملاحظاته حول كتابات الدكتور حنفي التي وصفها بأنها «مشروع تدميري».. تلا ذلك أن تسرب هذا الخطاب إلى عدة صحف. وهنا يستغرب الأستاذ هويدي، ويصف تسرب الخطاب بأنه «لغز يحتاج إلى حل».. ولا ندري لماذا استغرابه من تسرب معلومات صحفية إذا كانت أسرار ووثائق الدول يتم تسريبها.. فماذا الذي يمنع تسريب معلومات من صحيفة «مغمورة» لكاتب «مغمور» إلى صحف أخرى؟ بل إننا نتصور أن يبقى في غياهب النسيان خطاب يتناول موضوعاً عاماً ومهماً، أرسل إلى صحيفة ما من أستاذ جامعي له وضعية خاصة مهمة.. هذا رغم أننا نعلم أن هناك كُتّاباً كباراً في بعض الصحف الذين يشترطون إطلاعهم مسبقاً على الردود والتعليقات على ما يكتبون والتي تبعث إلى الصحف التي يكتبون فيها فيوافقون أو لا يوافقون على النشر!

المهم.. أن الصحيفة «محدودة التوزيع» نشرت خطاب الدكتور يحيى إسماعيل إليها والذي وصف فيه كتابات الدكتور حنفي بأنها «مشروع تدميري» بعد عشرة أيام من وصوله إليها. وهنا يقدم الأستاذ هويدي استغراباً ثانياً.. هو لماذا تأخرت الصحيفة في نشر الخطاب كل هذه المدة؟

وهذا استغراب يجعلنا نحن نستغربه منه.. لماذا يعترض على تأخير نشر الخطاب، وهو الذي سبق واعترض أصلاً على تسريبه؟

الاستغراب الثالث للأستاذ هويدي هو ما أسماه «مفارقة».. لماذا ركزت الكتابات على ما ورد بخطاب الدكتور إسماعيل إلى الصحيفة، وتجاهلت المقال الأصلي للصحفي «المغمور»؟

ونحن نرى أن ذلك ليس محل استغراب أو مفارقة.. لأن الأول (الدكتور يحيى إسماعيل) أستاذاً بجامعة الأزهر، ثم إنه - وهذا هو الأهم - يشغل منصب الأمين العام لجبهة علماء الأزهر التي كانت طرفاً في عدد من المعارك الفقهية المماثلة.. بينما الثاني (الصحفي المغمور) مغمور. والأمر الطبيعي أن يهتم الناس بالأول أكثر من اهتمامهم بالثاني.. وقياساً على ذلك

لو أن كاتب مقال «دعوة لإطفاء الحريق» كاتب مغمور وليس الأستاذ هويدي، ربما لم يهتم أحد بالرد عليه أو مناقشته نظراً للفارق الكبير بين ما يكتبه هويدي وبين ما يكتبه آخر مغمور.

الاستغراب الرابع للأستاذ هويدي.. والذي أعتبره محاولة لتأجيج الحريق هو أن رد الدكتور يحيى إسماعيل اعتبر من جانب البعض تقريراً أو بياناً صادراً عن جبهة علماء الأزهر.

ولا ندري فيم الاستغراب؟ إذا كان كاتب الخطاب نفسه (الدكتور يحيى إسماعيل) وهو أمين عام للجبهة كان متسقاً مع نفسه وأراد أن يبلغ رأي الجبهة الذي يتطابق تماماً مع رأيه في الموضوع، فوضع ختم الجبهة بجوار توقيعه.. ثم كان إصراره على أن ينسب هذا الرأي له بشخصه وصفته؟ ففيم إذن المحاولة لتخليصه مما كان هو صريحاً وواضحاً وقاطعاً في تأكيد نسبه إليه؟ لذلك فإنه لا شك لدينا في أن الدكتور إسماعيل - في خطابه للصحيفة - إنما كان يعبر عن اللجنة التي يرأسها وينطق باسمها.. هذا إذا لم يتطرف البعض فيعتبره معبراً عن المؤسسة الدينية التي ينتمي إليها وهي الأزهر الشريف.

وقد جرت العادة ألا يعتد كثيراً بالتراجع عن أفكار نشرت باسم أصحابها.. حيث تبقى واقعة إبداء الرأي الأولى هي الماثلة في الأذهان.. رغم ما قد يكون توفر من صدق النوايا حين التراجع. وفي هذا الصدد نلاحظ أمرين، الأول أنه لم يصدر حتى الآن عن الدكتور إسماعيل أي تراجع عما قال. والثاني أن الأستاذ هويدي يقر بأن ما فعله الدكتور إسماعيل إنما هو «خطأ وقع فيه ولا ريب».

يبقى بعد أن اعترفنا بالخطأ أن نبحث هل تم بحسن نية أم بسوئها؟ وهنا نقول إن النية محلها القلب، ولا يعلم ما في الصدور إلا الله سبحانه وتعالى.. أما في حدود الظواهر فإلى أن يعلن الدكتور يحيى إسماعيل - ولا أحد غيره - أن ما ورد بخطابه إلى الصحيفة متضمناً اعتباره كتابات الدكتور حنفي «مشروعاً تدميرياً» قد تم بحسن نية.. إلى أن يحدث ذلك فإننا نميل إلى اعتبار أن كلامه وأحكامه قد تمت بعيداً عن حسن النية.. والقول بغير ذلك يعتبر تهويناً مخلاً.. وخطيراً بالأمور.

يدلنا على هذا التهوين وتلك الخطورة، الاستغراب الخامس للأستاذ هويدي.. وهو لماذا اعتبر خطاب الدكتور إسماعيل حكماً بتكفير الدكتور حنفي؟

هذا رغم أن الأستاذ هويدي في الفقرة التالية مباشرة لتساؤله هذا يقر بأن «نعم لقد جرحت (لاحظ استخدام لفظ جرحت) مقالة الدكتور يحيى إسماعيل فكر الدكتور حسن حنفي - ولعلي - يقول الأستاذ هويدي - أزعم أنه تعسف في تأويل (لاحظ استخدام لفظ

تأويل) كلامه وكان قاسياً في نقده...».

ونحن نرى أنه ما لم يطلعنا الأستاذ هويدي على ما جاء بخطاب الدكتور إسماعيل. فسوف نعتبر ـ بالفهم الإنساني العادي ـ أن النقد في أمور دينية والذي يحوي تجريحاً وتأويلاً وتعسفاً وقسوة.. إن لم يعتبر تكفيراً فعلى الأقل يمكن اعتباره شروعاً في التكفير. خصوصاً في مناخ يتقبل ذلك.. وسوابق مماثلة بدأت هينة بالاعتراض على ترقية الدكتور نصر حامد أبو زيد أستاذ الفلسفة بجامعة عين شمس.. وانتهت باعتباره كافراً ومرتداً، بل وإلى رفع قضية أمام المحاكم بطلب التفريق بينه وهو المسلم وبين زوجته المسلمة!!

ينهي الأستاذ هويدي حديثه عن الحريق الأول بآخر استغراب له حيث يقول: «وليس مفهوماً لماذا كانت الحفاوة بكتابات الدكتور حسن حنفي، ولماذا الضيق بردود الآخرين واعتبار كلامهم ظلامية وتكفيراً؟» ونحن بدورنا نسأل.. لماذا كانت الحفاوة بكتابات الدكتور إسماعيل والتهوين من أثرها، ولماذا الضيق بردود الآخرين واعتبارها «هوساً وتصيداً وتأجيجاً وتهييجاً وإصراراً على إشعال الحريق وتوسيع نطاقه» كما يقول الأستاذ هويدي، وهو يصف ردود المعارضين لكلام الدكتور يحيى إسماعيل؟

الحريق الثاني: العبث بملف الأقباط.

يؤكد الأستاذ هويدي ـ وهو محق ـ أن الحريق الثاني لا يقل خطورة عن الأول «وإن كان أشد خطورة لأنه يمثل عبثاً غير مسئول بنسيج المجتمع ولحمه الحي». ونحن نتفق معه في هذا الحكم حرفاً وكلمة كلمة.. خاصة حين يستطرد فيقول: «إنني أعتبر أن بعض مثقفينا يتعاملون مع قضية الأقباط في مصر بقدر غير قليل من الخفة واللامسئولية».

يبدأ الحريق بتصريح للداعية الإسلامي المعروف مصطفى مشهور نشرته مجلة «روز اليوسف» يوم ١٤ / ٤ / ٩٧ طالب فيه ضمن ما طالب بطرد الأقباط من الجيش المصري.. لأنهم «يشك في ولائهم للوطن. خاصة إذا هاجمتنا دولة مسيحية... ولأنهم لا يجوز وجودهم في جيش مسلم... وعليهم أن يدفعوا الجزية للمسلمين حتى يدافعوا عنهم».

ذلك هو كلام الداعية المعروف.. وتلك هي فتواه التي ـ في حدود علمنا ـ لم يسبقه إليها أحد من قبل، كما أنه في حدود علمنا أيضاً لم يتراجع عنها.. كما أن هذا الكلام هو الذي ـ على حد تعبير الأستاذ هويدي ـ قد أقام الدنيا ولم يقعدها بعد. ولا يعد (يقول الأستاذ هويدي) شذوذاً واستثناءاً على الخطاب الإسلامي المعاصر فقط، بل إنه يعد شذوذاً على ما هو معروف من أدبيات وخطاب حركة الإخوان ذاتها.

ونحن نرى أن هذه الفتوى مدمرة ويمكن أن تشعل ألف حريق وليس واحداً فقط. إلى

جانب أنها عبث غير مسئول بملف الأقباط.. وتعتبر استهانة لا حدود لها بأقدار هذا الوطن، ونسيجه الاجتماعي وتراثه التاريخي.. وعبقريته في التسامح التي مكنت كل الأفكار والمعتقدات والديانات من أن تعيش فيه معًا على مدى الزمن كله بعيدًا عن العنصرية والعصبية والتعصب.

وفي هذا السياق فإن الجيش الثاني المصري على خطوط القتال الأمامية خلال حرب ١٩٧٣ كان يقوده ضابط مصري مسيحي الديانة هو «اللواء فؤاد عزيز غالي» الذي أبلى بلاء حسنًا هو وجنوده في الذود عن الوطن الذي يضم مسلمين وأقباطًا.

ولن تنفع - في هذا السياق أيضًا - على ما يبدو أية محاولة من الأستاذ هويدي لتقليل أثر تلك الفتوى.. ولا ينفع إصراره على لفت الأنظار إلى «الخبث الواضح في السؤال» الذي وجه للأستاذ مشهور والذي أجاب عليه بكلامه السابق الإشارة إليه.. وأيضًا لا ينفع قوله بأن الأستاذ مشهور «قد ابتلع الطعم».. ولا قوله بأنها «زلة واجبة التصحيح».

بل إننا نرى أن تلك المحاولة لا تصح في حق الأستاذ مشهور نفسه.. إذ إنه عادة ما يوصف بأنه عقل الإخوان المسلمين وصقرهم المتشدد.. وأنه يتمتع بهدوء وقدرة على المناورة، ويتكلم بحساب ويزن كلامه بألف ميزان وغير ذلك من النعوت الجيدة التي تحسب للرجل ولا تحسب عليه.. كما نرى أن فارق السن والخبرة تأتي لصالح الداعية الكبير وبشكل فوري، إذا ما كانت المقارنة بينه وبين الصحفي «الخبيث» الذي سأله سؤالاً أجاب عليه بما قال.

محاولة أخيرة يبدو أن الأستاذ هويدي يقوم بها - في معرض كلامه عن الحريق الثاني - للتقليل من أثر كلام الأستاذ مشهور أو للتهوين منه حين ينحي باللائمة على النافخين في النار «الذين تجاهلوا كل ما قاله علماء المسلمين وباحثوهم المعاصرون (والأستاذ فهمي هويدي أحدهم) في هذه المسألة، فيما يتعلق بصياغة العلاقة بين المسلمين والأقباط على نحو إيجابي.. تجاهلوا ذلك - يقول الأستاذ هويدي - وهللوا لكلام الأستاذ مشهور وقرروا أنه «التعبير الأوحد عن حقيقة فكر ما يسمى بالإسلام السياسي على إطلاقه.. وخرجت مواكب النواح ومواكب الندابين تصرخ وتولول وتندب حظ الوطن».

وهنا نود أن نقول..

أولاً: إن الموضوع الذي أشعل الحريق لم يكن بالقطع الإسهامات العاقلة والنبيلة لعلماء المسلمين لصياغة علاقة إيجابية بين المسلمين والأقباط. وإنما الذي أشعل الحريق - في تقديرنا - هو كلام محدد وواضح ومنشور على الملأ.. قاله شخص معروف و«مشهور» يعرف تمامًا أن كل كلمة يقولها فإنها ذات تأثير واضح على فكر تيار الإسلام السياسي «على إطلاقه».. وأن هذا الشخص المحدد والمعروف وإن كان لم يشتهر على أنه من علماء المسلمين أو باحثيهم

المعاصرين.. إلا أنه اشتهر تاريخيًا باعتباره صاحب عقلية تنظيمية وحركية عالية القدرة في إطار جماعة الإخوان المسلمين التي لم يعرف عنها - إجمالاً - أداؤها الفكري بقدر ما اشتهرت - إجمالاً أيضًا - بأدائها السياسي والحركي والتنظيمي على الأرض.

ثانيًا: دعوة الأستاذ هويدي - المبطنة - لعدم اعتبار الأستاذ مشهور تعبيرًا أوحد عن تيار الإسلام السياسي، وهو المعروف عنه التشدد.. إنما تحمل معنى أن هناك غيره ممن يعبرون عن فكر هذا التيار، منهم علماء المسلمين وباحثوهم المعاصرون وبضمنهم الأستاذ هويدي نفسه.

فإذا كان قد استمات في الدفاع عن تشدد الدكتور يحيى إسماعيل.. واستمات في الدفاع عن تشدد الأستاذ مصطفى مشهور... فإنه بذلك قد قدم لنا تشددًا أشد.. فوق ما يبدو فإنه بذلك قد أكد أمرين:

الأول: أنه لا يوجد في تيار الإسلام السياسي متشددون ومعتدلون.. إنما الكل يؤدي أداء يقود في النهاية إلى إنتاج مواقف متشددة!

الثاني: أن وصف المعارضين لهذا التشدد بأوصاف منها الهوس والندب والصراخ.. والتهييج وإشعال الحرائق واللعب بالنار.. والافتعال وعدم مراعاة استقرار المجتمع والمصلحة العامة وغير ذلك.. لهي أوصاف وصياغات كلها غاية في التشدد.. ولعلها لا تطفئ حريقًا بل قد تشعله.

ردًا على الدكتور أسامة الغزالي حرب :

مواسم اغتيال عبد الناصر!!

ليس هناك - فيما نتصور - أية مشكلة في أن يصف كاتب سياسي جمال عبدالناصر بأنه كان ديمقراطيًا أو كان ديكتاتوريًا.. لأن عبدالناصر الظاهرة، أو ظاهرة عبدالناصر هي أكبر ظاهرة لحاكم في تاريخ العرب الحديث.. ضمت في ثنايا عمرها القصير (ثمانية عشر عامًا) ما قد غير هذا التاريخ بقضه وقضيضه. الأمر الطبيعي إذن لظاهرة بهذا الحجم أن يحتوي على ما يمكن الاتفاق والاختلاف حوله لألف سنة قادمة.

لكن المهم.. ألا يتضمن تقييم عبدالناصر أو غيره من وقائع التاريخ وشخوصه القفز على أمرين مقدسين.

الأول: هو حقيقة التاريخ، وما جرى بالضبط (وفق ما يتوفر من وثائق) في ظرف تاريخي محدد من حيث الزمان والمكان، والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعديد من التفاصيل التي حكمت أن يجري ما جرى بهذا الشكل دون غيره.. بغض النظر عن أن ذلك الذي جرى يصادف هوانا أو نزعاتنا أو ما كنا نتمناه.. أو ما نتمناه اليوم.

الثاني: أن هناك أجيالاً قد لا تكون عايشت تلك الوقائع، أو تسنى لها الإلمام التاريخي بما حدث فيها، وتتوخى أن تعرف الحقائق ممن يكتبون عن التاريخ.. وهذا الوضع يفرض مرة أخرى على من يكتب التاريخ أن يقدم لتلك الأجيال شهادته في حياد مطلق يفرضه احترامنا للحقيقة. كما يفرضه مستقبل تلك الأجيال الذي لابد أن يرتكز على قاعدة من التاريخ الصحيح والموثق.

نقول ذلك بمناسبة الدراسة التي نشرها الدكتور أسامة الغزالي حرب على أربع حلقات بصحيفة الأهرام أيام ٢٨ سبتمبر و٨ أكتوبر و١٣ و٢٧ نوفمبر سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان «عبدالناصر والديمقراطية».

ونريد أن نؤكد بداية تقديرنا العالي للدكتور حرب باعتباره من المثقفين المصريين المجتهدين بالتخصص باعتباره أستاذًا للعلوم السياسية أو بالاهتمام العام بقضايا المجتمع الأساسية..

ونريد ثانيًا أن نؤكد إيماننا بالحوار باعتباره جدلاً يستهدف الوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها إلى أدنى مسافة ممكنة.. كما نؤمن ثالثًا بأن الخلاف لا يفسد للود قضية.

وليسمح لنا الدكتور حرب بأن نناقشه في الرؤى الكلية التي ساقها أو توصل إليها في

دراسته، قفزاً ـ بقدر الإمكان ـ فوق عديد من التفاصيل والتواريخ التي أوردها، ليس لعدم أهميتها.. ولكن لأن هناك آلافًا من التفاصيل المماثلة التي لا يتسع لها المقام هنا.. ومن ثم فإننا نفضل الحوار حول الكليات مادامت محددة وواضحة.

احتوت دراسة الدكتور حرب ـ في تقديرنا ـ على ثلاث رسائل ربما قصد إبلاغها للمتلقي:

الأولى: أن جمال عبدالناصر كان «مولعًا» بالسلطة.. وأن ذلك الولع قد قاده إلى الاهتمام بكرسي الحكم، وليأتِ بعد ذلك في الأهمية ما يأتي!

الثانية: أن جمال عبدالناصر كان بشكل مؤكد ديكتاتوراً!

الثالثة: «أن الجهد الذي نبذله الآن في مصر لاستكمال وإنجاز التحول الديمقراطي إنما يتجه في جانب أساسي منه لإصلاح أخطاء جسيمة في الإرث الناصري».

وسوف نحاول في السطور التالية أن نرد على تلك الرسائل أو الأحكام التي تضمنتها الدراسة:

(١)

الولع بالسلطة.. مرض يتمكن من صاحبه، كالولع بالتدخين أو بالمخدرات.. أو بالكتابة.. أو بالوطن.. وهذا «الولع» إذا تمكن من صاحبه فإنه غالبًا ما يقوده إلى تجاوز المعدلات الطبيعية والدخول في مناطق المغالاة والتطرف.. والإدمان.. والشهادة.

فالولع بالتدخين والمخدرات، قد يقود صاحبه إلى الجريمة.. والولع بالكتابة قد يقود صاحبه إلى أن يكون كاتبًا يكتب.. وليس مبدعا فيما يكتب.. والولع بالوطن قد يقود صاحبه إلى الاستشهاد. وقياسًا على ما سبق، فإن الولع بالسلطة حتمًا يقود صاحبه إلى أن يصبح ديكتاتوراً.

وحالة «الولع» حالة منحازة بطبيعتها، مغالية ومتطرفة.. تتملك «المولع» طول الوقت لا فكاك له منها.. يمارسها منفرداً أو مجتمعًا.. وفي كل الحالات هو لا يرضى إلا حين تتشبع تلك الرغبة «المولعة»!

وبإسقاط ذلك على حالة جمال عبدالناصر وفي إطار الحكم الذي أصدره الدكتور حرب بأنه كان مولعًا بالسلطة.. نجد مفارقة غريبة! إذ إنه بتتبع ممارسات عبدالناصر في القيادة وقبل الحكم، حين كان يؤسس ويقود تنظيمًا سريًا داخل القوات المسلحة لقلب نظام الحكم.. فسوف نكتشف أنه لم يكن «مولعًا» بالسلطة بل كان على العكس من ذلك زاهداً لها.

شاب في الرابعة والثلاثين من العمر يصر في آخر اجتماع للجنة القيادية لتنظيم «الضباط الأحرار» عشية الثورة.. يصر على أن يجري انتخاب لاختيار قائد للتنظيم.. وهو يعلم أن تلك اللجنة تضم أعضاء من مشارب سياسية مختلفة.. ومن ثم كان من الممكن أن يقصى هو

عن القيادة بانتخاب «مدبر» لقائد غيره. ولكن رفاقه ينتخبونه بالإجماع.. رغم أن العمل السري لا يحفل عادة بمثل تلك الطقوس الديمقراطية، بل إنها قد تشكل خطرا على العمل ذاته.

ثم هو الرجل الذي نجح في الوصول إلى السلطة بعد أن خاض بحراً يتحكم فيه ثمانون ألف جندي بريطاني وملك فاسد وأحزاب سياسية مهترئة.. ورغم وجود السلطة في قبضته، إلا أنه يصر ـ في أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة ـ على أن يجرى انتخاب رئيس جديد للمجلس! وكان التفسير المنطقي لذلك.. هو أنه إذا كان رفاقه قد اختاروه لقيادة مرحلة التغيير «قيادة الاستيلاء على السلطة».. وبتحقق ذلك تكون قد نشأت مهمة جديدة مختلفة جذريًا عن المهمة السابقة في طبيعتها وآلياتها ومستهدفاتها وهي مهمة «قيادة السلطة» بما تتضمنه من تعامل مع قضايا الوطن الكلية، والتعامل مع البنى المؤسسية للعهد البائد.. ومع الاحتلال القائم. لذلك فإنه يتعين إما انتخاب قائد جديد.. أو تجديد انتخاب القائد. ومرة ثانية يختاره رفاقه بالإجماع!

إن ذلك السلوك من عبدالناصر كان حسًا وأداء ديمقراطيًا رفيعًا وأصيلاً لديه وكان يتجاوز سنه.. لكنه كان كامنًا مستكنًا بداخله لم يفارقه حتى لقي ربه. ثم هو عبدالناصر الذي أبدى استعداده لحل مجلس قيادة الثورة والعودة إلى الثكنات (أي حل نفسه من السلطة التي تزعم الدراسة أنه مولع بها) وتعيين محمد نجيب رئيسًا للجمهورية وخالد محيي الدين رئيسًا للوزراء إبان ما عرف بأزمة مارس ٥٤. وكان ذلك قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق.. إلا أن التحالف الذي تم بين هذين الاثنين (نجيب وخالد) وبين الإخوان المسلمين والوفد وكل بقايا البنية السياسية البائدة، مضافًا إلى ذلك قوة متمثلة في ضباط المدفعية (الإخوان) وضباط الفرسان (الشيوعيون).. ذلك التحالف الذي استهدف تصفية الثورة تحت ستار دعوى إعادة الديمقراطية.. دفع عناصر الثورة (مجلس قيادة الثورة وضباط الصف الثاني لتنظيم الضباط الأحرار والنقابات العمالية) للتحرك وردع الحركة المضادة للثورة في مهدها.. نقول لولا أن حدث ذلك لربما أصبح نجيب رئيسًا للجمهورية وخالد رئيسًا للوزراء.. وجمال ورفاقه وقد علقوا على أعواد المشانق حتى يتمكن أصحاب السلطة الجديدة من الانفراد بها والتمركز فيها.. ولربما ـ نتيجة لذلك ـ كان قد عاد تاريخ مصر والأمة ألف سنة إلى الوراء!.

ورغم أن الدكتور حرب يسمي ذلك بأنه «مواهب سلطوية» لدى عبدالناصر.. فإننا لا ندري مصدر اليقين الذي جعله يقول: «ومن الثابت أن عبدالناصر لجأ إلى أسلوب الانسحاب أو الاستقالة.. ليعيد تثبيت قيادته.. في هذا السياق، لا يكون من قبيل التزيد أو المبالغة اعتبار استقالته عقب هزيمة ١٩٦٧ استمرارًا لنفس التكتيك».

من الذي أثبت ذلك؟ إن كل ما قيل في هذا الصدد عبارة عن رؤى ووجهات نظر لبعض من رافقوا عبدالناصر (مثل خالد محيي الدين الذي خرج مشحونًا بإحساس الهزيمة من أزمة مارس ٥٤.. ولم يدل بشهادته إلا بعد أن رحل عبدالناصر وبعده معظم الشهود) واشتهروا بخلافات معه وضغائن! وفضلوا ألا يصرحوا بها إلا بعد رحيله إلى جوار ربه ومن ثم يصبح غير قادر على الرد!

من حق الذين يختلفون مع عبدالناصر أن يفسروا تصرفاته كما شاءوا.. لكن ليس من حقهم أن يصوروا وجهات نظرهم الخاصة كأنها حقائق «ثابتة».

أين هو إذن «الولع» بالسلطة في تلك السن المبكرة، التي عادة ما تحفل بالانفعال وحب الذات وحب الفخر والتباهي.. والتمسك بما في اليد وحب الملكية والتملك خصوصًا إذا كان ذلك هو تملك وسلطة حكم مصر لشاب في الرابعة والثلاثين فقط من عمره؟؟

(٢)

نحن نرى أن هناك اختلافًا منهجيًا بيننا وبين الدكتور حرب فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية.. فالديمقراطية عنده «... ترتبط وجودًا وعدمًا بمجموعة التشريعات والمؤسسات ومجموعة من الآليات والإجراءات والممارسات التي يلتزم بها الحاكم والمحكومون معًا. ويستحيل بدونها أن يتحقق - فعليًا - وبشكل مستقر دائم حكم الشعب لنفسه، وبهذا المعنى يستحيل وصف حكم عبدالناصر بأنه كان حكمًا ديمقراطيًا».

أي أن الدكتور حرب قد رهن وجود الديمقراطية أو عدمها.. بالطقوس الديمقراطية بما تتضمنه من مؤسسات وآليات وخلافه.. دون أن يتعرض لمردود الديمقراطية أو غايتها.. بل اكتفى بأن جعل من الطقوس (الشكل) شرطًا حاكمًا للديمقراطية.. تحضر إذا حضر، وتغيب إذا غاب! وقد يكون هذا المنهج في التعامل مع قضية الديمقراطية متأثرًا بالأداء الديمقراطي الغربي الذي نجح في إبهارنا وخطف أبصارنا بما يقدمه من احتفاء بالغ بالطقوس مع اختفاء بالغ للمضمون.. ولم يفرز هذا الأداء الغربي للديمقراطية - على مدى يزيد عن مائتي عام - سوى ممارسات غير ديمقراطية سواء في الداخل باحتكار الأغنياء للثروة والسلطة.. أو في الخارج بنهب وقهر واستعباد بل وتدمير أربع قارات من قارات العالم الخمس (على حد قول المفكر العربي السوري شاكر مصطفى).

أما نحن فإننا نرى أن الديمقراطية عملية تتكون من عنصرين متلازمين لا يمكن الاستعاضة عن أحدهما بالآخر.. الأول هو الشكل بما يحويه من مؤسسات ولوائح وآليات أي الطقوس.. والثاني هو مردود هذا الشكل الديمقراطي على الأرض.. ولأن الديمقراطية عملية إيجابية متقدمة إلى الأمام فإنه يتعين أن يكون ذلك المردود في اتجاه العدل الاجتماعي بين أفراد المجتمع

وفئاته.. أي الشكل الديمقراطي يجب أن يكون مناسبًا للواقع الاجتماعي ومتسقًا معه، وأن يكون مردود الأداء الديمقراطي عادلاً، وأن يكون هناك تلازم لا ينفك بين الشكل والمضمون.

إن أية منظومة للديمقراطية لا تستهدف في النهاية تحقيق العدل الاجتماعي فإنها تكون منظومة سلطوية أو طبقية أو قبلية مهما اتخذت الديمقراطية ستارًا تستتر به خطأها وخطاياها وظلمها لبقايا وحدات المجتمع التي ليست من ذات الطبقة أو الفئة أو القبيلة المسيطرة.

وإذا كان ذلك صحيحًا - وهو في تقديرنا كذلك - فإن صحته تبدو أكثر جلاء إذا ما تعلق الأمر بمجتمعات العالم الثالث التي تشترك في خاصية التعرض لعملية نهب استعماري منظم مصحوب باحتلال وسيطرة نتج عنهما تخلف طال كل مناحي الحياة.. حتى دخل تعبير «التخلف ظاهرة استعمارية» إلى قاموس التحليل السياسي والاقتصادي في الفكر الإنساني.. كما نتج عن ذلك التخلف بروز شديد لقسمات الظلم الاجتماعي من جهة.. وتأجج إحساس تلك المجتمعات بحاجتها إلى العدل والحرية من جهة أخرى.

إذن - وبشكل عام ولمجتمعات العالم الثالث بشكل أخص - فإن الطقوس الديمقراطية مهما كانت متلألئة وبراقة. ومهما خطف بريقها الأبصار.. فإنها ليست هدفًا في حد ذاتها ما لم تكن لها ترجمة عادلة يحياها الناس على الأرض.

يقول الأستاذ طارق البشري: «لا يوجد تصور أمثل لنظام الحكم في ذاته.. إنما المطلوب هو تحديد الأهداف العليا للمجتمع وتحقيقها، وهي في الأساس الاستقلال ورفض التبعية لأي قوة أجنبية وتحقيق المساواة والمشاركة للمواطنين في شئون بلدهم وتحقيق العدالة الاجتماعية».

ويقول: «إن أي تفكير في البنى الديمقراطية لا يدخل في حسابه اعتبارات الكفاءة التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار ورفض التبعية وتحقيق الاستقلال إنما يجرد الديمقراطية من أهم وظائفها التاريخية وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف المواجهة هذا».

ورغم ذلك..

يميل بعض ناقدي عبدالناصر إلى التغاضي عن أنه رحل إلى ربه ومصر فيها مجلس شعب ومجلس وزراء ولجنة تنفيذية عليا (تحقق أحد أشكال القيادة الجماعية) للتنظيم السياسي القائم الاتحاد الاشتراكي العربي.. كما ترك مؤسسات دستورية وتعاونية وجامعات ومعاهد ومدارس وبنية أساسية صناعية.. ومساكن شعبية.. وأجهزة إعلام.. ولم يكن يحكم مصر ليلاً من وراء جدار!

كما يعمد البعض إلى عدم الإشارة إلى أن مصر كانت تبني في عام ١٩٥٤ مدرسة ووحدة صحية مجمعة في الريف كل يوم - على حد قول خالد محيي الدين في مذاكرته بعنوان «الآن أتكلم» - وأن الاستنارة التي أحدثتها ثورة الفكر والثقافة العامة.. والكتاب والفن والرياضة..

والإبداع العلمي في كل المجالات.. كل ذلك إنما كان نقشًا ديمقراطيًا غائرًا لا تخطئه العين المنصفة.

ونحن نعتقد أن عبدالناصر لم يحفل كثيراً بمفهوم الديمقراطية كما قدمه الدكتور حرب في دراسته.. لكنه قد حفل بها بمفهومنا كما صاغته التجربة على أرض الواقع ضمن التحرر والتقدم والبناء التي انطوى عليها مشروعه النهضوي.. ومن هنا كان نص ميثاق العمل الوطني على «أننا لا نغوص في النظريات بحثًا عن الواقع، وإنما نغوص في الواقع بحثًا عن النظريات».

مفارقة ملفتة يضعها الدكتور حرب أمامنا أو يضعنا أمامها.. لكنها تبقى في كل الأحوال غامضة. فهو يصف عبدالناصر بأنه: «... كانت له حساسية فائقة لنبض الجماهير... بل أيضًا يؤمن بأنه يعبر عنها تعبيراً صادقًا.. وفوق ذلك فقد عرف عن عبدالناصر استشارته ذوي الخبرة، وائتناسه بالآراء قبل اتخاذ قراراته فضلاً عن اهتمام مكتبه بالرد على رسائل وشكاوي المواطنين العاديين بلا أي تمييز أو استثناء.. ولم يعرف عن عبدالناصر محاباة أو محسوبية لأقارب أو أصدقاء، فضلاً عن عزوفه عن أية امتيازات مالية أو مادية له ولأسرته.. أو أية مظاهر للترف أو الأبهة أو التميز الاجتماعي. تلك حقائق أولية يعرفها كل من عرفوا عبدالناصر وعايشوه وأسرته عن قرب..» كما أن جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية عام ١٩٦١ شهدت حواراً مفتوحًا وجريئًا حول كافة القضايا تقريبًا».

انتهى توصيف الدكتور حرب لعبدالناصر.. إلا أن.. يضيف الدكتور:

«الانسكلوبيديا البريطانية أصرت على أن تضع عبدالناصر ضمن أهم زعماء الديكتاتورية في القرن العشرين جنبًا إلى جنب مع أتاتورك وموسوليني وهتلر وستالين وفرانكو وماوتسي تونغ وبيرون وتيتو وسوكارنو ونكروما وشارل ديجول».

وعلى الفور، وبمقتضى حكم الانسكلوبيديا البريطانية بإدانة عبدالناصر وإقرار ديكتاتوريته.. غير الدكتور حرب موقفه منه مائة وثمانين درجة!

وراح يتهم عبدالناصر بالديكتاتورية.. بل يؤصل لذلك وينظره! ومن ثم كان لابد أن يبدأ بنفي توصيفه الملائكي لعبدالناصر فيقول: «(... ولكن الواقع أن الديكتاتور عادة ما يتحدث باسم الجماهير بل ويؤمن ويعلن أنه يعبر عنها... وأغلبهم أيضًا لم تكن له ثروات هائلة أو مطامع خاصة. بل إن كثيراً من القادة الديكتاتوريين يضرب بهم المثل في التقشف والنزاهة الشخصية، والحياة الصارمة البعيدة عن محاباة الأقارب والأصدقاء»(!!)

وأمام هذا التغيير المفاجئ وغير المفهوم في موقف الدكتور حرب من جمال عبدالناصر.. تتابع على الذهن أسئلة عديدة..

- ألم يدر بخلد الدكتور حرب أن التاريخ لم يقدم لنا حالة واحدة لحاكم ديكتاتور، كان

عفيفًا متعففًا، لم يتربح هو ولا أهله ولا أصدقاؤه.. متقشفًا ونزيهًا وصارمًا على المستويين الخاص والعام.. ينتمي إلى الجماهير ويعبر عنها تعبيراً صادقًا.. بل ويؤمن بذلك.. يستمع إلى الرأي الآخر، ويقدر مشورة الخبراء عند اتخاذ القرار.. ويسمح بحوارات مفتوحة وجريئة حول كل القضايا.. أي أنه حاكم له كل تلك الخصال السامية الرفيعة والمترفعة عن كل الصغائر.. ثم بعد ذلك يوصف بأنه ديكتاتور؟! إن السلوك الديكتاتوري في الحكم ينشأ ليحمي الانحراف سواء من الحاكم ذاته أو من أهله أو من أصدقائه أو تابعيه أيًا كانوا.. لأن ذلك السلوك الديكتاتوري هو الحاضن الطبيعي للفساد والإفساد والتربح.. وتلك هي أهداف الديكتاتور وغاياته، لأنه لا يوجد فعل بدون غاية إلا في حالات الجنون والعته، وبالقطع فإن ماوتسي تونغ ونكروما وتيتو وسوكارنو وشارل ديجول.. وجمال عبدالناصر لم يكونوا مجانين أو معتوهين!

ألم يلفت نظر الدكتور حرب أن الانسكلوبيديا البريطانية التي اعتبر هو حكمها بديكتاتورية عبدالناصر حكمًا جامعًا مانعًا.. أنها تعمدت ألا تورد ضمن حصرها «الديكتاتوري» عن القرن العشرين سالازار البرتغال وباتيستا كوبا وعيدي أمين أوغندا وموبوتو الكونغو.. وجان بيدل بوكاسا بوركينا فاسو وضياء الحق باكستان وشاه إيران وسوهارتو أندونيسيا.. وكل قادة إسرائيل منذ نشأتها.. ومعظم قادة أمريكا ودول الغرب خلال ذات القرن..؟؟

لماذا نسي الدكتور حرب أن مطبوعة بريطانية - تعتبر إحدى آليات تزوير التاريخ وتكريس السيادة الأوربية عليه - لا يمكن أن تتوانى عن تشويه ماوتسي تونغ وتيتو ونكروما وسوكارنو.. وجمال عبدالناصر؟

لم تنس تلك المطبوعة البريطانية أن كلاً من هؤلاء كان - بالحد الأدنى - نصلاً ماضيًا في خاصرة الاستعمار والإمبريالية والهيمنة.. دفاعًا نبيلاً عن أوطانهم.. بقدر ما كان أيضًا قنديلاً للثورة والتقدم والخلاص.. أي أنه كان بالفعل رسولاً للديمقراطية كما نفهمها.. لا كما تفهمها الانسكلوبيديا البريطانية ومن تمثلهم.

ويؤصل الدكتور حرب ديكتاتورية عبدالناصر من وجهة نظره..

إنه يرجع التكوين الديكتاتوري لعبدالناصر إلى «... لم يكن في نشأة عبدالناصر ولا في ثقافته أو تجربته الشخصية أو في البيئة المحلية التي شب فيها ما يمكن أن يدفعه للإيمان بالديمقراطية أو الليبرالية... وأسرته البسيطة المنتمية للفئات الوسطى ما كان يمكن أن تغرس فيه ثقافة وقيم الديمقراطية التي ارتبطت بالفئات الأرستقراطية والعائلات الكبرى».

إن الرجل في سعيه لتأصيل ديكتاتورية عبدالناصر، قد أقام مقياسًا لقياس الحكام..

فعبدالناصر كان ديكتاتوراً لأنه كان من عائلة متوسطة وليس سليل أسرة أرستقراطية كبيرة! ومن ثم فإن كل أرستقراطي ديمقراطي.. وما دون ذلك فإنهم ديكتاتوريون بالمنشأ.. وبنفس المقياس يكون أنور السادات وحسني مبارك ومصطفى كامل وأحمد عرابي ومصطفى النحاس ديكتاتوريين(!) لأن أيًا منهم لم ينحدر ـ فيما نعلم ـ من عائلة أرستقراطية كبيرة.. بل إن هذا المقياس يمكن أن يقاس عليه الدكتور أسامة الغزالي حرب نفسه.. فهو ابن لعائلة مصرية محترمة لكنها ـ فيما نعلم ـ قد لا تكون من العائلات الأرستقراطية المصرية الكبيرة. وبذلك وطبقًا لمقياسه يصبح مرشحًا لأن يكون ديكتاتوراً، رغم أنه يحدثنا الآن عن «ولعه» بالديمقراطية التي أهدرها عبدالناصر الديكتاتوري.. ورغم أنه ينتمي هو وعبدالناصر إلى منشأ عائلي متماثل!

واستمراراً في القياس سوف نكتشف أن الملك فاروق وكل الأسر المالكة العربية والغربية.. كل هؤلاء هم أرباب الديمقراطية وأهلها!

إن رد «ديكتاتورية» عبدالناصر ـ كما تزعم الدراسة ـ إلى أصوله العائلية أمر لم يسبق الدكتور حرب إليه أحد.. إنه محور جديد تماماً في نقد عبدالناصر.. واغتياله!

إن الثابت الذي نعرفه هو أن العائلات الأرستقراطية الكبيرة إنما تمارس ديمقراطيتها هي.. تلك التي لا تخل قيد أنملة بامتيازاتها ومصالحها.. وتسيدها على باقي طبقات المجتمع.. إننا لا نريد أن نغوص في الأصول التاريخية للأرستقراطية المصرية تحديداً.. لأننا قد نكتشف أن بعض تلك العائلات «الكبيرة» إنما هي نسل لأجداد كانوا خدمًا عند محمد علي وولاته أو حتى موظفيه في الأقاليم! بل إن أغلب العائلات الأرستقراطية الأوربية والأمريكية اليوم، قد تكون مجهولة النسب، قد يكون الجد الأعلى لبعضها قاطع طريق أو مرابيًا أو قرصانًا.. وتلك كلها مهن أدنى من الديمقراطية.. ومن الديكتاتورية!

ومن ذلك فإن تلك الأسر لم تكن تعطي أدنى احترام لأبسط المبادئ وأعظمها وهو خضوع الأقلية لرأي الأغلبية (وقد أضاف ميثاق العمل الوطني إلي ذلك عبارة «وأن تدافع عنه كأنه رأيها الخاص»).

وفي هذا السياق نقدم للدكتور حرب مثلين فقط من واقع الممارسة الفعلية لزعيمين بوزن سعد زغلول ومصطفى النحاس قيادتا حزب بوزن حزب الوفد.. الأول سليل أسرة أرسقراطية اقطاعية مصرية كبيرة، والثاني اقترن بزوجة من أسرة أرستقراطية كبيرة:

ـ في عام ١٩٢١ كانت قيادة الوفد تتكون من سعد زغلول رئيسًا وأربعة عشر عضواً.. فلما اختلف الأعضاء مع الرئيس.. أصدر قراراً منفرداً بفصل عشرة أعضاء، أي أغلبية القيادة!

ـ في عام ١٩٣٢ كانت قيادة الوفد تتكون من مصطفى النحاس رئيسًا وأحد عشر عضواً..

فلما اختلف الأعضاء مع الرئيس أصدر قراراً منفرداً بفصل ثمانية أعضاء، أي أغلبية القيادة!

المهم أن قرار كل منهما - سعد والنحاس - قد نفذ فوراً، وأيدته جماهير الوفد دون أن يحفل أو يحتج أحد بقواعد الأغلبية والأقلية أو بأية ديمقراطية بأي معنى!

ماذا بعد عن خبرة عبدالناصر التي عدها الدكتور حرب أحد أسباب عدم إيمانه بالديمقراطية؟ وهنا أيضاً بعض الغموض.. هل يقصد أن خبرته العسكرية بطبيعتها المنضبطة وقابليتها المحدودة للحوار والجدل، جعلته لا يطيق الرأي الآخر ولا يؤمن به؟ أم يقصد أن خبرته المحدودة من حيث الزمن (كان سن عبدالناصر عام ١٩٥٢ أربعة وثلاثين عاماً) لم تمكنه من أن يعد نفسه لمهمة الحكم وتفهم آلياته؟

إذا كانت الأولى.. فإن ثلاثة أرباع الحكام على مدى التاريخ كانوا من العسكريين.. ومصر تحديداً يحكمها منذ عام ١٩٥٢ حكام عسكريون.. لكن لا يمكن أن ينتج معادلة رياضية تقول: «إن كل عسكري ديكتاتوري، وإن كل مدني ديمقراطي.. بالضرورة» نتيجة اختلاف طبيعة عمل، ومن ثم خبرة كل منهما.

وإذا كانت الثانية.. فإن كل رؤساء الوزراء في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين كان أصغرهم سناً قد يتجاوز سنه سن عبدالناصر، ورغم ذلك عجز أي منهم أن ينجز ما أنجزه الأخير.. كما أن الخبرة إذا كان الزمن يدخل كعنصر من عناصر قياسها، إلا أنه ليس العنصر الحاكم في تحديدها.. إذ إن الخبرات المكتسبة من المحيط التعليمي والتدريبي والثقافي الذي يحياه الإنسان هي العناصر الحاكمة في تحديد خبرته العامة والخاصة.

وبهذا القياس - إذا جاز اعتماده - يكون جمال عبدالناصر الضابط الذي خاض حرباً ضارية على أرض فلسطين عام ١٩٤٨ ضد القوات الصهيونية المدعومة من بريطانيا والرجعية العربية.. وقاتل وأصيب في أثنائها.. ثم هو الذي دبر وقاد تنظيماً سرياً داخل الجيش ونجح في التمركز على قمة السلطة.. ونجح في قيادة ثورة غيرت وحركت جبالاً رواسي من أماكنها.. وواجه عديداً من المؤامرات الداخلية والخارجية. مثل ذلك الرجل لابد أن تكون خبراته المجمعة قد فاقت بما لا يقارن خبرات ثلاثة أرباع أبناء الأسر الأرستقراطية المصرية، الذين لم تكن خبراتهم تتجاوز العمل في السلك الدبلوماسي ليس لكفاءة، ولكن لوضعهم العائلي.. أو العمل في البورصة ليس لكفاءة ولكن لوضعهم المالي.. أو في لعب القمار في الكازينوهات ليس لكفاءة ولكن لمجرد الرغبة في إنفاق ما حلبوه من دم أقنان الأرض والعمال والمنتجين في المصانع التي يمتلكونها!

نقطة خاطفة وسريعة أوردها الدكتور حرب في دراسته، سبقه إليها الكثيرون.. واستمر تكرار ترديدها حتى أصبحت كالأغنية التي يتم فرضها على المستعمرين لتحقيق الانتشار

لها، ليس لجودتها، ولكن للإلحاح والإصرار على تكرار إذاعتها ! من ذلك قول الدكتور «والإصرار على إحكام السيطرة على كل مؤسسات المجتمع المدني بدأ من الأندية والاتحادات الرياضية . . . » كدليل على القبضة غير الديمقراطية لعبدالناصر .

وفي هذا السياق هل يمكن إن نقول أن ما يقرب من نصف المحافظين في مصر هم من العسكريين، وأغلب رؤساء الاتحادات الرياضية ورئيس اللجنة الأوليمبية المصرية هم من العسكريين . . بل إن رئيس مصلحة الضرائب هو مواطن يحمل رتبة لواء !

ويقول الدكتور : « . . . وإذا كان النظام الديمقراطي يفترض حرية الصحافة فإن عبدالناصر اختار تأميم الصحافة . . . » وفي هذا السياق أيضًا نقول إنه في ظل الصحافة «الحرة» تصالحت مصر مع إسرائيل، وراح البعض يقاتل علنًا من أجل تطبيع العلاقات معها . . ونهبت أموال الشعب وهربت للخارج . . وتربح المنحرفون والفاسدون والمفسدون . . وزاد سكان المقابر في القاهرة عن أربعة ملايين مواطن حي . . ودخل مجلس الشعب المصري من يحملون جنسيات وولاءات دول أخرى، رغم صدور أحكام قضائية بعدم جواز ذلك (!) ولم تتورع مجلة أسبوعية كبيرة أن تدافع عن هذا الوضع بما أسمته «الأمن القانوني» بمعنى قبول هذا الوضع حتى لا تنشأ مشكلة بين المؤسسات القانونية والتشريعية (!) وكأن الأمن القومي للوطن أقل شأنًا من مشكلة بين تلك المؤسسات .

ويستمر الدكتور حرب ليتحدث عن «الاعتقالات والتعذيب» وكلام أحمد حمروش حول هذا الموضوع . . وليت الدكتور وأحمد حمروش يزودانا ببيان عن أعداد المعتقلين في مصر وأحوالهم ومصائرهم خلال الثلاثين عامًا الأخيرة مثلاً . . حتى تستقيم المقارنة .

ويستمر . . فيقول : « . . . إن الفقهاء القانونيين والدستوريين الذين أحاطوا بثوار يوليو . . لم يكونوا حريصين على الديمقراطية بقدرِ حرصهم على التقرب من الحكام الجدد، وتفصيل القرارات والقوانين التي تدعم سلطتهم» .

ولا تعليق لدينا على ذلك سوى جملة واحدة . . أنهم لم يتوبوا عن هذا بعد وما زالوا يمارسون هذا السلوك المرذول ! !

(٣)

يقول الدكتور حرب : « . . . إن الجهد الذي نبذله الآن في مصر لاستكمال وإنجاز التحول الديمقراطي . . . إنما لإصلاح أخطاء جسيمة في الإرث الناصري» .

إننا فقط نقول إنه لابد من محاسبة الذين فشلوا على مدى ثلاثين عامًا في إصلاح أخطاء «الإرث الناصري» حيث لا يعلم إلا الله متى ينتهون من مهمتهم تلك ؟

هل فشلوا طوال تلك المدة الطويلة في إصلاح الأخطاء لأنهم غير مؤهلين لذلك ؟ أم لأنهم

ارتكبوا أخطاء أكثر جسامة، ومن ثم لا يريدون أن يعلنوا انتهاء مهمتهم فيأتي بعدهم من يكتشف أخطاءهم «الجسيمة»؟ أم لأنهم مستفيدون من إطالة مدة مهمتهم حتى لو امتدت لألف سنة.. فالإطالة ومضي الزمن كفيلان بحرق أوراق.. وتغيير معالم وجوه وجدران وأقبية.. وعلى سبيل المثال فقد لا يتذكر أحد بعد عشرين عامًا مثلاً أن رئيس أحد البنوك الحكومية صرح في أحد البرامج التلفزيونية بأن «حجم الأموال المهربة خارج مصر هو سبعة مليارات فقط»(!!).

لقد تعودنا أن تكون هناك مواسم لاغتيال عبدالناصر تتركز عادة في مناسبتي ٥ يونيو و٢٨ سبتمبر من كل عام وعلى مدى ستة وعشرين عامًا على الأقل منذ رحيله. لكننا فقط توقعنا أن يعفى من الاغتيال هذا العام تحديداً من جانب بعض المثقفين.. حيث في ذكرى وفاته (٢٨ سبتمبر) بدأت إسرائيل وجبة صفيقة من وجبات اغتيال الشعب الفلسطيني، رغم طبول السلام الأجوف التي تدق لإلهائنا منذ ثلاثة وعشرين عامًا.. لكن صفاقة إسرائيل، وإشعال الانتفاضة المقدسة، إنما يثبتان صحة إدراك عبدالناصر لطبيعة ذلك الصراع، الذي لخصه في أن «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

إن الاستقلال وحرية الوطن أمر يرتبط ارتباطًا عضويًا بقضية الديمقراطية.. لأن غير الأحرار لا يعنيهم شيء في الوجود لا يعيد لهم حريتهم.

ردًا على الدكتور عبد المنعم سعيد (١) :

ثقافة السلام .. وثقافة العدل .. والصراع «اللطيف»!!

الدكتور عبدالمنعم سعيد مثقف مرموق، كما أنه واحد من مجموعة من المثقفين المصريين - كان في مقدمتهم الكاتب الراحل لطفي الخولي - الذين لا يكلون ولا يملون من الدعوة بشتى الوسائل لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بصفة عامة والمصرية الإسرائيلية بصفة خاصة. داعين إلى نسيان هذا الصراع بتاريخه ومفرداته.. وصياغة تاريخ جديد ومفردات جديدة أساسها الاعتراف بإسرائيل كأمر واقع. ويطرحون لذلك ما عرف بوثيقة «كوبنهاجن» التي وقعوها في العاصمة الدانمركية مع نظراء لهم من إسرائيل وفلسطين والأردن.

ولتدعيم دعوتهم (موقفهم) كان لابد من طرح مقولة «ثقافة السلام» في محاولة لتغيير البناء العقلي والنفسي للمواطن العربي.. فينزعون منه أصول الصراع والمقاومة ويحلون بدلاً منها قبول الآخر جارًا وشريكًا.. وأحيانًا شقيقًا! حتى لو كانت الممارسات العملية على الأرض لهذا الآخر كل يوم وعلى مدى ما يزيد عن نصف قرن حتى الآن تقطع بأنه أبعد من على سطح الأرض عن السلام وثقافته.. وعن الداعين له بحسن نية.. أو حتى بسوئها!

ليس ذلك هو الأمر الغريب.. باعتبار أن طبيعة الصراع العربي الصهيوني المفروض ألا تسمح لأي من أطرافه بترف اللهو والتسلية.. ومضغ مقولات لا ظل لها على الأرض.. وإن هذا الطرف أو ذاك يتعين ألا تغمض له عين أو أن يزوغ بصره عن مكونات الصراع ومفرداته الأساسية.

ونحن نرى أن العدو الصهيوني يتفوق علينا في فهمه للصراع ووعيه بمضمونه، بحيث إنه قد شارك الآخرين - وعلى مدى يزيد عن عشرين عامًا - في ترديد وعزف أناشيد السلام الذي هو أول من يعرف أنه لن يتحقق.. ومع ذلك لم يسهم بمثقال ذرة من تحقيق ذلك السلام.. إضافة إلى أن مشاركته الخادعة في مهرجان السلام الخادع قد أدت إلى مزيد من دحرجة الأمور ناحيته ولصالحه، خصمًا من حق الأمة العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني.

ولكن الأمر الغريب حقًا.. هو أن الخطب والكتب والدعوات التي تناولت ثقافة السلام، قد توجهت بتلك الدعوة إلى الجانب العربي! وكأنه الجانب الذي يعتنق «ثقافة الحرب» والعالم يدعوه الآن لاستبدالها بثقافة السلام!.. وكأنه هو أيضًا الطرف الذي اعتدى واحتل

واغتصب الحق وليس الذي اغتصب منه حقه! وهذا خلط وتغيير.. وتزييف للأمور مهين، يرفضه أنصاف العقلاء! فأنت إذ تطلب من المعتدى عليه أن يقدم مزيداً من السلام للمعتدي، فإنك في واقع الأمر تطلب منه (المعتدى عليه) مزيداً من التسليم والتنازل.. والخضوع. وتلك هي الإهانة والمهانة معاً.

يوم ٦/٢/١٩٩٩ نشر الدكتور عبدالمنعم سعيد مقالاً بصحيفة «الأهرام» بعنوان «ثقافة السلام وأشياء أخرى» تهكم فيه على العرب الذين يتبنون دائمًا «نظرية المؤامرة» في قضاياهم الصعبة، خصوصاً استحضارهم أمريكا وإسرائيل دومًا كطرفين متآمرين في كل ما يحل بنا من خطوب. فأمريكا تهيمن على العالم وإسرائيل تهيمن على الشرق الأوسط.. والخصخصة «التي هي مطروحة على العالم كله كإحدى أدوات التنمية والنمو الاقتصادي فإذا بنا نتهمها بأنها تطبيع، ودخول لرأس المال الإسرائيلي واليهودي والأمريكي لكي يدمر اقتصادنا وينهب ثرواتنا ويهزنا من الداخل».

ويتهكم على من استحضروا «نظرية المؤامرة» حين مناقشة الطائرة المصرية التي فقدت أمام السواحل الأمريكية في الأول من ديسمبر ٩٩.. ويتهكم على الذين يستحضرون إسرائيل حين المقارنة بين «هيئة اليونسكو» بموضوع «ثقافة السلام» الذي طرحته موضوعًا للاهتمام العالمي عام ٢٠٠٠.

وأخيراً يتهكم - ومعه حق - على الصراعات العربية العربية.. ويصف الصراع العربي الصهيوني بأنه «أكثر الصراعات لطفاً في العالم» باعتبار حجم ضحاياه، مقارنة بحجم ضحايا صراعات أخرى في أماكن أخرى من العالم.

وسوف نحاول في السطور التالية أن نناقش ما ورد في مقال الدكتور سعيد، طبقًا لمعطيات الواقع، ونحن واقفون على الأرض.. غير منتفخين بحشو لغوي نظري قد يبدو صحيحًا بالشكل لكنه - للأسف - غير ذي قدمين ليقف على الأرض.. كما أنه غير ذي جناحين ليطير في الهواء.

أولاً: ثقافة السلام .. إن السلام حالة تنشأ بعد انتهاء خلاف أو نزاع أو صراع بين طرفين أو عدة أطراف.. تنازعت أو تصارعت على حق لأحد اغتصبه الطرف أو الأطراف الأخرى.

ومهما طال المدى الزمني للصراع أو سقط فيه من ضحايا فإنه لا ينتهي - في الواقع - إلا بعودة الحق لصاحبه.. ولا شيء غير ذلك يمكن أن ينهي الصراع، أي صراع في التاريخ.

وهكذا فإن سيطرة الإمبراطوريات التاريخية على مساحات شاسعة من الكرة الأرضية (بعضها كانت لا تغيب عن أملاكها الشمس).. كل ذلك لم يخلق أمراً واقعاً أبدياً، وإنما عاد الحق لصاحبه، وانكمشت أو دالت تلك الإمبراطوريات وأصبحت الآن دولاً عادية!

وفي هذا السياق نتذكر الفُرس والرومان قديمًا.. وتركيا وإسبانيا وهولندا والبرتغال وبلجيكا.. وألمانيا وفرنسا وبريطانيا حديثًا.. كما نتذكر أن أكثر من ستمائة ألف جندي أمريكي مزودين بأشد أدوات الفتك والتدمير.. تسندهم دولة عميلة (فيتنام الجنوبية) وآلاف من العملاء والمرتزقة.. لم يتمكن كل هؤلاء من هزيمة الشعب في فيتنام الشمالية.. بل إن هذا الشعب قد طارد الغزاة وأعوانهم، وأحرق الجنرال الفيتنامي الشهير «جياب» كل من كان على الأرض من جنود ومعدات أمريكية، ومعهم قلوب الأمريكيين كلهم في ليلة واحدة في معركة «خي سانة» الأشهر بين معارك الحرب الفيتنامية في بداية خمسينيات القرن العشرين.

وأخذت الصور لبنطلون السفير الأمريكي وهو يسقط منه في أثناء فراره المذعور والمهين ليلحق بآخر طائرة أمريكية هاربة من «سايجون» عاصمة الجنوب.. حملته وحملت معه خيبة وعارًا خلفا عقدة مازالت وسوف تظل لفترة ليست قصيرة، أكبر عقدة في منظومة العقد النفسية والاجتماعية والسياسية الأمريكية.

لم يكن ذلك سحرًا ولا ضربًا على الرمال.. وإنما كان تطبيقًا عمليًا وعلميًا للمقولة البسيطة والعميقة.. والعظيمة للغاية «ما ضاع حق وراءه مطالب». وتوحدت بعد ذلك فيتنام شمالاً وجنوبًا، وأنشأت علاقات ندية مع أمريكا.. وتمكنت من تحقيق أعلى معدلات في العالم عام ٢٠٠٠ لتجاوز الفقر!

وانتهى الصراع الذي لم تنهه أطنان الخطب والاجتماعات والمنظمات.. والوساطات لسنين طويلة، امتدت من أوائل خمسينيات القرن العشرين وحتى منتصف السبعينيات منه.

وحالة السلام الحقيقي بعودة الحق لصاحبه تختلف عن حالة «الهدنة» التي قد تنشأ بين أطراف صراع ما إما لعجز صاحب الحق «مؤقتًا» عن استرداد حقه.. أو اكتفاء المعتدي «مؤقتًا» بما حصل عليه وأنه يحتاج إلى هدنة «راحة» يعيد فيها إعداد نفسه لاستئناف العدوان مرة أخرى.

أي أن «الهدنة» ما هي إلا حرب متوقفة مؤقتًا، حتى تنشأ ظروف استئنافها.. باعتبار أن «العدل» لم يتحقق بعد.. وأنه مازال هناك حق «وراءه مطالب».. بينما في حالة السلام الحقيقي فإن العدل يقف منتصبًا قويًا لأنه هو الحاضن الطبيعي للسلام.. وهو مقياسه ودالته على مدى التاريخ كله. فالعدل والسلام يحضران معًا.. ويغيبان معًا، في ارتباط عضوي لا يمكن لكائن من كان أن يفصل بينهما إذا كان مسلحًا بالجدية، وهو يناقش قضية الحرب والسلام.. ومضمون الصراع العربي الصهيوني، أو أي صراع.

ثانيًا: الصراعات العربية العربية.. نحن العرب لسنا استثناء من بين دول العالم

ومجتمعاته.. فلنا خلافاتنا الداخلية، كما أن لنا خلافاتنا وصراعاتنا الخارجية.. ويدور الجهد الإنساني منذ نشأت المجتمعات المستقرة من أجل التعامل (بل والمعايشة أحياناً) مع الحالين، بوضع كل منهما في حده الأدنى، إن لم يستطع حله نهائياً.

وتطفح صفحات تاريخ أوربا مثلاً - في القرن العشرين فقط - بعشرات من النزاعات والصراعات الداخلية (داخل المجتمع الواحد) والخارجية أيضاً (بين دولها).. وتقول تلك الصفحات «بالبنط العريض» إن الحربين العالميتين الوحيدتين في كل التاريخ، قد حدثتا في مدى زمني لا يزيد عن ثلاثين عاماً.. ودارت رحاها وأهم معاركها التكتيكية والإستراتيجية فوق الأرض الأوربية.. وبين شعوب أوربية! وخربت ودمرت وأهلكت الحرث والنسل.. وأبادت من البشر والموارد ما لا يمكن حصره بالضبط حتى الآن! (يذكر أن الاتحاد السوفيتي السابق - فقط - قد فقد عشرين مليوناً من أبنائه في وجبة واحدة هي الحرب العالمية الثانية - فقط - !).

لكن ذلك لم يمنع أوربا قبل القرن العشرين وخلاله (كما يقول المفكر العربي السوري الراحل الدكتور شاكر مصطفى) من أن تدمر أربع قارات من قارات العالم الخمس لكي تبني نفسها بما نهبته من موارد وإمكانات.. وبشراً، كانوا وقود نهضتها الصناعية الهائلة التي أفرزها ما سمي بعصر «النهب الاستعماري الأوربي».

العرب بنزاعاتهم الداخلية إذن ليسوا استثناء من الواقع أو التاريخ.. وإن كان ذلك لا يقلل بتاتاً من رفضنا واستنكارنا لحالة التفتت العربية بل وسخطنا وحسرتنا على استمرارها.

كما أن ذلك لا يقلل أيضاً من وعينا الكامل بالمكونات الأساسية للصراع العربي الصهيوني التي هي بالأساس «أن من لا يملك أعطى وعداً لمن لا يستحق.. وتعاون من لا يملك ومن لا يستحق في سلب صاحب الحق حقه» (من رسالة بعث بها الرئيس جمال عبدالناصر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق چون كينيدي حول هذا الصراع).. ومن هذا المنطوق البسيط البليغ يتجلى العدوان والاغتصاب وإهدار الحقوق.. ويتجلى غياب العدل.. ومن ثم غياب السلام!

ومن غير المتصور أن يطلب من العرب كتابة إقرار بأنهم لن يطالبوا بحقوقهم إلا بعد أن ينهوا نزاعاتهم الداخلية! ولا يحق للدكتور سعيد ولا لغيره أن يلقى في وجوهنا بفارق الإمكانيات بيننا وبين الأطراف الأخرى من هذا الصراع كرادع (واقعي) لنا، حتى نسلم بأنه لا طائل من استمراره.. لأننا سنقول أن للتاريخ خاصيتين رئيسيتين ثابتتين:

الأولى: أن دوام الحال من المحال، كما تقول الحكمة العربية.. وإلا فأين إمبراطوريات الفُرس والروم.. والعثمانيين والفرنسيين والبريطانيين؟ بل وأين الاتحاد السوفيتي الذي قد حاز على

نصف العالم عدداً وعدة وأيديولوجيا، وسبق أمريكا إلى الفضاء الخارجي، وردع بقوته أطماعها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهياره المفاجئ في نهايات عام ١٩٨٩؟

أمريكا إذن ليست قدر التاريخ على البشر.. وسوف تنتفخ وتنتفخ حتى تنفجر.. وذلك هو درس التاريخ.. وبالتتابع إذا تعثرت أمريكا تنتهي إسرائيل.

الخاصية الثانية: هي أن الشعوب لا تنسى.. ينسى الأفراد جائز.. يتهكم المثقفون جائز.. يرتعش الخائفون فيحاولون النسيان راحة وهروباً جائز.. إلا ذاكرة الشعوب. فإنها لا تنسى. ولا تهدر من ذكرياتها شيئاً سلبياً كان أم إيجابياً. ولا (يغيب وعيها) وإن حوصر أو عطل زمناً.

وهكذا لم ينس اليابانيون ما فعله معهم الأمريكيون في الحرب العالمية الثانية.. وكاد حادث اغتصاب لفتاة يابانية داخل إحدى القواعد العسكرية في اليابان أن يشعل الحرب بين الدولتين لولا أن ذهب الرئيس الأمريكي بنفسه إلى اليابان ليعتذر علناً عما حدث ليمتص غضباً كان قد لف الشعب كله.

ولم ينس الشعب الألماني هزيمته في الحرب العالمية الأولى، فأشعل الحرب العالمية الثانية ليعيد هيبته إلا أنه انهزم ثانية.. وهناك من يرى أنه يعد نفسه لجولة ثالثة، قد تحدث بعد عام أو بعد مائة عام.. وأنه قد قطع شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه حين أصبح الآن قمة أوربا إنتاجاً واستقراراً وقوة اقتصادية تتنامي بوتائر جبارة.. فسبق بذلك كل من انتصروا عليه.

بل لم تفلح مائة واثنان وثلاثون عاماً من الاحتلال والإلغاء والضم الفرنسي للجزائر (كان هناك نائب فرنسي في البرلمان الفرنسي ممثلاً للجزائر باعتبارها مقاطعة فرنسية) لم يفلح كل ذلك في منع الشعب الجزائري من الكفاح والنضال حتى حرر أرضه، وقدم قرباناً لذلك مليونين من الشهداء فداء لحريته واستقلاله.

وبطن التاريخ ملأى بالعديد من الأمثلة التي تؤكد ما نقول.. بشكل عام فإن الشرط الحاكم على مدى التاريخ كله كان الإرادة.. وليس فارق القوة المادية بين الشعوب، مع تقديرنا الكامل للقوة المادية ودورها الجذري في أي صراع.. فقط نقول إنها وحدها دون إرادة لا تصنع نصراً.

ثالثاً: الخصخصة.. يستطيع الدكتور عبدالمنعم سعيد ومن حقه أن يكيل ما شاء من مديح لعملية الخصخصة، ووصفها بأنها تطويراً لمفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي في العالم، وغير ذلك من أوصاف.. لكننا فقط نرجو أن يسقط ذلك على حالات البيع وبالأرقام، خصوصاً حالات شركات الغازات الصناعية والعامة للبطاريات وقها.. وبالمناسبة ننتظر أن يفيدنا بالحقائق حول تمويل عمليات شراء المستثمرين والأجانب أو المصريين لشركات القطاع

العام.. وهل دفعوا من «حر مالهم» مقابل شراء ممتلكات الشعب كما يجب أن يحدث.. باعتبار أن هدف البيع كان - كما أعلن - (زيادة حصيلة الدولة من الأموال أولاً، والتخلص من أعباء القطاع العام ثانيًا.. وثالثًا - وهو الأهم - زيادة حجم الأموال الوافدة للاستثمار) أم أن بنوك الشعب هي التي مولت شراء ممتلكاته في صورة قروض بمبالغ هائلة قدمت للمستثمرين بضمانات واهية ووهمية.. ويتهرب من السداد، وهروب من البلاد نسمع حالاته كل يوم؟؟

الخصخصة إذن بهذا الشكل والمضمون تعني إهدارًا للمال العام.. وتعني مزيدًا من دحرجة الثروة في اتجاه شريحة قشرية في المجتمع ليس لها أي تاريخ رأسمالي أو إنتاجي.. ورغم ذلك تتضخم ثرواتها دون عناء باستحواذها على المخزون الإستراتيجي للثروة الوطنية وهو القطاع العام.

وكيف لنا - في زمن الخصخصة - أن نجيب على علامة الاستفهام التي تقول: لماذا يستورد بلدنا آلاف الأطنان شهريًا من السكر وهو الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجه؟ ليس هذا فقط، بل إن أحد مشاكل شركات إنتاج السكر المصرية حاليًا هي كيفية تدبير مساحات لتخزين فائض إنتاجها غير المباع (المخزون)؟؟

هل تهدف هذه الحالة إلى إظهار الشركات المصرية المنتجة للسكر بمظهر الفاشلة أو الخاسرة، تمهيدًا لبيعها؟ أم أن هناك مصالح خاصة تعلو مصالح الوطن يتم بمقتضاها استيراد سكر لسنا في حاجة إليه؟؟

وفي هذا السياق يرد سؤال.. هل يستمر قطار الخصخصة في اندفاعه ليصل إلى محطات السكك الحديدية والألمونيوم بعد أن غادر محطة الاتصالات وغيرها؟ وهل سوف يصل يومًا إلى محطة السد العالي وقناة السويس؟ (منذ سنوات قليلة اقترح أستاذ بجامعة قناة السويس بيع القناة.. أو ردمها).. وهل إذا وصل القطار إلى تلك المحطات الخطيرة.. فهل يتجرأ البعض ويطالب ببيع سيناء ونهر النيل أو ردمه؟؟

رابعًا: حادث الطائرة المصرية.. نقلت الأنباء إلى الشعب المصري أن إحدى طائرات شركة «مصر للطيران» وهي تحمل ضمن ما تحمل ثلاثة وثلاثين من خيار ضباط قواته المسلحة ومعهم ستة من أكفأ مهندسي البترول في مصر (كما وصفتهم صحيفة الأهرام حرفيًا) إضافة إلى عدد من المواطنين المصريين، ربما كان من هو في مستوى أهمية الضباط ومهندسي البترول أو أكثر. نقلت الأنباء أن تلك الطائرة قد سقطت بما تحمل في المحيط قبالة الساحل الأمريكي بعد مغادرتها مطار نيويورك إلى القاهرة بحوالي نصف ساعة.

إلى هنا والأمر عادي حيث عادة ما تحمل الأنباء أخبار مثل تلك الحوادث المفجعة في أماكن شتى من العالم.. لكن الذي ليس عاديًا هو أن أحدًا لم يتطوع - وأحيانًا لم يجرؤ - على فك

علامات الاستفهام التالية:

- الإعلان بصحيفة الأهرام مرة واحدة ووحيدة عن أن راكبًا وحيدًا، قد غادر الطائرة في محطة سبقت محطة المغادرة الأخيرة (نيويورك) دون أن يأخذ معه حقيبة السفر الخاصة به.. ثم لم ينشر بعد ذلك أي خبر عن ذلك الرجل، وإلا لماذا غادر الطائرة قبل أن تلقى مصيرها الفاجع.. وهل محض صدفة أن كان اسمه «ديفيد» أي داود وأنه متخصص في «مساعدة شركات الطيران في الحصول على تعويضات حوادث سقوط الطائرات من شركات التأمين» (كما نشرت الأهرام حرفيًا)؟؟

- مرور أكثر من خمسة أيام بعد سقوط الطائرة حتى أعلن عن انتشال الصندوق الأسود الخاص بها، بحجة سوء الأحوال الجوية مما أخر عملية الانتشال. ويرى البعض - في ظل سوء النية ونظرية المؤامرة - أن الخمسة أيام كانت كافية لانتشال الصندوق والعبث به، وتغيير محتوياته أو تزويرها، ثم إلقائه في المحيط ليعاد انتشاله ثانية أمام آلات التصوير والصحفيين.. وذلك الظن (السيئ) يؤيده الإعلان رسميًا عن اكتشاف تلف الصندوق بعد انتشاله، وهو المصمم أصلاً كي لا يتلف حتى إذا تعرض لصعق كهربائي أو حرارة مرتفعة وما شابه.. فكيف يتلف إذا كان آمنًا مستقرًا في قاع المحيط؟؟

كما يؤيد ذلك الظن (السيئ) محاولة الجانب الأمريكي إلقاء المسئولية على مساعد الطيار الشهيد «جميل البطوطي» دون سند أو دليل بادعاء أنه انتحر ونحر معه الطائرة ومن كانوا عليها.. وأن يتم الترويج لذلك في كل وسائل الإعلام الأمريكية والغربية معًا!

- الإعلان رسميًا عن أن الفصل في الموضوع يحتاج إلى خمس سنوات على الأقل.. ثم فجأة يعلن قبل أيام قليلة أن التحقيق انتهى إلى أنه لا توجد أدلة إضافية تفسر سقوط الطائرة.. بما يعني (عمليًا) أن الموضوع قد أقفل، أو يتعين أن نقفله.. أو ننساه.. ثم نشرب اللبن وننام!

شعب فقد عددًا من أحسن أبنائه.. ويسأل عمن خطفهم.. ولا أحد يعيره اهتمامًا أو يقدم له تفسيرًا! إذا كان القدر هو الذي اختطفهم، فنعم بالله نحن شعب مؤمن بإرادة الله وقضائه وقدره. وإذا كان العيب الفني في الطائرة من الشركة الأمريكية المنتجة لها هو المسئول عما حدث، فلابد أن يحاسب هذا العيب وأهله.. وإذا كان هناك ثمة من أراد عمدًا أن ينحر هؤلاء الشهداء فلابد أن نعرفه حتى نمزقه إربًا اليوم أو بعد ألف عام.

وحين لا يجد شعب من يفك له علامات الاستفهام التي خلفها هذا الموضوع.. فعليه أن يفسر كل الأمور وفق خبراته الخاصة، والتاريخ، وطبيعة العلاقات، ومنطق الأشياء.. وكل هذا من شأنه أن يستدعي نظرية المؤامرة، فقد تكون هي الوحيدة التي تفسر ما قد غمض.

ونظرية المؤامرة - في هذه الحالة - تستدعي أمريكا وإسرائيل. وإذا أخرجناهما من دائرة

الاتهام.. فعلينا أن نشرب اللبن مرة أخرى.. وننام!!

خامساً: الصراع «اللطيف».. هو الوصف الذي وصف به الدكتور سعيد الصراع العربي الصهيوني! والسبب قلة عدد القتلى في تاريخ الصراع! ولا نعتقد أن شعباً في التاريخ قد قوم صراعاته وفقاً لهذا المعيار.. كما لا نعتقد أن ذلك سوف يحدث. فلقد نشبت الحرب العالمية الأولى بسبب مقتل شخص واحد هو ولي عهد النمسا، الذي قتله شاب صربي في «البوسنة» عند مدينة «سيراييفو». لكن هذه الضحية المفردة قد أشعلت أول الحروب العالمية في التاريخ!

وحين طرق مسلحون باب منزل الكاتب الجزائري «بن جزة» وفتح الباب أمسكوه من قفاه وألقوه أرضاً وذبحوه كما تذبح الشاة أمام ابنته التي لم تكن قد غادرت عامها الثامن.. ثم خرجوا في هدوء وبلادة.. عندما حدث ذلك لم يعلن الخبر بأن مواطناً قد قتل.. ولكن الشعب الجزائري رأي في هذا الحادث (الفردي) دلالة صارخة على بشاعة الإرهاب وانحطاطه.. وظل يتعامل مع الظاهرة حتى اجتثها من جذورها أو كاد.. كما أن سقوط مليون ضحية في الصراعات بين «رواندا» و«بوروندي» وفي «كمبوديا» (وهو ما يساوي خمسة أضعاف ضحايا الصراع العربي الصهيوني، كما يقول الدكتور سعيد) لم ينتج وضعاً استيطانياً عدوانياً.. وجغرافياً ذا عقدة سياسية دولية مستحكمة.. محبوكة ومحكومة.. كما أنتج الصراع العربي الصهيوني.. تماماً كما أن الشمال الأمريكي حين تقدم زاحفاً لينحر الجنوب الأمريكي (إبان الحرب الأهلية الأمريكية) فإن ذلك لم ينتج وضعاً مماثلاً.

بل إن سقوط عشرين مليوناً من البشر ضحايا للحرب العالمية الثانية، خلال خمس سنوات فقط هي مدة الحرب.. لم يخلق في طول أوربا وعرضها وضعاً مثلما هو الحال في الإقليم العربي فلسطين!

ومن هنا نقول - ويقال منذ نصف قرن - إن هذا الصراع له طبيعته الخاصة، وقانونه الخاص ومفرداته الخاصة.. كما أن كلمتي «الصراع» و«اللطف» ليسا من جنس (معنوي) واحد.. بل إنهما من ناحية التأثير المعنوي متضادان، لذلك فإن المقياس الوحيد - في تقديرنا - للصراع، أي صراع، هو نتائجه التي خلفها على الأرض.

ترتيباً على ما تقدم.. فإننا نرى أنه من العبث أيضاً، بل نقول من العيب أن يتم الإلحاح والإصرار على توجيه (نصيحة) ثقافة السلام والقبول بالآخر، إلى العرب فقط، وكأنهم بؤرة الشر التي يتعين تقويمها.. وأنهم معتنقو عقيدة الحرب ونفي الآخر.. ويتعين تهذيب اعتقادهم! وكأن كلا من تركيا واليونان لم تسمعا عن اليونسكو، ولا عن نشيد ثقافة السلام والقبول بالآخر.. ليوقفا صراعهما الذي قارب عمره على الثلاثين عاماً، حول جزيرة (قبرص) التي ليس لأي منهما وجود رسمي، ولا تاريخي فيها! وإنما سعى كل منهما إلى

مساندة فريق من أهل الجزيرة لينشأ ذلك الصراع (المضحك المبكي) الذي يهدد في كل لحظة بنشوب حرب نظامية بين الجيشين التركي واليوناني.. العالم كله يعلم تداعياتها لو حدثت.. ورغم ذلك لم يهتم أحد - في العالم - بتوجيه تلك المقولة النبيلة «ثقافة السلام والقبول بالآخر» إلى أي منهما!

عالم يمرح فيه العدوان والقهر.. والسلب والنهب لثروات الشعوب.. والاستيطان واغتصاب الأوطان.. ويزداد إحكام الطوق حول رقاب الشعوب، ويستشري الفساد والجهل والتجهيل.. كل ذلك يحدث في وضح النهار، بفُجر وجسارة، من المنظومة العالمية الاستعمارية الصهيونية.. دون معقب!!

رغم ذلك.. لا يجد العالم وبعض المثقفين، سوى العرب ليقولوا لهم: إنه ثبت أنكم الوحيدون الباقون على سطح الكرة الأرضية الذين يرفضون «ثقافة السلام والقبول بالآخر» حتى لو كان هذا الآخر قد اعتدى واستوطن ودمر ونهب واغتال كل شرعية وأولها «الشرعية الدولية»!

إن الآخر الذي يطلبون منا القبول به.. هو الذي يعلن أنه لا يقبلنا.. رغم إعلاننا بأننا نقبله! وحتى كتابة هذه السطور لم يرد لنا ما اغتصبه بالقوة.. ومع هذا لا يتردد البعض في أن يقول لنا إن ما بيننا وبينه ليس إلا صراعًا «لطيفًا»!!

الرد الثاني على الدكتور عبدالمنعم سعيد :

وثيقتان.. واحدة لتقزيم مصر والثانية لتعظيم أمريكا!!

لأسباب عديدة.. لم أطلع - وغيري كثيرون - على وثيقة «مصر والعالم» التي صدرت عن المؤتمر الثامن للحزب الوطني الديمقراطي الذي افتتحه السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحزب يوم ١٥ / ٩ / ٢٠٠٢ وأنهى أعماله يوم ١٧ / ٩ / ٢٠٠٢.. والتي أشار إليها الدكتور عبدالمنعم سعيد في مقاله الأسبوعي بصحيفة الأهرام يوم ٢٣ / ٩ / ٢٠٠٢، بل كان اسم الوثيقة هو عنوان المقال.. كما كانت هي مادته الأساسية.

ولما كان لي تعليق على ما ورد بالمقال المذكور - انزعاجًا وهلعًا مما ورد في سطوره، وأيضًا مما ورد بين السطور - وفي نفس الوقت لم أطلع على الوثيقة التي هي في ذات الوقت التي دار بها المقال، ودار عليها.. ومن ثم لم يكن هناك من بد من أن يعتمد تعليقنا الذي تحمله السطور التالية على ما ورد بالمقال سواء كان نصًا من الوثيقة، أو كان تدخلاً أو تعليقًا من الدكتور عبدالمنعم سعيد.

والذي حرك الرغبة في التعليق - إلى جانب أمور أخرى قد لا تعني الدكتور - كان الأمل في أن يكون تناوله للوثيقة - كما ذكر - «... أساسًا للمناقشة والحوار العلمي الذي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة...».. من ناحية.

ثم صدور وثيقة عن البيت الأبيض الأمريكي ممهورة بتوقيع الرئيس الأمريكي بوش بعنوان «الأمن القومي الإستراتيجي الأمريكي» يوم ١٧ / ٩ / ٢٠٠٢ (نفس يوم صدور وثيقة مصر والعالم).. وعرضها الكاتب الأستاذ السيد ياسين في مقاله الأسبوعي بصحيفة الأهرام يوم ٣ / ١٠ / ٢٠٠٢ بعنوان «الإعلان الإمبراطوري الأمريكي».. من ناحية ثانية.

يقول الدكتور سعيد عن الوثيقة الأولى: «إن وحدة التحليل في الوثيقة هي مصر، حيث تقول بوضوح كامل إن مفهوم السياسية الخارجية يرتكز على قاعدتين أساسيتين هما: الأمن

(*) ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

والمصلحة الوطنية اللذان تعتمد عليهما مقومات التنمية الشاملة حيث يجري توظيف الموارد المصرية ـ البشرية والطبيعية ـ لخدمة الأهداف العليا للوطن».

و«... إن وحدة ممارسة السياسة الخارجية ليس الأمة العربية أو الأمة الإسلامية أو دول العالم الثالث أو المضطهدين في الدنيا، وإنما دولة محددة هي مصر..»

وإن الوثيقة أكدت على «الأمن القومي المصري» بدلا من «الأمن القومي العربي».. هذا الأخير غامض «.. بل ليس له معنى من حيث إنه لا يعبر عن وحدة سياسية لها سلطة مركزية لاتخاذ القرار الخاص بحشد الموارد للتعامل مع تهديدات بعينها لقيم عليا».

ويقول.. إنه لا يجب فهم هذا على أنه «نوع من الانفصال أو فك الارتباط مع العالم العربي» لكن ذلك لا يجب أن يجور على ارتباطات مصر األأخرى مثل المشاركة الأوربية واتفاقات التجمعات الإفريقية والعربية وكذلك جميع الاتفاقات الثنائية التي تحقق مزيداً من الفائدة للاقتصاد المصري. «وضرورة أن يكون الاهتمام بذلك» على قدم المساواة «مع الاهتمام «بالأمن القومي العربي».

ويضيف.. «... وهنا لا نجد حديثًا طويلاً عن الأخوة والروابط الأزلية والعلاقات التاريخية والتلاحم الروحي، وإنما نجد حديثًا عن الفائدة التي تجنيها مصر من علاقة بعينها. وتلك كانت ملاحظته الأولى عن الوثيقة.

ملاحظته الثانية.. أنه إذا كان هناك من قال في السابق أن نطاق العمل المصري يتعين أن يعطي أولوية لدوائر ثلاث هي المصرية والإفريقية والإسلامية.. فإن الوثيقة أضافت دائرة جديدة هي «البحر المتوسط» وأخرى هي «الولايات المتحدة» وثالثة هي «آسيا، وفي مقدمتها الصين واليابان».

والملاحظة الثالثة له.. أن الوثيقة «... تفصل في أمور السياسة الخارجية من منطلقات العولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية، ولا يجد الحزب خجلاً من ذلك...» ويضيف الدكتور عبد المنعم سعيد «... ولا يجد الحزب غضاضة في أن يشيد.. لأول مرة في وثيقة سياسية ـ بمساعدة الدول الصديقة لجهود التنمية في مصر. وفي مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي والدول العربية واليابان والصين...».

وكانت ملاحظته الرابعة أن.. «الجديد هنا أن الحزب يميز نفسه بوضوح فيما يتعلق بهدف النضال الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال الإسرائيلي، وحصره في الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ وليس عام ١٩٤٨ ... وأن الحزب حسم قضية... ما إذا كانت إسرائيل وحدة سياسية ومذهبية مصمتة، أو أنه بداخلها اتجاهات وأحزاب وقيادات داعية للسلام، وينبغي تشجيعها ودعوتها إلى العمل من أجل تحقيقه».

تلك كانت ملاحظات أربع استرعت انتباه الدكتور سعيد في الوثيقة «التاريخية» التي صدرت عن الحزب الوطني الديمقراطي.. وعلى ما يبدو فإنه كان «سعيداً» بالوثيقة وبملاحظاته عليها.

نقول «تاريخية» لأنها ـ كما عرضها الدكتور سعيد ـ تمثل تغييراً «جذرياً» في توجهات السياسة الخارجية المصرية ـ لأول مرة ـ منذ أن جاء المواطن العربي السوري «سليمان الحلبي» إلى مصر ليقتل الغازي الاستعماري الفرنسي في مصر «كليبر».. على الأقل.

ونقول «تاريخية».. لأنها ولأول مرة ـ في وثيقة سياسية ـ تصدر عن الحزب الحاكم في قلب الوطن العربي الذي هو مصر، تضع «بوضوح كامل» الأسس المنهجية والاستراتيجية لتقزيم مصر دولة ودوراً وتاريخاً .. وفك ارتباطها بوطنها العربي الكبير.. بل وفصلها عنه.. وحرمانها وحرمانه (وطنها العربي) من ميزة الارتباط التاريخي والحضاري.. والنضالي الذي جمع بينهما على مدى الزمن. ليس هذا فقط، وإنما لم يفت الوثيقة ـ كما عرضها الدكتور سعيد ـ أن تقلل من أهمية المرتكزات التي قام بها وعليها ذلك الارتباط التاريخي والحضاري.. وتحاول أن تنزع عن نفسها ثياب «... الأخوة والروابط الأزلية والعلاقات التاريخية والتلاحم الروحي...» وكلها مقولات تفصح عن فهم العرب لحتمية التضامن والتوحد، باعتبارهما مرتكزاته الأساسية.

عند هذه النقطة.. نرجو أن يسمح لنا الدكتور بملاحظات على ملاحظاته الأربع.. وعلى الوثيقة التي عرضها.

الملاحظة الأولى.. نحن والدكتور ـ باعتباره أستاذاً للعلوم السياسية ـ وغيرنا، نعلم أن السياسة الخارجية لأي دولة تعني خطة إدارة علاقاتها مع العالم الخارجي ـ بشرط أن يتم ذلك في إطار وليخدم الأهداف العليا (الإستراتيجية العامة) لتلك الدولة.. وكل وحدة سياسية (دولة) لابد أن يكون لها أهداف عليا، بل إن تلك الأهداف هي المبرر الأعلى لوجود الدولة.. وفي غياب تلك الأهداف، فإن الدولة سوف توجد.. لماذا؟

باختصار، يمكن القول إن تحديد الأهداف الغليا لأي دولة هو الصياغة الأولى لأمنها القومي.

إذا اتفقنا على ذلك.. فإنه يتعين الانتقال للحديث عن محددات الإستراتيجية العامة (الأهداف العليا) لدولة ما؛ والتي عادة ـ في تقديرنا ـ ما تكون:

ـ تاريخ هذه الدولة وما إذا كانت عازمة على رفده بمنتجات حضارية أكثر تقدماً وتأثيراً في التراث الإنساني.. أو عازمة على التخلص منه وصياغة تاريخ آخر بدلاً منه.

ـ دور هذه الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.. وما إذا كانت حريصة على تقوية

مفاصل هذا الدور، وتوسيع نطاقه، والمحافظة على ديمومته.. أم عازمة على التخلي عنه بحثاً عن الراحة «التاريخية» التي تنشدها أحياناً بعض الدول.. بل وبعض الإمبراطوريات.

- الحالة الجغرافية لتلك الدولة. ومدى ما يمكن أن يقدمه الموقع الجغرافي لتحقيق الأهداف العليا.

- الحرص على السيادة والاستقلال، والرغبة في الإرتقاء (أي التقدم) التي تتملك مجتمعاً ما.. أو إدمان مخدر التبعية والانقياد (أي التخلف) الذي يتفشى أحياناً.

- متطلبات «الأمن القومي».. والأمن القومي لمجتمع ما أوسع مما قد يتبادر للذهن عادة، من أنه حالة القوات المسلحة، والعتاد الحربي، وحجم وتسليح القوات على الحدود الدولية (الجغرافية).. نقول إن الأمن القومي أوسع من ذلك بكثير الكثير.

إذ هو يشمل كل الكليات والجزئيات في حياة المجتمع الداخلية والخارجية/ من حيث كونها مقومات (كبيرة أو صغيرة) لتحقيق أهدافه العليا. وإن هذه الأهداف ذاتها هي التي تنبئ عن منظومة أمن قومي قوية.. أو عن منظومة ضعيفة!

بصياغة أخرى.. فإن ملامح الإستراتيجية العليا لأي وطن، هي في ذات الوقت ملامح أمنه القومي.

في هذا السياق.. فإننا نعتقد أن الأهداف العليا (للوطن) مصر تتركز في:

- تأكيد أن مصر جزء (يمثل المحور) في منظومة تاريخية وحضارية وجغرافية يعبر عنها «بالأمة العربية». وإنه - حتى بشكل مجرد وأناني - فإن تقدم ونهضة أي جزء من تلك المنظومة، مرهون بشكل مطلق بتأكيد انتمائه إليها.. كما أن تعرضه لأي خطر يعني بالضرورة تعرض باقي الأجزاء لذات الخطر.. تلك مقولة التاريخ، ومن لديه مقولة مخالفة فليقدمها.

- تحقيق الحرية للمواطن المصري والعربي وتحقيق الاستقلال لكامل التراب المصري والتراب العربي وتحقيق السيادة عليهما، لأن غير الأحرار لا يقيمون نهضة.. كما أن النهضة تحتاج إلى أرض «حرة» يتم بناء النهضة عليها وذلك هو الشرط الحاكم لوجود الدولة والأمة في حد ذاته.

- بناء المشروع النهضوي لمصر والأمة العربية الذي يحقق انتقالاً كيفياً حضارياً (نهضة) أساسه العدل الاجتماعي المرتكز على الجدل الاجتماعي الذي يعني إتاحة الفرصة الحقيقية لكل مفردات المجتمع ووحداته للمشاركة بفعالية وتأثير في كل أشكال ومضامين العمل الإنساني الذي يحدث في المجتمع في الحاضر.. وأيضاً ذلك الذي يجري التخطيط لحدوثه في المستقبل.

نقول.. ويقول معنا التاريخ.. إنه يتعين أن نقيس كل شيء في حياة هذه الأمة (وأي أمة) على مقياس أهدافها العليا، وليس على أي مقياس آخر.. وليس في ذلك اختيار.

ومن ثم.. فإن الشرط الحاكم للجهد السياسي الخارجي لأي دولة - بكل ما يحويه من مناورات وتكتيكات.. تراجع وتقدم - هو مدى إفادته على طريق تحقيق أهدافها العليا.

وعلى مدي التاريخ.. دالت دول وإمبراطوريات حين زالت أو ذبلت أهدافها العليا.. أو قبلت بما هو أدنى منها.. سواء تم ذلك جبراً أو تم اختياراً.

نعود فنقول.. إن الجهد السياسي الخارجي لأي دولة إذا لم يصب في مجرى تحقيق أهدافها العليا.. فإنه يكون قد صب في مجرى تحقيق أهداف الآخرين.

ونحن في هذا السياق - وبتجريد أناني - نقول إن المجال الحيوي (المعنى العلمي لتعبير الأمن القومي وهو المجال الذي تتمتع فيه دولة ما بمزايا نسبية تتمكن بمقتضاها من الحركة والتأثير والتأثر الإيجابي «الحيوي» بغرض خدمة أهدافها العليا) لمصر يشمل كأهمية أولى الدائرة العربية، وأهمية ثانية الدائرة الإفريقية، وأهمية ثالثة الدائرة الإسلامية.

وهنا يتعين التنبيه إلى أن ترتيب الأهمية للدوائر الثلاث مقصوداً حيث إن معيار أهمية كل دائرة بالنسبة لمصر هو قدرتها على الحركة الحيوية (التأثير والتأثر الإيجابي)لإنتاج مقومات تخدم أهدافها العليا. كما أنه ترتيب أولويات متكاملة، وليست متنافسة، ولا متناقضة، ولا متعارضة.. وطبعًا الترتيب ليس «قائمة اختيارات».

ونقول مقصود - أيضًا - لأن منظومة «الأمن القومي» لأي وطن لابد أن تحتوي على دوائر مهمة، وعلى دوائر أهم. وفي أي ترتيب يأتي - في الأهمية - المهم بعد الأهم. ولم نصادف في كل التاريخ «وطنًا» كان الكل لديه «سواء»! لسبب بسيط، هو أنك حتى إذا أردت أن تتعامل مع «الكل» على أنهم «سواء» بمعنى التساوي في الحقوق والواجبات والأهمية.. فسوف تجد من بينهم من لا يقبل منك سوى الانحياز له، أو أن تتبعه.. أو أن تخدم في قصره!

فإذا رفضت.. فسوف يحاول إجبارك على أن تقبل ما يمليه عليك! ونجاح محاولته يتناسب عكسيًا مع درجة قبولك لما يريد إجبارك عليه.

وإذا قررت الاستمرار في الرفض.. فلابد أن يستدعي ما لديك من تاريخ وحضارة.. وأن تفتش عن قواك وإمكاناتك (البشرية والمادية) بما فيها أشقاؤك، وحلفاؤك، ومن هم في مثل حالتك.. لتشكل من كل ذلك حائط صد.. ومقاومة.. أو ردعًا لخطر قائم أو محتمل. وهذا الحائط هو ما نسميه «منظومة الأمن القومي».

هنا نريد أن نصرخ بأعلى صوتنا، وأن نقرع أجراس كل الدنيا، للتنبيه إلى أنه من السفه.. بل والانتحار أن تضم أي منظومة «للأمن القومي» الأعداء الذين أنشئت تلك

المنظومة أصلاً لدرء عدائهم. كأن تضمنا مع إسرائيل ـ كما يريد الصهيوني شيمون بيريز ـ منظومة واحدة سواء كانت «منظومة البحر المتوسط» أو كانت «منظومة الشرق أوسطية»!!

وأيضاً يكون من السفه أن أتخلى عما قد توفر لي من مزايا نسبية ضمن منظومتي «للأمن القومي» بمبرر موضة العولمة الخادعة.. والفاجرة.

نقول خادعة.. لأنهم باعتبارهم «أهل موضة» قدموا لنا العولمة على أنها اكتشاف جديد. بينما هي اكتشاف قديم قِدَمَ إمبراطويات الإغريق والفرس والرومان والعثمانيين والفرنسيين والبريطانيين!

ونقول فاجرة.. لأنه حين يتسنى لقوة ما أن تصبح قادرة وقاهرة ومتمددة في العالم فإنها تشرع على الفور في إعادة صياغته، لا لتصنع «عولمة» ولكن لتصنع «عالمها».. ثم تتمدد على الأريكة وتطلب من العالم أن يتتلمذ على يديها، ويأخذ الحكمة عنها.. وأن يعلن «صراحة» قبوله الالتحاق بخدمتها.. وقبوله لغتها وأنماط الحياة فيها.. وألا يعترض.. أو حتى يمتعض.. وإلا فلا أقل من القتل والتدمير والاحتلال المباشر!!

ذلك فعلته كل الإمبراطوريات السابقة حين أصبحت كل منها قوة قابضة على العالم وذلك ما فعلته وما سوف تفعله الإمبراطوريات الأمريكية، القوة القابضة على العالم الآن.

في هذا السياق.. وبمناسبة تحريم الاعتراض أو حتى الامتعاض من أي سلوك للقوة القابضة.. نقدم للدكتور سعيد السطور الثلاثة التالية من كتاب الدكتور مصطفي عبدالغني «حقيقة الغرب» (الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ مكتبة الأسرة ـ ص ١٣):

(أعلن «بلانت» أحد رموز الاستعمار البريطاني في مصر: «أنه بموجب مرسوم ١٨٩٥ يمكن الحكم بالموت على أي مصري، وإعدامه صلباً أو على الخازوق لمجرد أنه امتعض من اعتداء جندي بريطاني على عرض زوجته، أو أنه حال دون ذلك).

نلفت النظر إلى أن ذلك كان يحدث في مصر في سنة ١٨٩٥ ميلادية وليس قبل الميلاد! أي منذ حوالي مائة عام فقط من تاريخ نشر الدكتور عبدالمنعم سعيد لمقاله.. وفي ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ لم يكن قد مضى على ذلك التصريح الوقح أكثر من سبعة وخمسين عاماً فقط!!

عموماً.. نحن نرى أن الثلاثة سطور التي تضمنت تصريح المستعمر القذر، كافية تماماً لتحفيز أجيال وأجيال على العمل من أجل بناء مشروع للنهضة، يمكن أن نتصدى بمقتضاه للأعداء الذين يريدون قتلنا لمجرد «امتعاضنا» من اعتداء بهيم منهم على أعراض زوجاتنا.. ليس هذا فقط.. بل إن السطور الثلاثة تدعو هذه الأجيال إلى توريث الاحتقار لهذا المستعمر وأحفاده وأحفاد أحفاده!

وفي يوم ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٢ نشرت صحيفة الأهرام في صدر صفحتها الأولى الخبر التالي:

« في سابقة جديدة تكشف عن عنصرية ساسة إسرائيل، وصف وزير الصحة نسيم دهان، المصلين المسلمين في الحرم القدسي بأنهم أفاعٍ وعقارب.. وقال.. إنهم ثعالب ارتقوا بالتدريج، والآن هم أفاع وعقارب.. ويتجولون اليوم بصورة آمنة في القدس، ويشكلون خطرا علينا، ولكننا سنشهد في المستقبل أياماً أفضل وسنعرف من هم الأسياد ومن هم العبيد!

إن هذا الكلام الوقح يعكس بوضوح كامل الذهنية الإسرائيلية والغربية والأمريكية التي تتعامل معنا ونتعامل معها.

نحن بشر، لهم مشاعر وأحاسيس وتاريخ، وكرامة شخصية ووطنية.. ولا نقبل التفريط في أيٍ من ذلك، تحت دعاوي حق يراد بها باطل.. مثل العقلانية وقبول الآخر والعولمة.. والأمن القومي، حين يصير اتخاذها أستاراً يتخفى وراءها «العدو» ليتمركز في قلب منظومتنا «للأمن القومي»!

إن الذي يعلمه الدكتور جيداً.. هو أن مصر حينما بدأت تبحث عن هويتها القومية، وعن استقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.. وعن دورها الحضاري كجزء من الأمة العربية.. ومن البناء الحضاري الإنساني العام.. وحينما بدأت ترفض وتقاوم قرار إلحاقها بخدم القصر.. حين فعلت ذلك يوماً ما، كانت رأسها مطلوبة.. حية أو ميتة. أو كما يقول عنوان الفيلم الأمريكي الشهير «مطلوب حياً والأفضل ميتاً».

واكتشف الغرب «العدو» أن مكمن الخطورة هو في أن تتحول مصر - في البنية القومية العربية - من حدود جغرافية فقط، إلى دور!

واكتشف الغرب «العدو» أن ذلك الدور هو الشرط الحاكم لهزيمته، وهزيمة سيطرته التاريخية على تلك الأمة.. وإنهاء نهبه واستغلاله لها. بمعنى أن وحدة الأمة العربية هي الشرط الحاكم لظاهرتين تحدث إحداهما بمجرد حدوث الأخرى بشكل ميكانيكي ومعاكس. الحرية والنهضة للأمة العربية.. والهزيمة للقوى المضادة لها وعلى رأسها الغرب «العدو».

لذلك.. ولأن الغرب يعي ذلك جيداً.. فقد ظل يحاول قتل ذلك «الشرط الحاكم» كلما بدأ تخلقه. وكان التآمر والإبداع فيه، وضبطه وتخطيطه.. وحشد جيوش من الخبراء والمتربصين.. والعملاء.. ليس للحيلولة فقط دون إنضاج الشرط للنهضة العربية.. ولكن لاقتلاعه من جذوره!!

الغرب تصور أن «أمنه القومي» يتطلب الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية.. والأمة العربية تعلم أن نهضتها في وحدتها. ودار صراع ضار، فاز فيه - الآن - الغرب. ليس بفعل قواه الذاتية - التي يمكن هزيمتها بمجرد توفر الإرادة لفعل ذلك - ولكن لأنه قد رقد في ثنايا الأمة كثيرون من نوع «أبو رغال» خدماً له.. وخونة لنا!

(أبو رغال هو العربي الخائن الذي انضم سراً إلى «أبرهة» في اليمن. وكان الدليل الذي دل جيشه على الدروب والشعاب والطرق التي يتعين أن يسلكها في زحفه من اليمن لتدمير الكعبة. ومن ثم أصبح اسمه «دالاً» على الخيانة في التاريخ العربي.)

ونكاد نفقد اتزاننا حين يؤكد الدكتور عبدالمنعم سعيد أن الوثيقة تنص على أن «وحدة ممارسة السياسة الخارجية ليس الأمة العربية أو الأمة الإسلامية أو دول العالم الثالث - وللنفي البات، أو إعلان التوبة النصوحة يضيف - أو المضطهدين في الدنيا».

على ضوء هذا الكلام.. وأمام حسم هذه النصوص.. نقول إن الوثيقة - كما عرضها الدكتور سعيد - تصورت أنها تقوم بعملية «فك» مصر من ارتباطها العربي والإسلامي اللذين «شغلت» نفسها بهما زمناً وحان وقت «التخلص» منهما.. ثم بعد ذلك تركع.

أي معنى للأمن القومي المصري والمصلحة الوطنية المصرية، في غيبة مصر عن حضنها العربي، وانفصالها عنه.. ومعاملتها العراق وسوريا وليبيا والسودان واليمن مثلاً كما تعامل إسرائيل وبريطانيا؟؟

وأي معنى للتنمية الشاملة إذا لم تكن مستقلة.. وأي معنى لاستقلال التنمية في مصر وهي معزولة عن الإمكانات العربية في الإنتاج والسوق الطبيعي لها؟ بل وهي - كما توحي الوثيقة التي عرضها الدكتور «معادية» لأمتها؟؟

إن الكيانات التاريخية والحضارية والاقتصادية تتكامل.. وتنشئ كيانات سياسية لتجسيد ذلك التكامل والتعبير عنه.. ونحن ندعي أنه لا توجد على سطح الكرة الأرضية منطقة تمتلك العناصر القياسية لإنتاج حالة وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية مثلما تمتلك الأمة العربية.. ولكن الوثيقة - التي عرضها الدكتور - تدعونا إلى نبذ ذلك والغوص في أوحال الإنزواء والقوقعة.. وضعف وظلام التقزم!!

الملاحظة الثانية.. يؤكد الدكتور أن الوثيقة أضافت إلى دوائر الاهتمام الإستراتيجي المصري ثلاث دوائر «جديدة» هي: دائرة «البحر المتوسط» ودائرة «الولايات المتحدة الأمريكية» ودائرة «آسيا».

ولا تعليق لنا على الدائرة الآسيوية لأن مصر كانت - ومنذ عام ١٩٥٥ - أسبق الدول العربية والإفريقية ودول العالم الثالث لاكتشاف أهمية تلك الدوائر والالتحام المباشر بها بالعلاقات التي أقامتها مع الصين، حين كانت صين «ماوتسي تونغ» و«شواين لاي» فهي إذن دائرة قديمة وليست جديدة.

ولا تعليق لنا على دائرة «البحر المتوسط» أو «الشرق أوسطية» لأن تلك هي بالضبط - وبذات الاسم - الدائرة التي تقطع لسان الصهيوني الأفاق «شمعون بيريز» وهو يسوقها لبعض

العرب.. حتى إذا ما أصبحت واقعاً، تهيمن عليها أمريكا، وتفرض إسرائيل قيادة لها، من ناحية.. كما تصبح هي البديل عن العروبة «المطلوبة حية أو ميتة» من ناحية أخرى!!

تعليقنا ـ في هذا الصدد ـ سينصب على «الدائرة الأمريكية». وأول ما يتبادر للذهن ـ على ضوء عرض الدكتور لهذه الدائرة واحتفال الوثيقة بها ـ يحمل علامة استفهام كبيرة وثقيلة:

إما أن الدكتور لا يعرف شيئاً عن تاريخ الممارسات الأمريكية في المنطقة العربية منذ عام ١٩٤٨ ـ على الأقل ـ وحتى كتابة هذه السطور. وأن ذلك هو الذي دفعه إلى الحديث ببراءة تدعو للدهشة عن أن هذه الدائرة بالذات سوف تضمن «... كفالة لمصالحنا الوطنية، وتوافقاً مع عقلانية سياستنا الخارجية».

وأما أنه يتصور أننا الذين لا نعرف تاريخ تلك الممارسات.. لذلك علينا بعد أن نقرأ ما كتبه أن نشرب اللبن.. وننام!

ولكننا نعرف أن الدكتور «يعرف» ولو ـ بحكم التخصص ـ أن المشروع النهضوي العربي وبضمنه المشروع النهضوي المصري قد أجهض وقتل بيد أمريكية تخطيطاً وتمويلاً.. وبأيد إسرائيلية ورجعية عربية تنفيذاً! ويعرف ـ بحكم التخصص ـ أن هذا أصبح أحد بديهيات التاريخ السياسي للأمة العربية.

فإذا أنكر سيادته هذه البديهية فسوف نضطر إلى محاورته بالوقائع والوثائق والتواريخ والأرقام.. والأسماء ومضابط الاجتماعات. وكل ذلك وأكثر منه منشور في العالم كله.. ويعرفه بالضرورة أهل الاختصاص.

ولأن القوة بطبيعتها لا تعترف بأية حدود للعدل ولا للحق.. ولا للسلام. فإن أمريكا القوية ـ باستخدام إسرائيل المحمية ـ لا يدخل ضمن قاموسها ولن تقيم وزناً لما يسمى «بالأمن القومي العربي».. ناهيك عن «الأمن القومي المصري».

ومن ثم.. فإن أمريكا غير معنية وغير عابئة «بمصالحنا الوطنية»!

وليقرأ معنا الدكتور عبدالمنعم سعيد تلك السطور القليلة من «الوثيقة الثانية» ـ في حديثنا هذا ـ التي أسماها الكاتب السيد ياسين «الإعلان الإمبراطوري الأمريكي» تقول الوثيقة:

«إن الولايات المتحدة هي وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، بل هي مصدر القيم الوحيد، ولذلك ستعمل على تسييد قيمها في كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدي سياسية واقتصادية واجتماعية».

لاحظ تعبيرات الحد الأقصى ـ وهي التعبيرات الكلية الجامعة المانعة التي لا تترك مجالاً للنقاش وتضعك مباشرة في مواجهة الحائط ـ مثل «هي وحدها» و«مصدر القيم الوحيد» و«قيمها» و«كل أرجاء العالم».

إن مثل هذا الكلام البات والقاطع.. والشامل، حين يصدر عن القوة الحاكمة في العالم الآن.. فإنه يستهدف هدم كل الحدود الجغرافية وغير الجغرافية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في العالم كله.. ومن ثم إسقاط كل وأي منظومة «للأمن القومي» لتبقى فقط منظومة واحدة ووحيدة هي «منظومة الأمن القومي الأمريكي» حيث تفرض على الجميع قيمها، ومصلحتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وهذا منطوق يقود حتماً - في حالة تحققه - إلى أن تتحول دول العالم إلى ولايات أمريكية.. وهذا قول لا نرى فيه مزاحاً أو مبالغة.. فالأمر قد وصل بأحد أعضاء الكونجرس الأمريكي أن يقترح أن يضم الكونجرس عضواً عن كل دولة من دول العالم ليمثلها حين مناقشة ما يخصها تحت قبة البرلمان الأمريكي!!

(يوم ٢٤/٩/٢٠٠٢ نشرت صحيفة الأهرام نص بيان هيئة مكتب نقابة الصحفيين المصريين بالاعتراض على مقال السفير الأمريكي الذي نشره بنفس الصحيفة والذي تضمن «... دعوة صريحة لرؤساء تحرير الصحف المصرية بمنع نشر مقالات وآراء الكتاب التي لا تتفق مع وجهة النظر الأمريكية بشأن مسئولية تنظيم القاعدة عن أحداث ١١ سبتمبر).

ورغم ذلك فسوف نجد من لا يرحمنا من عشقه الدائم (والمهين) لأمريكا «قلعة حرية الرأي والديمقراطية») !!

ويقود هذا المنطوق أيضاً - في حال تحققه - إلى أن «إعادة صياغة العالم أمريكياً» تتطلب تقوية المخالب الأمريكية أينما كانت، إن داخل الأرض الأمريكية أو خارجها.. وواحد من أقوى تلك المخالب هو إسرائيل، الموكل إليها مهمة السيطرة على وإخضاع أهم مناطق الكرة الأرضية على الإطلاق بالنسبة «لمنظومة الأمن القومي الأمريكي» وهي المنطقة العربية. ويدخل ضمن هذا بطبيعة الحال - بل إنه يعني - إهدار أي منظومة للأمن القومي العربي أو «الأمن القومي القطري».

وفي هذا السياق.. تكون منظومة «الأمن القومي المصري» أول ما يتم التخطيط الجاد لإهداره!!.. بمعنى آخر.. فإنه حين الشروع في إعادة صياغة المنطقة العربية صياغة أمريكية/إسرائيلية.. فإما أن يتم تحييد مصر نهائياً وأن تقف في الخارج تتفرج على ما يتم، شأنها في ذلك شأن «سويسرا» مثلاً.. وإما أن تبدأ تلك العملية بكسر الحدود الجغرافية المصرية بالذات!!

إلا أنه - ومما يطمئن النفس والقلب والوجدان - مازال هناك الكثيرون الذين يؤمنون بأن «الإمبراطورية الأمريكية» ليست قدر البشرية ولا هي نهاية التاريخ.

الملاحظة الثالثة.. يقول الدكتور: «ولا يجد الحزب خجلاً حين يقرر أن يفصل في أمور

السياسة الخارجية، من منطلقات العولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية...».

لماذا استخدم الدكتور لفظ «خجلاً»؟ ألا يمكن أن يكون ذلك مرده إلى إحساسه بأن هذا الأمر قد يكون مدعاة للخجل، خاصة أن العولمة في كل طبعاتها التاريخية، وآخرها الطبعة الأمريكية هي الاسم الأكثر قبولاً «للتبعية» السياسية والاقتصادية.. فإذا أضفنا إلى ذلك «التبعية الثقافية» بما يعني ذوبان الأنساق الفكرية الوطنية والقومية.. ومحو الشخصية التراثية واللغوية.. أي تحلل قسمات الوطن وتحوله إلى رقم هزيل بين أرقام الضياع الأمريكية!!

ألا يدعو ذلك إلى ما هو أنكى من الخجل؟؟

حين نقول ذلك.. يشهرون على الفور في وجوهنا سيف «المعونات الأمريكية».

فنقول لهم - على الفور أيضا - إنه ليس هناك حالة واحدة في التاريخ كانت «القوة القابضة» فيها تقدم معونات! وإنما كانت على الدوام تمارس استنزافًا منظمًا.. ولأن هذا موضوع يحتاج إلى بحث خاص ومتأن.. فإننا سوف نكتفي الآن بنصين فقط قد يكفيان لتكسير ذلك السيف المشهر دومًا في وجوهنا.. «المعونة الأمريكية».

يقول اقتصادي إنجليزي بارز هو لونيل رابيز: «إنه من الصعب العثور على حالة واحدة أوصى فيها أحد الاقتصاديين الكلاسيكيين في إنجلترا بأنه يجب على بريطانيا أن تضحي بشيء من أجل رخاء بقية العالم، فعندما كانوا ينادون مثلاً بحرية التجارة كسياسة عامة، لم يكن ذلك على أساس أن حرية التجارة شيء لمصلحة العالم، وإنما كان ذلك لمصلحة بلدهم فقط»(*).

إلى أن يقول سياسي إنجليزي شهير بدرجة رئيس وزراء هو «هارولد ويلسون»:

«هؤلاء الذين يقولون إن تسلم المساعدات الأمريكية لا يتطلب قبول كل أنواع القيود غير المرغوب فيها، يخدعون أنفسهم، ويضللون غيرهم. فالمساعدات الأمريكية تحت إشراف مركز رئاسة أركان الحرب العامة. وتعطى فقط لتلك الدول التي تعمل وتتعهد بتنفيذ ما تطلبه منها هيئة أركان الحرب في البرامج الحربية والشئون الخارجية»(**).

فقط.. نرجو ملاحظة استخدام تعبيرات الحد الأقصى مثل «كل أنواع القيود» وليس بعضها. و«يضللون غيرهم» ولم يكتفوا فقط «بتضليل أنفسهم» و«تتعهد بتنفيذ ما يطلب منها... في البرامج الحربية...».

(*) عادل حسين - الناصرية والتنمية والديمقراطية - دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٥ - ص ١٢٣.

(**) عادل حسين - مصدر سابق - ص ١٢٧ «عن مكرم سعيد - الدولار يحكم بريطانيا - دار الفكر - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٥٦ - ص ١٢٥».

على ضوء هذا التحليل «الصدمة».. ماذا يمكن أن يتبقى من الاستقلال الوطني ناهيك عن الكرامة الوطنية.. إذا ما كان الحديث عن «المساعدات الأمريكية»؟؟

الملاحظة الرابعة.. يبشرنا الدكتور عبدالمنعم سعيد بأن الحزب الوطني قدم في وثيقته جديداً هو «أنه... يميز نفسه بوضوح (لاحظ كلمة بوضوح) فيما يتعلق بهدف النضال الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال الإسرائيلي، بحصره في الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧ وليس عام ١٩٤٨..».

وهذا كلام يعيدنا مرة أخرى.. ويعيد إلينا ذلك السؤال السخيف.. هل يعلم الدكتور أو لا يعلم؟ ولأننا نثق تماماً أنه - بحكم التخصص - لابد يعلم.. فإننا مصابون بدهشة قاصمة.. إذا كان يعلم فلماذا اتخذ هذا الموقف؟

إن الحزب الوطني الحاكم في مصر يستطيع أن يتخذ ما يشاء من قرارات ورؤى إستراتيجية لكن ليس من بينها قرار بإنهاء الصراع العربي/ الصهيوني (وتلك هي التسمية الصحية وليس الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي.. ولا العربي/ الإسرائيلي.. ولا «الصراع اللطيف» كما وصفه الدكتور عبدالمنعم سعيد مرة في مقال طويل) لأن هذا الصراع له طرفان.. الأول هو الأمة العربية بكاملها من الماء إلى الماء. والثاني هو المنظومة الاستعمارية الصهيونية العالمية. وكما لا تسمح تلك المنظمة (الطرف الثاني) لأحد عناصرها «بالتصرف الإستراتيجي» في هذا الصراع بمفرده.. فإننا لا نسمح لأحد عناصر المنظومة العربية (الطرف الأول) بالتصرف الإستراتيجي في هذا الصراع بمفرده.. هذه واحدة.

الثانية.. إن منطوق التنازل الرسمي عن «فلسطين ٤٨» لإنهاء الصراع، أمر مرفوض من «العدو» ذاته! لأنه ببساطة لا يملأ عينه سوى التراب. والتراب هنا هو إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات - على الأقل - وهو الهدف المنقوش على جدار الكنيسيت!.. ولم تكن «فلسطين ٤٨» في أي وقت هدفاً صهيونياً نهائياً. وإنما كانت - في كل وقت - هدفاً مرحلياً وقد أصبح في قبضته.. ولا يخشى عليه بأساً من النظام العربي العاجز. لكن ولدواعي «الوجاهة الدولية» لا بأس من أن ينتزع منا اعترافاً رسمياً بانتهاء «حدوتة ٤٨».. خاصة وهو يعتقد أنه في انتظار اعتراف رسمي تالٍ قادم بانتهاء «حدوتة الأراضي المحتلة عام ٦٧».. وإلى أن يأتيه ذلك، فسوف يكون قد دخل إلى أراض جديدة قد تكون الأردن أو العراق أو سوريا أو لبنان.. أو مصر. وتمر سنوات سريعة تستهلك فيها آلاف الاجتماعات والمؤتمرات.. ثم نعترف له في النهاية بالوضع الجديد، الذي ستتبعه أوضاع تنتظر اعترافنا حتى يكتمل تحقيق الإستراتيجية المنحوتة على جدران الكنيسيت. حتى لو بعد ألف عام!! فكم من آلاف السنين مرت من الزمن هدراً.. وهو (العدو) غير متعجل. نحن الذين نهرول إليه نطلب تقديم

التنازلات تلو التنازلات.. وهو يشير لنا بفخر من بعيد.. ترووا!!

الثالثة.. أن هذا المنطوق - إن صح وروده بالوثيقة - يتصور إمكانية إخراج الشعب العربي في فلسطين، بل والشعب العربي كله من معادلة هذا الصراع.. وهذا فوق أنه غير جائز، فإنه غير ممكن!

إذ فجأة وبدون مقدمات.. وبدون مبررات.. وبدون عدل ولا شرعية ولا قانون.. ولا كرامة، يكون مطلوبًا من شعب أن يوقع بالموافقة على وثيقة بيع وطنه وإنهاء كفاحه ووأد ثورته! التاريخ كله لم يعترف بمثل هذا المنطوق.. ولا اعترفت به الشعوب بدءًا من «ثورة العبيد» بقيادة «سبارتاكوس» في العصور القديمة إلى عدم اعتراف الشعب العربي في الجزائر باحتلال واحتواء فرنسي دام ١٣٢ عامًا متصلة، حتى أصبح «أمرًا واقعًا».. إلى عدم اعتراف شعب جنوب إفريقيا بالاستعمار الاستيطاني الإنجليزي الذي ظل جاثمًا على أرضه أكثر من أربعمائة عام متصلة، حتى أصبح أمرًا واقعًا.. إلى عدم انكسار فيتنام أمام أكثر من ستمائة ألف جندي أمريكي مدججين بكل أنواع السلاح.. وكسرتهم بمقاومتها واضطرتهم للهرب (وليس الانسحاب) ذعرًا من انتقام المواطنين غير المسلحين! إلى عدم اعتراف أي من دول الحلفاء باحتلال القوات الألمانية لبلادهم وبيوتهم، وإذلالهم بكل أنواع الإذلال والإهانة.. وإصرارهم على تحرير بلادهم فحرروها.

هذا كلام ليس للإنشاء، أو يهدف لاستخدام عبارات بلاغية حماسية، ولكنه الحقيقة كلها.

إن «عقيدة المقاومة» للشعب المصري خاصة والشعب العربي عامة (منظومة الأمن القومي) لابد أن تتعامل مع الصراع العربي / الصهيوني باعتباره مركز الدائرة.. لأنه قلب الإشكالية ورأس العوائق على طريق التوحد العربي.. وتحقيق التنمية المستقلة.. وبناء المشروع النهضوي العربي المبتغى.

يقول الدكتور سعيد في الفقرة الثانية من ملاحظته الرابعة على الوثيقة:

«... إن الحزب حسم قضية... ما إذا كانت إسرائيل تمثل وحدة سياسية ومذهبية مصمتة.. أو أن بداخلها اتجاهات وأحزابًا وتيارات داعية للسلام وينبغي تشجيعها...»

ونقول.. إنه بافتراض أن تتمكن قوى مدنية من أن تفرض توجهًا أو قرارًا إستراتيجيًا في مجتمعها في ظروف صراع ما - وهذا في تقديرنا ما لم يحدث على مدى التاريخ كله - فإن هذا مستحيل بالنسبة للحالة الإسرائيلية.

لماذا؟

لأن الحالة الإسرائيلية طبقًا لإستراتيجية إنشائها والمهمة التي خلقت للقيام بها، إنما تقف

على أرجل أربع: الاستيطان والتوسع والعنصرية.. والارتباط بالقوة العظمى المهيمنة سواء كانت بريطانيا أو كانت أمريكا.

ولا يمكن أن تسمح هذه الحالة بأن يوجد بداخلها من يفكر - مجرد تفكير - في المساس بتلك الرباعية «المقدسة» ومن يجرؤ على ذلك تذبحه.

لكنها بالقطع تسمح بملايين المناورات والمداورات.. والألعاب التكتيتكية المنظمة والمتفق عليها التي يتعين أن تخدم في النهاية تلك الرباعية الدنسة.

ولأن هذه الحالة - وإن كانت من حيث الكيف قوية بالحماية الأمريكية. إلا أنها من حيث الكم هزيلة إذا ما قورنت بمحيط الأعداء الذي يحيط بها جغرافيًا ونفسيًا.. ومن ثم فإنها لا تملك ترف إطلاق جماعات مدنية تصيغ لها إستراتيجيتها وتحدد لها معالم أمنها!!

والمثل أمامنا في وضوح الشمس.. قامت الدنيا ولم تقعد بعد تشكيل «جماعة كوبنهاجن» التي تشكلت من مثقفين من مصر وإسرائيل وفلسطين والأردن.. حاولوا أن يبيعوا بضاعة فاسدة اسمها «السلام غير القائم على العدل»!

وفشلوا فشلاً ذريعًا.. لأنهم نسوا أن كلاً منهم لا يملك سوى إلزام نفسه، بمعنى أنهم لا يمثلون حالة شعبية - كما حاولوا ادعاء ذلك - وأن غالبيتهم لا يجسرون على الإعلان عن علاقتهم «بالعدو» بين مواطنيهم.. وإن كان بعضهم قد جسر!

ونرجو من الدكتور سعيد أن يقرأ المقال الذي نشرته صحيفة الأهرام لأحد أعضاء هذه الجماعة. وهو الصهيوني العتيد «زائيف ماعوز» غداة عودتهم من كوبنهاجن.. ليتعرف على صفاقته وتعاليه واجترائه على العرب وبالذات على المصريين منهم، وكأنه «جنرال حرب» وليس داعية سلام كما قدمه صديقه الحميم الراحل لطفي الخولي المشرف على الصفحة التي نشر فيها المقال، والذي قدم له.

مثال آخر.. فقط أمريكا وبريطانيا وإسرائيل والدكتور أسامة الغزالي حرب أستاذ العلوم السياسية المصري الذين يصفون العمليات الاستشهادية للمقاومة الفلسطينية الباسلة، بالعمليات «الانتحارية» كما ورد في حديثه للتلفزيون المصري صباح يوم ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٢! فإذا كان الدفاع عن الوطن هو - في كل الشرائع والأديان - أعلى درجات الشهادة.. فهل يجوز أن نحولهم إلى منتحرين كفرة، لإرضاء وتشجيع «جماعات «السلام» في إسرائيل؟؟

مثال ثالث.. الدكتور عبدالمنعم سعيد لابد يعلم أن حجم الخسائر في الأنفس والأموال.. والكرامة العربية على أرض فلسطين منذ «طلعت» علينا «جماعة كوبنهاجن» أكبر بما لا يقارن عن حجم ذات الخسائر قبل «طلوعها» بعشرين عامًا على الأقل!! فلماذا فعلت أو ماذ يمكنها أن تفعله؟

بقيت في الجعبة نقطتان..

الأولى: لم نتحدث كثيراً عن الوثيقة الثانية (وثيقة تعظيم أمريكا) لأننا قد أفضنا في توضيح الموقف الأمريكي «التاريخي» المعادي للمشروع النهضوي العربي من ناحية.. وأفضنا في توضيح مقاصد «الإمبراطورية الأمريكية» وعزمها الإستراتيجي للسيطرة الكاملة على العالم من ناحية ثانية.. وأن كل ذلك تفصح عنه السطور القليلة التي نقلناها من نص الوثيقة، فيما سبق من هذا الحديث.. لكن لا مانع من إضافة أن الوثيقة تتكون من تسعة أقسام هي:

- نظرة عامة على إستراتيجية أمريكا الدولية.
- مطامح جسورة من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية.
- تقوية الحلفاء لهزيمة الإرهاب المعولم والعمل للوقاية من الهجمات ضدنا أو ضد حلفائنا.
- منع أعدائنا من تهديد حلفائنا أو أصدقائنا بواسطة أسلحة الدمار الشامل.
- افتتاح حقبة جديدة للنمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة وحرية التجارة.
- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديمقراطية.
- تنمية جدول أعمال العمل التعاوني مع الأقطاب الكبرى للقوة العالمية.
- تغيير مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لمواجهة التحديات والفرص الكامنة في القرن الحادي والعشرين.

ونحن نرى أن ما ورد ببنود الوثيقة التسعة أو التسعون ليس هو المهم لأن ما ورد بالبنود عبارة عن صياغات إنشائية لا أحد يختلف على سطورها.. لكن الاختلاف كله على ما بين السطور! أي على ترجمة ما ورد بالسطور إلى واقع على الأرض.

والتاريخ الأمريكي في تداخله مع التاريخ العالمي لا يشهد بأن أيًا من العبارات البراقة من نوع ما ورد ببنود الوثيقة قد تم ترجمته إلى سياسات ومواقف وإجراءات على الأرض!

وخرجنا من دوامة الحيرة التي تنشأ عن التناقض بين الفعل والقول.. حين أخبرنا من أصدر الوثيقة ونص فيها صراحة على «... أن الولايات المتحدة هي وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، بل أنها مصدر القيم الوحيد، ولذلك ستعمل على تسييد قيمها في كل أرجاء العالم...».

إن هذه الصياغة قد حوت - كما قالت «كونداليزا رايس مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي» ونقل عنها الأستاذ ياسين - المبادئ الحاكمة للإستراتيجية الأمريكية.

ومن ثم فقد تكون تلك الصياغة الواقعية هي التي دفعت الأستاذ السيد ياسين لتسمية الوثيقة بـ «الإعلان الإمبراطوري الأمريكي».. ولم يحفل كثيراً بأية صياغات أخرى تم حشو

الوثيقة بها. حتى ولو كانت «عبارات إنشائية أخاذة» كما يقول الأستاذ ياسين.

المهم - في السياق الذي نتحدث فيه - أن تلك الوثيقة تعتبر بحق «وثيقة تعظيم أمريكا» وتقديمها قوية عفية تفخر و«ترهب» العالم بقوتها وقيمها.. وجبروتها ورغبتها المسعورة لتحويل العالم إلى ضيعة أمريكية.

إنها وثيقة لتعظيم أمريكا بمثل ما جاءت الوثيقة التي أخبرنا عنها الدكتور سعيد وثيقة لتقزيم مصر!!!

النقطة الثانية المتبقية في الجعبة.. هي أن الرجل لم يفعل سوى أن قرأ علينا وثيقة يقول إنها صدرت عن المؤتمر العام الثامن للحزب الحاكم.. لم يصدرها هو - الدكتور سعيد - ولا هو الذي قام بصياغتها ولا تحمل اسمه. وبدلاً من أن نقدم له الشكر على ما فعل، قدمنا له بدلاً من ذلك ملاحظات واعتراضات واستنتاجات قد تبدو من وجهة نظره قاصرة أو خاطئة أو متجنية.. ونكون بذلك قد حملناه ما لا ذنب له فيه.. ومن ثم ظلمناه.

ونقول إننا ألزمنا أنفسنا بأن تكون المادة الأساسية لما ورد في تعليقنا، هي ما ورد بمقال الدكتور عبدالمنعم سعيد المشار إليه. سواء كان نصاً من الوثيقة، أو تأكيداً أو نفياً أو شرحاً أو توضيحاً أو مداخلة أو تدخلاً من جانبه.

وانطلاقاً من هذه النقطة نقول باطمئنان.. إن ما قدمه لنا ونسبه إلى الوثيقة، وتعليقاته عليه، إنما يمثل رأيه كاملاً على الأقل.. ليس بهذا المقال فقط بل بسلسلة من مقالاته الطويلة، التي في أحدها أطلق على الصراع العربي الصهيوني تسمية «الصراع اللطيف»!!

يقول المفكر القومي الكبير الدكتور «عصمت سيف الدولة» وكأنه يعيش معنا اليوم:

«إن شعار القومية العربية يتعرض اليوم إلى محنة كبرى وإلى كثير من الانحسار... وأن الاتجاهات التي أخذت تداخل الوجود العربي في السنوات الأخيرة، والتي تحكمها روح فكرية تنازلية يقال عنها إنها «عملية»، في حاجة إلى أن نتصدى لها. برؤى فكرية كبيرة ونظرات قومية عميقة، تكشف زيف ادعاءاتها العملية الواهية...»(*).

(*) حوار مع الشباب العربي - دار المسيرة - ١٩٧٨ - ص ١٨٩.

ردًا على الدكتور حامد خليل :

نعم إنها مزايدة على الشعب!

نشرت صحيفة «الوطن» الكويتية يوم ٣١/٥/١٩٨٣ مقالاً للدكتور حامد خليل بعنوان «إني أتهم الشعب».. وفيه يحمل الشعوب (وليس أنظمة الحكم!) المسئولية عن تخلفها وعدم تمتعها بالحرية.. أو على الأقل فإنها المسئولة الأولى عن ذلك. وعلى سبيل المثال فإن ما حدث في لبنان «لم يكن سقوط الأنظمة العربية الحاكمة وحدها... ولكن الانحدار ـ ولا أقول السقوط ـ يتسع ليشمل الشعوب العربية أيضًا.. والأمر يقتضي ألا نلقي كل تقصير على الشماعة الجاهزة باستمرار لتحميل الأنظمة العربية مسئولية ما يحدث دائمًا.. كما ينبغي أن نرفض حالة الفوران الفارغ والهش التي لا تكون فيها الشعوب العربية على استعداد لتقبل مناقشة الأمور بطريقة عقلانية ومتروية».

ثم طرح الدكتور سؤالاً هو: هل حقًا تعيش الشعوب العربية حالة الانتماء القومي؟

وأجاب بالنفي وأضاف: «... ليس في مقدور أحد الإجابة على هذا السؤال بالإيجاب».

ثم رد فهم الشعوب للقيم القومية هذا الفهم «الانفعالي الفارغ» إلى مظاهر عدة اختار منها المظهر السياسي والمظهر الاجتماعي.

وقال عن المظهر السياسي: «على الرغم من الصراخ العالي أو التململ الشديد من انهزامية أنظمة الحكم العربية، ووصمها بشتى التهم التي تصل إلى حد الاتهام بالخيانة، فإنني لم أجد ـ إلا في حالات نادرة جدًا ـ أن أحدًا ترجم هذا الصراخ وذلك التململ إلى الحد الأدنى من الفعل».

وقد توقع الدكتور أن يعترض عليه البعض على اعتبار أنه «طوباوي ومزايد» على الشعوب. وليسمح لنا أن نكون من هؤلاء المعترضين، وأن نقرر أنها فعلاً مزايدة ـ من وجهة نظرنا ـ.

إن أستاذ الجامعة الذي يعفي أنظمة الحكم من مسئولية القهر والتخلف.. والهوان الذي تعانيه الشعوب التي يحكمونها، يكون مزايدًا خاصة حينما لا يقدم لتلك الشعوب حيثيات اتهامها ولا الأسلوب الذي يعتقد أنه ضروري لانتشالها مما هي فيه.. وإذا كان يعرف ذلك

الأسلوب ويكتمه.. فهناك اتهام أخطر من المزايدة يمكن أن يوجه إليه.

وأستاذ الجامعة نفسه هو الذي لم يستطع أن يرصد أو يحلل أو يفسر حيثيات القرار الإسرائيلي باجتياح لبنان وسحق كل قيم التاريخ والكرامة لهذه الأمة.. وكيف أن عديداً من الأنظمة العربية قد أعطوا لهذا القرار قوة الفعل، يوم أن وقفوا يتفرجون على عملية تنفيذه وكأنها عرض في سيرك للتسلية!! وكان الشيء الذي فعلوه بإجادة هو إحكام الطوق والقيد حول الشعوب حتى لا تمنع تنفيذ ما تم تنفيذه! لأنهم يدركون أن تصدي الإرادة الشعبية العربية لمنع تنفيذ المخططات الإجرامية لأمريكا وإسرائيل من شأنه إسقاط تلك الأنظمة الحاكمة ذاتها. ومن ثم فقد كان مطلوباً تكبيل تلك الإرادة الشعبية العربية لتمرير المطلوب!

الغريب أن الدكتور حامد خليل لم يوجه نفس الاتهام إلى الشعوب الغربية التي تعتصرها الاحتكارات كل ثانية.. وتسوقها كقطعان الماشية.. وتلهيها بأشكال ديمقراطية ذات محتوى ديكتاتوري حقيقي يجعل المواطن الأمريكي الزنجي ممنوعاً هو والكلاب من دخول فنادق ومطاعم وأحياء.. بل ومدن بأكملها!!

إن أستاذ الجامعة الذي لا يرد الظاهرة إلى مسبباتها الحقيقية لا يحق له اتهام الشعوب.. وأصل الظاهرة أن القوة الباطشة هي التي تصنع القرار وهي التي تنفذه.. وإلى أن تتمكن الشعوب من كسر وتحطيم قيودها بهزيمة قاهريها وامتلاك مصائرها.. إلى أن يحدث ذلك تبقى أنظمة الحكم حاملة لوزر تخليها عن الشعوب ومصالحها.

ثم يسرد الدكتور واقعة يؤكد بها قناعاته واتهاماته.. ويؤكد بها - في ذات الوقت - حس التعالي الذي يستكن داخل البعض لمجرد أنه ينتمي إلى أساتذة الجامعة.. تلك الواقعة التي حدثت حين تولى «كمال الدين حسين» (وهو واحد من قيادات ثورة يوليو ١٩٥٢) وزارة التعليم العالي في سنوات الثورة الأولى. ثم ذهب لحضور لقاء مع أساتذة إحدى الجامعات.. يقول الدكتور خليل: «غير أن الضابط المذكور تهيب أول الأمر الدخول إلى الحرم الجامعي لشعوره بالضعة تجاه هذه النخبة من عمالقة الفكر وراجحي العقل المتواجدين في تلك الجامعة».

وبداية نحن نشجب لفظ «الضعة» الذي استخدمه الدكتور لوصف شعور الضابط الوزير.

نشجب ذلك اللفظ ونستهجنه لسببين: الأول حفاظاً على عفة القلم وشرف الاختلاف.. والثاني أنني شخصياً لا أرى أي مبرر يجعل الضابط يشعر «بالضعة». بل أتصور أنه لابد أن يشعر بالفخر والارتفاع باعتباره واحداً من الطليعة الثورية التي أفرزها الشعب (الذي يتهمه الدكتور) وحملها أمانة خلاصه.. وكانت عند مستوى الأمانة التي حملتها. وكان حجم التضحية لكل واحد من تلك الطليعة كافياً لأن يسطر اسمه بحروف من نور في كتاب تاريخ

هذا الوطن.. وهذا قطعاً يتجاوز - من وجهة نظر الشعب حجم جامعة أو جامعات كان ولا يزال بين جدرانها بعض الخارجين على القانون والعرف.. والمزورين.. وكان منهم من اجترأ على حرمة العلم فمنح امرأة السلطان شهادة الليسانس والماجستير والدكتوراه في أقل من أربع سنوات(!).

وللدكتور كل الحق في الادعاء بأن تلك «النخبة من عمالقة الفكر وراجحي العقل» هم كذلك فعلاً.. كما أن لنا أيضاً نفس الحق في الادعاء بأن ذلك ليس صحيحاً في كل الحالات بالضرورة.

يقول الدكتور في تعليقه على تزوير نظم الحكم لنتائج الانتخابات: لكنني لا أستطيع - معتمداً على خبرتي - أن أقبل هذا التفسير... القائل بأن السلطة ترهب الشعب فترغمه على منح صوته لمن تشاء. فواقع الحال يبين أن هناك قوى معارضة للسلطة توصل بعض مرشحيها إلى قاعة البرلمان... إذن فالنتائج التي تسفر عنها أية انتخابات تكون في غالب الأحيان قريبة إلى حد ليس بالقليل من الواقع».

وفي هذا السياق.. نقول للدكتور إنه حدث في انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٥ أن كان المرحوم «كمال رفعت» مرشحاً بإحدى دوائر محافظة الجيزة.. وكمال رفعت أحد الضباط الأحرار، وقائد المقاومة الشعبية في بورسعيد إبان العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦، وأول أمين للدعوة والفكر في تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي.. وواحد من أصلب معارضي أنور السادات. وصباح يوم الانتخاب (!) نشرت صحيفة «الأخبار» - وكان يرأس تحريرها في ذلك الوقت موسى صبري - في أحد مانشتات الصفحة الأولى خبر تحويل كمال رفعت إلى نيابة أمن الدولة، بتهمة تكوين تنظيم لقلب نظام الحكم.. وسقط كمال رفعت في الانتخابات.. كما أنه لم يحول إلى نيابة أمن الدولة.. ولم يحاكم، ولم يقلب نظام الحكم.. وقد عرف الناس نتيجة الانتخابات لحظة قراءتهم للخبر الذي نشرته الأخبار قبل أن يتوجه أي مواطن إلى صناديق الاقتراع ! !

ينتقل الدكتور حامد خليل إلى المظهر الاجتماعي.. فيحدثنا عن أمور براقة لا خلاف عليها مثل «أن المجتمع السليم المعافي هو المجتمع الذي يتكون من نسيج اجتماعي واحد، قائم على إيمان أفراده الواعي والحر والراسخ بأن وجودهم كعرب أولاً وكبشر ثانياً يحتم عليهم العمل متعاونين...».

من الذي يرفض هذا أو يختلف عليه؟ لكن كيف؟ كيف يمتلك الفرد وعيه وحريته؟ لم يقل لنا! بل إنه لم يوضح لنا السبب الحقيقي الذي جعله يعترف صراحة بأنه لا يجرؤ على الخوض في تفاصيل ظاهرة أن «مصلحة العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو القبيلة.. هي وحدها

التي تحكم سلوك الأفراد والجموعات على السواء...».

لكننا نعرف وهو كذلك أن السبب الحقيقي لإحجامه عن الخوض في التفاصيل في هذه الفقرة، هو خوفه من الصدام مع نظم الحكم العربية التي أغلبها ما هم إلا ممثلون لسلطة العشيرة أو الطائفة أو القبيلة. الأمر الذي قد لا يقدر عليه:. لكن قدرته كانت مؤكدة على الشعوب فخرج ـ واثقًا ـ يتهمها ذات اليمين، وذات الشمال!

بقي أن نقول للدكتور..

إن جراح الشعوب قد طفحت.. وطفحت الشعوب بجراحها.. ولم يعد هناك مكان لجرح جديد. لذلك فإن الشعوب تطلب من مثقفيها أن يمارسوا الترف الفكري ـ الذي يبدو أن بعضهم قد أدمنه ـ بعيداً عن جراحها.. إذا كانوا لا يعرفون مدى الألم الصادر عنها.

ردًا على أحمد عبد المعطي حجازي :

جئت متأخراً

في منتصف العام ١٩٧٤ كان النظام السياسي القائم آنذاك، قد أعطى إشارة سرية علنية للهجوم على جمال عبدالناصر وثورة ٥٢. باعتبار أنه - النظام - كان يلهث لبناء أرضية خاصة به و«مجد» خاص له عقب أكتوبر ٧٣. ولم يكن ذلك ممكنًا إلا بتحطيم ما هو قائم أو على الأقل تشويهه! وتلقف عديدون الإشارة، وشرعوا فوراً في تنفيذها. منهم أعداء تاريخيون للثورة والرجل في الداخل والخارج.. ولم يكن مستغرباً، فالأصل أنهم أعداء، وها هم قد عادوا إلى أصلهم.

لكن الذي كان غريبًا ومستغربًا.. هو أن عدداً غير قليل من المثقفين - في مصر بصفة خاصة والذين لم يكونوا على عداء مع الثورة أو الرجل بل كانوا من أنصارهما - تلقوا الإشارة، وشرعوا في التعامل معها فوراً.. ونشأ سباق محموم للإبداع في أساليب التشويه، باعتبار أن في نهاية النفق وسايا وتكايا - كان من ضمنها المناصب الوزارية - تنتظر من في يده شفرة أحد من شفرة الآخر! وغرفوا ثمنًا لذلك من ذهب المعز، ومنهم من ضرب بسيفه!

وهكذا رأينا الكاتب والفيلسوف العتيق الذي ادعى أن وعيه قد عاد إليه بعد غياب استمر عشرين عامًا.. وأفاق ليدين عبدالناصر بشكل كلي، وليعاقبه على تأميمه قناة السويس! ورأينا كاتب أغان يطالب بإعادة إطلاق النار على جثة عبدالناصر.. وآخر يدعي أنه كاتب كبير - مازال حتى الآن ومنذ ثلاثين عامًا(!) يلعن الرجل كل أسبوع في المساحة التي يكتب فيها بإحدي الصحف - لم يتورع عن أن يصف عبدالناصر بأنه كان من «العاهرين»!!

ورأينا أستاذًا جامعيًا ومفكرًا وكاتبًا مشهورًا ومعلمًا - كما يصف نفسه - يفتي بأن الناصرية «هتكت حرمات مصر والمصريين، وسحقت كرامة الإنسان المصري».. هذا طبعًا بعد أن كان قد نشر مقالاً طويلاً عقب رحيل عبدالناصر شبهه فيه بالقديسين!

ورأينا.. شاعراً - يقولون إنه من الفحول، ومن رواد مدرسة التجديد في الشعر العربي - يقول بالحرف الواحد أمام عدد من قيادات «منظمة الشباب الاشتراكي» عام ١٩٧٦ بمركز شباب الجزيرة: «إن مصر أيام عبدالناصر كانت في سجن كبير».. وربما كان المنصب الثقافي الرفيع الذي حصل عليه بعد أن نطق بتلك الثماني كلمات ثمنًا سعى هو إليه، كما سعى النظام إلى استنطاقه بما نطق!!

ثم استمر هذا الطوفان.. إلى أن نفذت الوسايا والتكايا، أو قل عددها، فخفت سرعة اندفاع الطوفان الذي لا يلبث أن يعود إلى سرعته الأولى بمجرد أن يلوح في الأفق بعض من ذهب المعز أو طرف من سيفه. لم ينل هذا الطوفان - في تقديرنا - من ثورة يوليو ولا من قائدها.. لكنه بالقطع قد جرح مصر والمصريين، الذين أظهرهم هؤلاء المثقفون كأنهم قطعان إبل أو خراف تساق وتتفرق بالعصا.. وسحبوا من هؤلاء المصريين شرف إنجازاتهم العظيمة في النضال والبناء والتقدم خلال الحقبة الناصرية.

وبمرور الزمن.. أصبحنا نتعايش مع ذلك الطوفان كما يتعايش بعض المرضى مع ما ألم بهم من مرض. إلى أن أصبح الهجوم على عبدالناصر في الشأن الثقافي المصري «موضة قديمة».

إلى أن فوجئنا بمجموعة مقالات للشاعر «أحمد عبدالمعطي حجازي» بدأها في صحيفة الأهرام يوم ٩ أغسطس ٢٠٠٠ كان أهم ما لفت النظر فيما كتب المحاور التالية:

الأول: أن الرسالة التي أراد أن يوصلها للقارئ هي أنه «لم يكن هناك مصري في تلك الفترة (١٩٦٦) من هذه الفئات المتحمسة للعمل قد نجا من المعتقل، وإنما سيق إليه الجميع، فمروا أو أقاموا.. وأن الطبقة الوسطى وخاصة قواها الحية وطلائعها المثقفة قد سحقت في الخمسينيات والستينيات تحت وطأة الاستبداد الذي لا يمكن أن تنهض في ظله أمة أو تتحرر أو تتقدم أو تفكر أو تعبر أو تضحك أو تغني»

ولتزويق الرسالة فقد ملأ المقالات بأسماء وسرد تاريخي عن الطبقة الوسطى، واستشهادات وافتراضات، وغير ذلك مما يمكن اعتباره حواشي للمتن الذي يحوي رسالته الكلية التي ذكرناها نقلاً عنه بالنص.

الثاني: أن الرسالة بنصها وحواشيها وأسلوب عرضها، ليس فيها - في تقديرنا - أي إبداع جديد في الهجوم على عبدالناصر. وإنما جاء كل ذلك تكراراً يكاد أن يتطابق بحروفه وكلماته مع كل مفردات الطوفان الذي طفح على نهرنا السياسي والثقافي منذ رحيل عبدالناصر.

الثالث: الإبداع الخاص للأستاذ حجازي كان في استخدام أسلوب الصدمة أو المفاجأة.. فلقد كان الرجل دوماً محسوباً أنه من الجيل الذي أنتجه ذلك المشروع العظيم للنهضة الذي بدأه وقاده جمال عبدالناصر وشمل حياتنا بكل ما تحويه.. وفي المركز منها نشر العلم والمعرفة والاستنارة، وغرس وتمتين القواعد الراسخة للآداب والفنون بكل أشكالها.. وبغير حدود.. وبهذا الاحتضان الثوري الواعي - وبه فقط - عرفنا محمد حسنين هيكل وأحمد بهاء الدين.. وصلاح جاهين وأمل دنقل وفؤاد حداد والأبنودي وصلاح عبدالصبور وأحمد عبدالمعطي حجازي.. ونجيب محفوظ وعبدالرحمن الشرقاوي.. وعبدالحليم حافظ وصلاح

طاهر ولويس عوض.. ورياض السنباطي وحمدي غيث وزهدي وعبدالسميع.. وبه تفجرت عبقريات أم كلثوم وعبدالوهاب.. وقبل هؤلاء طه حسين والعقاد وتوفيق الحكيم.. وبقية طابور طويل يصعب حصره.

لذلك كان التصور المستقر في ذهني وآخرين أن الشاعر أحمد عبدالمعطي حجازي لابد أن يكون منتمياً إلى المشروع النهضوي الذي أنتجه.. خاصة وهو صاحب القصيدة التي غالباً ما يعرف بها قبل أن تعرف هي به، والتي أجرى بها نهراً من الدموع الثكلى على عبدالناصر. وهي قصيدة «مرثية للعمر الجميل».

فإذا بنا فجأة وبدون أي مقدمات، نرى أنفسنا في مواجهة الرجل نفسه ممتشقاً سيفاً بتاراً يهوى به على رقبة عبدالناصر.. حبه القديم!

الرابع: تلك الأحكام المانعة و«تعبيرات الحد الأقصى» التي استخدمها مثل «لم يكن هناك مصري واحد.. قد نجا من المعتقل...» ولابد أن الكاتب يوافقنا على أنه في غير المعادلات الرياضية لا توجد نتائج أو أحكام جامعة مانعة. وفي غير المعادلات الرياضية فإن الأحكام التي من هذا النوع تصيب الحقيقة والتاريخ والموضوعية في مقتل.. وتستهين بعقلية المتلقي.. وأبسط دليل على ما نقول أنه في تلك الفترة التي يقصدها الكاتب (١٩٦٦) والتي ادعى أن أي مصري من المتحمسين للعمل العام لم ينج من الاعتقال.. أنا شخصياً أعرف ألف مصري على الأقل - أستطيع أن أذكر أسماءهم - من هؤلاء لم يعتقل أي منهم.. وعلى رأسهم المواطن الذي كان متحمساً للعمل آنذاك.. أحمد عبدالمعطي حجازي!!

ومن أمثلة «تعبيرات الحد الأقصى» التي استخدمها الكاتب قوله إن طلائع الطبقة الوسطى «قد سحقت في الخمسينيات والستينيات» وتعبيرات الحد الأقصى من شأنها ألا تترك مساحة لأي حوار أو رأي آخر. وإنما يطلقها صاحبها كقنبلة دخان تملأ الفراغ وتحجب الرؤية والاستنشاق عن الآخرين، فينسحبوا ليبقى هو وقنبلته وحدهما.

فوق ذلك وبعد أن أطلق قنبلته ومضى، لم يوضح لنا الأستاذ حجازي من هم طلائع الطبقة الوسطى الذين تم سحقهم خلال الخمسينيات والستينيات؟ هل هو شخصياً وباقي القائمة التي ذكرناها سابقاً والتي يمكن أن نتبعها بألف قائمة أخرى مماثلة؟ وإذا اتفقنا مع الأستاذ حجازي على أن الطبقة المتوسطة هي التي تقود العمل والإبداع والإنتاج الوطني في أي مجتمع.. فكيف - رغم سحق طلائع تلك الطبقة - تمت وتحققت أعلى وتائر العمل والإبداع والإنتاج الوطني في مصر في كل تاريخها السابق لتلك الفترة (الخمسينيات والستينيات) واللاحق لها.. وحتى كتابة هذه السطور؟؟

الخامس: قد يوافقنا الكاتب على أنه شخصياً لم يقدم - حسب تقديرنا - أو ينتج أو يبدع

في مجاله (الشعر) شيئًا مساويًا أو أعلى من أي إبداع له قبل العام ١٩٧٠ (عام رحيل عبدالناصر).. وأنه يكاد - في تقديرنا أيضًا - أن يكون قد هجر الشعر إلى الكتابة الصحفية.

وإذا كان تقديرنا هذا مغلوطًا أو غير مصيب.. فليدلنا - مشكورًا - على إنتاجه الشعري منذ عام ١٩٧٠، أي منذ ثلاثين عامًا!.. وبالمرة يدلنا على الإنتاج الإبداعي بعد العام نفسه (١٩٧٠) لهؤلاء على سبيل المثال:

صلاح جاهين - الأبنودي - صلاح عبدالصبور - لويس عوض - نجيب محفوظ - صلاح طاهر - عبدالرحمن الشرقاوي - سيد مكاوي - يوسف شاهين.. وآخرين.

السادس: الرجل ببساطة يقرر أنه لأن طلائع الطبقة المتوسطة تم سحقها - كما يدعي - تحت وطأة الاستبداد «فإن مصر لم تكن تنهض أو تتحرر أو تتقدم أو تفكر أو تضحك أو تغني»!

وذلك قول يحمل قدرًا من الجرأة لا يمكن - في تقديرنا - أن يحسد عليها الأستاذ أحمد عبدالمعطي حجازي. لأن الجرأة على نفي الحقيقة والتاريخ ليست شجاعة يحسد عليها صاحبها. فإذا كانت شجاعة في غير مواجهة «سلطان جائر» فإن صاحبها في هذه الحالة يستحق الرثاء بدلاً من الحسد.

كما أنه ينفي ببساطة غريبة ذلك الإنجاز الحضاري النهضوي الذي تحقق على أرض مصر بإبداع عقول وأيدي جيوش جرارة من العلماء والأطباء والمهندسين والمعلمين والفنيين والمهنيين.. والزراع والصناع.. والمبتكرين في كل مجال، ورموز الرأسمالية الوطنية غير المستغلة. تلك الجيوش التي تمكنت خلال ثمانية عشر عامًا فقط بما حوته من أحداث جسام - سواء على حدود الوطن أو داخله - من أن تبني السد العالي وتعلي خزان أسوان، وأن تبني مصانع الحديد والصلب ومعها ألف مصنع للتصنيع الثقيل.. وأن تبني مجمع الألومونيوم ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات والنسيج والأجهزة المنزلية.. والمعدات والأسلحة الحربية.. وأن تبني المدارس والمعاهد والجامعات التي لابد أن يكون الأستاذ حجازي قد تعلم فيها وتخرج من إحداها.. وفي واحدة أخرى تعلم وتخرج الدكتور أحمد زويل.

كما تمكنت من أن تبني صروحًا شامخة للنهضة الثقافية والفنية والموسيقية والغنائية.. وأن تضحك مع أنور وجدي وإسماعيل ياسين ومدبولي والمهندس وأمين الهنيدي.. وأن تلعب كرة مع صالح سليم والضظوي وحمادة إمام، والشاذلي، ورضا وشحته.

ومهما كانت قدراتنا الآن، فإننا لا نستطيع أن نحصي فيالق الإبداع الذي غمر مصر والوطن العربي كله خلال تلك السنوات الثماني عشرة فقط. تلك الفيالق التي قادتها وكانت في القلب منها، رموز الطبقة الوسطى التي يدعي الأستاذ حجازي أنها «سُحقت وسيقت إلى السجون»!!

اللافت للنظر.. والذي قد يعلمه جيداً الأستاذ حجازي وإن كان لم يفصح عنه أو يقترب منه، هو أن ذلك الإبداع قد توقف بل تكلس حين نكتشف أننا ومنذ ثلاثين عاما، لم يبرق في سمائنا مبدع واحد (!) حتى نجيب محفوظ حين حصل على جائزة نوبل عام ١٩٨٨ في الآداب كان قد نالها على رواية «أولاد حارتنا» التي كتبها ونشرها عام ١٩٥٧.. والدكتور أحمد زويل حين حصل على نفس الجائزة عام ١٩٩٩ في العلوم، كان ـ كما قال هو ـ أحد إفرازات النهضة العلمية خلال تلك السنوات الثماني عشرة، ثم هاجر إلى أمريكا، فتلقفته الإمكانات المادية الوفيرة حتى وصل إلى ما وصل إليه.

ما هي الطبقة الوسطى.. ومن هم كوادرها ورموزها إذا لم يكونوا هؤلاء الذين ذكرناهم وغيرهم ما لا يمكن حصره؟ ننتظر إجابة من الأستاذ أحمد عبدالمعطي حجازي، نعرف مقدما أنها قد لا تأتي.

فمن الذي إذن يملك الجرأة على الادعاء بأن مصر في تلك الحقبة كانت عدمًا؟؟ ومن الذي يملك جرأة الاجتراء على الحقيقة وعلى التاريخ؟.. فإذا وجد من يستطيع ذلك فإنها ـ لعمري ـ إحدى العلامات المميزة للزمن الذي نعيشه!!

السابع: الحضارة الإنسانية هي نتاج لوضع الأفكار موضع التطبيق.. بمعنى أن الحضارة إنجاز على الأرض.. ولا يوجد في حياة البشر حضارات سابحة في الفضاء، أو مخزنة في باطن الأرض أو في العقول.. مهما كانت قيمتها أو صحتها. لأنها لا تضاف إلى النسق الإنساني إلا بعد انتقالها من حالة الفكر إلى حالة التطبيق الملموس.

فإذا كانت فيالق المصريين وفي المقدمة منها الطبقة الوسطى ـ حسب تعريفك ـ أنجزوا خلال تلك السنوات الثماني عشرة، ما قد سبقت الإشارة إليه، وغيره الكثير الذي تعلمه أنت جيداً.. فهل أنجزوا ما أنجزوه تحت وطأة الطغيان والاستبداد كما تقول.. أم لم يكن بينهم من يمثل الطبقة الوسطى؟؟

وأين على مدى التاريخ كله خاصة ما يتعلق بالنظم السياسية وآليات الحكم ـ ذلك «الطغيان والاستبداد» الذي انحاز انحيازاً صريحًا جليًا للطبقات والفئات المسحوقة تاريخيًا والتي ظلت مهمشة في أوطانها مئات السنين.. يلقى لها فتات خير ما أنتجته أيديها (!) ليقيم أودها بالكاد حتى تظل تنتج.. وحتى تظل مستعبدة، ثم تعود لتنتج.. وتظل مستعبدة!!

وكيف.. والطغيان والاستبداد مخرجات حتمية، لمدخلات استعمارية.. أن يكون أول ما يحسب لتلك السنوات الثماني عشرة.. وأول ما دعا جيوش العداء لأن تتراص في مواجهتها (وأول ما عوقبت عليه) هو قتالها الشرس والمضني والنبيل ضد الاستعمار «وأعوانه المصريين»؟

ثم ماذا عن الطبقة الوسطى التي بدأت في التخلق والبروز - كما يقول الأستاذ حجازي - وصار لها ثلاثون عامًا حتى الآن في عملية التخلق تلك؟

هل ضروري - أو مشروع - لتخلقها أن تنهب مصر جهارًا نهارًا حتى أن صحيفة «الأهرام» نشرت في نهايات عام ٢٠٠٠ تصريحًا لمسئول أمن كبير يقول فيه إن حجم الأموال التي هرب بها الرأسماليون الجدد (طلائع الطبقة الوسطى) هو «٤,٥ مليار جنيه فقط»؟ وفي نفس الصفحة ينشر على لسان وزير الاقتصاد أن الأموال الهاربة في حدود المعدلات الدولية؟ وأن يصرح أحد رؤساء البنوك الوطنية في برنامج تلفزيوني شهير بأن حجم الأموال ٧,٥ مليار جنيه وهو مبلغ - على حد قوله - يعتبر في حدود النسبة المسموح بها (!) قياسًا إلى حجم محفظة الائتمان الكلية التي حجمها ٢٣٠ مليار جنيهًا؟

هذا قليل جدًا من كثير جدًا نتوقع أن الأستاذ حجازي يعلمه.

فإذا كان نهب مصر وتبديد ثروة شعبها، تحت مسمى منح الائتمان لمساعدة الطبقة الوسطى في التخلق والبروز.. فسحقًا لتلك الطبقة الوسطى من أولها إلى آخرها.. ومجد ومجدًا للفلاحين والعمال الذين هم المنتجون في هذا الوطن.. الصابرين الكاظمين الغيظ على من يبيعونهم في سوق النخاسة، إن بسرقة المال.. أو بخداع القلم.

يوم ركعت أمريكا (*)

نريد بداية أن نقرر أن وجهة النظر التي تحملها السطور التالية لا يمكن أن تمس بأية حال اعتقادنا الراسخ بأن الاعتداء على المدنيين العزل والمسالمين إنما هو عمل مدان بالأساس خاصة وأن شعبنا العربي في فلسطين يتعرض على مدار الساعة لبطش إسرائيلي عدواني قاتل وقح.. لا يفرق بين طفل أو شيخ أو امرأة.. أو أي مدني أعزل مسالم.

إلا أن ما حدث في أمريكا.. فإنه ـ في تقديرنا ـ حالة خاصة في كل التاريخ.. ومن ثم آثرنا أن نتناولها من خلال منطلقات علمية بحتة بقدر الإمكان.. إذ إن أنهار الدم والعداء التي أسالتها أمريكا على سطح الكرة الأرضية قد جففت لدى البعض في المقابل أنهار العطف والتعاطف على أو مع كل ما هو أمريكي جماداً كان أو نباتاً.. أو إنساناً (!!).

قد يسجل يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في أحد أهم صفحات التاريخ.. وقد تذكره الأجيال التي عاشته أو التي ستجيء بعده بعشرات أو مئات أو آلاف السنين على أنه اليوم الذي بدأت فيه عملية الانهيار الحقيقي «للإمبراطورية» الأمريكية!

ونتصور أن المنهج الصحيح لفهم ما حدث في ذلك اليوم هو محاولة الوقوف على الدلالات الكلية لما حدث ـ دون الخوض في نهر التفصيلات على أهميتها ـ واستخلاص الرسالة الجامعة التي أرسلتها في ذلك اليوم مجموعة قد لا يزيد عددها عن خمسة عشر فرداً ـ كما أعلنت الحكومة الأمريكية ـ ليس بينهم رئيس دولة ولا قائد جيش ولا خبير نووي.. ولا قائداً لغواصة أو طائرة قاذفة للقنابل الذرية أو الجرثومية.. كما لم يكن بينهم ساحر ولا عفريت ولا لابس «طاقية الإخفاء».. وإنما هم ـ في الأغلب ـ أفراد عاديون، يمكن أن يجمعهم أو يحتويهم مكتب أو مجلس أو حقل أو مصنع.. أو مخيم للمقهورين على أطراف المدن.. أو يجمعهم ويحتويهم أمل.. أو سجن.. أو خندق للثورة.

ورغم ذلك.. فلقد تمكنت تلك المجموعة الصغيرة من أن توقف ـ بشكل ما ـ صورة الحياة على سطح الأرض في ذلك اليوم! وتمكنت من أن تضع تحت سيطرتها المادية أو المعنوية كل المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والدستورية في كل العالم لمدة أربع وعشرين ساعة على الأقل!! وهذا في حد ذاته حالة خاصة جداً في كل التاريخ! ولم يصدر عن تلك المجموعة حتى كتابة هذه السطور ما يفيد أنها قد فكت أسرها لأمريكا.. وقد لا يصدر عنها

(*) ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الساعة ١٢ مساء.

ذلك خلال عشرات السنين القادمة.. إلى أن يتحقق ما أرادته وقامت بضربة البداية له.. وهو انهيار «الإمبراطورية» الأمريكية.

كأن تلك المجموعة أرادت أن تعيد تذكير البشرية بالحكمة الأعلى للتاريخ ودرسه الأكبر.. المتمثلين في أن هناك ـ طال الزمن أو قصر ـ تناسبًا طرديًا بين ازدياد القوة الغاشمة وبين ازدياد العناصر المقاومة لها من جهة.. واتساع المسافة بينهما وبين العدل من جهة أخرى. لأن القوة تغري بالتجاوز.. وتظل تتجاوز حتى تجتاز حدود العدل، وتعتدي عليه، ولا ترتد ولا ترتدع إلا بفعل قوة أخرى في الاتجاه المعاكس.

ومن ثم فإن الحديث عن حق أو عدل أو «سلام» بين القوي وبين الضعيف هو من قبيل التجميل الكاذب الذي يخفي قبحًا فجًا.. فالقوي لا يعتقد ولا يوجد ما يحمله على الاعتقاد بأنه يقف على نقطة التعادل بينه وبين الضعيف.. كما أن ليس لديه سبب يدعوه لرد الحق الذي اغتصبه مالم يجبر على ذلك. ونحن نتصور أن ذلك هو ما حدث بالضبط في ذلك اليوم المشهود.. حين بدأت القوة المقاومة للقوة الغاشمة في التحرك في الاتجاه المعاكس، وإجبارها على الاعتراف بالهزيمة.. حتى وإن كان اعترافًا مؤقتا.

ويحكي التاريخ.. أن كل الإمبراطوريات التي مثلت الحد الأقصى للقوة في زمانها، إنما بدأ كسرها والنيل من هيبتها وهي واقفة على ذروة العنفوان.. تلك الذروة التي إذا ما بلغتها فإنها لا تحفل بالآخرين وتفصيلاتهم.. لأنها قابضة على الكليات كما تتصور. وأيضًا على تلك الذروة تصاب القوة الغاشمة بما يسمى في الفكر الإستراتيجي بـ«استرخاء القوة».

ولأنها تعتلي منصة الحد الأقصى للقوة في زمانها.. فإنها تعتنق التجاوز عقيدة.. والبطش والقهر والعدوان أدوات لتحقيقه. وتتابع عمليات اعتداء القوة على الحق.. ويتتابع اختزان الألم والقهر لدى المقهورين.. ورغبتهم في الانتقام من قاهريهم. وذلك هو التناسب الطردي بين تنامي القوة الباطشة وبين تنامي العناصر المقاومة لها.. ويزداد الاختزان طولاً وعرضًا وعمقًا، إلى أن ينفجر في أي نقطة على خريطة الإمبراطورية.. فيكون إيذانًا ببدء انهيارها.

ويقول التاريخ أيضًا.. إنه مما يساعد في الوصول إلى الحد الأقصى للقوة عناصر عديدة، منها مزارع اليأس والخوف والإحباط.. والعمالة التي تنتجها الميديا الإعلامية للقوة القاهرة على مدار الساعة وعلى اتساع المدى الذي تصل إليه.. فتنتشر بذور اعتقاد بالقوة التي لا تقهر من ناحية.. وبذور الخوف من التصدي لها من ناحية أخرى.

وبتوالي الأيام والزمن.. تتمكن الميديا من السيطرة على الأرواح المقاومة لتلك القوة الغاشمة.. وقد تتمكن من تدجينها.. ولكنها بالقطع ـ وفي كل حالات التاريخ ـ لم تتمكن من إلغائها.

وتبقى دائمًا هناك بذرة مقاومة.. في أي مكان على الرقعة الفسيحة للإمبراطورية.. تظل حية نابضة إلى أن تصل إلى ذروة العشق السرمدي للحق والمقت السرمدي للقهر، فتنفجر.. ويكون الانفجار أبلغ من كل تراجيديات الإغريق! انفجارًا تتحطم فيه القاعدة ويتقدم الاستثناء ليحفر في الواقع في لحظة ما قانونه الخاص.. وإبداعه الخاص.. وليصبح هو القاعدة طوال فترة اشتعال تلك اللحظة التاريخية التي انفجر فيها. إنه يحدث بقانونه الخاص.. وآليته الخاصة.. وفي توقيته الخاص.. وكلها خصوصيات قد كسرت حدود المستحيل وجاءت من ورائه.. كما كسرت حدود المألوف وتفوقت عليه بتغيير ما فيه.. وقد يكون ذلك هو مفهوم الإبداع.. بل ومفهوم العبقرية نفسها.

وليس هناك أعلى من إبداع المقهورين.. ولا من إبداع الثورة، التي هي في الكنه الأصلي «كسر للمألوف باتجاه التقدم».

ودارت حكمة التاريخ ودرسه الأكبر.. فابتلع في جوفه إمبراطوريات الإغريق والرومان والفُرس قديمًا.. والبريطانيين والفرنسيين حديثًا.

وسيبقى يوم ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ هو اليوم الذي وضعت فيه أمريكا قسرًا على بداية الطريق إلى نفق الأفول الطويل، الذي قد لا تخرج منه إلا وهي دولة من الدرجة الثالثة!

ما هي إذن العناصر التي حدت بنا إلى أن نصف ما حدث في ذلك اليوم بأنه إبداع - بالمعنى العلمي للكلمة؟

- كانت الميديا الإعلامية قد نجحت في ترسيخ مفهوم ملأ الأرجاء، من ناحية.. وبدا في أحيان كثيرة أنه حقيقة مؤكدة، من ناحية أخرى. مضمونه التفوق الأمريكي الحاكم والحاسم.. والغاشم!

- وأنهم - الأمريكيين - تمكنوا من الوصول إلى الأرض الجديدة «أمريكا» فذبحوا معظم أهلها واسترقُّوا الباقين.. ثم تطلعوا إلى استرقاق باقي البشر!!

- وأنهم أنتجوا من التكنولوجيا ما أوصلنا إلى الاعتقاد بأنهم - وهم في أقصى غرب الكرة الأرضية - قادرون على إحصاء عدد النمل الساري تحت الأرض في أقصى شرقها!

- وقدمت لنا الميديا الإعلامية الأصلية لهم.. والعميلة التابعة.. صورة لمنظومة أمنية أمريكية محكمة وفائقة القدرة.. ولا يمكن الاقتراب منها - حتى من الفضاء الخارجي - إلا بإذن مسبق.

- واستخدموا فيالق من الخونة والعملاء، أفرادًا وأحزابًا.. ونظم حكم! وتمكنوا من السيطرة على موارد الثروة والطاقة في العالم.. إن مادية أو بشرية.

- وبكل دوافع العدوان.. وشهوة الاستعمار والسيطرة.. أقاموا ولاية إسرائيل الأمريكية

غصبًا وعدوانًا فوق الأرض العربية في فلسطين. ومكنوها من أن تعربد ليلاً ونهارًا لتنتج - على مدار الساعة - قهراً وإذلالاً.. لأمة عريقة وعريضة.. وغنية كالأمة العربية!

- وامتدت أيديهم وأرجلهم الباطشة إلى كل أرجاء الأرض تضرب وتقهر وتذل.. وتهين دون معقب.. حتى تصورنا أن التاريخ سوف ينتهي وهم على قمته!

ثم فجأة.. ومن وراء حجب المستحيل، يحدث الانفجار السرمدي.

فيتمكن خمسة عشر رجلاً من وضع هذا البناء الأسطوري للقوة تحت أقدامهم (!!) ليس هذا فقط، بل وفرض سيطرتهم - حتى وإن كانت المعنوية - على إيقاع الحياة بمؤسساتها المدنية والعسكرية على سطح الكرة الأرضية بكاملها لمدة أربع وعشرين ساعة على الأقل!!

إن الصواريخ عابرة القارات.. والجيوش العسكرية الجرارة.. وجيوش السماسرة والجواسيس والعملاء، كلها لم تستطع إبان ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أن تغلق كل مطارات أمريكا، وكل مؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والدستورية.. ولم تتمكن من أن تجبر كل مسئوليها - وفي مقدمتهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نفسه - على أن يهرولوا مذعورين بحثًا عن ملجأ يعصمهم شر ما قد يحدث!!

وخلال الحربين العالميتين كان نصف أوربا مشغولاً بذبح نصفها الآخر في سلوك هو الأكثر وحشية وبربرية في كل التاريخ الإنساني.. أما في ذلك اليوم المشهود (الحادي عشر من سبتمبر) فإن أوربا قد بلغت ذروة التوحد من المجهول الآتي.. وتوقفت حياتها وانحشرت في ملاجئها في انتظار ما تحمله الأنباء الآتية من وراء المحيط أو من على أرض أوربا ذاتها!

ثم تقيأت الميديا الإعلامية في لحظات، ما ظلت عشرات السنين تجرعه للناس من تفوق المنظومة الأمنية الأمريكية إن في داخل أمريكا أو في أي مكان آخر على الأرض. واضطرت - في تراجع مهين - أن تعترف بأن «أية منظومة أمنية يمكن اختراقها»! حين رأت رؤيا العين تلك المنظومة الأمنية الأمريكية وهي تدفن تحت أنقاض أعلى برجين في العالم.. رمز القوة الاقتصادية (مركز التجارة العالمي) ومعه رمز الأمن والقوة في أمريكا والعالم كله (البنتاجون) وزارة الدفاع الأمريكية!

لم يكن عنصر الإبداع الرئيسي فيما حدث هو نتائجه وتداعياته التي تتابعت وسوف تظل تتتابع لعشرات السنين القادمة أو مئاتها إلى أن تنهار الإمبراطورية الأمريكية.. لأن ذلك - كما قلنا - حكمة التاريخ ودرسه الأكبر.. ولكن عنصر الإبداع الرئيسي - في تقديرنا - هو آليات ما حدث ومكانه وزمانه.

كيف ؟؟

عادة ما يبدأ انهيار الإمبراطوريات الكبرى حينما تتمرد أطرافها ضد مركزها.. ويظل

التمرد يتمدد حتى يقبض على المركز ويسقطه ويعلن انتهاء أو اختفاء الوضع الإمبراطوري الذي كان قائماً.. وهذا هو السهل. لأن التمرد إذا بدأ في أحد الأطراف، فإنه يغري باقي الأطراف على الاقتداء به.. ويزداد بالتداعي زخم الزاحفين صوب المركز للإجهاز عليه.. وتزداد قوة كل منهم، إما بالتحالف مع الآخرين، أو بالاستفادة من إجهادهم للمركز بالضربات التي يوجهونها له.. وأيضاً فإن تمدد القوة يضعف تأثيرها كلما ابتعدت عن المركز، ويصبح من السهل اصطيادها.

أما أن يبدأ الانفجار في قلب المركز.. فهذا هو الصعب. لأن الهدف في ذلك الحالة يكون عصب القوة الغاشمة وبنيتها الأساسية. التي عادة ما تكون متخمة بوسائل الدفاع والرد والهلاك للمهاجمين. إن الانقضاض المباغت على المركز ونجاحه، يصيبه بإصابات عديدة ومتنوعة.. يكون أخطرها الإصابات المعنوية التي تصيبه بالشلل والخلل في التصرف والرد.. وتسقط هيبته.. ويحتاج إلى زمن طويل حتى يبرأ منها.. إذا لم تلحقه إصابات أخرى من ذات النوع تجهده وتقلل مقاومته من ناحية.. وتقوي اجتراء الآخرين عليه من ناحية أخرى.

وتنتفض ثارات أخمدها القهر والاستلاب.. وتقوى وتتجاسر الرغبة في استعادة الحق.. وتفور براكين الانتقام بكل ما في جوفها من حمم.. وتتضاءل مسلمات القوة والضعف بالحسابات المادية.. وتتعاظم الإرادة الإنسانية.. فتتكسر جدران المستحيل، وتصبح هي الواقع.. وتصير القاعدة بعد أن كانت الاستثناء..

وهذا ولا غيره هو كسر المألوف والمتواتر.. أي الإبداع.. والعبقرية!

ثقافة السلام ... أم سلام المثقفين (*)

مع كل الاحترام والتقدير للندوة التي نظمتها صحيفة الأهرام (ملحق الجمعة) ونشرت يوم ٢ / ٢ / ١٩٩٦ حول «ثقافة السلام» ولكل ما دار فيها من حوارات ثرية أضافت الكثير إلى القارئ وأيضًا إلى الموضوع محل الحوار. إلا أنه يبدو أن بعض مثقفي هذه الأمة لا تأخذهم بالعقل العربي رحمة ولا يترددون في طرقه بمطارق قاسية مثل الانفتاح الاقتصادي والتطبيع والشرق أوسطية وأخيراً ذلك التعبير البراق «ثقافة السلام».

وحينما يوجه هذا النداء إلى الأمة العربية فإنه يوحى بأن تلك الأمة تعتنق ثقافة حرب ومطلوب أن تستبدلها بثقافة السلام.. وهذا منطق - في الحد الأدنى - لا يفرق بين العدوان ورده.. أي بين الحرب العدوانية وبين الحرب الدفاعية، رغم أن الفارق بينهما هائل ومضمون كل منهما ليس متعارضًا مع مضمون الأخرى فقط بل متناطح معه.. إذ إن من يعتدي يشن حربًا بكل مقوماتها ومن «يعتدى عليه» يشن حربًا بكل مقوماتها.. ولكن الهدف النهائي من كلتا الحربين هو الذي يجعل من الحرب العدوانية فعلاً قذرًا.. ومن الحرب الدفاعية فعلاً نبيلاً.

ومن ثم فمن المفروض أن يطالب المعتدي باعتناق عقيدة سلام (ثقافة سلام) بدلاً من عقيدة الحرب التي مارس عدوانه في ظلها.. وألا يطلب من المعتدى عليه أن ينبذ عقيدة الحرب (القتال الدفاعي) إلا بعد أن يرد العدوان ويسترد حقه وإلا كنا - في الواقع - نطالبه بمزيد من التسليم للعدوان ومزيد من التفريط في حقه!

وبصفة عامة فإنه ليس هناك إنسان ضد السلام إلا إذا كان غير سوي..

وربما كان ذلك هو منطوق إشكالية الحرب والسلام على مدى التاريخ كله! تلك الإشكالية التي تنشأ حين يجترئ غير الأسوياء على العدل فيعتدون عليه وعلى الآخرين.. ثم هم في ذات الوقت الذين يرفضون «السلام العادل» استجابة لهويتهم غير العادلة.

ونحن نرى أن ذلك - تحديداً - هو منطوق إشكالية الحرب والسلام و«ثقافته» في منطقتنا العربية والصراع الدائر فيها بين الأمة العربية في جانب وبين إسرائيل مدعومًا بأمريكا والغرب في جانب آخر.

انطلاقًا مما تقدم أرى أن الحوار حول «ثقافة السلام» من الجانب العربي يتعين أن يدور على المحاور التالية:

١ - علينا التسليم أولاً بأن أي حديث يدور الآن في المنطقة العربية عن «ثقافة السلام» أو

(*) نشرت بصحيفة الأهرام القاهرية.

ثقافة الحرب، إنما يقصد مباشرة الصراع العربي الصهيوني فليس من المتصور أن يدور حديث كهذا في منطقة كتلك ويكون القصد فيه بحث ثقافة السلام والحرب بين الشيشان وروسيا.. أو بين الهند وباكستان مثلاً، ولأنه حديث خاص ومعني بحالة خاصة وبأطراف بعينها فإنه من المفيد البعد قدر الإمكان عن التجريد وعن التعلق بعبارات ومقولات تحلق في الفضاء.. بل يتعين قدر الإمكان ملامسة الواقع والخوض فيه والتغلغل داخل وقائعه وأحداثه كما هي على الأرض.

٢ ـ أن المقابل «لثقافة السلام» هو «ثقافة الحرب» وليس «ثقافة العنف» ذلك أن الحرب والسلام علاقات وأوضاع تنشئها صراعات الدول أو اتفاقاتها.. أي أن مجال الحرب والسلام هو العلاقات الكلية بين المجتمعات والدول المتباينة بكل ما تشمله من تفصيلات مادية ومعنوية تخص الماضي والحاضر والمستقبل.. أما العنف فإنه عملية تمارس داخل المجتمع الواحد في إطار الصراع على السلطة تقوم به جماعات أو فئات أو طبقات وأحياناً عصابات!

المهم أن العنف يبقى حالة تخص دولة بعينها. وإن كان له امتدادات خارجها. كما أنه يبقى دائماً نتاجاً لمعطيات سياسية واجتماعية محددة بغض النظر عن كل اللافتات التي يمارس العنف تحت ظلها!

وهكذا فإن الحرب والسلام مقولات أكبر وأعم من مقولات العنف أو اللاعنف.. أي الخروج على القانون أو الانصياع له.

تأسيساً على ما تقدم ـ وبأكبر وضوح ممكن ـ فإن الإشكالية الرئيسية الآن في الوطن العربي هي بين الأمة العربية (المعتدى عليها) وبين (المعتدين) وهما إسرائيل والصهيونية العالمية المدعومتان بأمريكا والغرب.. وليست الإشكالية الرئيسية هي بعض الجماعات المارقة هنا أو هناك داخل الجسم العربي.. إلا أن ذلك على أهميته وخطره لا يجب أن يجعلنا نهمل الفارق بين المهم والأهم.

٣ ـ رغم قسوة المقولة التالية وبشاعتها إلا أننا نرى ـ للأسف الشديد ـ أنها تمثل جوهر الدرس الأكبر للتاريخ.. وهي تلك التي تقول إن العلاقات بين المجتمعات والدول عبر التاريخ كله كانت حالة حرب تخللتها فترات هدنة. طوعية أو جبرية. يستأنف بعدها القتال بمجرد أن يشعر طرف ما بأنه أعاد تجهيز نفسه وأكمل استعداده وذلك في إطار مفهوم الصراع الدائم والأبدي على الموارد والنفوذ والسلطة..

وكانت «القوة» هي كلمة السر التي حكمت كل صراع، فمن ملكها لم يتردد في استخدامها سواء لممارسة عدوان وقع عليه.. كما أن من افتقدها لم يدخر جهداً في سبيل ابتداع وسائل وأساليب امتلاك عناصرها.

اليابان وألمانيا !

ولو أسقطنا ذلك على بعض أحداث العصر الحديث التي مازالت قريبة إلى أذهاننا فسوف نعرف أن ألمانيا - مثلاً - لم تعترف يومًا بأن الحرب العالمية الأولى قد انتهت في ١١ / ١١ / ١٩١٨ وإنما اعتبرت أنه قد حدث توقف جبري بالاستسلام للقتال ومن ثم لم تتردد في إشعال الحرب العالمية الثانية. ورغم أنها استسلمت مرة ثانية في ١١ / ١١ / ١٩٤٥ إثر هزيمة ماحقة إلا أن أحداً لا يستطيع أن يقطع بعدم استئنافها للقتال مرة أخرى في يوم تنتهي فيه خطة إعادة البناء وإكمال الاستعداد.. بل إن شكل تنامي القوة الألمانية حاليًا بكل عناصرها، والوتائر العالية لمعدلات التقدم والنهضة (القوة) بحيث أصبحت حاليًا هي قيادة أوربا الحقيقية؛ نقول إن ذلك يجعل من هذا الاحتمال الذي قد يبدو الآن باهتًا أو ساذجًا أو متشائمًا.. حقيقة مؤجلة!

وفي هذا السياق فإنه لمجرد أن هُزِم فريق كرة قدم إنجليزي من نظيره الألماني انطلق مشجعو الفريق الإنجليزي يعيثون تحطيمًا وتخريبًا في مدينة «كولون» الألمانية صارخين «إذا كنتم هزمتونا في مبارة لكرة القدم فنحن الذين هزمناكم في حربين عالميتين!».. ذلك هو معنى الصراع المستكن في عقول من انهزموا.. ومن انتصروا!

ولهذه الكلمات ما لها من وضوح الدلالة على صحة ما نقول.. ورغم حالة التوحد الحثيثة والدقيقة التي تلف أوربا الآن فلا يوجد ثمة من يقطع بأن ذلك هو نهاية التاريخ الأوربي أو أنه تم «تقعيد» ذلك التاريخ على هذا الوضع الجديد إلى الأبد!

وفي هذا السياق أيضًا أذكر حديثًا جرى مع صديق ياباني - رجل أعمال - حيث قال: «نحن الآن ومنذ سنوات نبحث عن ابتكار عقار يطيل قصبة الرجل للإنسان الياباني».

ولما سألته عن السبب رد: «نحن نريد مواطنًا لائقًا للإنتاج.. وللحرب».

ولما سألته ولماذا الحرب؟

أجاب «نحن كشعب لا نستطيع أن ننسى المذلة والمهانة التي تجرعناها يوم وقف إمبراطور اليابان يعلن التسليم للحلفاء دون قيد أو شرط». ثم أضاف: «نحن دولة قديمة وكبيرة ولنا مجال حيوي - تبعًا لذلك - في آسيا...

ولا نستطيع أن ننكمش داخل الجزر اليابانية الضيقة والمجردة، تقريبًا، من الموارد الاقتصادية الأساسية».

فقلت مذهولاً: هل مازال بداخلكم حلم الإمبراطورية اليابانية؟

أجاب بهدوء وثقة: «لا يوجد ياباني واحد يستطيع - على الأقل - أن ينفي ذلك».

إن ما قاله الرجل - على خطورته - يتسق تماماً مع مقولة الحرب المستمرة عبر التاريخ والتي تتخللها فترات هدنة يعقبها استئناف القتال..

ومن ثم فإن إمبراطور اليابان لم يعلن في الواقع استسلام بلاده عقب إلقاء أول قنبلتين ذريتين في التاريخ على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين في مارس ١٩٤٥ - بقدر ما كان يعلن إيقاف القتال على أمل أن يأتي إمبراطور آخر ليعلن استئنافه مرة أخرى.

وفي سياق ما تقدم نفهم أن حالة التوحد والانصهار الكامل لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ولمدة تزيد على سبعين عاماً متصلة لم تمنع تفجر الأطراف والوحدات التي جرى «قصها ولصقها» يوماً لمجرد استشعارها بضعف المركز الذي كان يحكم قبضته عليها.. فشاهدنا ونشاهد مدناً وقرى تعلن نفسها جمهوريات مستقلة بل وتقاتل حتى الموت في سبيل ذلك.. لقد اعتبرت كل منها أنها كانت في هدنة امتدت سبعين عاماً.. ولما انتهى سبب تلك الهدنة فلا مانع من استئناف القتال!

وبنفس المنظور نعرف أنه مادام قد بقي طفل فلسطيني واحد قادر على قذف مجنزرة إسرائيلية بالحجارة أو نسف حافلة عسكرية بمن فيها فلن يقوم سلام في المنطقة العربية.. إن الإنسان العربي قد جذر ذلك المفهوم في حكمته التي تقول «لا يموت حق وراءه مطالب». وذلك الطفل سوف يظل يفعل ما يراه لازماً وضرورياً لاستعادة حقه إلى أن يحصل عليه هو أو الأجيال التالية له.

٤ - من اللافت للنظر أن بعض المثقفين لا يرى حرجاً ولا يستشعر ثمة مغالطة حين يطرح على العقل العربي في سياق الموضوع الذي نتحدث عنه وهو «ثقافة السلام» بل وبمناسبة الحديث عنه، الآية الكريمة: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها» كموعظة وحافز عقيدي وإطار نظري مريح يبرر الموافقة على أو الاستسلام «لثقافة السلام».

ولأننا نعلم أن الآية الكريمة موجهة إلى الرسول ﷺ في شأن الصراع بين المسلمين والكفار من أهل مكة.. كما نعلم أنها تمثل قانوناً تربوياً عالي القداسة لأنه من الله سبحانه وتعالى إلى البشرية دفعاً لها نحو السلام والتسامح تحقيقاً للخير وإعلاء له واستقامة للحياة من أجل تعمير الأرض.. لأننا نعلم ذلك فإننا ننحاز بداهة للسلام إلا أننا - وفي نفس الوقت - نعلم جيداً أي سلام قصدته الآية الكريمة وأي قانون يريد الله سبحانه وتعالى أن يربي البشرية عليه. إن منطوق الآية الكريمة صريح بحرفيته «وإن جنحوا للسلم» أي أن الإسلام قد حدد بوضوح وتركيز عبقري آلية العملية «السلامية» التي يتعين أن تنشأ بين أطراف متصارعة أو متقاتلة وتلك الآلية تتمثل في:

١ - أن الخطاب موجه من الله جلت قدرته إلى الطرف المعتدى عليه وهو الرسول ورسالته وأتباع الدين الجديد الذين خاضوا قتالاً ضارياً دفعاً لعدوان ورداً لقهر وحماية لدينهم وأنفسهم وفي كل ذلك لم يكونوا بادئين لعدوان أو بغي أو قتال.. وإنما كانوا رداً على ذلك.

٢ ـ وضعت الآية الكريمة شرطًا حاكمًا للعملية السلامية المنتظرة وهي أن يجنح الطرف «المعتدي» للسلم. وبديهي أن أول مظاهر الجنوح للسلم هو رفع الاعتداء الذي وقع.. وقلنا إن «الجنوح للسلم» هو الشرط الحاكم للعملية بمعنى أنه الشرط الذي تتحقق الظاهرة إذا توافر رغم غياب شروط أخرى مساعدة. ولا تتحقق الظاهرة إذا غاب رغم توافر شروط أخرى مساعدة. لذلك فإن «وإن جنحوا للسلم» بهذا المعنى يصبح شرطًا حاكمًا لا يتحقق السلام إلا إذا توفر.

وإذا لم «يجنحوا للسلم» فليس هناك ثمة مبرر لتغيير الوضع القائم، بمعنى آخر: ليس هناك منطق ولا عدل ولا مصلحة في أن نجنح للسلم مع عدو يجنح للحرب!

الكل يعلم ولكن!

انطلاقًا مما تقدم فإن الشرط الحاكم لعملية السلام بيننا وبين إسرائيل هو أن تجنح إسرائيل للسلام وترد ما حصلت عليه بالعدوان فترفع ذلك العدوان وترد الحقوق لأصحابها.. ونحن نعلم هذه الحقوق لأننا أصحابها، وإسرائيل تعلم هذه الحقوق لأنها هي التي اغتصبتها، والغريب أنها لا تخفي عدوانها على حقوقنا بل تفخر به بينما نحن نُزيِّف وعينا ونحاول أن نبرئها من ذنبها وأن ندين أنفسنا لأننا قصرنا في أن نجنح للسلم الذي «لم تجنح» هي إليه! ونقدم لأولادنا وجماهيرنا.. وعقولنا تفسيراً مغلوطًا ومزيفًا.. لقانون إلهي مقدس.. وآية قرآنية كريمة.

٥ ـ في تقديرنا أن مقولة «الأصل في الحياة هو السلام» إنما هي مقولة مثالية ليس لها نصيب من الواقعية.. لأننا نرى أن الأصل في الحياة هو العدل.. الذي حين يتحقق أو يسود يتحقق السلام ويسود.. أي أن العدل سبب والسلام نتيجة.. إذ إنه حين تتعارض مصالح البشر ورغباتهم وأنساق تفكيرهم ينشأ الصراع بينهم.. وإذا نشب الصراع فإن «القوة» هي التي تحكمه وتشكل نتائجه.. وسوف تتشكل العلاقات بين المتصارعين وفقًا للأرضية التي صاغتها القوة.

هذا من جانب.. ومن جانب آخر فإن الصراع إذا نشب وتسلمنا من «القوة» نتائجه فإن تلك النتائج ـ فوق أنها بطبيعة الحال محسومة لصالح الأقوى ـ ليس بالضرورة أن تكون عادلة. إذ إن القوة إذا تحركت ليس حتمًا أن تقف عند حدود العدل.. بل إنها تغري على تجاوز تلك الحدود. وعند هذه النقطة سيحدث الخلل في العلاقات بين البشر وتبرز الحاجة الماسة إلى إقامة العدل ورد التجاوز (العدوان) أي تبرز الحاجة إلى «السلام» الذي لن يتحقق إلا إذا وقف عند حدود العدل.. تلك الحدود التي سبق أن تجاوزتها القوة.. إن العدل هو الحاضن الطبيعي للسلام وفي غير وجود العدل يكون الحديث عن السلام سذاجة.. وأحيانًا صفاقة!

إن العقل العربي ليس معتديًا بطبعه وتاريخه.. وتاريخ الصراع العربي الصهيوني يشهد بأن الأمة العربية لم تكن يومًا معتدية، وإنما كانت في كل يوم رادة لاعتداء. ومن ثم فإن ثقافة السلام مقولة محترمة ونبيلة إلا أنها يجب أن توجه فقط إلى إسرائيل ومن يدعمونها.

معارك المثقفين على مائدة السلام

علي سالم يهاجم ويتهكم ويدعو لمحو ذاكرة العرب !

مقدمة الأهرام لمقال علي سالم :

[اشتعلت معركة المثقفين على مائدة الحوار حول «ثقافة السلام» التي طرحناها للنقاش.. ونستمر فيها اليوم للأسبوع السادس ويبدو أن التعليقات التي نشرناها يوم الجمعة الماضي قد استفزت الكاتب «علي سالم» الذي كان ولا يزال مركز هجوم منذ زياراته لإسرائيل وتعاطفه معها والدفاع عن كثير مما تنادي به.. فقد كتب تعليقًا في مقال لكي ينشره.. وها نحن نفرد المساحة له بنصه].

كلام علي سالم :

وعلى مائدة السلام أظهر أحد اللاعبين فجأة ورقة قضت نهائيًا على أنصار السلام وأنعشت الفريق العاجز عن صنعه.. الحرب هي الثابت المؤبد والهدنة هي العارض المؤقت لابد أن تنشب بيننا مرة أخرى وثانية وثالثة ورابعة وألفًا. كما لابد أن تنتهي الهدنة الألمانية مع الحلفاء.. ومن المحتم أيضًا أن تنتفض اليابان وتشحن طائراتها بالمتفجرات بدلاً من البضائع والركاب لتسحق بيرل هاربر.

الحرب هي الصورة الحقيقية والإيجابية والسلام هو «النيجاتيف العفريتة» الذي سننقعه في محلول الهدنة لعدد من السنين فتظهر صورة الحرب.

ما هذا الذي تناقشونه أصلاً أيها المثقفون، لا يوجد ما يسمى بالسلام، توجد الهدنة. هذا هو درس التاريخ حرب، هدنة، حرب، هدنة.. إلى الأبد.

ما الداعي إذن لسلام مع إسرائيل سينتهي حتمًا بنهاية الهدنة، تعالوا نستعد للحرب. الواقع أن الحروب ستظل موجودة على الأرض إلى الأبد بين أطراف عجزت عن صنع السلام الذي هو محصلة الحرية السياسية والاقتصادية والحفاظ على حقوق الإنسان الفرد والفصل الصارم بين السلطات.

وإذا اتخذنا من الحرب العالمية الثانية سنداً شرعياً لدفع عقول الناس للتمترس داخل الخنادق في انتظار الحرب، فلابد لهذا النوع من الحرب من هتلر آخر يؤمن هو ومن حوله أنه أفضل زعيم على الأرض وأن شعبه أفضل الشعوب وأن من حقه أن يحكم بقية البشر.

لا أقطع بأنه من المستحيل ظهور هذا الزعيم وهذه الأخطار ولكني أقول إن وظيفة المثقفين هي منع ظهور هذا الزعيم وهذه الأخطار أو مقاومته في القليل إلا إذا كانوا من عشاق الخراب، ومريدين للفاشية.

في وجود قاعدة راسخة من الحرية السياسية والاقتصادية وحقوق الإنسان الفرد من المستحيل أن تحدث الحرب بين دول تطبق نفس المبادئ من المستحيل أن تندفع الجيوش الألمانية لدخول بولندا وفرنسا ولكن من المؤكد أن تحدث الحرب بأشد معانيها قذارة في أوربا نفسها في بقعة من الأرض كانت تؤمن بقداسة الشمولية واحتقار حقوق الإنسان بما هو فرد. من المستحيل أن تفقد اليابان رفاهيتها لمجرد الرغبة في استعادة كبرياء كاذبة سبق لها أن كانت السبب في دمارها.

علينا أن نستخرج قواعد أخرى من التاريخ وأوراقًا جيدة تلعب بها تدور بين لاعبين قرروا المضي بكل الطرق الممكنة لصنع السلام في المنطقة بعد أن أثبتت الأحداث المعاصرة إن للجوع والتخلف والجهل آثاراً خطيرة ليس على منطقتنا فحسب بل في شوارع أوربا وأمريكا.

لا داعي لخداع الذات وخوض معركة السلام بنفس الخصائص العقلية التي (حاربنا) فيها في ١٩٦٧. ولابد من مصارحة هذا الجيل بحقيقة مهمة، لم تكن هناك حرب في ٦٧ ولم نحارب في ٦٧. فكرة الحرب نفسها لم تكن واردة على ذهن مخلوق في قيادتنا السياسية والعسكرية، لم تكن حرباً وأنا أتحدى أي مخلوق - محترف أو هاو - أن يقول إن حشد جيوشنا في سيناء في ٦٧ كان يخضع لأي قاعدة من أي نوع كما يعرفها العسكريون، كانت أقرب لأفعال الهواة تخلت فيها القيادة السياسية عن الإحساس بالمسئولية وأساءت ببشاعة لشرف العسكرية المصرية.

الحرب ليست فكرة جميلة، وليست أغنية فردية أو جماعية وليست قراراً لزعيم يصرخ أو يهمس أمام الكاميرات، وليست نتيجة حتمية لدروس وهمية من التاريخ، بل هي اختيار مؤلم وحيد يلجأ إليه الجنرالات عندما يعجز رجال السياسة بكل الطرق عن الحفاظ على

السلام .الحرب الوحيدة الحقيقية والمسئولة التي خضناها في الصراع المصري الإسرائيلي كانت حرب ١٩٧٣ ، كانت اختياراً وحيداً ومعركة ثأر وشرف قادها العسكريون بعيداً عن الخزعبلات السياسية والفكرية، كما كانت فعلاً فتح الطريق للحصول على السلام الذي هو الهدف الوحيد من الحرب. لا داعي إذن لخوض معركة السلام بنفس الخصائص العقلية التي خضنا بها حرب ٦٧ حتى لا نحصل على نفس النتائج. لا داعي لأن نكذب على أنفسنا وعلى الآخرين فالوقت ضيق والعدو الوحيد في المنطقة جاهز ونشيط ومطلق السراح وهو: التخلف هنا وفي إسرائيل وفي أماكن أخرى.

هل معنى ذلك أنني أستبعد الحرب مع إسرائيل؟

لست أستبعدها، ستحدث حتماً عندما يعجز كل طرف عن خلق مصلحة للطرف الآخر في السلام. وبعد أن تحدث في ساعات أو أيام سترغمنا دول العالم على الجلوس إلى مائدة التفاوض للاتفاق على صنع السلام فلماذا لا نصنعه الآن..!

أعرف أنني متهم بالدعوة إلى إلغاء الذاكرة، نعم أنا أدعو لإلغاء الجزء الحربي من الذاكرة فذلك أمر حتمي لصنع السلام وعلى الرافضين والمستمتعين بهذا الجزء من الذاكرة أن يسمحوا لي أن أقول لهم: أنتم غير جادين وغير مسئولين ولا تريدون الحرب، أنتم تريدون إشاعة حالة فزع عقلية بين الناس تسمح لكم بركوب هذا الشعب وإعادته للوراء.

يجب ألا تضيع منا دقيقة واحدة في معركة السلام وليكن السؤال هو: ما هي مصلحة مصر والمصريين في السلام؟ وماذا نفعل لتحقيق هذه المصلحة؟

الأطراف العديدة الأخرى تعرف مصلحتها جيداً وستمضي إليها مباشرة سراً وعلناً فلا داعي للأوهام، لقد تم التأشير بالحفظ على ملف الحرب، والملف الوحيد المعروض علينا الآن هو ملف السلام، ليس بهدف الموافقة، فقد وافقنا عليه منذ سنوات طويلة، وليس بهدف التأجيل فالأطراف الأخرى لا تعرف التأجيل، وليس بهدف الدردشة حوله ولكن بهدف تنفيذ ما جاء به من بنود.

لقد انتقلنا بالفعل من صراع الحرب لتنافس السلام، وكل محاولات الالتصاق بانفعالات وأفكار وأغاني صراع الحرب بالرغم من أنها لذيذة ومقنعة للكثيرين غير أن الاشتراك في تنافس السلام بكل القوة والمعرفة والخبرة المصرية سيظل الوحيد للإحساس بالمسئولية عن واقع مصر والمصريين.

ثقافة السلام و «الحد الأقصى»!

مقدمة الأهرام للرد على علي سالم:

لا تزال القضية تمسك بتلابيبنا فهي، فيما نعتقد، أساس الحركة في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة خلال المرحلة القادمة.. فإن ثقافة السلام - حتى لا يحدث خلط - لا تعني المفهوم الضيق المحدد بضروب الكتابة وألوان الفن. وإنما أيضًا، وأكثر أهمية، تعني مجموعة القيم والمبادئ والأسس الحاكمة للحركة والسلوكيات والتعاملات المختلفة، ولكن نتذكر معًا فلقد تصدت منظمتان دوليتان تابعتان للأمم المتحدة هما: اليونسكو واليونسيف لهذه القضية منذ ثلاثة أعوام ودعت كل منهما إلى أكثر من ندوة عقدت في عواصم مختلفة لمناقشة هذه الثقافة ومفرداتها: وبدا أن الجهود تتركز على المنطقة العربية، ولاح تخوف من أن يكون القصد هو تفريغ الحق العربي من ثوابت معينة وإحلال أخرى مكانها تتيح لإسرائيل أن تتسيد المنطقة خاصة أنها هي، وليس نحن، التي تؤمن وتعتنق وتمارس ثقافة العنف والحرب.. ولهذا ولأن جوهر الشخصية المصرية والعربية هو «السلام» وهو «العدل» ولأننا يقينًا نؤمن بثقافة السلام شرط أن يؤمن بها الآخرون. وشرط أن يكون أساسها هو ما عبر عنه الرئيس حسني مبارك في خطابه العام الماضي باليونسكو بباريس وهو التفاعل الإيجابي بين الشعوب من أجل التنمية والبناء والتقدم..

ولهذا فقد استقر هاجسنا على سؤال - طالما رددناه في قضايا مماثلة - لماذا نظل دائمًا في السكون بلا حركة، نكتفي بموقف المتلقي إزاء مسائل مهمة.. ونظل ننتظر صياغة قادمة لنا عبر الحدود لكي ننفذها جبرًا أو طواعية.

لماذا لا نقوم نحن - أعني العقول العربية - بصياغة مثل هذه الأمور.. ومن ثم كانت دعوتنا في اجتماع اللجنة الاستشارية العليا لمعرض القاهرة الدولي للكتاب الذي يفتتح غدًا - بأن تتضمن الفعاليات الفكرية له مناقشة هذه القضية وبالفعل تمت الموافقة، وسيتحدث الدكتور أسامة الباز عن - ثقافة السلام - في الملتقيات الفكرية بالمعرض.

وتعميمًا للفائدة.. وتعميقًا وتحليلاً وشرحًا للقضية فقد دعونا إلى «ندوة» في الأهرام لمناقشتها.. وبعد نشرها انهالت علينا التعليقات التي أفسحنا ولا نزال - لها كل المجال لتتصارع الأفكار والآراء وصولاً إلى الحقيقة.. أو - على وجه الدقة - إلى ما يمكن أن يصلح

أساساً تلتقي حوله مجموعة من العقول العربية لتضع صياغة عربية كثقافة السلام.. بثوابتها ومفرداتها.. وإذا كنا ننشر هذا الجزء قبل المناقشة التي ستجري في معرض الكتاب وما سيتحدث به الدكتور أسامة الباز، فإننا نأمل بهذا أن نكون قد تناولنا الموضوع بأبعاده وزواياه المختلفة.

ومع افتراض أن القارئ الكريم يتابع المعركة الفكرية التي والينا نشرها على مدى أيام الجمعة في الأسابيع الستة الماضية، والتي كان آخرها الجمعة الماضية بنشر رسالة من الكاتب المسرحي علي سالم - الذي نحترم شخصه وقلمه وتاريخه. والتي نشرنا تعليقًا عليها.. فإن ثمة تعليقين ننشرهم اليوم..

● الأول جاءنا بعنوان «علي سالم والحد الأقصى» وقد كتبه محمد يوسف وهو رجل أعمال ومن المثقفين المصريين. وهذا نصه:

علي سالم والحد الأقصى

يبدو أن الوقوف في منطقة الحد الأقصى غرام خاص للأستاذ علي سالم.. فقد كان يومًا يقف في أقصى اليسار ثم انقلب إلى أقصى اليمين فهرول مبكرًا إلى إسرائيل وكان قد سبقه كما لحقه بعض المثقفين.

وتمتع الجميع في «تل أبيب» بأضواء كاميرات التلفزيون الإسرائيلي.. وقد اكتشف بعض الذين هرولوا أن وهج أضواء كاميرات التصوير ما هو إلا زفرات من لعنات الثكالى والشهداء والأسرى والقتلى يصفع وجوههم.. فزاغ بصرهم وخروا (ساقطين) على الأرض.. بعضهم عولج في مستشفيات العدو والبعض الآخر عاد إلى القاهرة هائمًا على وجهه يعيش حالة انعدام الوزن، فلا هو حفظ شرف الرجال ولا هو أضاف لنفسه شرفًا.

الأستاذ علي سالم - تحديداً - أراد أن يجعل من زيارته لإسرائيل حدثًا يجب أن تتوقف عنده عقارب الساعة، فاندفع هائجًا - إثر عودته - يؤلف وينشر الكتب ويدبج المقالات، ويلقي المحاضرات ليجعل من ذهابه إحدى علامات القرن العشرين الذي يوشك على المغيب! ومن أسف فإنه لم يستطع ومضت عقارب الساعة تشير إلى الزمن قوية عفية.. ولم يحفل أحد في الوطن بما فعل علي سالم!

وقد يكون هذا الذي حدث - على غير ما توقع ورتب - قد أصابه بخيبة أمل وإحباط فلم يجد أمامه سوى اللجوء إلى منطقة الحد الأقصى مرة أخرى.. وراح يستخدم تعبيرات الحد الأقصى في تعليقه على ما دار في ندوة صحيفة الأهرام (ملحق الجمعة) حول «ثقافة السلام» والردود والتعليقات التي دارت حول موضوعها.

وتعبيرات الحد الأقصى من شأنها أن تقفز بالمتحاورين إلى السقف مباشرة ولا تترك مساحة للحوار.. وبسرعة تجد نفسك في مواجهة موقف لا في مواجهة رأي. ويتحول الحوار الذي هو جدل يستهدف الوصول إلى الحقيقة إلى تراشق وربما قتال ويغيب التحليل والبحث والاستدلال ليطفو على السطح الصوت العالي أو العضلة القوية.

لأننا نثق في الذين نظموا «الندوة» والذين حضروها وفي الأهمية البالغة لموضوعها وتوقيت طرحه.. فقد كانت لنا مساهمة متواضعة على هامش الموضوع محل النقاش تتلخص في أننا لسنا دعاة حرب، وإنما دعاة عدل وأننا نعرف أخطار الحرب وويلاتها على الأقل كما يعرف على سالم.. ونريد أن يقضي على السبب الرئيسي للحرب بإقامة العدل بدلاً من الجور والعدوان فإن أي سلام مزمع في منطقتنا بخصوص الصراع العربي الصهيوني لن يصبح حقيقة مالم تكن له أرضية فولاذية من العدل. بمعنى عودة الحقوق إلى أصحابها وبمعنى أن العدل هو الشرط الحاكم للسلام. وعلى الذين لا يؤمنون بذلك أن يذهبوا في سلامهم إلى ما شاءوا حتماً سوف يكتشفون أنهم قد ذهبوا إلى وهم كبير [وهذا الكلام يتردد في المنطقة باستمرار منذ ما يزيد على أربعين عاماً ولم يعترض عليه على سالم إلا بعد أن زار إسرائيل] ودللنا على صحة ما نقول بوقائع من التاريخ المعاصر.. وفي البداية والنهاية فقد كان لنا ثواب الاجتهاد كما يقولون.

إلا أن كل ذلك لم يعجب الأستاذ على سالم فانطلق يهاجم ويتهكم ويتهمنا بأننا قدمنا ورقة قضت نهائياً على أنصار السلام، وبأننا قلنا إن الحرب هي الصورة الحقيقية والإيجابية وأننا ندعو لهتلر آخر وأنه «لا داعي لخداع الذات وخوض معركة السلام بنفس الخصائص العقلية التي خضنا بها حرب ٦٧ ولا داعي لأن نكذب على أنفسنا وعلى الآخرين».

وكان لابد في ظل هياجه وانفعاله أن يتناقض مع نفسه مرة أخرى فيضطر للإقرار بأن الحرب الوحيدة الحقيقية التي خضناها في الصراع المصري الإسرائيلي.. كانت حرب ٧٣ كانت اختياراً وحيداً ومعركة ثأر وشرف! وبغض النظر عن اختزاله الصراع العربي الصهيوني ليصبح الصراع المصري الإسرائيلي إلا أنه أقر بأن حرب ٧٣ كانت معركة ثأر وشرف. أي أنه يتفق معنا تماماً على أن الشعوب لا تنسى ثاراتها.. ولا شرف الأوطان قابل للتفاوض.. وأن الحرب هي (الاختيار الوحيد) أمام عدو اعتدى وقتل واحتل ومازال سادراً في غيه.. ولم يكن هناك سبيل سوى الحرب لاستعادة الحق وفتح طريق الحصول على السلام - كما ذكر - أي أنه أقر صراحة بأن السلام لا يمكن أن يجلس معتدلاً إلا على قاعدة العدل.. هذا هو ما قلناه بالضبط ونقوله وسوف نظل كذلك.. يضاف إلى هذا أن الرجل ليس ضد الحرب ولكنه يريد حرباً (حقيقية ومسئولة) كما وصف حرب ١٩٧٣ !!

استمراراً في حالة التناقض مع نفسه وحالة الموافقة الدفينة داخله على ما نقول يعلن على سالم أنه لا يستبعد الحرب مع إسرائيل، بل يقول إنها ستحدث عندما يعجز كل طرف عن خلق مصلحة الطرف الآخر من السلام، ونحن نحييه على هذا الإقرار ونرجوه أن يبلغ أصدقاءه الإسرائيليين بما يعلمونه أكثر منه بأن الأمة العربية ـ ومصر تحديداً ـ قدمت للطرف الآخر فوق ما كان يحلم به مليون مرة لدرجة أن «كسينجر» قال عبارته الشهيرة عقب حرب ٧٣ ومباحثات الكيلو ١٠١ وزيارة السادات لإسرائيل.. «ليس المذهل ما قدمه السادات لكن المذهل أنه لم يطلب مقابلاً لما قدمه..» وليسأل على سالم أصدقاءه وهم طرف في السلام، ماذا قدموا للأمة العربية ومصر تحديداً مقابل ما قدم لهم على مدى ثلاثة وعشرين عاما متصلة؟

في ظل انفعاله أيضًا نسي على سالم أن يناقش الموضوع المطروح.. وساقه غرامه إلى منطقته المفضلة ليطلق علينا الصواريخ فراح يتهمنا بأننا غير جادين وغير مسئولين ونريد إشاعة حالة فزع عقلية بين الناس تسمح لنا بركوب هذا الشعب وإعادته للوراء ـ على حد قوله.

ثم يبغلنا بقرار أنه تم التأشير بالحفظ على ملف الحرب!

أما أننا غير جادين فهذا ما يعجز على سالم عن إثباته وأما أننا غير مسئولين فهذا صحيح فنحن مواطنون عاديون يحترمون وطنهم ويقدسونه ويحترمون حق هذا الوطن ويصرون عليه فإذا كان هو ذا مسئوليات خاصة في مجال العلاقات المصرية الإسرائيلية فلقد أفاد بما كنا نجهله.

أما ادعاؤه بأننا نريد إشاعة الفزع بين الناس بحيث تسمح لنا بركوب هذا الشعب وإعادته إلى الوراء فإن هذا كلام حسن يقال على عواهنه يسهل دحضه بأن الذي يشيع الفزع بين الناس ويعيد هذا الشعب إلى الوراء هو الذي يعتدي على كرامتهم وكبريائهم وعلى تاريخهم وثأرهم ويهرول يحبو على يديه أو زاحفًا على بطنه نحو عدوه وعدو أهله ووطنه ليغرق ويغرقه العدو في الأوهام ويلقنه القضايا الفاسدة ويضع على لسانه حكمة غير مقدسة وفي يده سوط يلهب به عقول الناس ويجلد ظهورهم مستخدما التلويح والتلميح والتصريح.. والهجوم بتعبيرات الحد الأقصى.

لف ودار على سالم كثيراً في رده علينا ولكنه لم يستطع الاقتراب من بؤرة الموضوع وهي معادلة السلام العادل أو العدل الذي ينتج السلام.

لم يستطع أن يقترب من حقوق الأمة العربية ولا من الخطر الداهم الآتي حين تتحول تلك الأمة العريقة العظيمة بإمكانياتها المادية والبشرية إلى زارعين للقطن والبرسيم للخواجة

وخيوله ثم يشترون ما ينتجه الخواجة سالمين مسالمين مستسلمين يديرون الخد الأيسر إذا ما صفعوا على الخد الأيمن.. عاقلين لا يفكرون في فتح ملف الحرب الذي تم التأشير عليه بالحفظ!. وهذا تحديداً هو ما تهدف إليه «ثقافة السلام» كما يفهمها الأعداء لا كما نفهمها نحن وسواء اعترفت بذلك أو كابرت لكنك إذا سألت أصدقاءك - في لحظة صفاء ومصارحة - فسوف يؤكدون لك ما نقول!!

يقول الأستاذ علي سالم إن العدو الوحيد في المنطقة هو «التخلف هنا وفي إسرائيل وفي أماكن أخرى» وهذا كلام لا نعرف له رأساً من أرجل، فلا أحد ينكر أن التخلف في كل زمان ومكان عدو بل أن الحضارة الإنسانية ما هي إلا محاولات متتابعة لاجتياز حالات التخلف انطلاقاً إلى رحاب متقدمة.. ونحن نعرف أن أوربا قد حطمت و«خلّفت» أربع قارات من العالم لكي تبني تقدمها أو تجتاز تخلفها وبذلك أصبحت متقدمة والآخرون متخلفين ولم يكن هناك سبيل لذلك سوى الاستعمار والعدوان. لذلك قلنا إن التخلف ظاهرة استعمارية وإن إسرائيل حلقة من حلقات الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية فإنها تصنع التخلف في منطقتنا بالعدوان المدعوم من الغرب ومن ثم فهي تصنع التقدم لنفسها والتخلف لنا.. وبالتالي فإنها العدو الأول لنا حتى ترفع عدوانها! أو نسترد نحن بالقوة ما أخذته هي بالقوة.. وهذا هو درس التاريخ.. وقانون الواقع.. وحكمة الثورة.

المثقفون .. وسلاحهم الزائف! (*)

في الوطن العربي - بما فيه الجزء الذي تحتله إسرائيل - وخلال العشرين سنة الأخيرة ربما كانت كلمة «السلام» هي أكثر الكلمات ترديداً في الخطاب السياسي الرسمي وغير الرسمي.. وربما كانت هي أكثر الكلمات - ضمن هذا الخطاب - التي تميزت بأنها غير مفهومة ولا واضحة. خصوصاً إذا كان القصد منها حالة السلام المزمع بين العرب وإسرائيل.. كما تميزت بأنها الكلمة الواحدة ذات المفهومين المتعارضين. حيث إن كلاً من طرفي الصراع لديه مفهوم واضح ومحدد يعتقده - ويعتنقه - للسلام. وهذا المفهوم الذي لدى أي من الطرفين يتعارض جذرياً مع المفهوم الذي لدى الطرف الآخر فالاثنان يستخدمان نفس الكلمة للدلالة على شيئين مختلفين اختلافاً بيناً.

وللتوضيح يكفي أن نلقي الضوء على مقولة «الأرض مقابل السلام» التي يعتنقها الطرف العربي وعلى مقولة «الأرض والسلام معاً» التي يعتنقها الطرف الإسرائيلي.. أي أن الأرض التي هي جوهر الصراع كله يبدي الطرف العربي استعداده للتنازل عن ثلاثة أرباعها وأن يقنع بالربع الباقي وفوق ذلك يعطي لإسرائيل سلاماً دائماً.. هي ذات الأرض التي يبدي الطرف الإسرائيلي عدم استعداده للتنازل عن أي جزء منها إضافة إلى مطالبته بسلام يحدد هو معالمه وآلياته بما يضمن له القوة والتوسع في المستقبل.

والحقيقة أن منطوق الصراع الذي يدور حول الأرض العربية لم يتغير من وجهة النظر الإسرائيلية منذ عام ١٨٩٧ (تاريخ عقد المؤتمر الصهيوني الأول بقيادة «هرتزل» في مدينة «بال» بسويسرا) وحتى لحظة كتابة هذه السطور. ونعتقد أنه لن يتغير ما بقيت الإستراتيجية العليا بإنشاء دولة إسرائيل «من النيل إلى الفرات» حية وتتنامى احتمالات تحققها.. ونرى أن التحول الجذري في توجه النظام العربي من حالة الرفض الكامل لاحتلال الأرض العربية ورفض الاعتراف بإسرائيل ككيان سياسي خلال فترة النهوض القومي في الخمسينيات والستينيات إلى حالة القبول «الكامل» باحتلال إسرائيل لفلسطين - على الأقل - إضافة إلى أجزاء أخرى من الوطن العربي فضلاً عن القبول «الكامل» بإسرائيل ككيان سياسي ودولة معترف بها رسمياً لها سفارات وأعلام ترفرف على أجزاء عديدة من الأرض العربية من المحيط إلى الخليج! هذا التحول الجذري في موقف النظام العربي لم يقابله أي تحول أو تغير أو تعديل أو تبديل لأي

(*) ٢٨ / ١١ / ١٩٩٦.

صيغة من صياغات الإستراتيجية العليا لإسرائيل التي لابد أن تتمدد من «النيل إلى الفرات» بل نقول إن هذا التحول ذاته عظم من احتمالات تحققها واتخذه البعض قرينة على «مصداقيتها».. وعلى «قوتها».

إن الصراعات التي من نوع الصراع العربي الصهيوني لا يجدي في حلها الصياغات البراقة ولا الكتب والخطب والمقالات ذات البلاغة اللغوية العالية؛ لأن كل ذلك يتلاشى أمام حقائق التاريخ والجغرافيا ولا يمكن لتلك الصياغات البلاغية أن تلهي شعبًا عن حقه ولا أن تصرفه عن تاريخه أو تدفعه إلى مخاصمته والتاريخ كله لم يشهد حالة واحدة تنازل فيها شعب عن حقه وتاريخه.. تمر السنون تستهلك من الزمن عقودًا تلو عقود ويأتي حكام ويذهب آخرون ولا يتغير وجدان شعب ولا ضميره ولا يفقد يومًا بوصلته تجاه حقه.

نقول ذلك بمناسبة المقال الذي نشر بصحيفة الأهرام يوم ٢٧ / ١١ / ١٩٩٦ للخبير الصهيوني «زئيف ماعوز». وفي تقديرنا أن ذلك «الخبير» قد بذل جهدًا كبيرًا في «اللف والدوران» حول كلمة السلام في محاولة جديدة لتسويق المفهوم الإسرائيلي لتلك الكلمة لنا.. فهو لم يقترب من قريب أو بعيد من الإشكالية الرئيسية للصراع ولا من المفهوم الحقيقي للسلام! وإنما راح يجمل - لنا - صورة «نتنياهو» فهو الذي تشدد مع عرفات لأن «السلطة الفلسطينية لا تفعل شيئًا لمواجهة إرهاب حماس والجهاد الإسلامي».. وأنه اكتشف «الحقيقة المرة» - هذا رأي زئيف ! بأن «رابين وبيريز كانا قد أعربا عن استعدادهما للانسحاب من الجولان مقابل ترتيبات أمنية والتطبيع بيد أنه لعدم وجود اتفاق مكتوب.. فإن نتنياهو لم يشعر بأنه ملزم بالاتفاق الشفوي». وهذه مغالطة مردود عليها بأن استمرار المفاوضات - التي أوقفها نتنياهو - كان من الممكن أن ينتج عنه هذا الاتفاق المكتوب.. إلا أن الخبير زئيف لم يستطع أن يخفي أن السبب الرئيسي في الموقف الإسرائيلي المتشدد من سوريا كان مرده «أن سوريا لا تملك خيارًا عسكريًا له مصداقية» كما ذكر. وهذا في حد ذاته يصلح دلالة قاطعة على ما يدور في ذهنية صانع القرار الإسرائيلي فهو غير معني بالسلام ولا يبحث عنه.. وإنما يبحث عن موازين القوة على الأرض.. ومادام يشعر بأن ميزان القوة في صالحه فسوف يدوس أول ما يدوس كل كلمات السلام وصياغاته البلاغية.. إنها ذهنية حرب لا ذهنية سلام.. والحرب محور ارتكاز في العقيدة الصهيونية.. إنها السبيل الوحيد للحصول على «الأرض الموعودة» والاحتفاظ بها.. ولم لا وقد تم الحصول عليها بالحرب والاحتفاظ بها - حتى الآن - بعد ثلاثة حروب. ومنذ مائة عام قال هرتزل: «لابد أن نحصل على الأرض خالية من سكانها بعد أن نقذف بهم إلى الصحراء»! يمضي «الخبير الصهيوني» في محاولته لتخدير عقولنا فيقول: «إن هناك وجهتي نظر في النظام السياسي الإسرائيلي فيما يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل ومصر والعالم العربي» الأولى أسماها «مفهوم

المؤامرة» وهي تلك التي «ترى عملية السلام بأكملها باعتبارها خطة لتجريد إسرائيل من الأصول الإستراتيجية التي تملكها من خلال المفاوضات كخطوة أولى نحو الاشتباك العسكري في المستقبل» وهذا قول يحمل مغالطة صريحة لأنه يعرف ـ كما نعرف نحن ـ أن إسرائيل قد استفادت من مشوار السلام المزعوم وحتى الآن أكثر مئات المرات مما استفادته منذ أن كان إنشاؤها مجرد فكرة وحتى ليلة زيارة السادات لها.. فلقد أصبح علمها يرفرف على الأرض العربية «من النيل إلى الفرات» وسفراؤها وسياحها وشركاتها ومواطنوها مندسين في البنية العربية.. وأصبح الخطاب الرسمي العربي يخاطب إسرائيل باعتبارها دولة معترفًا بها وليس كيانًا غاصبًا ولا عدواً.. وهرول إليها النظام العربي يطلب رضاها واستثماراتها الوهمية وتفوقها التكنولوجي المزعوم.. واعترف بها من كان قد علق اعترافه على اعتراف العرب بها. وانهالت عليها المعونات والهبات حتى تضخمت خزانتها ووصل إحساسها بالقوة أن هدد رئيس وزرائها ـ نتنياهو ـ «بقطع أنف مصر»! وأصبح لها مثقفون وكُتَّاب ينشرون «أوهام السلام» في أكبر الصحف العربية.. وعقدت أكبر ثلاث مؤتمرات اقتصادية في المنطقة من أجلها ومن أجل تسويقها للمنتج والمستهلك العربي معًا! ناهيك عن مؤتمر «شرم الشيخ» الذي عُقد لحمايتها من «إرهاب» ـ!ـ أصحاب الأرض التي تحتلها! وبعد أن كان ضبط إسرائيلي في مطار القاهرة مثلاً قد يعني إعدامه.. أصبح لها شركات صهيونية كاملة تحتل مكانًا بارزًا في المدن الصناعية المصرية الجديدة! هذا على سبيل المثال لا الحصر.. وهذا في حد ذاته يكفينا لأن نتحدى «زئيف» أن يدلنا على خسارة واحدة لحقت بإسرائيل جراء «طبق السلام» الذي قدم لها. وإذا عجز ـ وسوف يعجز ـ فأي مفهوم تآمري يتحدث عنه؟ وبصياغة أخرى إذا كان مفهوم المؤامرة هو الذي اعتمده العرب لجر إسرائيل إلى المفاوضات لتجريدها من المزايا الإستراتيجية التي تتمتع بها.. وإذا كانت عملية السلام قد بدأت منذ ما يقرب من عشرين عامًا فأي مزايا حققها العرب نتيجة «مؤامرتهم» ضد إسرائيل؟ دون انتظار للإجابة نقول له إن النتيجة صفر كبير وإلى الخلف أيضًا! نحن معه إن هناك مؤامرة كبيرة تمت ومازالت تتم.. لكنها بالقطع ليست ضد إسرائيل بل ضد الأمة العربية.

فإذا انتقلنا إلى وجهة النظر الأخرى ـ من وجهتي النظر التي تحكم النظام السياسي الإسرائيلي ـ وهي ما أسماه «المفهوم التطوري» ومؤداه «أن التضامن العربي يحول دون انطلاق العلاقات بين الإسرائيليين والعرب ما لم تتوج عملية السلام بتسوية شاملة» وإن «أعداء السلام في إسرائيل والعالم العربي يمكن أن يتسببوا في دمار خطير يلحق بالسلام» لذلك يرى «زئيف» أن التأييد لعملية السلام من بين الإسرائيليين سيتأثر بكيفية معاملة أنصار السلام المصريين والعرب لزملائهم الإسرائيليين»!

ويخلص إلى أن النزاع في المنطقة لم يعد نزاعًا بين العرب والإسرائيليين وإنما بين أنصار

السلام وأعدائه.. «إن أنصار السلام في حاجة لمساعدة بعضهم البعض لأن أعداء السلام شكلوا بالفعل حلفاً غير رسمي للإرهاب والدعاية السلبية».

وهكذا فإن وجهة النظر الثانية - التي يتبناها زئيف - تدعونا إلى إنكار التضامن العربي لأنه يعيق انطلاق عملية السلام.. وتدعونا لأن نفهم أن أعداء السلام سوف يتسببون في تدميره.. وأن هؤلاء في أحسن الأحوال إرهابيون يضمهم حلف للإرهاب والدعاية السلبية! وأخيراً فإنه يلغي الصراع وينفيه بجرة من قلمه ويهبط به إلى أنه «نزاع» بين أنصار السلام وأعدائه.

وهذا استخفاف بالموضوع الذي يتحدث فيه وبعقولنا لأنه يعرف أن الصراع مازال قائما بكل عناصره الكلية والجزئية.. ولا يقلل من صحة هذه المقولة عشرات الاجتماعات والاتصالات بين الرسميين العرب والإسرائيليين ما لم يترتب عنها عودة الحق العربي ولا فك ترسانة إسرائيل النووية ولا تراجع إسرائيل عن أن القدس هي عاصمتها «الأبدية».. ولا ينتج عنها توقف الاحتلال الإسرائيلي عن قتل وإذلال الفلسطينيين كل يوم..ولا امتنعت العسكرية الإسرائيلية لحظة واحدة عن التهديد بالحرب ضد كل من لا يقبل شروطها وخاصة مصر! ولا حتى منعت هذه الاجتماعات والاتصالات و«التوسلات» شيمون بيريز من أن يرسل قواته لتذبح البشر العزل المسالمين في «قانا» بلبنان! ولا توقفت إسرائيل عن دفع جواسيسها لتخريب الأمن والاقتصاد القومي في مصر مثلاً ولا توقفت عن بناء مستوطنات جديدة على الأرض الفلسطينية كل يوم. أن ذلك وغيره كثير راسخ في وجدان الشعب العربي ضد إسرائيل ومتربص بها ولا يقلل من تلك الحقيقة مئات المقالات التي يدبجها المثقفون القابعون في أبراجهم العاجية على الجانبين.

ليس الخلاف بيننا وبين إسرائيل خلافًا في الرأي أو وجهات النظر - وهو أمر عادة ما يحدث بين المختلفين بنية حسنة - وإنما الخلاف / الصراع بيننا على حق واضح كالشمس رأسه الأرض المغتصبة وتلك التي ينوون اغتصابها! وليس من بين الشعب العربي فرد واحد ضد السلام وينوي تخريبه إلا إذا كان سلامًا إسرائيليًا يستهدف الحصول على كل شيء أو سلامًا أمريكيًا يعتز كثيراً بانحيازه الكامل لذلك السلام الإسرائيلي!! وفي هذه الحالة فنحن نفخر بأننا أعداء ذلك السلام المزعوم الذي ندعى من خلاله لنسيان الأرض والحق والتاريخ وحق أجيالنا القادمة في أن نحفظ لهم أرضهم التي سوف يعيشون عليها ملكية خالصة ليس فيها محتل أو غريم أو شريك.

مرة أخرى نؤكد أنها ليست محاورة مع إسرائيلي - أيًا كان - وإنما تعليق على ما نشر بأكبر صحيفة عربية يخص الموضوع الذي نتحدث عنه.. فوق أننا لا نعتقد بأن في إسرائيل صقوراً وحمائم.. لأن بنية هذا «المجتمع» لا تحتمل إلا أن يكون الجميع صقوراً.. ولا ينطلي علينا تلك البضاعة «الفاسدة» التي حاول واحد منهم أن يبيعها لنا فنبتلعها فتقتلنا.

المثقفون العرب .. وحق الأمة!

لا يملك المرء إلا أن يحيي ذلك الجهد المحترم الذي بدأته صفحة «ندوة» بالملحق الأسبوعي لصحيفة الأهرام حول المثقفين العرب وموقعهم وموقفهم من قضايا أمتهم والعصر الذي يعيشون فيه، ونشرت الجولة الأولى من تلك الندوة يوم ١١ / ٢ / ٢٠٠٠.

ولقد رأى الأستاذ «محمود مراد» منظم الندوة ألا يقتصر الحوار حول تلك القضية بالغة الأهمية على الحضور فقط، وإنما دعا المثقفين العرب أينما كانوا للمشاركة في الحوار.. وها نحن نفعل.

لن نخوض في كلام مكرر كاد أن يفقد مصداقيته من كثرة التكرار.. مثل أن هذه الأمة العربية تمتلك رصيداً هائلاً من التراث الثقافي ومن المثقفين.. وأنها من الأمم القليلة التي لها شخصية ثقافية ذات قسمات خاصة ومميزة.. من ناحية. وأنها تمتلك مصادر ثقافية قد خصبت هذه الشخصية وحددت تلك القسمات وأنها ـ فوق ذلك وأهم ـ مازالت صالحة لرفد الثقافة الإنسانية بعطاء بغير حدود.. من ناحية أخرى.

كما أننا لن نخوض في وصف الحالة الثقافية العربية الآنية ـ ومن ضمنها المثقفون العرب ـ بأنها حالة متدنية، تفطر القلب.. وتقهر الطموح.. وتزيغ البصر!!

وإنما يعنينا بالدرجة الأولى تفسير ذلك التناقض المذهل بين ما تمتلكه الأمة، وبين مردود ما تمتلكه على حياتها حاضراً وفي المستقبل.

حدث لهذه الأمة في خمسينيات وستينياتٍ القرن العشرين ـ وبسبب توافر عناصر عديدة ومتنوعة ـ أن تمكنت من اكتشاف طريقها للخلاص، ووضعت قدميها على طريق الانطلاق إلى رحاب التقدم. لم يحدث هذا فقط.. وإنما زيادة عليه فقد امتلكت إرادتها السياسية والاقتصادية.. وبدا للعالم أجمع أن ميلادا جديداً وهائلاً يحدث لأمة عريقة بحجم ووزن الأمة العربية.

وحين امتلكت الأمة مشروعها النهضوي.. كان المثقفون هم سدنته وحماته والمبشرين به.. وكانوا هم الذين غرسوه في وجدان الأمة وحرضوها على التمسك به.

ولما كانت هناك أنساق سياسية واقتصادية.. وثقافية أخرى في العالم يهمها ألا يحدث ذلك الاستنهاض الذاتي للأمة أو يكتمل. فقد راحت تقاومه إن بالخديعة والتآمر.. وإن بالحرب. وكان أن تمكنت الأنساق المعادية بإحدى تلك الوسائل.. أو بها كلها.. من إحداث

انكسار مريع لمشروع الأمة النهضوي. أو خلخلة ركائزه الأساسية على الأقل عام ١٩٦٧.

عند هذه النقطة كانت قد وجدت الفرصة التاريخية النادرة للمثقفين العرب، الذين كانوا يستطيعون ـ لو أردنا ـ أن يقاوموا ذلك الانكسار وتلك الخلخلة.. أو على الأقل يقللوا من آثارها، ويبطئوا وتائرها المتتابعة.

إلا أن ماحدث هو أن المثقفين العرب قد حدثت لهم عملية «تشظي» هائلة غريبة!

فمنهم من ركب قطار المعز ليتمتع بذهبه ويضرب بسيفه.. ومنهم من هرول ليحج لأمريكا بدعوى أن الانتصار المدوي للنظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي أثبت أن أمريكا بيدها الحل والخلاص.. والرفاهية!

ومنهم من هرول ليحج إلى إسرائيل بدعوى أنها «أمر واقع» و«بؤرة متقدمة في وسط متخلف» (منذ أيام صرح شمعون بيريز ـ بوقاحة ـ أمام مؤتمر دافوس أن إسرائيل بؤرة نظيفة في وسط قذر!).. ومنهم من هجر الفكر والثقافة وتقوقع كمداً أو خوفاً أو تعففاً.. أو «قلة حيلة».

ومنهم من لم يفقد بصره ولا بصيرته.. ولا غاب عقله ولا وعيه.. واختار حضن الأمة، وانحاز لآلامها وآمالها.. وقاوم ومازال من أجل المطحونين وحقهم في حياة كريمة.

ونحن نعتقد عن يقين أن المفجر الذي أدى إلى التشظي الذي نال الكتلة العربية المثقلة كان هو قضية السلام مع العدو الصهيوني.

قبلها كان قد استقر في وجدان الأمة وعقول مثقفيها أن هناك أرضاً عربية اغتصبت دون سند من الحق أو التاريخ. وأن مغتصبها يتمتع بها بعد أن طرد أصحابها منها، وأنه فوق ذلك يعربد يميناً وشمالاً في الوطن العربي اعتداء وتخريباً وقتلاً، وإن كان ذلك يتم ليس بقدراته الذاتية، وإنما بقدرات وإمكانات أمريكا وبدعم مباشر منها.

وكان قد استقر في وجدان الأمة وعقول مثقفيها أن الحق المغتصب لابد أن يعود.. وأن التاريخ كله لم يشهد حالة واحدة عاد فيها ما أخذ بالقوة بغير القوة.

لذلك كان المشروع النهضوي للأمة هو في النهاية تنوير وتحديث وتجميع وتجويد.. وقوة.

إلى أن تسممت آبارنا بجرثومة «السلام مع العدو»!

ذلك العدو الذي لم يقدم دليلاً واحداً منذ عام ١٩٧٣ (تاريخ إطلاق أول دعوة للسلام معه بعد عشرة أيام فقط من بدء حرب أكتوبر المجيدة!) وحتى كتابة هذه السطور، على أنه سمع ـ مجرد سماع ـ كلمة السلام. ناهيك عن عدم استعداده لمشاركة الآخرين في جعل السلام واقعاً على الأرض.

ليس ذلك فقط.. وإنما دأب هو ومن يدعمونه على إغراقنا بأطنان من الألاعيب الإعلامية

المضللة والفاسدة لإلهاء المشاهدين حتى يقتنص منهم سبعة وعشرين عاماً - حتى الآن - كان في أشد الحاجة إليها. وهي مدة - من هول المفارقة - تساوي أكثر من نصف عمره، إذا اعتبرنا أنه ولد رسمياً في العام ١٩٤٨!! إضافة إلى أنه يراهن على الزمن منذ أن كانت إسرائيل كدولة على أرض فلسطين، هدفاً صهيونياً للرواد في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

خلال تلك الفترة الزمنية التي قدمت له مجاناً، تمكن هو ومن يدعمونه من تقوية ثم تقوية طاقاته وإمكانياته بدأب وتتابع، حتى وصل إلى النقطة التي هدد فيها رئيس وزرائه الأسبق نتنياهو «بكسر أنف مصر».. وهدد فيه رئيس وزرائه السابق باراك «بحرق لبنان كله»!!

بينما نحن طوال تلك المدة نتجرع «الأمر الواقع» والتطبيع.. وشلة كوبنهاجن.. والتعالي والغرور ونعت المعارضين لذلك بالجهل والجمود والتخلف.. وأنهم بقايا «العصر الشمولي» وغير ذلك كثير.

إننا نؤمن أن الدور المركزي في استنارة الجماهير وتنمية وعيها يلعبه المثقفون.. بشرط أن يكونوا من ذات نسيج الأمة دون وعظ أو تعالٍ. لأن الجماهير هي الحاضن الطبيعي للأفكار والإبداعات.. ومن يتعالى عليها فهو آثم.

إن التزام المثقفين بحق الأمة واحترام تاريخها وحاضرها ومستقبلها.. وثوابتها.. ليس اختياراً بين بدائل. وإنما هو الاختيار الوحيد.. وهو اختيار مصير وليس «وجهة نظر».

إن تكوين «التجمع القومي للمثقفين العرب» يمكن أن يمثل كياناً قومياً للمثقفين العرب وللثقافة العربية يستهدف ضمن ما يستهدف إبراز الثوابت الثقافية العربية والتأكيد عليها والسعي لنشرها وترسيخها.. وإثارة الحوار والاستنارة في عقول ووجدان الجماهير العربية.. بغرض خلق موقف جماهيري داعم لتلك الثوابت ومحافظ عليها. إلى جانب الإسهام المنظم والمباشر في دراسة وتحليل القضايا الحياتية الرئيسية التي تهم حاضر الأمة العربية ومستقبلها، وعلى رأسها قضية الصراع العربي الصهيوني، وقضية السلام المزعوم مع العدو.. وإبراز أن السلام خاصية مركزية في الذهنية والثقافة العربية.. لكنه سلام العدل والحق.. وغير ذلك، فليس أشرف من القتال حتى يسود ويتأكد الحق.

الاشتراكيون .. والانسحاب الطوعي(*)

لا شك أن هناك مرحلة جديدة من التاريخ الإنساني كله تجري صياغتها منذ أن وصل جورباتشوف إلى السلطة الأعلى في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥ .. ولا أحد يعلم بدقة متى سوف تنتهي هذه الصياغة ولا المدى الذي يمكن أن تستغرقه. وإن كان القدر الذي برز من ملامحها يكفي للتعرف على اتجاهاتها ومساراتها الرئيسية.. كما يساعد على تحليلات واستنتاجات «وتخمينات» لن تكون بعيدة عن الحقيقة بعداً كبيراً.

وأيضاً فإن القدر الذي برز من ملامح هذه المرحلة الجديدة وأصبح في قبضة اليد ومتحققا على الأرض له خصائص الإعصار أو الزلزال أو خصائصهما معًا.. بحيث إن الذهول أصاب الفاعل والمفعول به على حد سواء.

وأصيب الكل بنوبة «هيستريا» فيها من يضحك وفيها من يبكي.. شكلان من الانفعال لنوبة واحدة ذات سبب واحد هو هول حجم ما حدث!

واختلت السيطرة على عجلة القيادة فاندفعت العربة لا يؤثر في حركتها سوى اندفاعها الذاتي.. ومازالت العربة حتى الآن خارج السيطرة وسوف تظل إلى أن تصل إلى مدى لا يمكن رؤيته بدقة الآن على الأقل.

إنها إذن مرحلة انتقال كبرى وتغيير جذري في التاريخ السياسي والاجتماعي للعالم بصفة عامة وشرق أوربا وغربها بصفة خاصة.

وعادة ما تتميز مراحل الانتقال الكبرى في التاريخ بأنها تكون مصحوبة بتغيير جذري في القيم والمفاهيم والتوجهات الكلية لحركة المجتمع.. أي تغيير جذري في النسق المعرفي السائد بإسقاطه وإحلال نسق معرفي جديد بدلاً منه يكون بالضرورة متناقضًا مع النسق القديم تناقضاً من ذلك الذي يسمونه في علم الثورة بالتناقض الرئيسي أو «العدائي».

وهذا النوع من التناقضات يعني أن المساحة والزمن لا يحتملان إلا النسق (أ) أو النسق (ب) ولا يمكن أن يحتملا النسقين (أ) و (ب) معًا. وفي حالتنا هذه (التغيرات التي حدثت وتحدث في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي) فإن المساحة (قارة أوربا) والزمن (نهايات القرن العشرين) لا يحتملان وجود النسق المعرفي الاشتراكي جنبًا إلى جنب مع النسق المعرفي الرأسمالي! وعليه فلابد لأحد النسقين من أن ينسحب أو (يختفي) ويفسح المجال (المساحة

(*) ديسمبر ١٩٩٠.

والزمن) للنسق الآخر سواء تم ذلك الانسحاب بحرب عالمية ثالثة ورابعة وعاشرة أو تم بشكل هادئ وطوعي.

ويبدو أن النسق الاشتراكي قد اختار أن ينسحب إنسحاباً طوعياً!

ويمكن بمتابعة ما حدث ويحدث.. وتحليل دلالاته ملاحظة بعض الخصائص العامة التي تبدو كقسمات مميزة لهذه العملية الانتقالية التاريخية الكبري والتي هي ذاتها تبدو كواحدة من أبرز علامات القرن العشرين.

أولى هذه القسمات.. هي أنه غالباً ما كان الصراع بين الأنساق المعرفية الاجتماعية الرئيسية في التاريخ ينتهي بانتصار النسق الجديد على النسق القديم السابق عليه.. وهكذا فإن النسق المعرفي للنظام الإقطاعي قد انتصر على النسق المعرفي للنظام العبودي.. كما أن النسق المعرفي للنظام الرأسمالي قد انتصر علي النسق المعرفي للنظام الإقطاعي الذي كان سائداً قبله.. وقد كان ذلك ومازال يعني اتساقاً وانسجاماً مع قانون التطور الذي يقضي بحتمية انتصار الجديد القادم على القديم القائم الذي أصبح عاجزاً عن الاستجابة للمتغيرات الجديدة.

إلا أننا في حالتنا هذه نشاهد بأم أعيننا انكسار قانون التطور وتعطيله حيث نرى انتصاراً ساحقاً للقديم على الجديد أي انتصار النسق المعرفي للنظام الرأسمالي على النسق المعرفي للنظام الاشتراكي! كما نشاهد تراجع الأخير على استحياء إلى الوراء المرئي حتى الآن وقد يتم التراجع إلى الوراء غير المرئي في المستقبل إذا استمرت الأمور تسير بوتائرها الحالية.

ثانية هذه القسمات.. هي أنه من الثابت أن التاريخ الإنساني لا يحوي فواصل قاطعة مانعة بين مراحله المختلفة الرئيسي منها أو الثانوي.. إن المراحل دائماً ما تتداخل بحيث نلاحظ اشتباكاً بين أواخر المرحلة السابقة وبين أوائل المرحلة اللاحقة.. ونتيجة للحراك بين نهايات المراحل الزائلة وبدايات المراحل المقبلة تبدأ عمليات «فك الاشتباك» وئيدة بفعل عوامل التأثير والتأثر أي الجدل المتبادل بين المرحلتين. وعادة ما ينتج عن الصراع الناشب بين القديم الذي يقاتل من أجل التمسك بمواقعه وبين الجديد الذي يقاتل من أجل احتلال هذه المواقع بعينها.. عادة ما ينتج عن هذا الصراع تبادل التقدم والتقهقر مما يستغرق زمناً قد يطول إلى عشرات السنين قبل أن تبدأ قسمات المرحلة الجديدة في التخلق والظهور وأن تبدأ قسمات المرحلة القديمة في التقلص والضمور.. إن ذلك مرهون بمدى مقاومة القديم ومنعته داخل حصونه ومدى قوة الجديد وقدرته على اختراق هذه الحصون.. إنها عملية شاقة وبطيئة ومتداخلة.

[لو اقتطعنا الألف سنة الأخيرة من التاريخ والتي تنتهي في العام ١٩٩٠ فسوف نرى أنه

برغم كل الاستقرار الذي تحقق للنظامين الرأسمالي والاشتراكي إلا أنه مازال هناك بشر يرزحون تحت وطأة النظام الإقطاعي.. بل والنظام العبودي حيث يباع الإنسان ويشترى كأي سلعة] أي أن فك الاشتباك لم يتحقق بالكامل حتى الآن بين الأنساق المعرفية المتداخلة.

بصفة عامة يمكن القول بأن التداخل بين المراحل سمة أساسية ولا توجد فواصل حادة قاطعة مانعة بينها وأن الخاصية الأساسية لعمليات الانفصال بين المراحل هي بطء وتائر الانفصال والانتقال وطول المدة الزمنية اللازمة لذلك.

إلا أنه في حالتنا التي نتحدث عنها فإننا نرى نسقًا معرفيًا كاملاً قد بدأ الانسحاب منذ أربع سنوات فقط ولكنه خلال هذه المدة القصيرة قطع في تقدير البعض نصف المسافة بين نقطة الانسحاب ونقطة التلاشي الكامل!

إنه شيء لا يصدق بسهولة بالرغم من أنه يجري أمام أعيننا ونستطيع أن نلمسه بحواسنا!! بناء ضخم شامخ معقد وعتيد استغرق إنشاؤه سنين طوالاً تضمنت جبالاً من الفكر النظري والجهد العملي.. وهلك دونه بشر كثير راح منهم عشرون مليونًا في وجبة واحدة من وجبات الدفاع عن هذا البناء وحمايته خلال الحرب العالمية الثانية.. بناء كهذا امتد إلى نصف أوربا وكل الصين وأصبح له صدى ومرتكزات في قارات الأرض كلها.. وقارع أمريكا وحد من طموحاتها ونزعاتها.. ووصل الفضاء مخترقًا نطاق الأرض قبلها.. بناء كهذا يجري تفكيكه بأسرع مما يتخيل العقل!

وإذا كان المبدأ هو أن الذي يستغرق طويلاً في البناء يستغرق طويلاً في الهدم إلا أننا نلاحظ أن هذا المبدأ جرى كسره وتعطيله أيضًا.. لأن عملية «الفك» تتم بسرعة قياسية وغير مسبوقة لدرجة توحي لدي البعض بأن الإعداد لهذا «الفك» كان قد جرى قبل أن يبدأ.. أي أنه شيء تم ويتم مع «سبق الإصرار والترصد».

ثالث القسمات التي تميز ما يحدث.. هي عدم وجود مقابل!

فالانسحاب الطوعي الذي قام ويقوم به النسق الاشتراكي قد أفقده حقه في المساومة والمقايضة.. وانتهى وضعه التنافسي وأصبح عليه أن يقنع بما يتبقى من الكعكة.. هذا إذا ترك له الآخرون شيئًا منها.

• [حين ذهب «خروشوف» إلى الأمم المتحدة في ستينيات هذا القرن وبعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي أول قوة فضائية في التاريخ.. جلس زاهيًا متباهيًا فخوراً يقول للصحفيين الأمريكيين «إن من يأتي الوليمة متأخراً فعليه أن يقنع بالعظام»].

إنها كلمات واضحة كل الوضوح محددة كل التحديد.. فليس لضعيف على مدى التاريخ كله فرداً كان أو دولة سوى «العظام» هذا إن أجبر على أن يكون ضعيفًا. .فماذا يكون الحال

إذا كان قد اختار طواعية أن يكون تابعًا في الذيل؟؟

ويرى البعض أن المخابرات المركزية الأمريكية كانت على استعداد لإنفاق مائة مليون دولار مثلاً من أجل أن يقف مائة شخص في أحد شوارع «براغ» يهتفون بسقوط الشيوعية.. فإذا بنصف مليون يخرجون «مجانًا» إلى الشوارع ويسقطون الشيوعية بالفعل!

كذلك يرى البعض أن أمريكا كانت مستعدة لمقايضة ما حدث في شرق أوربا والاتحاد السوفيتي بما لم يخطر على بال أو وصل إليه خيال.. لأن ما حدث ببساطة هو أن التحدي الإستراتيجي الذي كان في مواجهتها وهو البناء المادي والأيديولوجي للمعسكر الاشتراكي قد سقط وتهاوى في «غمضة عين»! والأمر الطبيعي هو أنها كانت مستعدة لأن تدفع من أجل الوصول إلى النتيجة التي تحققت ثمن الاستعدادات التكتيكية والإستراتيجية التي كانت قد حشدت للوصول إلى نفس النتيجة أو حتى جزء منها.. فإذا بها ـ أمريكا ـ تحتفظ بنقودها كاملة مع أنها حصلت على كل ما كانت ترغب في شرائه مع بعض الهدايا المجانية.. إن البائع لم يلمح مجرد تلميح إلى ثمن لما باعه!!

وهكذا فإن ما حدث وما قدم من تنازلات هائلة ومهولة قد حدث وقدم بدون أي مقابل.. وإذا أردنا الاستدلال على ذلك بحالة من واقعنا العربي وأحداثه القريبة فسوف نتذكر على الفور تعليق «كيسنجر» على رحلة السادات واتفاقيات كامب ديفيد عندما قال: «إن ما أذهلنا ليس أن السادات قدم لنا ولإسرائيل ما لم نكن نحلم به.. بل أنه لم يطلب ثمنًا لذلك».

القسمة الرابعة.. تكاد أن تكون قاسمًا مشتركًا في تاريخ الصراعات السياسية والاجتماعية.. وهي أن الجديد في محاولته لتثبيت أقدامه عادة ما يلجأ إلى نفي القديم وتشويهه.. وقلما يعترف الجديد بأنه يولد من رحم القديم وأن ديمومة الحياة واستمراريتها يفرضان ذلك.. إن تاريخ المجتمعات سياق متصل وليس جزرًا معزولة تفصل بينها أنهار أو محيطات أو جدران عالية.

هكذا نرى أن التغيرات الجارفة التي اجتاحت نصف أوربا الشرقي والاتحاد السوفيتي كانت ومازالت تدور على محور ثابت هو محاولة نفي السبعين عامًا الأخيرة من تاريخ هذا الجزء من العالم.. بل وإدانتها! وقد بدأ ذلك على استحياء بمساءلة بعض المسئولين المقربين من القيادة السوفيتية السابقة ثم توجيه اتهامات إليهم تضمنت تهم الرشوة وسوء استغلال النفوذ والاختلاس وغيرها.. إلى أن وصلت الأمور إلى ذروتها بحل معظم الأحزاب الشيوعية ومهاجمة وإدانة أفكار ماركس ولينين علنًا وإعدام بعض الرموز وتوجيه تهمة «الخيانة العظمى» إلى البعض الآخر.. وحتى تغيير الأعلام والقيادات وغيرها.. ثم وصلت الأمور إلى ما فوق الذروة ببدء تفكيك الاتحاد السوفيتي ذاته ككيان سياسي يتكون من خمس عشرة

جمهورية منهم من أعلن انفصاله فعلاً ومنهم من ينتظر !

وسرت النار في الهشيم.. وانطلقت موجات الإدانة والاتهام في كل اتجاه للنيل من القديم حلوه ومره.. وتشابهت الأوراق واختلطت وتناثرت.. وساد جو محموم للتخلص من الثياب القديمة ليس بإلقائها فقط بل بإحراقها !

وتصور البعض أنه لم يعد هناك مكان للتقييم أو النقد المسئول وأنه قد جرى تبادل الأماكن بين اللونين الأبيض والأسود.

[في تعبير طريف لأحد أساتذة علم الاجتماع قال: كنت قبل ذلك إذا ذهبت إلى موسكو وجاهرت بعدائك للشيوعية فإنك لن تخرج منها.. أما الآن فإنك إذا دخلت فلن تخرج إلا إذا جاهرت بذلك].

إننا في ظل منطق محاولة الجديد تثبيت أقدامه على أنقاض القديم نستطيع أن نفهم لماذا جمع «تنج هيسيا وينج» الذي تولى السلطة في الصين بعد «ماوتسي تونغ» لماذا جمع زوجة «ماو» وثلاثة من أقرب مساعديه ووضعهم في قفص الاتهام وأسماهم «عصابة الأربعة» وأدان من خلال محاكمتهم معظم أركان ذلك البناء الشامخ الذي شيده شعب تعداده مليار بقيادة قائد فذ هو ماوتسي تونغ.

كما أننا في السياق نفسه نستطيع أن نفهم لماذا فتح أنور السادات الذي تولى السلطة في مصر بعد رحيل جمال عبدالناصر لماذا فتح فوهات النار لتدمير ذلك البناء الشامخ الذي شيده شعب عريق بقيادة قائد فذ هو جمال عبدالناصر.

بل إن التاريخ المصري القديم يسجل لنا نفس الحالة بحذافيرها حينما حاول شقيق الملكة العظيمة «حتشبسوت» والذي تولى الحكم بعدها.. حاول أن يدمر تاريخها ويشوهه فكان أن أفتى له الكهنة بأن يزيل من على جدران المعابد النقوش والرموز التي تحكي عظمة الملكة ومجد مصر في ظل حكمها.. وشرع الكهنة وفي أيديهم معاول الهدم في إزالة النقوش ليستبدلوها بنقوش مليكهم الجديد علها تسبغ عليه شيئاً من المجد والخلود.. لكن النقوش كانت أكثر صلابة من معاول الكهنة فبقيت وفشلوا هم في محاولتهم التي مازالت آثارها باقية حتى اليوم على جدران معبد حتشبسوت في البر الغربي لمدينة «الأقصر» بصعيد مصر.

القسمة الخامسة.. هي الموقف العدائي من العرب! وكأن ما حدث قد حدث ليقدم لإسرائيل وأمريكا كل شيء مجاناً نكاية في العرب! فمنذ اللحظة الأولى كانت كل المؤشرات تعطي وجهها لإسرائيل وظهرها للعرب بدءاً من محاولة استعداء الشعب الروماني ضدهم بنشر شائعات عن مشاركتهم في قمع انتفاضة هذا الشعب ضد «شاوشيسكو» إلى عودة العلاقات بين دول أوربا الشرقية وإسرائيل بعد انقطاع دام أكثر من عشرين عاماً.. إلى

إعلان البعض توبته وطهارته من «دنس» العداء لليهود أيام هتلر وكي يطلب الغفران من إسرائيل فإنه يدعمها الآن وهي تذبح الفلسطينيين كل يوم!!

وتبلغ الأمور ذروتها حين يفتح الباب لأكثر من نصف مليون مواطن سوفيتي «يهودي» - من أصل مليونين - للهجرة إلى إسرائيل والاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ذاتها بدعوى الحرص على حقوق الإنسان الذي من حقه أن يعمل ويقيم حيث يشاء!!

تلك إذن قسمات خمسة نرى أنها علامات ميزت هذه العملية التغييرية الكبرى التي تحدث في العالم من حولنا وأمام أعيننا.. ولأننا جزء من هذا العالم ورافد مهم من روافد التاريخ الإنساني كله فلا نستطيع تجنب آثار ما يحدث أو تأثرنا به إن سلبًا أو إيجابًا.. كما لا يمكننا تجاهله أو التهوين من شأنه. عند هذه النقطة التي نقف عليها يقفز إلى الذهن سؤال في غاية الأهمية.. هو ما هو رد الفعل العربي في مواجهة ما حدث ويحدث؟ الإجابة - في تقديرنا - معقدة بقدر ما هي بسيطة - لكن ذلك حديث آخر..

مراكز القوى

مراكز القوى في مجتمع ما، هي تلك المجموعات من الأشخاص الذين يعملون في حركة دائبة ومركزة للسيطرة على والإمساك بأكبر عدد من خيوط السلطة وقنوات التأثير في المجتمع.

وبصورة مجردة.. فإن مراكز القوى تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول.. مراكز القوى الإيجابية:

وهي التي تكون حركتها وأسلوب عملها وتطلعاتها، وآفاق آمالها مرتبطة ومنسجمة مع حركة المجتمع، وأسلوب حياته، ومع الآفاق التي يتوق إليها.

وهذه نستطيع أن نسميها مقدمة الشعب في زحفه الدءوب لبناء حياته، وصياغتها وفق إرادته.. كما أنها طليعته في مواقع العمل والإنتاج. ونحن نعتبر أن جميع القيادات التنفيذية والنقابية والسياسية ما هي إلا مراكز قوى يجب أن تدفع بتأثيرها حركة المجتمع إلى الأمام، على طريق صياغة الحياة الاشتراكية له، وتأكيد وترسيخ كل القيم والمبادئ التي آمن بها المجتمع، وشكلت وجدانه ونفسيته، ودافع عنها، وضحى من أجلها في إطار من الوعي والإيمان، وفي مناخ آمن هادئ، يتيح الفرصة لكل طاقات المجتمع أن تتفجر،.وأن تساهم بفعالية في عملية البناء.

ومراكز القوى الإيجابية في المجتمع يتعين أن ترتكز حركتها على ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: الإيمان بأن عقيدة المجتمع الروحية وكل ما تمثله من قيم ومبادئ جليلة وسامية.. ما هي إلا ثورة هائلة تدفع المجتمع إلى التقدم.

ثانياً: الإيمان بالاشتراكية حلاً حتمياً لمشكلة التخلف في المجتمع.. وهو ما يتطابق مع عقيدته الروحية من حيث كونها قائمة على التكافل الاجتماعي.. كما يتطابق مع أصول التفكير العلمي فيما يختص بمشاكل المجتمع الاقتصادية.. على أساس أن المشكلة الاقتصادية في العالم بأسره إنما منشؤها ندرة الموارد المتاحة بالقياس إلى الاحتياجات المطلوبة، من ناحية. وعدم تحقيق الاستخدام الأمثل للكم المتاح من الموارد من ناحية ثانية. ولقد كان ذلك هو

(*) محمد يوسف، عضو اللجنة النقابية، شركة النيل العامة للنقل المائي، ٥ يوليو ١٩٧١.

الأساس الفكري لضرورة التخطيط الاقتصادي لاستخدام وتنمية الموارد بصفة عامة، وبالنسبة لمجتمعات العالم الثالث بصفة خاصة.

ثالثًا: الإيمان بأن القدوة يجب أن تكون أول من يضحي وآخر من يستفيد.

والنوع الثاني.. هو مراكز القوى المتعارضة:

وهي التي تكون حركتها وأسلوب عملها وتطلعاتها وأهدافها متعارضة مع حركة المجتمع وأهدافه. ذلك أن حركتها وأسلوب عملها يسخران لخدمة وتحقيق هدف أساسي ووحيد.. هو مصلحتها الذاتية، بغض النظر عما قد يحيق بالمجتمع من أخطار ومن إهدار وتخريب لقيمه ومبادئه التي ارتضاها!

وتبلغ هذه الأنانية والفردية ذروتها، بالسيطرة والانحراف والفساد المنظم!

وتتخذ القوى المتعارضة في سبيل تحقيق مصلحتها الذاتية عدة أشكال منها:

- السيطرة والانتشار.. والتوالد يومًا بعد يوم لتحقيق مزيد من التغلغل في جسم المجتمع، والوصول إلى مواقع التأثير فيه.
- الانضواء - بغير إيمان - تحت شعارات المجتمع وأهدافه، واتخاذها ستارًا يخفي تحركها غير المشروع ضد تلك الشعارات والأهداف ذاتها.
- الاستغلال والتحكم عن طريق العنف والإرهاب - إذا لزم الأمر - لخلق المناخ الملائم لنموها.
- الاستعداد الذاتي الذهني للالتصاق بالسلطة الجديدة والانخراط في خدمتها والتبشير بمقولاتها، كإجراء تبدأ به بناء أعشاشها.

ولا يذكر لنا التاريخ أن مراكز القوى المتعارضة تلك استطاعت البقاء سوى لفترات وجيزة في حياة المجتمعات.. لا تلبث بعدها أن تلفظ وتدحر بعد كشفها وتعريتها، وإثبات عدم شرعية انتمائها للمجتمع الذي تعيش في كنفه.

ومركز القوى ليس شرطًا أن يكون ذا منصب كبير.. ولكنه يكون دائمًا ذو منصب مؤثر. كما لا يشترط أن يكون مركز القوى على اتصال مباشر مع الآخرين من أمثاله.. وإنما يكون معهم منظومة متكاملة قوامها الاستغلال والتحكم والإعاقة بهدف توجيه القرار والإجراء في اتجاه مصالحهم.. الأمر الذي يفرض على قوى الشعب العاملة أن تكون على درجة كبيرة من الوعي والحذر، حتى لا تقع فريسة لتلك القوى المتعارضة. من ناحية.. وحتى تتمكن من كشفها وتعرية أساليبها من ناحية أخرى. وهذا يمكن أن يتأتى بالتأكيد على الضمانات التالية:

أولا: يجب أن يكون تثقيف وتنمية المعارف، وإنضاج فكر هذه القوى (أي الشعب) هي

المهمة الأولى.. وفي رأينا بصفة عامة.. لا يمكن قهر إنسان واعٍ.

ثانيًا: يجب أن تنطلق حركة المجتمع في كل الاتجاهات، من مؤسساته السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: يجب أن يكون واضحًا لقوى الشعب العاملة أنه لا سبيل أمامها إلى النهوض من وهدة التخلف إلى رحاب التقدم إلا الوعي والعمل الدائب لزيادة الإنتاج.. والوعي شرط حاكم حتى تتفهم تلك القوى لماذا يجب أن يزيد الإنتاج.. ولمن سيذهب عائده.. ومن هم أصحاب الحق الطبيعي في الثروة القومية؟

وفي رأينا أن البديهية الأولى في مجال الحديث عن وعى قوى الشعب العامل، هو محو الأمية.. وتلك قضية أخرى، لنا عود إليها.

رؤية ناصرية ..
في قضية الديمقراطية(*)

تحتل قضية الديمقراطية - من حيث الأهمية - قمة قضايا الفكر السياسي بشكل عام.. وتحتل نفس المكانة بالنسبة لنظم الحكم والسلطة.. والأحزاب.. والبناء الاقتصادي.. وآليات إنتاج وتوزيع الدخل القومي.. والمنتج الفني والثقافي.. والأمني.. في المجتمع، أي مجتمع.

وبصفة عامة.. يمكن القول بأن الديمقراطية هي نظام للحكم والحياة. لأن البناء الديمقراطي لمجتمع ما هو - في ذات الوقت - أسلوبه الذي اختاره للحكم والإنتاج والحياة بكل تفصيلاتها الصغيرة والكبيرة.

ويمكن القول أيضًا - دون مبالغة - إنه من بين كل قضايا الفكر السياسي فإن قضية الديمقراطية هي الأسهل، ثم هي الأصعب في آن معًا.

وتتأتى السهولة من الوضوح التام لمصطلح الديمقراطية وتعريفها أيضًا، بحيث لا يوجد بين عقلاء البشر من غمض عليه معنى المصطلح أو دلالة التعريف. من هنا كانت السهولة. وبالرغم من ذلك، فليس بينهم أيضًا من لم يدرك أو يرى بالعين المجردة كيف تم ويتم طمس المصطلح والتعريف وليّ عنقيهما.. وتزييفهما بل وامتطاؤهما لتحقيق أهداف هي أبعد ما تكون عن الديمقراطية.

يقول المفكر القومي الكبير الدكتور عصمت سيف الدولة:

«إن للديمقراطية مشكلات ما تزال تفتقد الحل... إن الكلمات الأخيرة في الديمقراطية لم تقل بعد، وإن باب الاجتهاد ما يزال مفتوحًا...».

ومن هنا جاءت الصعوبة التي معها أصبح الإشكال الديمقراطي هو الأكبر من بين ما تعانيه البشرية من مشاكل الحياة والتقدم.

المصطلح:

الديمقراطية كلمة يونانية قديمة تتكون من شقين (DEMOS) أي الشعب و (KRUTOS) أي الحكم والسلطة. أي أن الديمقراطية تعني حكم الشعب بالشعب.

(*) سبتمبر ٢٠٠٢.

وصلب المصطلح هو أن يصنع الشعب بنفسه القرار الذي يريده (نظام الحكم ومؤسساته / نظام إنتاج وتوزيع الثروة / الحرب أو السلام مع الشعوب الأخرى... إلخ).

وكان ممكناً في العصور القديمة أن يجتمع (الشعب كله) في مكان واحد ليناقش ويحاسب ويقرر (كله) القرار الذي يرى. حيث كان عدد الشعب قليلاً نسبياً، ومشاكله قليلة وبسيطة نسبياً.

ومع تعدد أمور الحياة، وتعقد مشاكلها، واتساع المجتمعات من حيث الأعداد والرقعة الجغرافية.. تطورت عملية صنع القرار بالشعب وله، ليتم ذلك بالنيابة. فأصبح (مجلس اتخاذ القرار) يتكون من ممثلين (نواب) لأعداد كبيرة من المواطنين، منحوهم ثقة وتكليفاً بأن ينوبوا عنهم (عن المواطنين) في اتخاذ القرار. وبذلك نشأت الديمقراطية النيابية.

وبقي هذا الشكل الأخير هو الذي يشير إلى وجود عملية ديمقراطية.. فإذا تمت عملية انتخاب من أفراد الشعب لنواب ينوبون عنهم في (مجلس اتخاذ القرار) تكون النيابة قد قامت.. وتكون الديمقراطية قد تحققت.. من حيث الشكل على الأقل.

وكان التطور الثاني للعملية الديمقراطية هو المزج بين الحالتين. أي تمثيل الشعب بنواب عنه في مجلس اتخاذ القرار (الديمقراطية النيابية).. ثم اللجوء إلى الشعب مباشرة عن طريق الاستفتاءات العامة (الديمقراطية المباشرة).

التعريف:

الديمقراطية عملية تتكون من عنصرين متلازمين (نكرر متلازمين).

الأول: هو شكل وهيكل يحوي النظم والقوانين واللوائح التي تحدد آلية الممارسة الديمقراطية وعناصرها.. وحدودها.. وطقوسها في مجتمع ما.

والثاني: هو مردود تلك الممارسة على الأرض. أي الحصيلة الفعلية والعائد الذي أنتجته منظومة ديمقراطية ما، وأسلوب وآليات توزيعه على جموع الشعب (الذين اشتركوا في إنتاجه).

أكدنا على كلمة (متلازمين) لنؤكد ونلفت الانتباه للعلاقة العضوية التي تربط بين عمليتي صنع القرار من جهة.. والاستفادة من ناتجه من جهة أخرى.

وأردنا بهذا التأكيد أيضاً أن (نؤكد) أننا بصدد الحديث عن الديمقراطية وليس عن أمر آخر.. لأننا نعتقد أنه في حالة فصم تلك العلاقة نكون (قطعاً) بصدد الحديث عن أمر آخر أو تقديم تعريف لأمر آخر ليس هو الديمقراطية.

كما أننا نعتقد.. أن أية منظمة للديمقراطية - في مجتمع ما - لا تستهدف تحقيق العدل

الاجتماعي في النهاية.. فإنها تكون منظومة سلطوية أو طبقية أو قبلية، مهما اتخذت من رداء الديمقراطية ستارًا تستر به خطأها وخطاياها.. وظلمها لباقي وحدات المجتمع التي ليست من ذات الطبقة أو الفئة أو القبيلة المسيطرة.

وإذا كان ذلك صحيحًا ـ وهو في تقديرنا صحيح ـ فإن «صحته» تبدو أكثر جلاء إذا ما تعلق الأمر بمجتمعات العالم الثالث، التي تشترك كلها في تعرضها لعملية نهب استعماري منظم. مصحوبًا باحتلال وسيطرة نتج عنهما تخلف طال كل مناحي الحياة.. حتى دخل تعبير «التخلف ظاهرة استعمارية» إلى قاموس الفكر السياسي والاقتصادي العالمي.

كما نتج عن ذلك التخلف بروز كامل لقسمات الظلم الاجتماعي، من جهة. وتبلور إحساس تلك المجتمعات بحاجتها إلى العدل والحرية إن سلمًا أو بقوة الثورة، من جهة أخري.

إذن.. ـ وبشكل عام، ولمجتمعات العالم الثالث بشكل خاص ـ فإن الطقوس الديمقراطية مهما كانت متلألئة وبراقة.. ومهما خطف طلاؤها الأبصار، فإنها ليست هدفًا في حد ذاتها ما لم يكن لها ترجمة حياتية عملية معيشة مع الناس (الأغلبية).. وواضحة في دولاب حياتهم اليومي.

يكثف هذا المعنى الدكتور عصمت سيف الدولة بعبارة بالغة الدلالة.. وبليغة الصياغة.. تصلح أن تكون شعارًا.. يقول: «إن الديمقراطية ليست مجرد نظام دستوري نطبقه.. بل حياة ديمقراطية نسعى إلى تحقيقها».

ويقول: «ونحن نعتقد أن المقياس الموضوعي الوحيد في شأن الديمقراطية هو الوقوف مع الشعب (أغلبية الشعب).. ذلك لأن الديمقراطية نظام لحكم الشعوب، وليست نظامًا لطموح القلة إلى الحكم».

ويقول الأستاذ طارق البشري: «لا يوجد تصور أمثل لنظام الحكم في ذاته.. إنما المطلوب هو تحديد الأهداف العليا للمجتمع، وتحقيقها، وهي في الأساس رفض الاستغلال ورفض التبعية لأي قوة أجنبية.. وتحقيق المساواة والمشاركة للمواطنين في شئون بلدهم وتحقيق العدالة الاجتماعية».

ويقول أيضًا: «إن أي تفكير في البني الديمقراطية لا يدخل في حسابه اعتبارات الكفاءة التنظيمية المطلوبة لمواجهة الاستعمار ورفض التبعية وتحقيق الاستقلال، إنما يجرد الديمقراطية من أهم وظائفها التاريخية.. وهي حشد الجماهير وتعبئتها في موقف المواجهة هذا».

ومن المفارقات المثيرة.. أن اليونانيين القدماء الذين اخترعوا الديمقراطية.. مارسوها بأبشع صور الاستبداد والمهانة للشعب الذي اخترعوها له!

كان لهم مفهوم خاص للشعب.. خلاصته أن المجتمع ينقسم إلى طبقتين: طبقة الأسياد

(الشعب) الذي له كل الحرية، والذي اخترعت الديمقراطية له.. وطبقة العبيد التي لها (كل العبودية) والمجردة من كل حق وأي حق!

ولم يكن القانون ولا العرف ولا الأخلاق حينئذ تدخل العبيد في صفوف الشعب. أي أنهم كانوا في الواقع خارج الحياة الاجتماعية كبشر.. وخارج الجدل الاجتماعي تأثيراً.. وإن كانوا في ذات الوقت أحد الموجودات كالحيوانات والجماد!

(يجدر بنا أن نتذكر هذا جيداً، فقد نكتشف مع الاستطراد في هذه السطور، أن منطوق الحرية للأسياد والعبودية للعبيد هو الذي - بعد مرور آلاف السنين - مازال سارياً في أصقاع عديدة من الكرة الأرضية.. وأنه مازال هناك جزء من البشر «في أوربا وأمريكا» يعتقدون - بمنتهى الجدية - أنهم الأسياد، ومن ثم لهم كل الحرية.. وأن من سواهم هم العبيد، ومن ثم لهم كل العبودية!!).

ونحن بصدد هذا التنبيه الاعتراضي.. نقول إنه بعد حوالي ألفي عام من اختراع اليونانيين القدامى للديمقراطية، وتقسيمهم المجتمع إلى أسياد وعبيد.. نجد «فولتير» الذي عاش قبل حوالي مائة وخمسين عاماً فقط - قد اعتبر الزنوج - كما يقول الراحل الأستاذ عادل حسين - «غير قابلين لأي تحضر حقيقي»!

(هو فولتير نفسه الذي لا نكل ولا نمل من ترديد مقولته الشهيرة «من حقي أن أقول رأيي.. ولكني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً للدفاع عنك لتقول رأيك»).. ولم يخبرنا الذي لقننا هذا - جهلاً أو عدم رغبة - عن الآخر الذي سوف يفنى فولتير نفسه وهو يدافع عنه ليقول رأيه!

ولكننا نستطيع أن نقطع بأنه كان يقصد سيداً مثله.. وتحديداً أوربياً!

ويضيف الأستاذ عادل حسين: استخدم جيبون في سرده للتاريخ، المقابلة بين المواطن (الأوربي) وبين البربري (الآخر).. وديفيد هيوم كان يكتب صراحة أن الحضارة احتكار للبيض!.. ودفاع ج.اس. ميل عن الحرية لم يتضمن شيئاً عن حرية (ضعاف العقول) أي الشعوب غير الأوربية!

وسان سيمون كان يرى أن العنصر الأبيض هو الأرقى بين الأجناس! وهيجل وفيبر كانا يريان أن أوربا هي (نهاية التاريخ بشكل مطلق).

وماركس - على عكس ما يتصور البعض - لم يكن خارج السياق حيث أوربا عنده هي (محور التاريخ ومنتهاه) لذلك فإن النمط الآسيوى في الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي كان أدنى عنده في سلم التطور من النمط العبودي في أثينا وروما القديمتين!.. وعنده أيضاً أن الاستعمار البريطاني للهند كان (أداة التاريخ لإحداث التقدم بها)!!.. ولا تعليق.

(بالمناسبة.. الراحل الأستاذ عادل حسين كان - قبل تحوله وانضوائه تحت تيار الإسلام السياسي - من ألمع كوادر التيار الماركسي ومن أقدرهم فكراً وثقافة.. وقد كتب ما ذكرناه وهو في ذروة توهجه الماركسي).

التعامل التاريخي مع المصطلح والتعريف:

فيما مضى من الزمن.. وفيما يتعلق بالديمقراطية.. ظل هناك أمر ثابت لا يتزحزح عبر هذه الآلاف من السنين التي مضت من التاريخ.

هو.. ادعاء (كل) حكام التاريخ أنهم كانوا أهل الديمقراطية وسدنتها.. ولم يعترف أي منهم (ولا واحد!) بأنه كان حاكماً ديكتاتورياً ولا فكر في ذلك!

ويقول سيف الدولة: «... فنرى المستبدين يحرصون أكثر من غيرهم على الزعم بأن استبدادهم هو الديمقراطية عينها».

ومن هنا يحار العقل - بل قد يذهب - من القدرة الجبارة على الاجتراء بسهولة مفرطة على الديمقراطية شكلاً ومضموناً!

(في هذا الصدد.. فليس هناك أكثر صفاقة من ادعاء أمريكا أنها حصن الديمقراطية في العالم. في نفس اللحظة التي تطلق فيها أشد أدوات الفتك والتدمير والتخريب المتعمد والقتل مع سبق الإصرار والترصد في فلسطين والعراق وليبيا والسودان والصومال قبل أن تنقض على أفغانستان.. وما سوف يحدث في زيمبابوي! وذلك تحت مظلة من الحجج والادعاءات لا تقل صفاقة وجرماً عن القتل مع سبق الإصرار والترصد).

عموما ..

نحن نرى أن الديمقراطية منظومة تستهدف إقامة وتحديد شكل ومضمون ممارسة الناس لحياتهم في مجتمع ما، من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وكل ما يتعلق بذلك من التفصيلة الصغرى إلى التفصيلة الكبرى.

أي أنها تعني بشكل أساسي بتحديد شكل ومضمون نظام الحكم (السلطة) وشكل ومضمون النظام الاقتصادي (إنتاج الثروة واقتسامها) وشكل ومضمون النسق الاجتماعي والثقافي.. والأمني.. وكل ما يلزم ذلك من بناء مؤسسي وآليات وما شابه.

ونرى أيضاً.. أنها عملية يتعين أن تكون إيجابية متقدمة إلى الأمام لتنتج في النهاية العدل الاجتماعي باعتباره هدفها الأعلى.

ومرة ثالثة.. نؤكد على ذلك، لأننا لا نتصور أننا نتحدث عن منظومة لتحقيق (الظلم

الاجتماعي).. ثم ندعي أننا نتحدث عن الديمقراطية!

عمومًا مرة أخرى..

وقبل أن نتعرض لمفهوم الديمقراطية في الفكر والممارسة الناصرية، يمكن أن نقول إن المفهوم الليبرالي للديمقراطية سواء بشقه الفلسفي الذي يتلخص في القانون الطبيعي أساسا للتطور.. وقانون العرض والطلب أساسًا للسوق.. و(الغاية تبرر الواسطة).. وتفوق الإنسان الأبيض عقيدة.. وهكذا فإن التلقائية والعنصرية تحكم وتسير كل شيء.. الفرد والسوق وعملية التطور ذاتها.

ومن ثم فإن وظيفة الدولة تتحدد في كونها منظمًا أو حكمًا) للعلاقات الطبيعية القائمة كما هي.. وحاميًا لها، بل وفرض احترامها بقوة القانون دون أي تدخل وبالتالي فلا دخل لها في العلاقة بين الغني والفقير.. ولا بين المُستغِل والمُستغَل.. و(القانون لا يحمي المغفلين).. حتى إذا كان الغني قد حصل على ثروته بكسر القانون أو من وراء ظهره.. أو كان المستغل قد (استغل) العاملين لديه (مستغلاً) احتياجهم ليأكلوا حتى يعيشوا أو خوفهم من الدولة وسجونها إذا تمردوا.. أو كان القانون ذاته في أغلب الأحيان يكاد أن يكون (سريًا) من حيث الصياغة والإقرار والنشر فيصبح طبيعيًا ألا يعلم به (المغفلون) إما لأن أحدًا لم يأخذ رأيهم فيه.. أو لأن أيًا منهم ليس عضوًا في (مجلس اتخاذ القرار).. أو لأنهم (أميون) لم يهتم أحد بتخليصهم من عجزهم عن القراءة (حتى يقرأوا هم القانون ولا يقرأه لهم غيرهم) وعجزهم عن الكتابة.. أو لكل ذلك مجتمعًا!

وبذلك يكون (السادة) على الدوام في حماية الدولة ليزداد ثراؤهم ونفوذهم، وتصبح مصالحهم ورغباتهم هي الشرعة والقانون.. ويكون (العبيد) على الدوام تحت عين الدولة ورقابتها حتى لا يتمردوا ولا يتململوا من وضعهم (الطبيعي) الذي أنتجه لهم (القانون الطبيعي)! في هذه الحالة لابد أن يسقط العمل الجماعي الاجتماعي.. والوعي الاجتماعي.. والجدل الاجتماعي.

أو بشقه التطبيقي (المفهوم الليبرالي للديمقراطية) الذي أصبح الفرد فيه هو مركز المجتمع الذي يدور حوله ومن أجله كل شيء.. بينما هو منهمك في حل مشاكله (الفردية) بغض النظر عن اتساق هذه الحلول مع مصالح المجتمع.

وغياب الجدل الاجتماعي يفسح الطريق أمام الجدل الفردي الذي لا يمكن أن يصنع تطورًا اجتماعيًا.

(نعتقد أن التطور الذي حدث في أوربا وأمريكا ليس ناشئًا ـ بالدرجة الأولى ـ عن قوى

ذاتية أفرزها الجدل الاجتماعي في تلك المجتمعات.. وإنما هو ناشئ بالأساس عن استيلائهم (الأوربين والأمريكيين) على إمكانات وطاقات وموارد.. وقدرات وإبداعات شعوب أخرى تم تسخيرها بالقهر والنهب والاستعمار لصنع ذلك التطور وتزويده - وهذا هو المهم - بالمواد الخام اللازمة لبنيته الأساسية. وفي هذا السياق يقول المفكر العربي السوري الدكتور شاكر مصطفي: كانت أوربا حريصة على أن تدمر أربع قارات من قارات العالم الخمس لتبني نهضتها!).

وكان لابد لليبرالية أن تفرز «الظاهرة الاستعمارية» التي امتدت إلى كل أرجاء الأرض بحثا عن المواد الخام الرخيصة أو التي يمكن نهبها.. وعن أسواق لتصريف ما ينتجه المصنع الرأسمالي.. وامتد الاستغلال والتسلط ليكبل أوطانًا وبشراً.. ويكبل حقهم في الحياة.. ويقذف بهم خارج دائرة الجدل الاجتماعي الحضاري للبشرية لأنهم (كالعبيد) لا حقوق لهم.

في هذا الصدد.. وفي عجالة.. نستعرض بعض النماذج (المتواضعة) لسلوكيات النظام الغربي الليبرالي الاستعماري حين حط أقدامه القذرة على أراض وأوطان وشعوب.. لنرى كيف مارس ديمقراطيته؟

يقول الدكتور مصطفى عبدالغني في كتابه «حقيقة الغرب»:

«حين حمل الغرب الفرنسي سليمان الحلبي المناضل الكبير ابن سوريا إلى الخازوق في مصر المحتلة.. بعد أن اغتال أحد جزاري العرب (كليبر) مدافعًا عن كرامة الأمة العربية، وفي الساحة التي تم فيها حرق يده وتثبيته في الخازوق، وقف ضابط فرنسي كان شاهد عيان عما حدث وقال بالحرف الواحد، مما هو مسجل في الوثائق الفرنسية عن سليمان الحلبي:

(... بطح أرضًا وشق شرجه وادخل فيه الخازوق.. وربطوا ساقيه وفخذيه ويديه وجسمه.. ودفع الخازوق.. وهو ثابت)!!

وقول «بلانت» أحد رموز الاستعمار البريطاني في مصر بالحرف الواحد كما يورد الدكتور مصطفى عبدالغني:

(... بموجب مرسوم ١٨٩٥ يمكن الحكم بالموت على أي مصري وإعدامه صلبًا أو على الخازوق لمجرد أنه امتعض من اعتداء جندي بريطاني على عرض زوجته أو أنه حال دون ذلك...)!!!

يستطرد الدكتور مصطفى عبدالغني:

ويقول «نعوم شومسكي» في كتابه (ماذا يريد العم سام؟) مجيبًا على سؤال ما هو أسلوب الحفاظ على المصالح الأمريكية الحالية: «... استخدام وسائل العنف في تهشيم الأطفال الرضع، وتعليق النساء من أقدامهن، وقطع أثدائهن، وسلخ جلودهن، وقطع رءوس

الضحايا.. ووضعهم على الخازوق».

في ظل هذا الفكر الذي جسده النظام الليبرالي والظاهرة الاستعمارية لا يمكن أن يكون هناك حديث عن ديمقراطية ليبرالية إلا إذا كنا نبحث عن مسمى مهذب لصيغ متدنية في ممارسة الحياة الاجتماعية والتعامل بين البشر.. وصنع التقدم.

وإلا إذا كنا نتحدث فقط عن ديمقراطية (الأسياد في أوربا وأمريكا) ومشغولين بحقوقهم ونظمهم.. وغير معنيين بديمقراطية (العبيد الذي هم باقي البشر من وجهة نظر الأسياد) وغير مشغولين بحقوقهم ولا بنظمهم!

يقول الدكتور محمد مندور وهو يصف نظامًا ليبراليًا أجوف وتابع في مصر قبل ثورة ١٩٥٢: «... ولسوء الحظ كانت الحكومات المختلفة تجد في الدستور سندًا واهيًا تستند إليه في سن تلك القوانين الرجعية. فإذا وجدت حكومة نصًا في الدستور يكفل للمواطنين حرية الاجتماع مضافًا إليها عبارة (في حدود القانون) لم تفسر هذا القيد بالروح الديمقراطية السمحة، بل اتخذت منه سندًا لتقييد الاجتماع بقيود تعتبر بمثابة إعدام لهذا الحق من أساسه».

ويعلق الدكتور عصمت سيف الدولة على التمثيل النيابي للشعب في البرلمان عن طريق الانتخاب (الديمقراطية النيابية) فيقول: «ولم يقل أحد أبدًا، من علماء السياسة أو علماء القانون، في أي مكان من العالم، أن النواب يعبرون عن إرادة ناخبيهم، أو أن البرلمان يقرر ما يريده الشعب. ذلك لأنه فيما عدا يوم الانتخاب، لا يسمح النظام النيابي للشعب بالتدخل في شئون الحكم أو المساهمة فيها. أقصى ما قيل دفاعًا عن النظام النيابي أنه نظام ضرورة: مادام الشعب لا يستطيع أن يجتمع كله ليناقش ويصدر القرارات التي تحكمه، فلا سبيل إلى صدورها إلا عن طريق من يختارهم لوظيفة التشريع.. إن البرجوازية تريد أن تحكم هي ولكن باسم الشعب. تحكم من؟ تحكم الشعب نفسه ولكن باسم الشعب... عن طريق الوكالة...».

هذا عن التمثيل النيابي (جوهرة التاج الليبرالي).. فماذا عن التمثيل الحزبي في الليبرالية؟

مداخلة اعتراضية...

الحزب - أي حزب - هو الأداة التنظيمية لمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع (طبقة اجتماعية/ فئة/ تيار سياسي أو فكري... إلخ) يجمعهم تماثل ملحوظ في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.. ومن ثم وحدة مصالحهم وتصوراتهم للمستقبل، ووحدة موقفهم من عدد من القضايا العامة التي تخص المجتمع والوطن.. كما تجمعهم رغبة واضحة في

الاستيلاء على السلطة أو المشاركة فيها لتحقيق مصالح أعضاء الحزب. وليس شرطا أن يضم كل أفراد الطبقة أو الفئة، بل هو يضم من اكتمل وعيهم بمصالح طبقتهم أو فئتهم.. كما أنه قد يضم أفراداً وفئات أخرى يعملون لأهداف الحزب.

إذن فإن فن الشرط الحاكم لعضوية الحزب هو الموافقة على و(الإيمان) بأهدافه.. والعمل من أجل تحقيقها.

ما هي إذن العناصر الأربعة الأساسية لقيام الحزب؟

أولاً: وجود إستراتيجية تمثل مجموعة الأهداف العليا التي يسعى الحزب إلى تحقيقها ويعلنها ويدعو إليها سواء كان في السلطة أو المعارضة.

ثانياً: وجود برنامج يتضمن أشكال وآليات ومؤسسات العمل (الأدوات التكتيكية) التي تحدد الطريق إلى تحقيق الإستراتيجية المعلنة أو السرية.

ثالثاً: وجود هيكل تنظيمي للحزب يضم عضويته.. ومستويات تنظيمية تضم الكوادر والقيادات في المستويات القاعدية والوسيطة والعليا.

رابعاً: وجود لائحة تنظم العلاقات والسلطة (التنظيمية) والمسئولية بين كافة المستويات التنظيمية للحزب.

الحزب .. أي حزب ـ في تقديرنا ـ لا يستحق هذا الاسم إلا إذا توفرت له تلك الشروط الأربعة الحاكمة مجتمعة.. وغياب أحدها يفقده اسمه كلية.

وماذا عن الطبقة؟

الطبقة.. هي مجموعة كبيرة من الناس لها وضع واحد وموقف واحد في العملية الإنتاجية، ويتوقف على موقفها من ملكية وسائل الإنتاج نصيبها من دخل العملية الإنتاجية ودورها في التنظيم الاجتماعي للعمل وقدرتها على استغلال غيرها من الطبقات.. أو استغلالها من غيرها من الطبقات.

إن الوعي (في الفكر الناصري).. والموقف من ملكية وسائل الإنتاج هما العاملان الرئيسيان في تعريف الطبقة وتصبح الطبقة مؤثرة في ميدان الصراع الاجتماعي عندما ينمو وعيها بمصالحها وقدرتها على تنظيم جهودها في مواجهة مستقبلها.

الحزب إذن.. هو الأداة التنظيمية للتعبير السياسي عن الطبقة.

وماذا عن الجبهة؟

الجبهة ـ ونحن بصدد الحديث عن تنظيمات سياسية ـ هي تجمع مؤقت ينتجه اتفاق بين عدد من التنظيمات السياسية (الأحزاب) المبلورة للعمل من أجل تحقيق هدف مشترك..

وهذا الهدف المشترك لا يعني انتفاء التناقضات أو الاختلافات فيما بينها.

وتنفض الجبهة بعد الانتهاء من تحقيقه. ومن هنا قلنا إنه تجمع مؤقت. أكثر من ذلك أن الجبهة عادة ما تعمل وفقًا لقانون «الوحدة والصراع» أي أنها تتحد لإنجاز هدف مشترك.. بعد ذلك ينشب بين كل عناصرها صراع على نتائج (العمل المشترك) الذي تحقق.. ينتصر فيه العنصر الأقوى، والأكثر تنظيماً، والأكثر قرباً من الجماهير.

لماذا قلنا (تنظيمات سياسية مبلورة)؟

لأن الأساس في وجود الجبهة من عدمه هو وجود اتفاق مشترك لتحقيق هدف مشترك.. وبذلك يكون الشرط الحاكم هو وجود اتفاق لأنه بغير اتفاق لا تقوم الجبهة وإن وجد الهدف المشترك.

(١)

والاتفاق يتطلب تنفيذه.. ولا يتم التنفيذ إلا بالإلزام والتزام.

(٢)

ولا يمكن اعتبار الحزب واقعًا حيًّا ما لم يعلن أعضاؤه التزامهم بأهداف الحزب ولائحته.. ومستوياته التنظيمية وما يصدر عنها من قرارات وتعليمات وما شابه. وأن يكون الحزب قادراً على إلزام أعضائه بما يتخذ من قرارات وتعليمات. ومن ثم قادراً على إلزامهم بما اتفق عليه.

(٣)

الحزب السياسي حالة.. وليس لوائح ووثائق ومستندات رسمية! التي على أهميتها إن توفرت فإن ذلك لا يعني وجود حالة حزبية في غياب الالتزام! إنما مواقف الحزب وأعضائه ومشاركته في الحراك السياسي و(النضالي) في المجتمع.. وقدرته على التعبير عن أهداف أعضائه ومصالحهم.. كل ذلك هو الذي يخلق الحالة الحزبية.. وهو الذي يخلق الإلزام والالتزام.

(٤)

مما تقدم.. نخلص إلى أن «الجبهة الوطنية لا تقوم إلا بين تنظيمات سياسية مبلورة، لها القدرة على إلزام تابعيها بما تم الاتفاق عليه.

ونحن نعتقد.. أن أبرز مثال - في النصف الثاني من القرن العشرين على الأقل - لجبهة وطنية توفرت لها كل العناصر الموضوعية و(العلمية) لقيام جبهة، هي الحالة الإيرانية:

قبيل قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ضد نظام الشاه - الذي كان بالغ الضلوع في عمالته للغرب عموماً.. وأمريكا بوضع خاص - وقد ورث تلك العمالة عن أبيه الذي كان أبلغ منه في عمالته لبريطانيا - تشكلت جبهة وطنية شامخة.. تكونت من طائفة الملالي (جمع مُلا، وهم

رجال الدين الذين يتمتعون أكثر من نظرائهم في أي مجتمع إسلامي معاصر آخر بسيطرة روحية عالية على المواطن العادي وحظوتهم باحترامه في ذات الوقت.. وهذه الوضعية الخاصة التي لرجل الدين مقررة ومقننة وعليها اتفاق كامل لدى أتباع المذهب الشيعي) ومن حزب «الجبهة الديمقراطية» بقيادة الدكتور مهدي بازركان.. والحزب الشيوعي الإيراني (توده).. وحركة «مجاهدي خلق» بقيادة مسعود رجوي.. وهي كلها تنظيمات سياسية مبلورة.. (الشرط الحاكم الأول) وامتلكت قدرة إلزام تابعيها بما تم الاتفاق عليه.. (الشرط الحاكم الثاني).

وتفاعل الشعب مع الجبهة.. وتفاعلت الجبهة مع الشعب.. وأنجزا معًا ثورة هي بكل المقاييس واحدة من أعظم ثورات القرن العشرين.

ثم ماذا حدث ؟؟

بعد النجاح الأسطوري للثورة (مرحلة الوحدة) بدأت ـ وللغرابة على الفور ـ مرحلة الصراع! فبعد شهرين فقط من نجاح الثورة.. وإفرازًا لصراع داخل طائفة الملالي تم اغتيال «آية الله طبطبائي» الرجل الذي أعد للثورة تنظيمًا وتدريبًا وتوعية.. وقيادة في الداخل بينما كان «آية الله الخميني» منفيًا في فرنسا ـ بعد ترحيله من العراق، حيث كان يقيم في مدينة النجف ـ يرمز للثورة ويساندها بما سمي في ذلك الحين بـ «ثورة الكاسيت» حيث كانت الكاسيتات المهربة إلى الداخل تحمل خطابه التحريضي للشعب.. ولم يتمكن من العودة إلى طهران إلا بعد أن هرب الشاه إلى مصر وانهار نظامه واستسلم من بقي لهدير الثورة التي قادها معنويًا الخميني.. وقادها على الأرض طبطبائي. الذي كان نصيبه أن اغتاله شاب يركب دراجة عادية (وليست بخارية).. وحتى كتابة هذه السطور لم يعرف من الذي اغتال (قائد الثورة)!! تلا ذلك اغتيال «صادق قطب زاده» وزير الخارجية في أول حكومة للثورة. والذي كان قبلها مسئول الاتصال بين الثوار ومنظمة التحرير الفلسطينية لتدريب كوادر الثورة ـ في أثناء الإعداد لها ـ بمعسكرات التدريب التابعة للمنظمة في جنوب لبنان.. وكان محسوبًا على الملالي.. وتم اغتياله في الكويت دون أن يعرف من اغتاله حتى الآن!.

تلا ذلك إقالة مهدي بازركان أول رئيس للوزراء بعد الثورة.. ثم تلا ذلك ـ وخلال أسبوع واحد تقريبًا ـ إعدام وسجن الكوادر الفاعلة في حزب «توده» وإغلاق جميع مقاره في إيران وحظر نشاطه قانونًا! تلى ذلك الانقضاض على حركة «مجاهدي خلق» إلى الدرجة التي دفعت قائدها ومن لجأ معه من الموت أو الاعتقال إلى الهرب خارج إيران، ولا يزالون حتى الآن!

أسفرت مرحلة الصراع (القصيرة وغير المترددة) عن التخلص من كل شركاء (الجبهة

الوطنية) واستئثار الملالي بكل ثمار الثورة.. لماذا؟ لأنهم كانوا ـ هم وتابعوهم ـ الأكثر عددا، والأقدر تنظيما، والأقرب إلى وجدان الجماهير.

وفي كل التجارب التاريخية الخاصة (بالجبهة الوطنية) فإن آليتها المعروفة والمستقرة لم تختلف أو تتغير أبداً: وحدة يليها صراع يحصد فيه الأقوى كل ما أنتجته الوحدة.

يخرج عن حديثنا هذا عن الجبهة.. المحاولات التي تتم بين معارف أو أصدقاء، والتي تكون محملة برغبة (نفترض دائماً أنها صادقة) لعمل مشترك، من أجل هدف مشترك. لأننا في هذه الحالة نكون أمام اتفاق بين (أفراد) وليس بين (تنظيمات) حيث قوة الالتزام والإلزام والفعل.. الاتفاق في الحالة الأولى لا يمكن أن يقارن بمثيله في الحالة الثانية.

أردنا من خلال المداخلة الاعتراضية السابقة ـ وإن طالت ـ أن نتعرض للمؤسسات والآليات التي يعتمد عليها (ويعتمدها) الفكر الليبرالي كأساس لأي منظومة ديمقراطية.

ولأننا قلنا ونقول.. إن الأشكال والآليات التي اخترعتها الليبرالية للديمقراطية في حد ذاتها لا تعني للشعوب شيئاً.. ما لم تنتج العدل الاجتماعي الذي هو الهاجس الأول للبشرية منذ أن اخترع مجتمع السادة والعبيد!.. لذلك سوف نعرض لبعض ممارسات أكبر حزب في تاريخ (الحالة الليبرالية المصرية) وهو حزب الوفد.

الأمر المؤكد تاريخياً أن الأحزاب السياسية في مصر، وعلى رأسها حزب الوفد.. والتي كانت ومازالت تصرخ بضرورة (إقامة حياة ديمقراطية وفق المنهج اليبرالي الغربي، هي نفس الأحزاب ـ وعلى رأسها الوفد ـ التي لم تأخذ من ذلك سوى قشرة الشكل واللون.. وجاءت ممارستها حتى للشكل الذي ارتضته تجسيداً حياً لكل مقولات الديكتاتورية الفجة! يقول الدكتور عصمت سيف الدولة: «... إن أحداً لم يعترض على اتفاق الأحزاب، أكثر من مرة، أولها عام ١٩٢٦ على تعيين المرشحين في كل دائرة.. وتحريم منافستهم». أي أنهم قاموا بتعيين البرلمان!!

بشكل عام ..

يقول الدكتور محمد فريد حشيش في كتابه (حزب الوفد من ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) والكتاب رسالة أكاديمية لنيل درجة الماجستير:

«... ومعنى هذا أن الإقطاع أصبح قوة لها وزنها في قيادة الوفد، وبرغم ما أشرنا إليه من حيث إن تلك العناصر كانت لازمة لتدعيم خزينة الحزب (!) إلا أن التوسع فيها كان يعني انفصال قيادة الوفد تدريجياً عن القاعدة الشعبية، وبالتالي كان ينم عن تحول خطير الشأن في الحزب».

كان حزب الوفد منذ نشأته بقيادة سعد زغلول إلى نهايته بقيادة مصطفى النحاس هو

الحزب الذي كرس مبدأ الزعامة الفردية، والمدافع عنها! وكان سعد زغلول هو الزعيم «الذي لا تتقيد إرادته بقرارات حزبه.. ولا يخضع في تكوين إرادته وتقريرها وفرضها أي نظام داخلي أو أية آلية جماعية أو أغلبية حزبية.. وكذلك كان مصطفى النحاس!

لم يكن أي منهما يطبق القاعدة الأولى في الديمقراطية وهي «الخضوع لرأي الأغلبية» إلا إذا كان رأي الأغلبية مؤيداً لرأيه!!

كانت قيادة الوفد عام ١٩٢١ تتكون من سعد زغلول رئيساً وأربعة عشر عضواً.. فلما اختلف الأعضاء مع الزعيم، أصدر قراراً منفرداً بفصل عشرة أعضاء.. أي أغلبية القيادة!

وفي عام ١٩٣٢ كانت قيادة الوفد تتكون من مصطفى النحاس رئيساً وأحد عشر عضواً.. فلما اختلف الأعضاء مع الزعيم أصدر قراراً منفرداً بفصل ثمانية أعضاء.. أي أغلبية القيادة!

المهم أن قرار كل منهما ـ سعد والنحاس ـ قد نفذ فوراً وأيدته جماهير الوفد دون أن يعتد أو يحتج أحد بقواعد الأغلبية والأقلية.. ولا بالديمقراطية ذاتها.

ويقول الدكتور رءوف عباس: «إن من يتحدثون عن ديمقراطية ما قبل الثورة واهمون، ومخادعون. فمبادرة الحكم النيابي الدستوري قبل الثورة جاءت من جانب السلطة البرلمانية ذاتها. من خلال مذكرة المندوب السامي البريطاني ضمن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢... إلا أن الممارسات الانتخابية مسخت جوهر النظام الليبرالي.. فمنذ برلمان ١٩٢٤ توالت على مصر عشر برلمانات نيابية حتى قيام الثورة.. لم يكمل برلمان واحد منها سنواته الخمس مما يؤكد عدم استقرار الحياة النيابية.

كذلك عدم استقرار السلطة التنفيذية حيث كان عمر الوزارة ١٤ شهراً في المتوسط! فالديمقراطية الليبرالية التي عرفتها مصر قبل الثورة.. ديمقراطية وهمية كان الحكم فيها بيد القصر.. تمارسه نخبة محدودة تربطها بالقصر روابط التخلف والمصالح المشتركة.

ثم إن حزب الوفد الذي كان من المفترض أن يكون المدافع الأول عن الديمقراطية لم يأخذ بها في تنظيمه.. فصلاحيات الزعيم تفوق صلاحيات القيادة.. وقراراته لا تقبل الجدل....» انتهى كلام الدكتور رءوف عباس.

ويقول الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه المهم جداً (هل كان عبدالناصر ديكتاتوراً؟): «... لهذا لم يكن غريباً أن حزب الوفد قد أفلس أو كاد في فترة إقصائه عن الحكم بعد ١٩٤٤ حتى اضطر ـ حين عاد إلى الحكم ـ أن يتاجر في الرتب والألقاب (!) ليعمر خزانته (كان ثمن رتبة الباشوية ٣٠,٠٠٠ جنيه والبكوية ١٠,٠٠٠ جنيه واستطاعت طائفة من تجار مخلفات القوات البريطانية أن تصبح من الباشوات والبكوات) مرجع ذلك

إلى أن تلك الأحزاب جميعها كانت تفتقد الظاهرة الجماهيرية المنظمة... وكانت تعيش على تبرعات قياداتها من الإقطاعيين والرأسماليين الطامعين في الحكم.. أو في تسخير الحكم لصالحها. خارج تلك الدائرة كان الشعب راكداً. انتهى كلام الدكتور عصمت.

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد نشأت وتمت على أساس نظام «البيعة على السمع والطاعة» والتسليم الكامل للقيادة، ولقب رئيس الجماعة بـ «المرشد العام» وهو لقب لم تكن الجماهير المنتمية للإخوان المسلمين تتصور أي نظام أمثل للحكم بدون «مرشد عام» وبدون الالتزام بقراراته المرشدة.

الخلاصة.. أن النظام الرأسمالي وديمقراطيته الليبرالية يقودان بالضرورة إلى تمركز وتركز الثروة والسلطة بيد شريحة ضئيلة في المجتمع تتمركز على قمة الهرم الاجتماعي.. تمارس استغلالها لباقي مستويات الهرم.. خاصة منطقة السفح.. وفي سبيل ذلك فإنها تقيم نسقها في الحكم.. بما يضمه من مؤسسات وآليات وطقوس بالشكل الذي يمكنها من ممارسة استغلالها.. وديكتاتوريتها.. باسم القانون بل وفي حمايته!!

وهكذا يكون صحيحاً أن «من يملك يحكم.. ويحمي ما يملك».

على الجانب الآخر..

فإن الفكر الماركسي يقوم على أساس إجراء ووعد!

الإجراء.. هو سيطرة الطبقة العاملة على السلطة والثروة.. وتغيير شكل علاقات الإنتاج التي كانت قائمة في ظل النظام الرأسمالي، والتي كان أساسها استغلال وقهر المالكين للطبقة العاملة.. ومن ثم فإن تلك الطبقة هي المرشحة تاريخيًا لنيل التعويض عما أصابها من استغلال رأسمالي. ويصبح من واجبها.. الثورة على البنية الاجتماعية الرأسمالية وتحطيمها وفرض «ديكتاتوريتها» حتى تتمكن من صنع القرار وفقًا لمصالحها وآفاق التطور التي ترجوها.

(وكأن طبقة الفلاحين لم تكن تعاني من اضطهاد وقهر واستغلال على مدى التاريخ كله.. وحتى كتابة هذه السطور أكثر من غيرها من الطبقات!)

نحن إذن في الفكر الماركسي.. أمام طبقة واحدة لها حق التمايز.. وحق فرض ديكتاتوريتها بقوة السلطة على باقي تكوينات المجتمع الأخرى من خلال مؤسسات الدولة والحزب الشيوعي الممثل لها، والمسيطر على الدولة.

وطبيعي ضمن هذا البناء «العقائدي» أن تتوارى الديمقراطية ـ بأي معنى لها ـ حيث إننا أمام ديكتاتورية صريحة فكرًا وتطبيقًا.. أخرجت باقي تكوينات المجتمع من حلبة الجدل الاجتماعي.. ومن ثم فليس كل المجتمع يشارك في صنع القرار.

بمعنى أوضح.. أن الأقلية تصنع القرار لصالحها.. أي تتمتع بالسلطة والثروة.. وعلى

الأغلبية أن تستقبل هذا القرار وأن تسير خلفه!

هنا يسقط الشرط الحاكم لأي مقولة في الديمقراطية.. وهو شرط أن تصنع الأغلبية القرار ولصالحها.. لتنتج هذه العملية العدل الاجتماعي.

أما الوعد..

فكان ولا يزال وعداً بتحقيق المجتمع الشيوعي.. وهو المجتمع الذي تصل فيه حاجات أعضائه إلى حد التشبع. عن طريق تحقيق الوفرة المطلقة التي تتيح لكل فرد في المجتمع أن يحصل على كل ما يريده «حسب حاجته» أيًا كان حجم هذه الحاجة!

وهذا الوعد - في تقديرنا - خاطئ علمياً من أساسه.

لأن الوعد يفترض أن حاجات الإنسان يمكن أن تصل إلى حد التشبع.. وهذا أمر مستحيل أن يحدث. لأن الإنسان تتوالد حاجاته بصفة دائمة ومستمرة مادام يحيا.. ويتطور.. وأن الموارد المتاحة اليوم سوف تصبح قاصرة عن تلبية احتياجاته غداً.. أو عند ارتقائه درجة أعلى في سعيه لتطوير حياته.. وهكذا لا يتوقف توالد الاحتياجات.. ولا تتشبع الحاجة إلى موارد تضاف إلى الموارد المتاحة، حتى يمكن تلبية الاحتياجات التي تولدت نتيجة التطور الذي لا يعرف التوقف.. أو التشبع.

الخلاصة..

أن الحل الرأسمالي (الليبرالي) لقضية الديمقراطية قد سقط فكراً وممارسة من وجهة نظر الباحثين عن العدل الاجتماعي (الذي هو جوهر الديمقراطية).. لأنه وإن كان قد رفع راية حرية الفرد شعاراً، إلا أنه اشترطها حرية مطلقة.. والحرية المطلقة لإحدى مفردات المجتمع لابد أن تضر بحرية المفردات الأخرى.. وعندما تسقط المسئولية (العامة) الاجتماعية يسقط الجدل الاجتماعي.. وعندما تتركز الثروة والسلطة بيد أقلية مسيطرة تمنح وتمنع وفق مصالحها.. غير عابئة على أي وجه بما اصطلح على تسميته بالديمقراطية أو العدل الاجتماعي.. نكون أمام ديكتاتورية صريحة!

وسقط الحل الماركسي لقضية الديمقراطية فكراً وممارسة من وجهة نظر الباحثين عن العدل الاجتماعي.. حيث كان واضحاً وصريحاً بأنه يستهدف إقامة «الديكتاتورية» لطبقة معينة. أي أنه من الأساس اعترف أن لا علاقة له بما اصطلح على تسميته بالديمقراطية والعدل الاجتماعي.. أي أننا مرة أخرى أمام ديكتاتورية صريحة!

واشترك الحلان في إهدار الديمقراطية بمعناها الإنساني.. أي بأنها منظومة لابد أن تعمل بالإنسان ومن أجله.. أي أن إرادة الإنسان (الجماعي الاجتماعي، وليس المفرد) هي التي تنشئها من أجل أن ترتقي وتتطور الحياة (الجماعية الاجتماعية للشعب.. كل الشعب).

ورغم ذلك.. سودت ومازالت تسود الصفحات بأقلام أعداد هائلة من المثقفين على الجانبين (أصليون وتابعين) تلهج بحب الوهج الديمقراطي البراق الذي تنتجه ليبرالية الغرب من جهة.. أو ديمقراطية الحزب الشيوعي السوفيتي ومعه «الديمقراطيات الاشتراكية» في دول أوربا الشرقية التي كانت مرتبطة به من جهة أخرى.

في هذا السياق ـ وبالمناسبة ـ فإنه حينما رفض البرلمان الروسي الانصياع لرغبات الرئيس الروسي السابق «بوريس يلتسين» (الذي كان رئيساً للحزب، والذي أكمل بعد سلفه «جورباتشوف» العملية التاريخية الجبارة ـ المدانة منا ومن كل المناضلين ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية في العالم ـ المسماة بتفكيك الاتحاد السوفيتي وعرضه على الرصيف لتشتريه بأبخس ثمن ذات القوى التي كان يوماً ما رمحاً في خاصرتها) نقول حينما لم يستطع يلتسين «تدجين» البرلمان.. فإنه أحضر دبابات الجيش الروسي لتقف في مواجهة مبنى البرلمان وتشرع فعلاً في إحراقه وهدمه على رءوس «نواب الشعب» المجتمعين في داخله.. ولم يمنعها من إكمال مهمتها إلا استسلامهم!!!

أما الناصرية..

الإنسان في الفكر الناصري هو المخلوق الوحيد القادر على أن يفكر تفكيراً منظماً.. بمعنى أنه الوحيد القادر على أن يفكر بشكل متعمد ومقصود. وهو الوحيد بين الكائنات القادر على «ربط النتيجة بالسبب» وعلى استدعاء الماضي وتصور المستقبل وهو الوحيد الذي يتفرد بخاصية العقل أداة للتفكير المنظم. فهو القادر على استدعاء ماضيه والاستعانة بخبراته المتراكمة فيه.. ثم تصور المستقبل الذي يريده.. ومن خليط خبرات الماضي وتصورات المستقبل فإنه يصنع أفضل قرار ممكن.

وفي هذا السياق.. فإن الناصرية تقرر «أن النصر عمل، والعمل حركة، والحركة فهم وإيمان.. وهكذا فإن كل شيء يبدأ بالإنسان» (ميثاق العمل الوطني).

وتنظر الناصرية للإنسان باعتباره وجوداً (اجتماعياً).. ومن ثم فإنها تسند إليه مسئولية (اجتماعية) عامة.. وترفض أن يكون الإنسان وجوداً (فردياً) من حيث تأثره وتأثيره في المجتمع الذي يحيا فيه.. وبصفة عامة فإن الناصرية تتعامل مع الإنسان على أساس أنه: صانع التطور وقائده وأن حريته هي التي تحدد شكل التطور ومحتواه، وأنه ذا مسئولية اجتماعية، وأن حريته (الفردية) وتقدمه (الفردي) ما هي إلا أجزاء عضوية من حرية وتقدم مجتمعه.

ولأن الفكر الناصري ـ فيما يتعلق بقضية الديمقراطية ـ يعلي قيمة العدل الاجتماعي، ويعتبره الشرط الحاكم لهذه القضية.. من ناحية. ويعلن هذا الفكر انحيازه المؤكد للطبقات

والفئات التي حرمتها النظم (الديمقراطية) والسياسية والاجتماعية السابقة عليه من حرية المشاركة في الحياة (المشتركة) للمجتمع.. ومن حرية المشاركة في الجدل الاجتماعي.. ومن (حرية) رفض القهر والظلم والاستغلال.. ومن حرية (حق) الاطمئنان على عرضه وماله.. ومن حرية (حق) اختيار مستقبله.. ومن حرية (حق) حماية وطنه، إن من عدوان خارجي أو من عدوان داخلي. من ناحية ثانية.

كما يعلن هذا الفكر رفضه بل مقاومته لسيطرة القلة على الثروة والسلطة، وأيضاً رفضه بل مقاومته لسيطرة طبقة معينة على الثروة والسلطة. من ناحية ثالثة.

لذلك فإن هذه المنطلقات الأساسية هي التي حكمت الرؤية الناصرية فيما يتعلق بقضايا السلطة والحكم.. وإنتاج الدخل القومي وتوزيعه.. وخلق وتنمية الوعي الوطني وتثويره.. وخلق الفرصة المتكافئة أمام الجماهير العريضة.. وبث الثقة بالنفس وعدم الشعور بالنقص تجاه الآخرين أو الخوف منهم في وجدان أفراد المجتمع وفئاته.. واستحضار القدرات والطاقات الكامنة فيهم.

ومن ثم.. جاءت الأشكال التنظيمية والمؤسسات السياسية للناصرية متسقة مع الأساس الفكري الذي أوجدها.. وهذا ينطبق - في رأينا - على هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب الاشتراكي العربي.

مروراً بالاتحاد العام للعمال والنقابات المهنية والعمالية والتنظيمات التعاونية.. ومجالس إدارات الشركات والأندية ومراكز الشباب والساحات الشعبية.. وكل موقع كان له علاقة بالجماهير. أي أنه كان توجهاً جذرياً، وسياسة متبعة.. ومحور الارتكاز الأساسي في علاقة الحكم الناصري بالجماهير.

إن هذا الفكر يعرف الثورة (في وثيقته الأساسية - ميثاق العمل الوطني - ١٩٦٢) فيقول: «إن الثورة عمل شعبي تقدمي».

أي أن الثورة إما أن يقوم بها الشعب بأكمله (حالة الثورة الإيرانية والفرنسية والفلبينية والأندونيسية).. وإما أن تقوم بها طليعة عن الشعب ولصالحه بحيث يدعمها ويحميها (حالة الثورة الروسية والصينية.. والمصرية) والشرط الحاكم في الحالتين هو أن توظف الثورة وحصادها لصالح الجماهير وإعادة صنع حياتها بانحياز واضح غير متردد. (إنما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها، وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل، وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض إرادتها على الحياة).. ويضيف الميثاق عن الثورة أنها «حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته.. كما يتصورها وكما يريدها».

ويقول في الديمقراطية: «إن الديمقراطية هي توكيد السيادة للشعب، ووضع السلطة كلها في يده، وتكريسها لتحقيق أهدافه».. ويؤكد: «إن الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملاً شعبياً».

ثم يضع الأساس الفكري بصيغة شاملة ومكثفة.. توضح بجلاء فهمه المبدئي و(الكلي) للديمقراطية التي يفهمها وينحاز علناً لها.. «إن الديمقراطية هي الحرية السياسية، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية، ولا يمكن الفصل بين الاثنين. إنهما جناحا الحرية الحقيقية، وبدونهما أو بدون أي منهما.. لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب».

يعتقد الفكر الناصري أن الحرية لها جناحان، بدونهما أو بدون أحدهما (لاحظ الانتباه الواعي الذي قاد إلى التأكيد «أو بدون أحدهما» لتأكيد التلازم الذي تحدثنا عنه في بدايات هذه السطور) لا تستطيع أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب (المستقبل):

جناح: هو الديمقراطية السياسية (الآليات والمؤسسات والقوانين واللوائح... إلخ)

وجناح: هو الديمقراطية الاجتماعية (الاشتراكية) أي العدل الاجتماعي.. ونرى أنه ليس هناك أية فروق في المعنى بين المصطلحين. ومن هنا قلنا أيضاً في هذا السياق.. إن الشرط الحاكم لأي منظومة ديمقراطية هو قدرتها على إنتاج العدل الاجتماعي بإشراكها الجماهير في الجدل الاجتماعي.

في هذا السياق.. لنقرأ معاً هذه الصياغة، التي تبدو وكأنها قد استوعبت معنى الحرية كله، أو كأنها نحتت عنواناً لكل ما تمثله كلمات الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعي من معان ودلالات:

«إن الشعوب لا تستخلص إرادتها من قبضة الغاصب لكي تضعها في متاحف التاريخ، وإنما تستخلص الشعوب إرادتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها».

خلاصة أولى: إن الفكر الناصري قد حدد موقفه من قضية الديمقراطية بشكل منهجي واضح ومعلن يتلخص في:

- الرفض القاطع للديمقراطية التي (ادعتها) الليبرالية والتي تتيح للقلة حكم الأغلبية واستغلالها (مجتمعات النصف بالمائة).
- الرفض القاطع للديمقراطية التي (ادعتها) الماركسية والتي تتيح لطبقة معينة حكم الأغلبية واستغلالها (ديكتاتورية البلوريتاريا).
- إعلاء دور الإنسان باعتباره صانع التطور.. وغايته (الإنسان وسيلة التنمية وغايتها).
- العدل الاجتماعي الذي يعني.. تمكين الطبقات والفئات التي جرى تهميشها وقهرها

واستغلالها من استرداد حقوقها التي اغتصبت.. ومكانها في الجدل الاجتماعي الذي طردت منه.. وأن «ترفع رأسها» وتظهر تحت الشمس لتعيد صنع حياتها كما تريد. هذا العدل الاجتماعي لابد أن يكون هو المنتج النهائي لكل البنى والمؤسسات والآليات التي يدور فيها وبها مجمل النشاط البشري في المجتمع.

إذا كان الحال كذلك.. وهو كذلك فيما نرى.. فما هي الصياغات التنظيمية التي مثلت الآليات السياسية الناصرية لتطبيق منهجها الديمقراطي؟

بعد أن تم التخلص من الملك ومن الاحتلال ومن طبقتي الإقطاع والرأسمال.. أصبح واضحًا أن الشعب هو القوى الباقية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثروة والسلطة.. وأن هذه القوى ليست طبقات مبلورة محددة القسمات.. بل إن واحدة منها (الطبقة العاملة) تعتبر مولودًا شرعيًا للثورة، التي انطلقت بثبات ومبكرًا في التصنيع وإرساء قواعد البنية الأساسية للصناعات الجديدة، وتطوير الصناعات القائمة (هناك لوحة رخامية على يمين الداخل لمصنع ٢٧ الحربي «شركة شبرا للصناعات الهندسية حاليًا» نقش عليها أن المصنع افتتح عام ١٩٥٣ وأن الذي افتتحه البكباشي جمال عبدالناصر).. ووزارة الصناعة أنشئت قبل مرور ست سنوات من عمر الثورة.. وأنشئ مصنع الحديد والصلب في نفس الفترة تقريبًا.. وشركة «كيما» بأسوان.. ثم السد العالي.. وتتالت الموجات المتتابعة لنهضة صناعية أفرزت آلافًا من مواقع الإنتاج الصناعي.. وأفرزت في ذات الوقت ملايين من العمال الذين أوجدوا هذه النهضة، وهي أوجدتهم. لذلك كان الارتباط عضويًا بين الطبقة العاملة وبين النهضة (الثورة) ولم يكن ارتباطًا مزيفًا.

ويمكن - بنفس القياس - الحديث عن الفلاحين. الذين كانوا أول من اهتم بهم الفعل الثوري.. وقبل أن تكمل الثورة شهرين من عمرها أصدرت القانون الأول للإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ (ذكرى الثورة العرابية) والذي كان بكل المقاييس طلقة نافذة في صدر الإقطاع التاريخي على أرض مصر.. ووقف الفلاحون كما يورد الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه «الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر» (... وقف الفلاحون يتفرجون على مملكة الإقطاعيين تنتهك وهيبتهم تجرح وقصورهم تقتحم وفائض أطيانهم يسترد، ورأوا الطغاة يشكون ويتمسكنون»...) وما تلاه من ثورة اجتماعية جبارة لم تأخذ حقها من الرصد والبحث والتأريخ.. حين كانت الثورة وبدءًا من عام ١٩٥٣ تبني في ريف مصر (الذي كانت بعض قطاعاته تعيش خارج الزمن بمائة عام إلى الوراء) مدرسة ووحدة صحية كل يوم (نكرر كل يوم). وما تلا ذلك من التخفيض المتتابع للحد الأقصى للملكية الزراعية حتى وصل عشية رحيل عبدالناصر إلى خمسين فدانًا للأسرة.. (يهمنا عند هذه النقطة تحديدًا أن نذكر

رقمين أوردهما الدكتور عصمت سيف الدولة في كتابه «هل كان عبدالناصر ديكتاتوراً؟»، الأول هو أن عدداً قليلاً من الملاك كانوا يملكون ثلث الأرض الزراعية.. والثاني هو أن واحداً وستين مالكًا كان كل منهم يملك أكثر من ألفي فدان).. ذلك وغيره الكثير أحدث لحمة بين الثورة وبين قاعدة الشعب المصري.. وهم الفلاحون العظام الذين حرموا من كل شيء وأي شيء على مدى يزيد عن ثلاثة آلاف عام متصلة!! (نحيل إلى شكاوى المصري الفصيح - موسوعة مصر القديمة - الدكتور سليم حسن).

خلاصة ثانية: لم تكن الثورة العربية الناصرية على أي خط خلاف بينها وبين طبقات المجتمع وفئاته (ما عدا بعض زوايا فئة المثقفين وهو حديث لا يتسع المجال هنا لتفصيله) وإنما على العكس كان الإنجاز الثوري بمضامينه السياسية والاجتماعية نتاج الجهد المشترك والعمل المشترك والكفاح المشترك لفئات الشعب الخمس: الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية. ومن ثم فإن ناتج العمل الوطني قد عاد إلى هذه القوى التي أنتجته.

التنظيم السياسي الأول للثورة:

هو تنظيم «الضباط الأحرار» الذي أنشأه ونظمه وقاده بشكل سري داخل القوات المسلحة جمال عبدالناصر. ولأن التنظيم كان سريًا لذلك اعتمد في تشكيله أسلوب الخلايا السرية التي (تتوالد) من بعضها وكانت إستراتيجيته تتمثل فيما عرف بـ «المبادئ الستة» وهي:

١ - في مواجهة جيوش الاحتلال البريطاني الرابضة في منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو «القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين».

٢ - في مواجهة تحكم الإقطاع الذي يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثاني «القضاء على الإقطاع».

٣ - في مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو «القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم».

٤ - في مواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو «إقامة عدالة اجتماعية».

٥ - في مواجهة المؤامرات لإضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة كان الهدف هو «إقامة جيش وطني قوي».

٦ - في مواجهة التزييف السياسي الذي حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو «إقامة حياة ديمقراطية سليمة».

ويصف ميثاق العمل الوطني هذه الأهداف الستة فيقول:

«إن المبادئ الستة التي أسلمها النضال الشعبي المتواصل إلى الطلائع الثورية التي جندها لخدمته من داخل الجيش، والطلائع الثورية التي تجاوبت معها تلقائيًا وطبيعيًا من خارجه، لم تكن نظرية عمل ثورية كاملة، ولكنها كانت في تلك الظروف دليلاً للعمل يمثل عمق هذه الإرادة الثورية ويلبي احتياجها، ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مداه».

وقد تمكن هذا التنظيم خلال الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٨ يونيو ١٩٥٦ من أن يتم الجزء الأكبر من المهام الوطنية التي ألزم نفسه بها.. والتي شكلت إستراتيجيته. حيث تمكن خلال هذه الفترة القياسية في تاريخ الثورات، من الاستيلاء على السلطة وإخضاع كل القوى المضادة للثورة لإرادته.. وإخراج الملك من البلاد مطرودًا لاجئًا.. ووجه ضربة مباغتة وقاصمة للإقطاع بإصدار قانون الإصلاح الزراعي الأول.. واجتياز أولى أكبر ثلاثة مخاطر هددت الثورة في تاريخها كله وهي: أزمة مارس ١٩٥٤ والعدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر ١٩٥٦ ونكسة ١٩٦٧.. والبدء في تسليح الجيش المصري من خارج الكتلة الغربية لأول مرة في تاريخه (صفقة الأسلحة التشيكية) ١٩٥٥.. ثم أخيراً إجلاء آخر جندي بريطاني عن أرض مصر يوم ١٨ يونيو ١٩٥٦ بعد احتلال دام أربعًا وسبعين عامًا متصلة.

وفي تقديرنا.. أنه لا يمكن بأي حال ولأي سبب.. الفصل بين هذه الإنجازات التي حققها التنظيم السياسي الأول للثورة وبين قضية الديمقراطية بشكل عام، وحل تلك القضية بالنسبة للشعب في مصر في ذلك الوقت.

التنظيم السياسي الثاني:

هو هيئة التحرير.. ترتيب الثاني - في تقديرنا - ليس ترتيبًا تاريخيًا.. ولكنه الثاني فعلاً بعد تنظيم «الضباط الأحرار» من حيث الأهمية والدور والأثر الإستراتيجيين اللذين أنتجهما.. ورغم ذلك يمكن أن نسميه (التنظيم المنسي) لأنه قد حظي بإهمال (غريب) من المثقفين والمؤرخين، أو من معظمهم.. إلى أن جاء مفكر في حجم الدكتور عصمت سيف الدولة ليضمن كتابه «هل كان عبدالناصر ديكتاتوراً» أشمل وأدق تحليل سياسي - من وجهة نظرنا - يتناول هذا التنظيم.. يقول الدكتور عصمت عن هيئة التحرير:

«... إن الثورة... كانت قد أخذت تنسج علاقتها مع الشعب مباشرة متخطية كل الأساليب الليبرالية الموروثة، تحاول من خلال تلك العلاقة تحريره.. وتحريضه.

أما عن تحريره فقد كان قانون الإصلاح الزراعي هو أقصى ما وصلت إليه - في تلك المرحلة - بالنسبة للفلاحين. وكان منع الفصل التعسفي ومحاولات إيجاد فرص عمل للعاطلين هو

أقصى ما وصلت إليه بالنسبة للعمال والقادرين على العمل.

وأما عن تحريضه.. نعني تحريض الشعب على الخروج من السلبية والزج به في ميدان النشاط العام اهتماماً وممارسة.. فقد اختارت له أسلوبا غريباً غير مسبوق في تاريخ مصر والعالم الثالث كله.. ذلك الأسلوب الغريب هو: هيئة التحرير.

... صاحب إنشاء هيئة التحرير وتلاه نزول قادة الثورة إلى الشعب. وشهد عام ١٩٥٣ طواف عبدالناصر بين المحافظات والمراكز والقرى والكفور ومواقع العمل.. يفتتح فروع الهيئة الجديدة ويخطب ويشرح ويناقش ويبشر.. معرفاً الناس بالهيئة وغاياتها داعياً الناس إلى الانضمام إلى أول مشروع لحل الديمقراطية في مصر.. ثم جاءت هيئة التحرير حجراً ألقى في بحر الركود الشعبي. وامتلأت القرى والكفور والعزب والأحياء الشعبية، بالإضافة إلى المدن، بمقار هيئة التحرير. ووقع كل مصري تقريباً، أو ختم أو بصم على طلب العضوية. وظهرت في القرى صفات يتنافس عليها الناس غير العمدية والمشيخة والخفر.. تلك هي صفة «عضو هيئة التحرير».. واحتفظ الأميون في جيوبهم بفخر شديد. ببطاقات عضوية هيئة التحرير، قبل أن يعرفوا بطاقات إثبات الشخصية (الهوية). ولم تتركهم الثورة يلتقطون أنفاسهم. فهي تدعوهم وتجمعهم.. وتحشدهم في كل مناسبة وحتى بدون مناسبة ليستمعوا في فضول وعجب وإعجاب إلى رجال الثورة يتحدثون إليهم أحاديث طويلة عن التحرير والحرية الاستعمار.. وعن مصر التي هي مصرهم والحكم الذي هو حكمهم، والمستقبل الذي هو مستقبلهم، وتشهر أمامهم علناً، وبأقسى الألفاظ ـ بالملوك والأمراء والباشوات والبكوات والسادة الذين ما كان يخطر ببال المستمعين قط أنهم قابلون لأن يشهر بهم.

وقامت هيئة التحرير، على مدى ثلاث سنوات بدور المسحراتي اللحوح، تصرخ وتغني وتطبل لتوقظ الناس....».

انتهى هذا الجزء من التحليل الرائع عن هيئة التحرير للدكتور عصمت سيف الدولة.

التنظيم السياسي الثالث:

جاء التنظيم السياسي الثالث للثورة.. كحلقة جديدة تؤكد الوعي الثوري لدى الطليعة الثورية التي فجرت الثورة.. وتؤكد الانحياز الصريح والمعلن للشعب صاحب المصلحة الحقيقية فيها. كما جاء نقلة نوعية بالغة الخطورة بشأن تقنين حقوق هذا الشعب.. واستخدام السلطة و(السلطات) لفرضها. بل وتضمينها الدستور الذي هو أكبر وأهم وثيقة قانونية في حياة أي مجتمع.

ولم يجد في كل ما كتب عن هذا التنظيم أعمق ولا أوضح من التحليل الذي أورده الدكتور عصمت سيف الدولة عنه ضمن كتابه «الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر» في صفحة رقم ٨١ وتسعة أسطر قبلها وسبعة عشر سطراً بعدها.. نقرأ:

«... وهكذا دستور ١٩٥٦ يتضمن كل الحريات السياسية وقواعد النظام النيابي التي كان يتضمنها دستور ١٩٢٣.. لكنه يضيف إليها أن يكون رئيس الجمهورية منتخباً من الشعب.. وأن يكون لرئيس الجمهورية استفتاء الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا.. وأن يستفتي الشعب في أي تعديل للدستور.. ولا يكفيه هذا.. فيحيل الشعب كله إلى سلطة منظمة رابعة يسميها «الاتحاد القومي» فيقول (الدستور): يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. ويتولى الاتحاد القومي الترشيح لعضوية مجلس الأمة. وتبين طريقة تكوين الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية.

... ويطابق بين عضوية الاتحاد القومي وحق الانتخاب.. فلنتأمل الجديد ديمقراطياً في هذا الدستور. الناخبون.. الذين لم يكونوا يمارسون حرياتهم السياسية كناخبين إلا مرة كل بضع سنوات ثم ينتهي دورهم.. هم أنفسهم يشكلون تنظيماً قائماً دائماً، يفرز الذين يرغبون في الترشيح لمجلس الأمة، ثم يختار من بينهم من يرى أنه أهل للترشيح ليدخل المعركة الانتخابية. وهكذا لم تعد علاقة الناخبين بالمرشحين علاقة وقتية تبدأ بوعود المرشحين ودعاويهم وتنتهي بمجرد الانتخاب. لا.. أصبح شعب الناخبين حاضراً دائماً قبل الانتخابات وفيما بينها وحين عودتها، وعلى من يطمع في أن يرشح أو ينتخب أو يعاد ترشيحه أو انتخابه أن يكسب ثقة الناخبين المنظمين في «الاتحاد القومي» وأن يبقى محتفظاً بهذه الثقة. الشعب هنا منعقد بصفة دائمة انعقاداً منظماً قائماً بجوار السلطات الأخرى، وله حق المتابعة والمناقشة والرقابة.. وله على أعضاء مجلس الأمة حق الجزاء. وأقل جزاء هو عدم الموافقة على الترشيح مرة أخرى.. بكل المقاييس كان ذلك فتحاً جديداً لمجالات يمارس الشعب فيها إرادته المنظمة. فبكل المقاييس كان دستور ١٩٥٦ أكثر ديمقراطية من أي دستور سابق.. وذلك لأنه «أضاف» إلى ما سبق، ولم ينتقص شيئاً مما كان للشعب من قبل.. فلأول مرة في تاريخ مصر أطلق حق الانتخاب من كل القيود تقريباً. خفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة وهي أقل من سن الرشد المدني (٢١ سنة).. ففتح مجال ممارسة الديمقراطية لأجيال جديدة من الشباب. وتقرر حق الانتخاب لأول مرة في مصر للنساء فدخل نصف الشعب الذي لم يخطر على بال أحد من قبل مجالات الممارسة الديمقراطية.

وتقرر حق الانتخاب للعسكريين.. فزالت لأول مرة في مصر وصمة التناقض المصطنع

وغير المعقول، التي تحرم الذين يتصدون للدفاع عن الوطن حتى الموت من المساهمة ـ ولو عن طريق التمثيل النيابي ـ في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الوطن ومصير حياتهم أنفسهم.

ثم ـ ولأول مرة أيضًا في مصر ـ أصبح الانتخاب إجباريًا، وإن كانت العقوبة على التخلف عنه طفيفة (جنيه واحد).. هذا الإجبار مع ضآلة الغرامة يكشف عن مدلوله الديمقراطي العميق.

فقد كان المقصود به حث الذين لا يطيقون الغرامة الضئيلة على ممارسة حقوقهم الديمقراطية. وهم ـ الذين لا يطيقون الغرامة الضئيلة ـ أغلبية الشعب من الفلاحين والعمال والفقراء، لأنهم هم الذين كانت الثورة مشغولة بكيفية الزج بهم إلى خضم الممارسة الديمقراطية وإخراجهم من سلبيتهم الموروثة.

انتهى هذا الجزء من تحليل الدكتور عصمت لمعنى وجدوى وأهمية إنشاء التنظيم السياسي الثالث للثورة.. الاتحاد القومي.

التنظيم السياسي الرابع للثورة:

الاتحاد الاشتراكي العربي..

نقول مرة أخرى.. إنه بعد أن تم التخلص من الملك والاحتلال، وضرب تحالف الإقطاع ورأس المال.. وتحرير الحكم من أي سيطرة خلاف الشعب.. وتم تخليص الشعب من وهم «الديمقراطية الليبرالية» الزائف الذي كانت تقدمه له الأحزاب السياسية السابقة على الثورة، بالتخلص من تلك الأحزاب ذاتها.

وبعد أن تم إعلان انحياز الثورة الكامل والحاسم للشعب الذي حيل ـ ولمدة ألفي عامًا متصلة بالقهر والخداع.. والفقر والجهل والمرض ـ بينه وبين حقه في أن يقول رأيًا أو يصنع قرارًا.. وطرد خارج الجدل الاجتماعي الخاص بحياته.. وتحول إلى وسيلة تنتج ما يأكله غيره ويحرم هو منه!

وبعد أن بذلت محاولات تاريخية وجبارة من جانب الطليعة الثورية، لاستنهاض هذا الشعب وتثويره وتدريبه.. وتحريضه.. من خلال إطلاق حريته وحقه في الممارسة الديمقراطية.. وإشراكه ـ بالعمد ـ في آلياتها ومؤسساتها وسلطتها.. وأدرك الشعب بفطرته أن هناك بالفعل مشروعًا للنهضة يجري بناؤه.. وأن هذا المشروع قد بدأ بدعوته «للاتحاد والنظام والعمل» وإلى أن «يرفع رأسه فقد مضى عهد الاستعباد» وإلى أن يتخلص من «الفقر والجهل والمرض».. وبعد أن بدا أن قدرات الشعب وخبراته تتنامى يومًا بعد يوم.

بعد أن تم ذلك بأكبر قدر من الإخلاص والجدية.. وأصبح يمثل أرضية خصبة لتطوير مشروع النهضة والانتقال به نقلة نوعية جذرية ومحورية وهي «تمليك الشعب وسائل وأدوات الإنتاج».. كان لابد من تطوير التنظيم السياسي (الشعب في حالة منظمة) ليلائم المرحلة الجديدة.

وفي تقديرنا أن العناصر التالية إنما تشكل المرجعية الفكرية والأرضية التي تم بناء «الاتحاد الاشتراكي العربي» عليها:

أولاً: تحدد بشكل قاطع - في الفكر الناصري - مفهوم الشعب بأنه الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية..

وهم ما تم تسميتهم - «قوى الشعب العامل» أو «فئات الشعب العامل».

يقول الماركسيون إن التسمية خاطئة.. ونسأل أية واحد منهما؟ ويجيبون: الثانية. فنسأل: لماذا؟ فيجيبون.. إن هذه القوي الخمس تتضمن طبقتين هما الفلاحون والعمال بالإضافة إلى ثلاث فئات هم الفئات الباقية).

ونقول.. رغم أن الاعتراض شكلي ولا يمس صلب الموضوع باعتبار أن هناك تسمية أخرى تقول إن ما نتحدث عنه هو «قوى الشعب» وهو قول صحيح بغض النظر عما إذا كان المقصود بذلك هو الطبقات أم الفئات أم الأحزاب السياسية - بما فيها الأحزاب الشيوعية - أو حتى مؤسسة الحكم.. ويدخل في هذا «الجلباب» الواسع المؤسسات الإقطاعية والرأسمالية الكبيرة، بل والآليات الديكتاتورية أيًا كان مسماها. لأن كلاً من هذه الأشكال تدعي أنها إحدى قوى الشعب.. أي شعب.

وهكذا فإن أعتى الأحزاب الديكتاتورية في الغرب الليبرالي كله (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا كمثال) أو في الشرق الذي ادعى الديمقراطية يوما ما ولم يتذوقها أبداً (الاتحاد السوفيتي السابق وكل دول أوربا التي دارت في فلكه كمثال)، تدعي أنها قوى الشعب وتعبر عنه! إلا أن المنتج النهائي لكل هذه الأشكال مهما ادعت كان «حضارة اللص» الذي سرق كل شيء من الآخرين.. ومع ذلك لم يفقد صفة مواطن في المجتمع!!

وأن شعوب العالم الثالث (المسروقة والمقتولة) لها مفهوم ثابت للشعب هو «أصحاب المصلحة الحقيقية في الثروة والسلطة».. ونحن من شعوب العالم الثالث وأول من نحت هذا المفهوم للشعب في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. هذه واحدة.

الثانية: أننا سبق أن تحدثنا عن الطبيعة الخاصة التي ربطت بين مشروع النهضة وبين طبقة الفلاحين وانحيازه المعلن والمبكر لها.. وعن الظروف الخاصة التي نشأت وقويت فيها طبقة الفلاحين. وأنها وفقًا لهذه الظروف كانت في لحمة كاملة مع هذا المشروع وانحيازه المعلن - أيضًا - لها.

الثالثة: أن الفكر الناصري اعترف بـ «الصراع الطبقي» وتأثيره على العلاقات الاجتماعية والصراعية في المجتمعات.. لكنه وبذات القدر اعتنق فكرة «ضرورة حله سلميا بتذويب الفوارق بين الطبقات».. لأن المشروع النهضوي وضرورة اختصار المدى الزمني لأحداث النهضة، لا يتحملان حالات صراع من ناحية.. ولأن هذا الفكر يرفض بشكل قاطع سيطرة طبقة ما على باقي تكوينات المجتمع من ناحية ثانية.. ولأن المجتمع المصري ومن ثم العربي لم تكن فيه طبقات اجتماعية مبلورة محددة القسمات - فيما عدا طبقة الفلاحين - إضافة إلى أن أيًا من هذه الطبقات لا تستطيع أن تحقق مصالحها بمفردها، فضلاً عن عدم استطاعتها أن تقود بمفردها المجتمع لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في الحرية والتقدم والوحدة من ناحية ثالثة.

ينص ميثاق العمل الوطني، بشكل فائق الموضوعية على:

«إن التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعي ليس معناه القبول بالنظريات الجاهزة، والاستغناء بها عن التجربة الوطنية. إن الحلول الحقيقية لمشاكل أي شعب لا يمكن استيرادها من تجارب شعوب غيره... إن التجربة الوطنية لا تفترض مقدمًا تخطئة جميع النظريات السابقة عليها، أو تقطع برفض الحلول التي توصل إليها غيرها.. فإن ذلك تعصب لا تقدر أن تحتمل تبعاته، خصوصًا وأن إرادة التغيير الاجتماعي في بداية ممارستها لمسئوليتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها إلى كل زاد فكري. لكنها في حاجة إلى أن تهضم كل زاد تحصل عليه، وأن تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها».

لكل ما تقدم وغيره مما لم تسمح الظروف بحصره.. بات ضروريًا أن تتحالف كل من تلك القوى مع القوى الأخرى، لصنع قرار الأغلبية «الساحقة» لأنه قرار الشعب الذي أصدره الفلاحون والعمال والمثقفون والجنود والرأسمالية الوطنية (طبقًا لوزن كل فئة منها، وحجم تضحياتها التاريخية.. وهكذا يكون توزيع الثروة والسلطة.. لذلك جاء الفلاحون والعمال في صدر التحالف) وليشترك الجميع في تنفيذ مهام العمل الوطني.. تلك التي سوف يسفر تنفيذها عن تحقيق مشروع النهضة.. ويضمنه تحقيق المصالح الخاصة بكل فئة من فئات التحالف.

ومن ثم.. جاء الاتحاد الاشتراكي العربي - بنص الميثاق - تنظيمًا سياسيًا - «القوى المكونة للأغلبية، وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان. وكل ذلك - فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية - ضمان أكيد لقوى الدفع الثوري، نابعة من مصادرها الأصيلة. ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع المستويات بما فيها المجالس النيابية..

باعتبارهم أغلبية الشعب، كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من صنع مستقبلها وتوجيهه».

وعن «التنظيم الطليعي» يؤكد الميثاق:

«إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة، وينظم جهودها، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات».

ويضيف: «إن جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب، وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات».

قلنا إن المرحلة الجديدة التي شهدت بدايتها إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي.. كانت مرحلة تعميق وتمتين الجذور الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمشروع النهضة.. ومن ثم فلابد أن يتم كل ذلك على أسس علمية تستند بثبات إلى المرجعية الثورية وثوابت المشروع.. لذلك فإن (الجهد الحرفي) في عملية (تنظيم) الاتحاد الاشتراكي العربي من حيث الآليات والمؤسسات والمستويات التنظيمية واللوائح، والتنظيمات التابعة، كان يضع نصب عينيه المفهوم الكلي لمشروع النهضة وآلياته (ومن ضمنها التنظيم السياسي) فيما يخص العلاقة مع الجماهير وكونها صاحبة المشروع.. وصانعته.. وغايته.

من هنا.. يلاحظ أن المستويات التنظيمية للاتحاد الاشتراكي كانت تبدأ بلجنة المربع السكني (لأهميتها سوف نعود إليها بعد سرد باقي المستويات).

ثم الوحدة (السكنية أو الجماهيرية أي التي بها تجمع جماهيري مثل المصانع والشركات والجامعات والمدارس والهيئات والوزارات وما شابه).

ثم لجنة المركز أو القسم.. ثم لجنة المحافظة..

ثم يتشكل المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي من ممثلي المحافظات. ليقوم بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية من بين أعضائه.. ثم تقوم اللجنة المركزية بانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين أعضائها.

جدير بالذكر أن كلاً من هذه اللجان كانت تضم - وبشكل تنظيمي - خمس لجان عمل نوعي - على الأقل - لكل منها مسئول (أمين).. وهي لجان العمل التنظيمي، والعمل التثقيفي، والعمل الجماهيري، والمرأة، والشباب.. ما عدا لجنة المربع التي كان يزيد عليها - وبشكل تنظيمي - «لجنة المصالحات» التي كانت مهمتها فض المنازعات بين أهل المربع، قدر الاستطاعة قبل اللجوء إلى القضاء، أو حتى لو كان النزاع قد قطع مراحل قضائية معينة (الأمر المذهل أن المحاكم كانت تأخذ بهذا التصالح وتنهي به أو بسببه النزاع القانوني).

وكان يتولى مسئوليتها أحد الأعضاء المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك والخلق، ويحظى بقبول عام من أهل المربع.

عودة إلى «لجنة المربع السكني».. وكان المربع السكني يتكون من أربع أو خمس شوارع أو حارات داخل الشياخة (نطاق جغرافي يتكون من عدد الشوارع)، داخل القسم، داخل الحي!

فإذا تصورنا أن حي شمال القاهرة مثلاً، يتكون من أقسام الساحل وشبرا وروض الفرج وأن كلا من الأقسام الثلاثة يتكون من عدة شياخات سكنية.. وأن كل شياخة تتكون من عدد من المربعات السكنية.. وأن كل مربع يتكون من عدد محدود جداً من الشوارع والحارات.. نكون بذلك قد وصلنا إلى «لجنة المربع» (وهي مستوى تنظيمي غير مسبوق - فيما نعلم - في أي تنظيم أو حزب في العالم).

إن تغلغل التنظيم داخل الجماهير قد وصل إلى أن يكون له تواجد تنظيمي «رسمي» في الشوارع والحارات في المدن، وفي القري والكفور والنجوع في الريف.

فإذا كانت كل المستويات التنظيمية تتشكل بالانتخاب من القاعدة إلى القمة.. وأن الانتشار التنظيمي بهذا الاتساع وهذا العمق.. فإننا ندرك كيف «كان المؤتمر العام» للجنة المربع (مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في الشوارع والحارات المكونة للمربع السكني) هو الذي يشكل اللجنة التنفيذية العليا، التي كانت تتكون مع رئيس الجمهورية من أحد عشر عضواً لتقود البلاد.. وتتخذ أخطر القرارات المصيرية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن التنظيم السياسي - بهذا الشكل - كان ينقل نبض الجماهير من القاعدة إلى القمة.. وكان ذات التنظيم ينقل رؤية القيادة من القمة إلى القاعدة. وكان الحراك الفكري والتنظيمي والمعلوماتي والتعبوي قائماً من القاعدة إلى القمة (صعوداً) ومن القمة إلى القاعدة (نزولاً).

التنظيم السياسي الخامس للثورة:

منظمة الشباب الاشتراكي العربي.. وفي تقديرنا أن تاريخ مصر السياسي في العصر الحديث لم يشهد تنظيماً سياسياً بمثل أهمية وخطورة ولزومية هذا التنظيم. كما أننا في ذات الوقت نعتقد - باطمئنان شديد - أنه منذ أن عرفت مصر التنظيمات السياسية حتى اليوم، فإن تنظيماً لم يتم تجاهله، وتشويهه وظلمه، والتطاول عليه أحياناً.. بمثل ما حدث مع منظمة الشباب الاشتراكي العربي.

لكن هذا حديث آخر.. يستحق إعداداً واستعداداً خاصاً للخوض فيه. وقد يكون ذلك قريباً.. إذا منحنا الله العمر، ويسر لنا سبيل اللقاء.

كلمة للختام..

إن الحديث عن الديمقراطية لم ولن ينتهي.. وتلك طبيعة الأمور لأنه ليس حديثًا عن أمر لحظي ينتهي الحديث عنه بانتهائه، بل هو حديث كل الحياة البشرية بما تتضمنه من قيم كلية كالحق والعدل والظلم والاستغلال.. ومن آليات ممارسة الحياة الاجتماعية للناس مثل نظم الحكم والنظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

والحديث عن الديمقراطية في الفكر والتطبيق لن يتوقف.. لأن المشروع الناصري للنهضة العربية والذي لم يتجاوز عمره ثمانية عشر عامًا، كان هو الذي كشف عن الإمكانات الهائلة التي لدى الشعب المصري والأمة العربية والتي تكفي - في حال ترشيد استخدامها - لإتمام مشروع النهضة المبتغي. وكان هو الذي أعلن انحيازه القاطع للجماهير. وفي ذات الوقت مقاومته للاستعمار والرجعية والاستغلال.

وسوف تبقى القوى السياسية التي عاصرت المشروع الناصري وناصبته العداء.. وحاولت تعطيل تحقيق إستراتيجيته في الحرية والاشتراكية والوحدة.. سوف تبقي تلك القوى تتهم عبدالناصر بأنه لم يكن ديمقراطيًا.. وسوف نظل نطلب منهم، بل نتحداهم، أن يجيئوا إلى حوار ليقولوا كيف كان الرجل ديكتاتوراً.. أو يطلعونا على مفهوم الديمقراطية لديهم.

وسوف يظلون يرفضون، ليس رفضًا للحوار بل قد يكون - كما نتصور - عجزاً عنه.. ورغم ذلك سوف يستمرون في الاتهام!!!

الفهرس

مقدمة ٧

عبد الناصر مشكلة مع بعض المؤرخين .. لا مع التاريخ ! ١١

الشرط الحاكم ١٥

الناصرية .. هل تجاوزها الزمن ؟ ٤١

رداً على خالد محيي الدين : ولماذا تكلمت ..؟؟ ٥٣

رداً على د. عبد العظيم أنيس: عبد الناصر والشيوعيون ٨١

الرد الثاني على الدكتور فؤاد زكريا : أنا الناصري «الأهوج» الذي انتقد كتاباتك ! ٩٩

الرد الثالث على الدكتور فؤاد زكريا : خصخصة التاريخ ! ١٠٧

رداً على الدكتور رفعت السعيد : يسار المواقف .. ويسار الطقوس !! ١١٥

تعليقاً على دراسة للدكتور حسن حنفي عن الجماعات الدينية : هل يجوز أن تعتذر الثورة؟؟ ١٢١

رداً على فهمي هويدي : هذا الكلام لا يطفئ حريقاً .. وإنما قد يشعله ! ١٣٥

رداً على الدكتور أسامة الغزالي حرب : مواسم اغتيال عبد الناصر !! ١٤١

رداً على الدكتور عبد المنعم سعيد (١) : ثقافة السلام .. وثقافة العدل .. والصراع «اللطيف» !! ١٥٣

الرد الثاني على الدكتور عبدالمنعم سعيد: وثيقتان .. واحدة لتقزيم مصر، والثانية لتعظيم أمريكا !! ١٦٣

رداً على الدكتور حامد خليل : نعم إنها مزايدة على الشعب ! ١٧٩

رداً على أحمد عبد المعطي حجازي : جئت متأخراً ١٨٣

يوم ركعت أمريكا ١٨٩

ثقافة السلام ... أم سلام المثقفين ١٩٥

معارك المثقفين على مائدة السلام : علي سالم يهاجم ويتهكم ويدعو لمحو ذاكرة العرب ! ٢٠٠

ثقافة السلام و«الحد الأقصى» ! ٢٠٣

المثقفون .. وسلاحهم الزائف ! ٢٠٨

المثقفون العرب .. وحق الأمة ! ٢١٢

الاشتراكيون .. والانسحاب الطوعي ٢١٥

مراكز القوى ٢٢١

رؤية ناصرية .. في قضية الديمقراطية ٢٢٥

المؤلف

- **محمد أحمد يوسف**
- من مواليد بلقاس، دقهلية .
- تخرج من كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، عام ١٩٦٥ .
- حصل على دبلوم الدراسات العليا في التسويق من كلية التجارة ، جامعة القاهرة، عام ١٩٧٣ .
- أحد قيادات منظمة الشباب الاشتراكي العربي .
- صدر له :

– تراجع الضعيف أم انتقام الأرشيف ، رداً على د. فؤاد زكريا، ط١ ، ٢ دار كاظمة للنشر ، الكويت ١٩٨٤.

– نشر العديد من الدراسات والمقالات في صحف مصرية وعربية مختلفة .

من قائمة إصدارات
مركز الحضارة العربية

صراع الحضارات (إثبات الأنا ونفي الآخر)	شعيب عبد الفتاح
سيناريوهات المستقبل	د. محمد عبد الشفيع عيسى
الإسلام والغرب الأمريكي بين حتمية	محمد إبراهيم مبروك
حقيقة الغرب	د مصطفى عبد الغني
صورة العرب والمسلمين في العالم	د. عزة علي عزت
نظرة الغرب إلى الإسلام	ترجمة : د. علي فهمي خشيم
رسالة إلى العقل العربي	د. عبد الحكيم بدران
خيانة المثقفين	د. عبد الحكيم بدران
المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية	عبد الله المقالي
العدل والحرية	سالم القمودي
العرب وإسرائيل (ميزان القوى ...)	د. محمد عبد الشفيع عيسى
حماس .. حركة المقاومة الإسلامية	خالد أبو العمرين
المجد للمقاومة	د. محسن خضر
عندما يصغر التاريخ	محمد سعيد ريان
المبنى والمعرب في دنيا السياسة	محمد سعيد ريان
المخططات اليهودية للسيطرة على العالم	أحمد أنور
السوق الشرق أوسطية (من هرتزل إلى ما بعد بازلكا)	عبد الرحيم
مشروع للانتحار القومي !	مصباح قطب
السلام الفتاك (سلام أشد هولاً من الحروب)	محمد خليفة
أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل	شفيق أحمد علي
الإرهاب الأمريكي	خليل إبراهيم حسونة
القدس	خليل إبراهيم حسونة
يهود ضد إسرائيل	ياسر حسين
حلف الضحية والجلاد	ترجمة : زينات الصباغ
غزة أريحا - المأزق والخلاص	عبد القادر ياسين
غزة أريحا - التسوية المستحيلة	جورج المصري
أساطير التوراة	عاطف عبد الغني
الاختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر	صلاح بديوي
الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي	د. عبد اللطيف محمود
أسرار الجاسوسية ولعبة المخابرات	يوسف هلال
دموع الجواسيس	أحمد فؤاد
أسامة بن لادن (رجل ضد الغرب)	شهاب نصار
الحرب العالمية الرابعة	ياسر حسين
أمريكا تضرب نفسها	محمود قاسم
إسرائيل اليوم	علي أحمد علي
عشوائية بناء الإنسان المصري	د. محمد لطفي حسن
أزمة الانتماء في مصر	عبد الخالق فاروق
استرداد مصر (هل هناك مخرج مما نحن فيه)	محمد الحديدي
التطرف الديني ومستقبل التغيير في مصر	عبد الخالق فاروق
تحليل أداء السياسة التعليمية في مصر	د. عبد اللطيف محمود
كارثة المعونة الأمريكية	جمال عيطاس
الجريمة السياسية	د. أحمد عبد الوهاب
محاضرات في القانون الدولي العام	د. ميلود المهذبي
قضية لوكيربي وأحكام القانون الدولي	د ميلود المهذبي
أزمة لوكيربي والخروج من بيت الطاعة الأمريكي	د. السيد عوض
العلاقات الليبية - الأمريكية	د. السيد عوض
بان أمريكان ١٠٣ (اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا)	مجموعة باحثين
حلايب .. نزاع الحدود بين مصر والسودان	أحمد محجوب
الإخوان والعسكر	حيدر طه
القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان	السيد فليفل
التعريب في الجزائر (كفاح شعب ضد ....)	د. عثمان سعدي
نيام الفزع في الجزائر	خالد عمر بن ققه
من يحمي عروش الخليج (النفط والتبعية)	د. أحمد ثابت
اعدام صحفي	سعيد حبيب
الكرامة الضائعة	حمادة إمام
الإخوان والأمريكان من المنشية إلى المنصة	حمادة إمام
عمرو موسى (الملفات السرية)	شهاب نصار
أفغانستان (التدخلات الإقليمية والتسوية السياسية)	السيد عوض
تتمة البيان في تاريخ الأفغان	جمال الدين الأفغاني
الأقليات التاريخية في الوطن العربي	د أحمد الصاوي
ثورة يوليو .. رؤية مستقبلية	ندوة
الناصرية هل تجاوزها الزمن ؟	محمد يوسف
عبد الناصر واليمن	د عبد العزيز المقالح
الوحدة اليمنية	حسين كروم
فلسطين الانتفاضة .. جدل الوطن والأمة	د أحمد ثابت
براءة سياسية	أحمد شرف
جمال عبد الناصر	صبري غنيم
جمال عبد الناصر .. لقطات وطرائف من حياته	صبري غنيم
عبد الناصر .. هذا المواطن (مذكرات محمود فهيم)	سليمان الحكيم
حوارات عن عبد الناصر	سليمان الحكيم
عبد الناصر .. والإخوان (أسرار العلاقة الخاصة)	سليمان الحكيم
ظل الرئيس (مذكرات محمود الجيار مدير مكتب ..)	عزازي علي عزازي
البديل الناصري (قراءة في برنامج التنظيم الناصري)	سيد زهران

إصداراتنا تشمل : كتب متنوعة : سياسية - قومية - دينية - أدبية (رواية ، قصة ، شعر ، مسرح) - مترجمة - علمية - جامعية - دراسات - معارف عامة - تراث - أطفال ، خدمات إعلامية وثقافية .

الآراء الواردة في الإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز

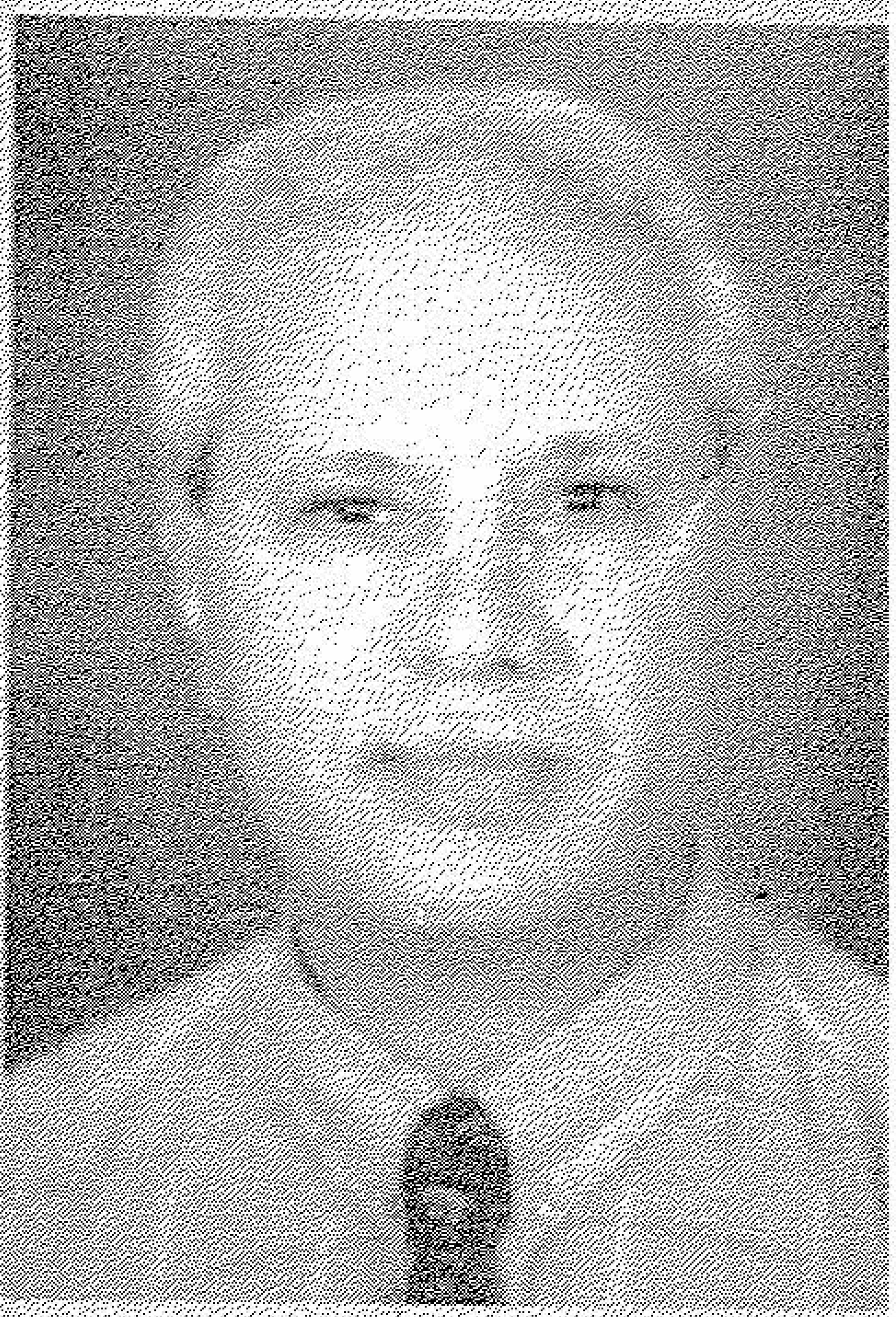

سوف يلاحظ القارئ لتلك الأوراق أنها تمثل وجهة نظر ناصرية فيما عرضت له، سواء كان رأيًا، أو كان ردًا على رأي.. أي أن الخط الذي يربط كل تلك الأوراق هو الخط الذي يبرز من ثناياه الانتماء لعقيدة سياسية معينة هي العقيدة السياسية الناصرية، التي هي الإفراز الكلي- النظري والعملي- للتجربة الثورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحقبة الزمنية التي تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سواء في مصر أو علي امتداد الوطن العربي والعالم الثالث.. وهي ما نسميه بالحقبة الناصرية، من حيث امتداد الزمن.. وبالعقيدة السياسية من حيث النتائج.

وعلى المستوى الشخصي لا أرى في ذلك عيبًا.. بل قد أرى العيب في أن يناور الإنسان حول معتقده السياسي أو الفكري، فيخفيه من الأساس أو - في أحسن الأحوال - يلبسه ثوبًا ضبابيًا يخفي معالمه، ويظهره من وراء الأكمة متشابهًا مع كل الكتل البادية من بعد غير واضحة المعالم، خافية التفاصيل. ولا يستطيع الإنسان بسهولة كتلك - أن يخفي قناعته بأن السبب في ذلك إما أن يكون خداع الآخرين.. وإما أن يكون الخوف منهم!.. ولا أتصور السياسية الناصرية تخشى الآخرين، أو ترغب في خداع

مركز الحضارة العربية

Bibliotheca Alexandrina
0643604